


توجيهاتُ مكّي للقراءات القرآنية

من وجهة نظر نَحْويَة في ضَوء علم اللغة الحديث

اعداد:

منصور عبدالكريم الكفاوين

جامعة مؤتة /١٩٩٥

توجيهاتُ مكّي للقراءات القرآنية

من وجهة نظر نحويّة في ضوء علم اللغة الحديث

إعداد :

منصور عبدالكريم الكفاوين

بكالوريوس لغة عربيّة - الجامعة الأردنيّة ١٩٨٥

إشراف :

الأستاذ الدكتور: أحمد نصيّف الجنابي

قدّمت هذه الرّسالةُ استكمالاً لمتطلّبات درجة الماجستير في جامعة مؤتة ، في اللّغة العربيّة وآدابها

أعضاء لجنة المناقشة :

١- أ .د أحمد نصيّف الجنابي (المشرف) رئيساً

٢ . أ .د محمد حسن عوّاد عضواً

٣- د . عبد القادر مرعي عضواً

تاريخ تقديم الرسالة : ١٠/٦/١٩٩٥

تاريخ مناقشة الرسالة : ٢٤/٦/١٩٩٥

«اهداء»

إلى أمّي الحبيبة ، رمزاً للحنان والعطاء .....

إلى والدي الجليل ، رمزاً للشّموخ .....

إلى زوجتي التي رافقتني رحلةَ البحث الشّاقّة ، فكانت خيرَ رفيقٍ لي ....

إلى فلذاتِ كبدي ، الّذين أرى فيهم الأمل والسّعادة :

مؤيّد ومنار ومحمّد

إلى هؤلاء جميعاً أهدي أوّل الغراس المباركة إن شاء الله

شكر وتقدير

قال رسولُ الله ﷺ :«مَنْ لا يَشكُرُ للنّاسِ لا يشكرُ الله» .

ومن هذا الهديِ النبويِّ الشريفِ أرى لزاماً عليّ أنْ أتقدّم بأعظم آياتِ الشُّكرِ والعرفان للأستاذ الدكتور : أحمد نصيّف الجنابي ، الذي أشرفَ على هذه الرّسالة ، فكان اشرافُه شرفاً يكلّلُ هذا العملَ ، فقد قوّم وأصلح ، ورتق الهناتِ ، ونصح ، فكان مثالاً للعالِم المتواضعِ ، المخلص للعلم ، فقد رعى البحث وصاحبَه بكلِّ عنايةٍ ، وتواضعٍ فجزاه الله عن العلمِ وأهلِه كلَّ خيرٍ .

كما وأتقدّم بالشُّكر الجزيل لعُضوي المناقشة ، أستاذي الدكتور محمد حسن عوّاد ، وأستاذي الدكتور عبدالقادر مرعي ، اللّذين تشرّفتُ بمناقشتهما رسالتي ، كما وأتقدّم بالشكر الجزيل للزملاء في مدرسةِ الحسين المهنية : ادارةً وهيئةً تدريسيّة على ما قدّموا لي من تسهيلاتٍ ، وفاءً لأهل الفضل ،

«والله الهادي إلى سواء السبيل»

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله الذي أنزل القرآن الكريم ، بلسانٍ عربيٍّ مُبين ، هُدىً وذكر للمتّقين ، وشفاءً ورحمةً للمؤمنين ، ونُوراً وضياءً للعالَمين .

والصّلاةُ والسّلامُ على خاتَم الأنبياء ، وسيِّد القُرّاء ، وأفصحِ البُلغاءِ ، وبعد :

فإذا كانت العلومُ إنّما تشرُف بموضوعاتها ، وتتفاضَلُ بنوعها ، فإنّ علومَ القرآنِ الكريمِ هي أشرفُ العلومِ ، وأحقُّها بالتّأليفِ ، وأولاها بالتعلُّم والتّعليم ؛ لأنّها حولَ القرآنِ تدورُ ، وفي فلكه تسير .

وعلمُ «القراءات» من هذه العلومِ ذَروةُ سنامِها ، وواسطةُ عِقدِها ، وبيتُ قصيدِها ، لأنّه يعلِّمُ النّاسَ كيف يتلون كتابَ الله ، وكيف يرتّلونه ؛ قال رسولُ الله ﷺ «أشرافُ أمّتي حَمَلَةُ القرآن» ، وقال : «خيرُكم من تعلّم القرآن وعلّمه» .

فقد تناولت في هذه الرِّسالة «توجيهاتِ مكي بن أبي طالب القيسيِّ للقراءات القرآنية من وجهة نظر نحويّة في ضوء علم اللُّغة الحديث» ، وقد كان كتابا مكي : الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها ، ومشكل اعراب القرآن ، المصدرين الرّئيسين لهذه الدّراسة .

ولابُدَّ من الإشارة هنا إلى أنّ مكيّاً – نحويّاً – لم يحظَ بدراسةٍ مستقلّة ، في حدودِ ما أعلمُ ، ولذلك طرقتُ هذا الموضوعَ ، ولكنّي وجدت دراستين حول مكّي ، وهما خارج موضوع دراستي ، غير أنّ الأمانةَ العلميّة تقتضي ألاّ تنكرَ جهود الآخرين ،

١- أمّا الدراسةُ الأولى فهي للدكتور أحمد حسن فرحات الموسومة «مكي وجهوده في التفسير» ، تناولَتْ مَكيّاً مفسّراً من خلال تفسير مكّي الموسوم «الهداية إلى بلوغ النّهاية» .

٢- الدراسة الثانية :- وهي منشورة في احدى الدوريات للدكتور عبدالله ربيع محمود بعنوان :

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله الذي أنزل القرآن الكريم ، بلسانٍ عربيٍّ مُبين ، هُدىً وذكر للمتّقين ، وشفاءً ورحمةً للمؤمنين ، ونُوراً وضياءً للعالَمين .

والصّلاةُ والسّلامُ على خاتَم الأنبياء ، وسيِّد القُرّاء ، وأفصحِ البُلغاءِ ، وبعد :

فإذا كانت العلومُ إنّما تشرُف بموضوعاتها ، وتتفاضَلُ بنوعها ، فإنّ علومَ القرآنِ الكريمِ هي أشرفُ العلومِ ، وأحقُّها بالتّأليفِ ، وأولاها بالتعلُّم والتّعليم ؛ لأنّها حولَ القرآنِ تدورُ ، وفي فلكه تسير .

وعلمُ «القراءات» من هذه العلومِ ذروةُ سنامِها ، وواسطةُ عِقْدِها ، وبيتُ قصيدِها ، لأنّه يعلِّمُ النّاسَ كيف يتلون كتابَ الله ، وكيف يرتّلونه ؛ قال رسولُ الله ﷺ «أشرافُ أمّتي حَمَلَةُ القرآن» ، وقال : «خيرُكم من تعلّم القرآن وعلّمه» .

فقد تناولت في هذه الرّسالةِ «توجيهاتِ مكي بن أبي طالب القيسيّ للقراءات القرآنية من وجهة نظر نحويّة في ضوء علم اللُّغة الحديث» ، وقد كان كتابا مكي : الكشف عن وجوه القراءآت وعللها وحججها ، ومشكل اعراب القرآن ، المصدرين الرّئيسين لهذه الدّراسة .

ولابُدّ من الإشارة هنا إلى أنّ مكيّاً - نحويّاً - لم يحظَ بدراسةٍ مستقلّة ، في حدودِ ما أعلمُ ، ولذلك طرقتُ هذا الموضوعَ ، ولكنّي وجدت دراستين حول مكّي ، وهما خارج موضوع دراستي ، غير أنّ الأمانةَ العلميّة تقتضي ألاّ ننكرَ جهود الآخرين ؛

١- أمّا الدراسةُ الأولى فهي للدكتور أحمد حسن فرحات الموسومة «مكي وجهوده في التفسير» ، تناولَتْ مَكيّاً مفسّراً من خلال تفسير مكّي الموسوم «الهداية إلى بلوغ النّهاية» .

٢- الدراسة الثانية :- وهي منشورة في احدى الدوريات للدكتور عبدالله ربيع محمود بعنوان :

«منهج دراسة الأصوات وتعليمها عند مكّي» في كتابه الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة) ، وهي تهتمُ بالأصوات ، ومخارج الحروف ، وتجويد القرآن عند مكّي ، ولا أنكر أنني قد أفدتُ من هاتين الدّراستين فائدة عظيمة ، مُثبتاً في هوامشِ رسالتي بعض المواضع التي أفدتُ فيها من الدراستين المذكورتين .

كذلك فإنني أشير إلى مقدّمات كتب مكّي التي وضعها محققوها ، فقد قرأتُ هذه المقدّمات ، ولا تكاد تجدُ كبير فرقٍ بين هذه المقدّمات ، وقد أفدتُ منها أيضاً ؛ وأغنتني عن الحديثِ عن حياة مكي وسيرته طويلاً .

أمّا مصادرُ هذه الرّسالة فقد تعدّدت بين مصادر التفسير : كجامع البيان للطبري ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، والكشّاف للزمخشري ، والبحر المحيط لأبي حيّان .

ومن مصادر اعراب القرآن : اعراب القرآن للنحّاس ، واملاء ما منّ به الرحمن للعكبري وغيرها .

ومن مصادر القراءات كالحجة لابن خالويه ، والحجة لأبي علي الفارسي ، وحجة القراءات لأبي زرعة (من علماء القرن الرابع الهجري) وغيرها .

بالإضافة إلى مصادر النّحو الرئيسة كـ «الكتاب» لسيبويه ، والمقتضب للمبرّد والجمل للزجاجي ، والكافية للرضي ، وشرح المفصّل لابن يعيش وغيرها ، يُضاف إلى هذا الأبحاثُ المنشورة في الدوريّات المتخصصة ، وبعضُ الرّسائل الجامعيّة التي تمكّنت من الحصول عليها .

وبعد ، فهذه الرّسالة ، تبقى مجرّد محاولة لباحثٍ ما يزالُ في بداية الطريقِ وهي محاولةٌ لخوضِ غمارِ بحر علم القراءات ؛ فهو من أشرفِ العلوم وأجلّها .

واللهَ نسألُ السّدادَ ، والرّشاد ، إنّه نعم المولى ونعم المجيب .

التمهيد :

١- مكي :اسمه ، حياته ، نشأته ، تنقّلاته ،مذهبه الفقهيّ والكلاميّ

٢- مكّي آخذاً : أهمُّ الذين تأثّر بهم مكّي :

١- اسمُه ونسبُه

هو مكي بن أبي طالب القيسيّ ، أبو مُحمّد اتفقت المصادر على اسمه ، وكنية أبيه ، فهو أبو محمد مكي بن أبي طالب[1] ، غير أن الخلاف في اسم أبيه ، قال ياقوت[2] : «واسمُ أبي طالب مُحمد ، ويقال «حمّوش» ، وقد نقل الزركلي[3] في الأعلام عن صدور الأفارقة أنّ (حمُّوشاً) هو تصغيرُ محمد عند المغاربة ، فحمّوش هو محمد على هذا الرأي .

وأمّا قول الذهبي[4] : «واسم أبي طالب حيُّوس» ، وقول ابن خلّكان[5] : «مكي بن أبي طالب بن حمّوش» ، وقول ابن الجزري[6] «مكي بن أبي طالب بن حيوس» فأغلبُ الظنّ أنه من خطأ النسّاخ .

فصاحبُنا : مكيّ بن أبي طالب حمّوش (محمد) بن محمد بن مختار القيسيّ ، وتكاد المصادر التي ترجمت له تتفق على نسبته «القيسيّ»[7] ، إلاّ أنّ ابن خلدون انفرد بنعته بـ «المكّي»[8] ، أمّا من المحدثين[9] فإنّي رأيتُ من ينعته بـ «المصريّ» ولم يقابلني هذا اللقبُ لأبي محمد فما رجعت إليه من مصادر .

---

(١) انباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ٣/٣١٥ ، وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/٣٦١

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحمويّ ١٩/١٦٧

(٣) الأعلام ، خير الدين الزركلي ٨/٢١٤

(٤) معرفة القراء الكبار للذهبي / ٣١٦

(٥) وفيات الأعيان لابن خلّكان ٥/٢٧٤

(٦) طبقات القرّاء لابن الجزّري ٢/٣٠٩ ، وينظر مقدّمة المشكل (بقلم د . حاتم الضامن) / ١٠

(٧) بغية الوعاة للسيوطي ٢/٢٩٨

(٨) تاريخ ابن خلدون ٤/٣٣٤

(٩) هو الدكتور عبدالعال مكرم في مقدّمة تحقيقه الحجة لابن خالويْه /١٩ والصواب «المقرىء» وقد غلب عليه هذا اللقب لكثرة من أقرأهم القرآن ، وكثرة تأليفه في علم القراءات .

٢- ولادته ونشأته وتنقلاته

ولد مكّي سنة (٣٥٥ هـ)[١] في القيروان وبها نشأ وترعرع ثم سافر إلى مصرَ وهو ابنُ ثلاثَ عشرةَ سنةً أي عام (٣٦٨ هـ) ، حيث اختلف إلى المؤدّبين والعارفين بعلوم الحساب ، ثم رجع إلى القيروان عام ٣٧٤ هـ ، فاستكمل بها علومه ،ودرس القراءآت ،ثم عاد إلى مصر ثانية عام ٣٧٧هـ[٢] .

فحجّ تلك السنة حجّة الفريضة عن نفسه ، ثم ابتدأ بالقراءات على أبي الطيب عبدالمنعم بن غلبون في مصر في أول سنة ثمانٍ وسبعين فقرأ عليه بقية السّنة ، وبعضَ سنة تسعٍ ، ورجع إلى القيروان عام ٣٧٩هـ وقد بقي عليه بعض القراءات ثُم عاد إلى مصرَ ثالثةً عام ٣٨٢هـ فاستكمل ما بقي له ثم عاد إلى القيروان سنة ثلاثٍ وثمانين ، وأقام فيها إلى آخر سنة ٣٩٠هـ ، فأدّى الحج أربع مرّاتٍ متوالية ، ثم عاد من مكّةَ ، فوصل إلى مصرَ سنة ٣٩١هـ ، ثم تركها إلى القيروان التي بلغها سنة ٣٩٢هـ[٣] .

وفي سنة ٣٩٣ هـ ترك القيروان إلى الأندلس ، فجلس للاقراء في مسجد النُخيلة عند باب العطّارين ، ثم نقله المظفّر عبدالملك بن أبي عامر إلى جامع الزاهرة ، ولمّا انصرمت دولة بني عامر نقله محمد بنُ هشام المهديّ إلى المسجدِ الجامعِ بقرطبةَ ؛ بعد أن نوّه بمكانه ابنُ ذكوانَ القاضي ، فأقرأ فيه مدّة الفتنة كلّها[٤] .

وكان القاضي يونسُ بنُ عبد الله يستخلفُه على الخطابة بالمسجدِ الجامع ، فلما توفّي سنة (٤٢٩)هـ قلّده أبو الحزم بنُ جَهْوَرَ الصلاة والخطبة في المسجدِ الجامعِ خَلَفاً ليونُسَ ، وبقي فيه إلى أن توفي[٥] .

---

(١) غاية النهاية ٣٠٩/٢ . .

(٢) وفيات الأعيان ٢٧٤/٥

(٣) طبقات القرّاء ٣١٠/٢ ، ومقدّمة الدكتور حاتم الضامن في تحقيق المشكل /١١ ، وكذلك مقدّمة د .محي الدين رمضان في تحقيق الكشف /٦ ، ومقدمة د . شلبي في تحقيق الإبانة ، ومقدّمة د .فرحات في تحقيق الرّعاية .

(٤) الانباه ٣١٤/٣ .

(٥) معجم الأدباء ١٦٨/١٩ ، الصلة لابن بشكوال /٦٣٣

وفاته : أجمعت المصادرُ على أنّه توفي في ثاني المحرّم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة ، وصلّى عليه ابنُه أبو طالب محمد ، ودُفن ضحوة يوم الأحد في ربض قرطبة[1] .

ولا نريد أن نتحدّث طويلاً عن حياته ، وشيوخه وتلاميذه ، فقد تناولها غيرُ واحدٍ بشكلٍ مفصّل[2] ؛ لذا رأيت الحديثَ عن حياته ، وشيوخه ، وتلاميذه بشكلٍ مفصّلٍ ضرباً من فضول القول ما من داعٍ له ، بالإضافة إلى أنّه سيخرج بنا عن القصدِ ، وعن الموضوعِ الأهمِّ ، وهو دراسة مكّي من حيث توجيهاتُه القراءاتِ القرآنيّةَ من الجانبِ النّحويّ .

أهمُّ شيوخه :

غيرَ أنّه لابدّ من الإشارة إلى أهمّ من تلقّى عنهم مكيّ علومَه ، ونعتقد أنّ تأثيرهم كان واضحاً في شخصية مكّي وهم :

١- أبو بكر محمد بن علي الأدفوي ، تلميذ النحاس : وأبو بكر الأدفوي (ت ٣٨٨هـ) من مدينة "أدفُو" مدينة من مدن صعيد مصر قريبة من أسوان ، فلقد لزم النحاس وروى عنه كتبه[3] ويُعدُّ الأدفوي من أهمّ شيوخ مكي ، تأثّر به مكّي تأثّراً واضحاً ، بدا ذلك من خلال نقولات مكي الكثيرة عن كتب النحاس ولا سيّما (اعراب القرآن) ، بل إنّني أرى مكيًا تلميذاً من تلاميذ النحاس ، تأثّر به تأثّراً واضحاً .

٢- أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله المقرىء (ت ٣٨٩هـ) ، فقد قرأ مكي القراءات بمصر على ابن غَلبونَ ، ونقل هذا العلمَ إلى الأندلس[4] .

---

(١) غاية النهاية ٣٠٩/٢ ، وفيات الأعيان ٢٧٧/٥ ، معجم الأدباء ١٦٩/١٩

(٢) انظر : مكي وجهوده في التفسير د .أحمد فرحات /٤٧ ، أبو علي الفارسيّ د . عبدالفتاح شلبي ٣٨٥-٣٩٠ ، وانظر مقدّمات كتب مكي المحققة ، مقدّمة الرعاية د .أحمد فرحات ، مقدّمة الكشف د . محي الدين رمضان ، مقدّمة الإبانة د .محي الدين رمضان ، ود .عبدالفتاح شلبي ، مقدّمة مشكل اعراب القرآن د .حاتم صالح الضامن ؛ فقد أغنت هذه المقدّماتُ عن الحديث طويلاً عن حياته .

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١٩٨/٢ ، وحسن المحاضرة للسيوطي ٤٩٠/١ .

(٤) حسن المحاضرة للسيوطي ٤٩٠/١

٣- ولا بُدَّ هنا من الإشارة إلى شيخٍ ثالثٍ من شيوخ مكّي ، وإن بَعُدَ الزمانُ بينهما ، وهو محمد بن مفرج بن عبدالله المعافريّ (ت ٣٧١ هـ) من أهل قرطبة ، لقي أبا جعفر النحّاس بمصر فروى عنه تآليفه في إعراب القرآن ، وفي المعاني ، والناسخ والمنسوخ ، وهو أوّلُ من أدخلَ هذه الكتبَ إلى الأندلسِ رواية[1] .

لقد درس مكي على عدد من الشيوخ في القيروان ، ومصر ، والحجاز ، والأندلس ، كما التقى بعددٍ كبيرٍ غيرِهم جالسهم وناقشهم وسمع منهم وسمعوا منه ، ويبدو أنّ مكيًا كان يتخيّر شيوخه ويصطفيهم ، فقد كانت له مقاييسُ ثابتةٌ يفيءُ إليها في اختياره لمن يقرأ عليهم ، وها هو في كتابه (الرِّعاية لتجويد القراءة) يعقدُ باباً خاصًا لبيان صفة من يجبُ أن يقرأ عليه وينقل عنه فيقول : «قال أبو محمد : يجب على طالب القرآن أن يتخيّر لقراءته ، ونقله ، وضبطه أهلَ الدِّيانة ، والصيانة ، والفهم في علوم القرآن ، والنفاذ في علم العربيّة ، وصحّة النقلِ عن الأئمة المشهورين بالعلم ، فإذا اجتمع للمقرىء صحّةُ الدِّين والسّلامةُ في النقل ، والفهمُ في علوم القرآن ، والنَّفاذُ في علمِ العربيّة ، والتجويدِ لحكايةِ ألفاظ القرآن كمُلت حالتُه ، ووجبت إمامتُه[2] .

كان مكي نحوياً ، عالماً بوجوه القراءات[3] ، متبحّراً في علوم القرآن والعربيّة ، فقيهاً ، أديباً ، متفنّناً ، غلبت عليه علوم القرآن فكان من الراسخين فيها[4] ، قال عنه الذهبي[5] : «وكان مع ذلك ديِّناً فاضلاً ، تقيّاً ، صوّاماً ، متواضعاً ، عالماً ، قوّاماً ، مُجابَ الدّعوة ، وكانت تحفظُ له كراماتٌ وإجابةُ دعوات» .

---

(١) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ٨١/٢

(٢) الرعاية لتجويد القراءة ، مكي بن أبي طالب (تحقيق د . أحمد فرحات) /٦٩

(٣) نزهة الالبّاء لابن الأنباري/٣٤٧

(٤) معجم الأدباء ١٦٧/١٢

(٥) معرفة القرّاء الكبار للذهبي /٣١٦

عقيدة مكّي ومذهبه الكلامي

كان من شيوخ مكّي الذين تتلمذ عليهم في القيروان ابنُ أبي زيدٍ القيروانيّ ، أبو محمد ابن أبي زيد عبدالرحمن (ت ٣٨٦ هـ) وكان ابنُ أبي زيدٍ سلفياً في عقيدته – كما هو شأنُ المالكيّين في ذلك العصر – ويبدو أنّ مكيًا قد تأثر به في هذا الجانبِ كثيراً .

ويتّضح مذهبُ مكّيٍّ السلفيُّ من خلال تفسيره لآياتِ الصفاتِ خاصةً ، ويقوم مذهبُه على ركنين :

أ – أن نثبت لله من الصفاتِ ما أثبت لنفسه ، ونقول كما قال ، ونوجبُ ما أوجب ، ونؤمن بما في كتاب الله ، ولا نتقدّمُ بين يدي الله ، ولا نكيّف ما لا علمَ عندنا منه ولا نحدُّه[١] .

ب– نفي الشبه بين الله ومخلوقاته ، ومباينةُ صفاته لصفاتهم ، وذلك اعتماداً على قوله تعالى : ﴿ليس كمثله شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ﴾[٢] ؛ لذلك نجدُ مكيًا يثبت كلَّ ما أثبته القرآن في الوقت الذي ينفي كلَّ ما يفيد مشابهةَ الله لمخلوقاته ، لهذا فهو ينفي عن الله الحركةَ والانتقالَ من مكانٍ إلى مكانٍ لأنّ هذه الصفاتِ هي من صفاتِ المخلوقين[٣] .

---

(١) مكي وجهوده في التفسير د .أحمد فرحات /٧٢

(٢) سورة الشورى الآية ١١

(٣) مكّي وجهوده في التفسير /٧٣

مذهبه الفقهيّ

كان مكي مالكيُّ المذهب ، وقد عدّه ابنُ فرحونَ اليعمريّ[1] من الطبقة الثامنة ممّن لم يَر مالكاً من أهل الأندلس ، «وقد ساهم مكي في نشر مذهبه في الأندلس فألّف كتابين هما : ايجابُ الجزاء على قاتل الصيدِ في الحرم خطأً في مذهب مالك ، والحجّة على ذلك ، والمأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره في عشرة أجزاء»[2] .

كان (مكّي) مالكيُّ المذهب في اتّجاهه العام «إلاّ أنّ مالكيّته لم تقيّده ؛ فلم يكن مالكياً مقلّداً ، بل كان مجتهداً ، ولم يكن ليلتزمَ آراءَ المالكيين دائماً في الترجيح ، بل هو يناقش المسائل ، ويأتي بالأدلّة ويستشهد بآراء الصحابة والتابعين ، وأصحاب المذاهبِ الأخرى ، وقد يكتفي أحياناً ببعض الأحكام على المذهب المالكيّ ، حيث يقول : والحكمُ في هذه المسألة على مذهب مالك هو كذا . . . ولا يُشتَمّ من كلامه أيُّ تعصّبٍ مذهبيّ ، أو انتصار لمذهبه ، بل إنّه في أحيانٍ كثيرة يرجّح غيرَ مذهبِه ، وهذا يدلُّ على سَعةِ أُفقِ الرّجلِ ، وبحثِه عن الحقّ والتزامه»[3] .

فقد أردتُ الحديثَ عن مذهبه الكلاميّ ؛ لأنّ لمذهبه دوراً مهمّاً في توجيه بعضِ القراءات التي رويت عن المعتزلة وغيرِهم من أهل الكلام ، وكان موقفُ مكّي السلفيّ المتشدّد واضحاً إزاءَها .

فقد قرأ بعضُ المعتزلة[4] قوله تعالى : ﴿من شرٍّ ما خلق﴾[5] بالتنوين ولـ «ما» أوجهٌ كثيرةٌ ، منها أن تكون (ما) بمعنى «الذي» والعائدُ محذوفٌ ، وأن تكون مصدريّةً ، أمّا في الآية الكريمة فلا يرتضي مكّي أن تكون نافيةً ؛ وهذا لا يرتضيه سواه من أصحاب الأعاريب[6] ممّن يذهبون مذهبهُ الاعتقادي ؛

---

(١) الديباج المذهّب لبرهان الدين ابراهيم بن فرحون اليعمري /٣٤٦ .

(٢) مشكل اعراب القرآن ، المقدّمة بقلم د .حاتم الضامن /١٢ .

(٣) مكي وجهوده في التفسير ، د .أحمد فرحات /٧٦ .

(٤) تُنسب هذه القراءة لعمرو بن فائد ، وهي قراءة شاذة ، انظر مُغني اللبيب (ت محي الدين عبدالحميد) ٥٣٩/٢ .

(٥) سورة الفلق آية ٢ .

(٦) انظر املاء ما منّ به الرحمن ٢٩٧/٢ ، وانظر رأي الزمخشري الذي يوافق مذهب المعتزلة الكشّاف ٥٦٨/٢

ذلك أنّ القراءة بتنوين «شرٌّ» تؤيّد مذهب المعتزلة الذي يرى أنّ الله لا يخلق الشرّ، وأنّه لا يفعل إلاّ الخيرَ الكاملَ» .

وقد حمل مكّي على المعتزلة ، استمعْ إليه وهو يقول حول قوله تعالى[1] : ﴿وجوهٌ يومئذ ناضرةٌ إلى ربِّها ناظرةٌ﴾ قال مكي : «وقد ألحد بعضُ المعتزلة في هذا الموضوع وبلغ به التعسُّفُ والخروج من الجماعة إلى أنْ قال : «إلى» لَيستْ بحرف جرّ، انّما هي اسمٌ واحدُ آلاء و «ربِّها» مخفوضٌ بإضافة (إلى) إليه لا بحرف الجرّ»[2] .

كذلك نجد مثلَ هذا الردَّ على المعتزلة عند العكبريِّ الذي لا يُجيزُ أن تكون (ما) في الآية الكريمة السابقة نافيةً ؛ لأنّ النافية لا يتقدّم عليها ما في حيِّزها «فلذلك لم يجز أن يكون التقدير : ما خلق من شرٍّ ، ثُمّ هو فاسدٌ في المعنى»[3] .

ولعلّ مـذهب مكي السّلفيّ ، وهجومَه على المعتزلة هو الذي دعا ابنَ الشجري إلى الهجوم عليه هجوماً عنيفاً ، ويتتبّع زلاّتِه ، بل ويُفرِدُ في زلاّت مكّي أكثرَ من مجلسٍ في أماليه[4] .

---

(١) سورة القيامة الآيتان ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) مشكل اعراب القرآن ٢/٧٧٩ .

(٣) املاء ما منّ به الرحمن ٢/٢٩٧ .

(٤) ذكر ابن الشجري أنّه أفرد أكثر من مجلس لتتبّع زلاّت مكي ، ولم أجد هذه الزلاّت في أمالي الشجري المطبوعة ، غير أنّ د .حاتم الضامن وجد هذه الزلاّت مخطوطةً ونشرها تحت عنوان «مالم ينشر من الأمالي الشجريّة» مجلّة المورد العراقية العددان ١-٢ لعام ١٩٧٤ .

٢- مكي آخِذاً : أهمّ من تأثر بهم مكّي.

مكّي آخذاً

لابدّ من الحديث عن أهمّ الذين تأثّر بهم مكّي ، سواء كان تأثّراً مباشراً ممّن قرأ عليهم وسمع منهم ، أم كان تأثراً غيرَ مباشرٍ ، وذلك عن طريق اطّلاعه على مؤلّفاتهم ، ومدى تأثّره بهم .

١- «بين مكّي والنحّاس»

ونبدأ بأبي جعفر النحّاس ، فقد روى مكّي كلَّ كتب النحّاس عن شيخه أبي بكر الأدفويّ[١] والأدفويّ كان قد لزم النحّاس ، وروى عنه كتبه[٢] ، «لقد كانت بداية اتّصال الأندلسيين بالمشرقِ ، وبالكتب المشرقيّة في اللغة ، والنحو ، والأدب ، والشّعر مبكّرةً ، كانت مع نهاية القرن الثاني للهجرة ، وبدأت معها عمليّةٌ ضعيفةٌ ومتواضعة لرواية الكتب المشرقيّة ونقلها إلى الأندلس ، حيث رحل بعض الأندلسيين ، وأخذوا عن علماءِ ومؤلفي تلك الفترة ، فقد رحل (جُوديّ)[٣] النحويُّ (ت ١٩٨ هـ) ولقي الكسائيَّ والفرّاءَ وغيرَهما»[٤] .

وكان كتابُ سيبويه ، وكامل المبرِّد وبعضُ كتب ابن قتيبه ، وأبي عبيد القاسم بن سلاّم . أهمَّ الكتب التي اهتمّ الأندلسيُّون بنقلها وروايتها ، وتواصلت رحلة الأندلسيين إلى المشرق خلال القرن الرابع والخامس ، واستمرت معها حركة نقل الكتب ، وأدخل مكّي بن أبي طالب أثناء رحلته سنة (٣٩٣ هـ) كتاب (خلق الانسان) للزجّاج ، وكتاب شرح أبيات سيبويه ، وشرح المعلّقات التّسع

---

(١) مشكل اعراب القرآن (المقدمة) ١/١٧ ، وحول تأثر مكي بالنحاس ينظر الدراسات اللغوية في مصر د .الجنابي /٧٠٨ وما بعدها .

(٢) انباه الرواة ٣/١٨٦

(٣) يقول د .شوقي ضيف : «وهو أول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحويّ ،وهو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين ، وأول من صنّف به في النحو» المدارس النحوية /٢٨٨ ، وفي ترجمة جُودي بن عثمان انظر معجم الأدباء ٧/٢١٣ .

(٤) الكتب المشرقيّة في الأندلس روايةً وشرحاً ، محمد بناني زبير ،مجلة جامعة القرويين /٢٧٩ .

وكتاب شرح سيبويه ، كلّها لابن النحاس»[1] .

فالنحّاس نحويٌّ له شهرةٌ طبّقت الآفاق ، «وقد رحل إليه تلامذةُ العلم من كلّ أقطارِ العالم الإسلاميّ «وقد حمل عنه تلاميذُه علمَه إلى الأندلس ، فقد أخذ تلميذه محمد بن يحيى الرباحي (ت ٣٥٨هـ) عنه كتاب سيبويه روايةً إلى قرطبةَ ، وهناك أخذه عنه تلاميذُه ، وقد حمل عنه تلميذه محمّد بن مفرج المعافريّ كتبه التي ألّفها في اعراب القرآن وغيره إلى الأندلس ، وكان طلاّبُ العلم هناك يأخذونها روايةً»[2] .

ويبدو أنّ شهرةَ كتاب «اعراب القرآن» للنحّاس لم تقتصر على المشرق ، بل تجاوز ذلك إلى المغرب ، بحيث كان مصدراً مهمًا لمَن صنّف في اعراب القرآن ، وممّن تأثّر به صاحبُنا في هذه الدراسة مكيٌّ رحمه الله .

لقد كان مكيّ في كتابه «مشكل اعراب القرآن» يتابع النحّاس في كثير من آرائه النحويّة والصرفيّة : «وإذا كانت نظرةُ النحّاس للقراءات نظرة نحويٍّ ، إذ كان يقيسُ على الأشهرِ الأغلبِ في اللّغة ويرفض الشّاذ ، وكان يحتجُّ للقراءة التي عليها الإجماعُ ويردُّ ما لا يوافق قراءات العامّة ، ويخطّيءُ بعد ذلك كلَّ ما لايوافق النحو القرآنيَّ ، والفصاحةَ العربيّة كالجرِّ على الجوار»[3] .

قلتُ : إذا كان هذا هو حالَ النحّاسِ ؛ فلا أرى مكيًا عنه ببعيد ، فمكيٌّ نحويٌّ يجمع بين مذهبي البصرةِ والكوفة ، فهو ليس كوفيًا محضاً كما ذكر د . شلبي[4] وغيرُه[5] فمكيٌّ لم يكن بصريًا

---

(١) الكتب المشرقية في الأندلس : روايةً وشرحاً . محمد بناني زبير/٢٧٩

(٢) اعراب القرآن للنحاس (مقدّمة المحقق/٢٤ ، وانظر تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ٨١/٢ وكذلك فقد تحدّث الأستاذ أحمد الجنابي عن تلاميذ النحاس من الأندلسيين بشكلٍ مفصّل : ينظر الدراسات اللغوية والنحوية في مصر د . أحمد الجنابي/ ٦٧٠ وما بعدها ، كما أشار الأستاذ الجنابي إلى أنّ كتاب (إعراب القرآن) للنحاس قد انتقل إلى الأندلس في حياة مؤلّفه وعنه مباشرةً عن طريق (الأدفوي) أشهر تلاميذ النحاس (الدراسات اللغوية) /٣٢٧

(٣) اعراب النحاس (مقدّمة المحقق) ١٣٨/١

(٤) أبو علي الفارسيّ . د .عبدالفتاح شبي/ ٤٢٩ ، حيث يرى أنّ مكيًا نحويٌّ وقاريءٌ كوفيّ النّزعة .

(٥) وكذا تابعته خديجة مفتي في رسالتها للماجستير الموسومة «نحو القرّاء الكوفيين» بإشراف الاستاذ الشلبي /٣٩٧ .

خالصاً، ولا كوفيّاً محضاً، بل تجده يأخذ بهذا المذهبِ حيناً، وبذاك حيناً آخر، قد يأخذ برأيِ البصريين مرّةً في مسألة، إلاّ أنّك تجده يردُّ عليهم في مسألة أخرى، فمكيٌّ ذو مذهب توفيقيٍّ -إن جازت العبارةُ وهو إلى البصرةِ أقربُ- وكذا كان مذهبُ المدرسةِ الأندلسيّة : « . . فقد ظلّت الأندلسُ تُعنى بالنّحو البصريِّ إلى جانبِ عنايتها بالنحو الكوفي»[1] ، (وقد نهج الأندلسيون نهج البغداديين في الاختيار من آراء نحاة البصرة والكوفة، وأضافوا إلى ذلك اختياراتٍ من آراء البغداديين ولا سيّما أبا عليّ الفارسيّ، وابن جنّي، ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون سيرتهم في كثرة التعليلاتِ والنفوذِ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمذهبِ البغداديين ضروباً من الخصب والنّماء)[2] .

والاتّجاه البغداديُّ كان قائماً على الانتخاب من المذهبين : البصريُّ والكوفيّ،[3] «لقد كان ابن النحّاس يمزج في وضوح بين آراء البصريين والكوفيين، فهو في الصورة العامّة لكتابه (التفاحة في النحو) وعرض مسائله بصري، وهو في بعض آرائه وبعضِ المصطلحات كوفي»[4] .

ومن مظاهر تأثّر مكّي بالنحّاس أن مكيّاً كان يقيس على الأشهر الأغلب في اللّغة، ويرفض الشّاذ، ويبدو أنّ هذا منحىً بصريٌّ عند مكّي «فقد توسّعت المدرسةُ البصريّة في القياسِ والتعليل، إذ طلبوا لكلِّ قاعدة علّةً، ولم يكتفوا بالعلّةِ التي هي مَدارُ الحكم فقد التمسوا عللاً وراءها؛ وقانونُ القياسِ عامٌّ، وظلالُه مهيمنةٌ على كلِّ القواعدِ إلى أقصى حدٍّ، بحيث يصبحُ ما يخرجُ عليها شاذّاً»[5] .

---

(١) المدارس النحوية : د. شوقي ضيف/٢٩٠

(٢) المرجع نفسه /٢٩٢

(٣) المدرسة النحوية في مصر الشام د. عبدالعال سالم/١٨

(٤) الدّراسات اللغوية والنحوية في مصر د. أحمد الجنابي/ ٣٧٩، وقد خلُص د. أحمد الجنابي إلى مذهبِ النحّاس النّحويّ بقوله : «الحقُّ أنّه ليس كوفياً ولا بَصْرياً فقد أخذ منْ آراء الكوفيّين بنصيب، واستعمل مجموعة من مصطلحاتهم، لكنّه مع ذلك تابع البصريّين في مواضع كثيرةٍ من كتابه (التفّاحة) . . . يُضاف إلى ذلك آراؤه الشخصيّة» ينظر الدراسات اللغوية والنحويّة في مصر/٣٧٩

(٥) المدارس النحوية د. شوقي ضيف/ ١٨، الاقتراح للسيوطي/ ٢٠١

فمن اعتداد مكّي بالقياس على الأشهر الأغلب في اللّغة ورفضه الشاذّ أو النادر، في قوله تعالى[1] : ﴿واتّقوا الله الذي تساءَلون به والأرحامَ﴾ حيث قرأ حمزة «والأرحامِ» بالخفض على العطف على الهاء في «به»[2] ، قال مكّي عن قراءة حمزة : «وهو قبيحٌ عند البصريين ، قليلٌ في الاستعمال ، بعيدٌ في القياس ، لأنّ المضمَر في «به» عوضٌ منَ التنوين ، ولأنّ المضمرَ المخفوض لا ينفصل عن الحرف ، ولايقع بعد حرف العطف ، ولأنّ المعطوفَ والمعطوف عليه شريكان يحسُن في أحدهما ما يحسُن في الآخر ، ويقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر فكما لا يجوزُ : « واتقوا الله الذي تسألون بالأرحامِ ، فكذلك لا يحسُن تساءَلون به والأرحامِ ، فإنْ أعدتَ الخافضَ حسُنَ»[3] .

وقد اختار مكي قراءة الجماعة «والأرحامَ» «لأنّه الأصل ، وهو المستعملُ ، وعليه تقوم الحجّة ، وهو القياسُ ، وعليه أكثرُ القرّاء» ، ونلاحظ أنّ مكّيّاً قد ذهب مذهب البصريين في هذه القراءة فلم يجوِّز العطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجارّ ،[4] غير أنّنا نجد ابن جنّي يقوّي قراءة حمزة حيث يقول[5] : «إنّ المحذوف إذا دلّ عليه دليلٌ من الحال فهو في حكم الملفوظ ، وعلى نحوٍ من هذا تتوجّه عندنا قراءةُ حمزةَ وحَده قولَه سبحانه ﴿واتّقوا الله الذي تساء لون به والأرحامِ﴾ ، لَيْسَتْ هذه القراءة عندنا من الإبعادِ والفُحشِ والشّناعةِ والضّعفِ على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العبّاس المبرِّد . . . .» وفي قوله تعالى[6] : ﴿عالِمِ الغيبِ﴾ قرأ نافع وابن عامر على وزن (فاعل) على معنى هو عالمُ[7] ،

---

(١) سورة النساء آية ١ .

(٢) التبصرة/ ١٧٩ ، الكشف ١/٣٧٥ ، البحر المحيط ٣/١٥٥ ، وينظر الانصاف المسألة ٦٥ .

(٣) الكشف ١/٣٧٥ وما بعدها ، ومن أمثلة عدم اعتداد مكّي بالقليل انظر مشكل اعراب القرآن ١/٤٣٧ .

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري ٢/(٤٦٣) ، الأصول لابن السراج ٢/٧٨ وما بعدها ، الكشّاف للزمخشري ١/٤٩٣ ، همع الهوامع للسيوطي ٥/٢٦٨ .

(٥) الخصائص لابن جنّي ١/٢٨٥ ، ويُنظر سيبويه ٢/٣٨١ ، معاني القرآن للفرّاء ١/٢٥٢ ، شرح المفصّل ٣/٧٥ ، البحر المحيط ٣/١٧٥-١٥٩ .

(٦) سورة سبأ آية ٣ .

(٧) حجّة أبي زرعة / ٥٨٠ ، البحر المحيط ٧/٢٥٨ .

الجماعة ، وكذا كان صنيعُ النحاس ، غيرَ ان النحّاس كان يحتجُّ للقراءة التي عليها الجماعة ، ويردُّ مالا يوافق قراءة العامّة[1] ، وهنا يختلف مكي عن النحّاس في هذا المجال ، فقد كان مكي يحتجُّ للقراءة السبعيّة ، فتجده يوجّه القراءة التي قرأ بها واحدٌ[2] أو اثنان من السبعة[3] ، ويوجّه القراءةَ التي قرأ بها أكثرُ السبعةِ ، هذا هو ملاكُه العامُّ في الاحتجاج للقراءات وتوجيهها ، فقد كان مكّي يلتزم بقراءة الجماعة ، وفي اختياراته تجده يختار القراءة التي قرأ بها أكبرُ عددٍ من السبعة ، فقراءة الجماعة علّة من عللِ اختيارات مكّي[4] .

ونضربَ بعض الأمثلة على احتجاج النحّاس للقراءات ، فهو يختار من القراءات ما كان عليه الإجماعُ في روايتها ، وصحّةِ سندها ، ويحاولُ أن يردَّ الاحتجاج لما خالَف الإجماعَ فمن ذلك ردُّه احتجاج أبي عُبيد لقراءة الكسائي قوله تعالى[5] : «فيومَئذ لا يُعذَّبُ» بفتح الذّال "لأنّ الإجماعَ على كسرها"[6] ، وقال في موضع آخر : «لأنّ كتابَ الله لا يُحملُ على المقاييس ، وإنّما يُحمل بما يؤدّيه الجماعةُ عن الجماعة فإذا جاء رجلٌ فقاسَ ، بَعُدَ أن يكون متّبعاً ، وإنّما تُؤخَذُ القراءةُ كما قال نافع بنُ أبي نعيم : ما قرأتُ حرفاً حتى يجتمع عليه رجلان من الأئمّة أو أكثر ، فقد صارت قراءةُ نافعٍ عن ثلاثةٍ أو أكثرَ ولا نعلمُ أحداً قرأ بهذا الذي اختارَه أبو عبيد إلاّ أبا عمرو»[7] .

وفي قوله تعالى[8] : ﴿فكُّ رقبةٍ أوْ إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً ذا مقربة﴾ قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو والكسائيُّ «فكَّ رقبةً أو أطعم»[9] ، وقد وجّه مكّي قراءة المدنيّين والكسائي على أنّ : «فكٌّ :

---

(١) اعراب القرآن للنحاس ٤/٣٦٥ ، وحول موقف النحّاس من القراءات ينظر الدّراسات اللغوية والنحوية في مصر/٤٧٢ وما بعدها .

(٢) الكشف ٢/١٨ ، ١/٤٠٩ ، ٣٧٥

(٣) الكشف ٢/٩٢ ، ٩٦ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ٣٢٩

(٤) الكشف ١/٣٦٩ ، ٢/٤١ ، ٦٣ ، ١٠٧ ، ٥٣١ ، المشكل ٢/٥٣١ ، ٦٩٢ ، ٤٤٢ .

(٥) سورة الفجر آية ٢٥

(٦) اعراب القرآن للنحاس ٥/٢٢٤

(٧) اعراب النحاس ٤/٣٦٥

(٨) سورة البلد آية ١٤

(٩) التيسير/٢٢٣ ، الاقناع ٢/٨١٢

فعلٌ ماضٍ و «رقبةً» مفعول به ، و «أطعم» فعلٌ ماضٍ ، أمّا قراءةُ باقي السّبعةِ برفع «فكُّ» وإضافته إلى «رقبة» فعلى أنّ «فكٌّ» مصدرٌ على اضمارِ مبتدأ ، وهو من إضافة المصدر إلى المفعول به . . .»[1] ، أمّا اختيارُ مكي -كما هو معلومٌ- فهو ما عليه الجماعة ، وهو «فكُّ رقبةٍ» .

وليس أدلُّ على احتفاء مكّي بقراءة الجماعة ، واختياره القراءات التي كانوا عليها ، من ترجيحه قراءةً للجماعة وغيرُها أقوى منها معنىً ، ففي قوله تعالى[2] : ﴿والذين قُتِلوا في سبيل الله فلن يُضِلَّ أعمالهم﴾ ، حيث قرأ أبو عمرو وحفصٌ عن عاصم «قُتِلوا» وقرأ باقي السّبعة «قاتلوا»[3] وفي هذا يقولُ مكي : «ولولا الجماعةُ أنّهم على «قاتلوا» لكان «قُتِلوا» أقوى في المعنى ، وأعمَّ في الفضلِ وأمدحَ للمخبَرِ عنه»[4] .

ونلمس من خلال النصِّ السابق كذلك أنّ مكيًا يفضّل قراءة أبي عمرو ، وقد حقّق هذا النهجَ غيرَ مرّة في «الكشف» كذلك تفضيلُه قراءة الحرميّين كثيراً ومعهم عاصمٌ أحياناً .

ويؤكّد مكي مدى التزامه قراءةَ الجماعةِ بقوله[5] : «وكذلك كلُّ ما سكتنا عن ذكر الاختيار ، فما عليه الجماعةُ هو الاختيارُ» ، وفي موضع آخر يقول[6] : «والضمُّ الاختيارُ ، لأنّ عليه الجماعةَ ، ولولا الجماعةُ لاخترتُ لما ذكرتُ من العلّة» ففي قوله تعالى[7] : ﴿فمكَثَ غيرَ بعيد﴾ اختار مكي قراءة (مكُث) بالضمِّ ، لأنّ الجماعة عليها ، وهو في الوقتِ نفسِه يحبِّذُ الفتحَ أي «مكَث» فيقول[8] : «ويدلُّ على الفتح قوله تعالى : ﴿إنّكم ماكثون﴾ «وفاعل» لا يكون من فَعُل وأيضاً فإنّه لم يُستعمل

---

(١) الكشف ٣٧٥/٢ ، مشكل اعراب القرآن ٨١٩/٢ ، الحجة لابن خالويه /٣٧١ ، اعراب ثلاثين سورة لابن خالويه/٩١ .

(٢) سورة محمد آية ٤

(٣) التيسير/٢٠٠ ، الاقناع ٧٦٧/٢ ، النشر ٣٧٤/٢

(٤) الكشف ٢٧٦/٢ ، الجامع للقرطبي ٢٣٠/١٦

(٥) الكشف ٣٨/٢

(٦) الكشف ١٥٥/٢ ومن أمثلة التزامه بقراءة الجماعة انظر الكشف ٢٥٤/١ ، ٣١٨ ، ٣٧٣ ، ٤٧٧ ، ١٣/٢ ، ٢٧٢ .

(٧) سورة النمل آية ٢٢

(٨) الكشف ١٥٥/٢ ، ونلاحظ مكيًا يستخدم اسم الفاعل مصطلحاً ويعني به «الصفة المشبهة باسم الفاعل» .

«مكث» في اسم الفاعل ، وفَعُل بالضمّ اسمُ الفاعل منه (فعيل) «كظرُفَ ظريف»[1] .

٢- رسم المصحف بين مكي والنحاس

لقد عُدّت موافقةُ القراءة رسم المُصحَفِ العثمانيّ مقياساًمن مقاييس القراءة الصحيحة[2] ، «وهذا المقياسُ (أي موافقة الرّسمِ) مُجمَعٌ عليه عند كلٍّ من ألّف في القراءات وتتبّعها ، وقد كان اشتراطهم مطابقة القراءات المتواترة لمرسوم المصاحفِ الأئمّة قائماً على أساسِ أن الخليفة عثمانَ عندما أمر بتوحيد المصاحفِ وكتابتها أستهدف أن ينطوي مرسوم المصاحف على جميع الحروفِ التي استقرّ عليها نصُّ القرآنِ في العرضة الأخيرة ، ويعني هذا أنّ اشتراط مطابقة المصاحف الأئمّة كان وقايةً من دخولِ القراءات الأحاديّة والشاذّةِ في إطارِ القراءاتِ المتواترة التي تجوزُ القراءة بها»[3] وقد وضع مكّي شروطاً لصحّة القراءة ، حيث يقول[4] : «وأكثر اختياراتهم إنّما هو في الحرفِ إذا اجتمع فيه ثلاثةُ أشياء : قوّة وجهه في العربيّة ،وموافقته للمصحف ،واجتماعُ العامّة عليه ، والعامّة -عندهم- ما اتّفق عليه أهلُ المدينة وأهلُ الكوفة ، فذلك عندهم حُجّةٌ قويّةٌ فوجب الاختيارُ»[5] .

ورسمُ المصحفِ سنّةٌ لا تجوزُ مُخالفتُها ؛ عبّر عن ذلك غيرُ واحد من أئمّة هذا العلم[6] ، قال السّفاقسيّ في «غيث النفع»[7] : «لا يجوزُ لأحدٍ أن يقرأ بما في المصحفِ إلاّ بعد أن يتعلّم القراءة على وجهها ، أو يتعلّم مرسوم المصحفِ ، وما يخالفُ منه القراءة ، فإن فعل غير ذلك فقد خالف ما

---

(١) وهو في هذا مخالفٌ للأفضل والأحسن (من ملاحظات الاستاذ الجنابي على البحث)

(٢) انظر الإبانة لمكي/٤٨ ، النشر لابن الجزري ٩/١ ، الكتابة القياسية ورسم المصحف العثماني لعليّ بن اسماعيل المصريّ . تحقيق يوسف حسين السحيمات/١٦ .

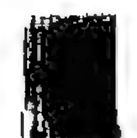
(٣) القراءات القرآنية د .عبدالهادي الفضلي /٤٩

(٤) الإبانة لمكي /٤٩

(٥) لم تذكر مصادر القراءات أنّ أحداً خالفَ هذا الشرطَ إلاّ ابن شنبوذ (ت ٣٢٨ هـ) والمعاصر لابن مجاهد مسبّع السبعة فكان يرى جواز القراءة بما خالف الرّسمَ ما دامت الروايةُ صحيحةَ النّقلِ «تاريخ القرآن د .عبدالصبور شاهين /٢٠٧» .

(٦) قال الزرقاني : رَسْمُ المصحف توقيفي لا تجوز مخالفتُه ، وذلك مذهبُ الجمهور (مناهل العرفان ١/٣٧٧) .

(٧) غيث النفع ، السّفاقسيّ/٢١٨



أجمعت عليه الأمّة» .

يؤيّد هذا القولَ الفرّاء أحدُ أئمّة الكوفيين بقوله[1] : «اتّباعُ رسمِ المصحفِ إذا وجدتُ له وجهاً من كلام العربِ ، وقراءة القرّاءِ أحبُّ إليّ من خلافه» .

وقد وضّح القسطلانيّ المقصود برسم المصحف فقال[2] : «الرسمُ الأثرُ ، والمرادُ أثرُ الكتابةِ في اللفظِ ، وهو تصوير الكلمة بحروفِ هجائها بتقرير الابتداء بها ، والوقوف عليها ، والمراد بالمصحف : المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابة» .

وقد وقف القدامى من المحتجّين مواقفَ مختلفةً بالنسبة لرسمِ المصحف ، فمنهم من ينظر إليه ، ويعتمد عليه ، ويمنحه فضلَ اهتمامٍ في الاحتجاج والتعليل لمذاهب القرّاء ، ومن المحتجين من لا يعتمد على رسم المصحف ، سالكاً سبيلَ أهلِ الرأيِ والنظرِ في التخريج والاحتجاج ، فسيبويه (ت ١٨٠ هـ) يحتجُّ لأوجه القراءة بما هو مرسوم في بعضِ المصاحفِ -غير المصحف الإمام- مسمّياً أصحابها -حيناً ، وحيناً يغفل ذلك»[3] .

أمّا الفرّاءُ -فالملاكَ العامُّ عنده في ذلك- «اتّباعُ الرسم إذا وجد له وجهاً من كلامِ العرب أحبُّ إليه من خلافه»[4] ، وقد حقّق الفرّاء هذا الاتجاه غيرَ مرّة في كتابه[5] .

أمّا الطبريّ «فلا يُجوِّزُ أيَّ تغييرٍ في خطِّ المصحف تحت أيِّ ظرفٍ من الظروف ، شأنه في ذلك شأنُ العلماء الأتقياء ، الّذي يرون أنّ أيَّ تغيير يَمَسُّ كتاب الله غيرُ جائزٍ في الدّين ، لأنّ المصحف الكريم مقدّسٌ منزّهٌ عن كلِّ تحريفٍ أو تحوير ولو تعارض مع قواعد الإملاء»[6] .

---

(١) معاني القرآن للفرّاء ٢/٢٩٣

(٢) لطائف الإشارات للقسطلاني /٢١١

(٣) أبو علي الفارسيّ ، د .عبدالفتاح شلبي /٢٤٥

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٣

(٥) انظر على سبيل المثال لا الحصر : معاني القرآن ١/٨٧ ، ٨٨ ، ٢/١٢٤ ، ٢٩٤

(٦) الطبري ومنهجه في القراءات د. عبدالحميد الفتيل /١٧٧

ففي قوله تعالى : ﴿وإن كان ذو عُسرة فنظِرَةٌ إلى مسيرة﴾[1] يقول الطبريّ : «ذو مرفوعٌ «بكان» والخبرُ متروكٌ ، وإنّما صلُح ترك خبرها من أجل النكرات تُضمر لها العرب أخبارها ، ولو وجّهتْ «كان» في هذا الموضع إلى أنّها بمعنى الفعل المكتفي بنفسه التام لكان وجهاً صحيحاً ولم يكن بها حاجةٌ حينئذٍ إلى خبر» .

وذكر الطبري أنّ قراءة أبي بن كعب «وإن كان ذا عُسرةٍ» بمعنى : وإن كان الغريمُ ذا عسرةٍ فنظرة إلى ميسرة ، وذلك وإن كان جائزاً في العربية فغيرُ جائز القراءة به عندنا لخلافه خطوط مصاحف المسلمين»[2] .

وأشير إلى النحاس وموقفه من رسم المصحف ، فقد كان النحاس يحتجُّ برسم المصحف ، فكان يحاول تأويل القراءة التي تخالف خطّ المصحف فإن لم تقبل تأويلاً جعلها قراءة على المعنى أو التفسير ولو كانت عن الصحابة أو التابعين[3] .

ففي قراءة ابن عباس وابن أبي اسحاق«ولا يضارِرْ»[4] بكسر الرّاء الأولى ، وقراءة ابن مسعود «ولا يضارَرْ» بفتح الراء الأولى قال[5] : «وهاتان القراءتان على التفسير ، ولا يجوز أن تخالف التلاوة التي في المصحف» .

أمّا مكي فهو من أكثر القدماءِ اعتداداً برسم المصحف ، وقد دعت كثرة اعتداد مكي برسم المصحف د . عبدالفتاح شلبي إلى أنْ يعدّه "من السلفيين أهل النقل والأثر"[6] .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٠

(٢) جامع البيان للطبري ٣/١٠٩ وحول مواقف القدماء من رسم المصحف انظر : أبو علي الفارسيّ للدكتور عبدالفتاح شلبي فقد تحدّث عنه حديثاً طويلاً /٢٤٥-٢٤٩ ، واعجاز القرآن للرافعيّ /٥٧ وما بعدها .

(٣) اعراب القرآن للنحاس (المقدّمة) المحقّق د . زهير زاهد ١/١٠٣

(٤) سورة البقرة آية ٢٨٢

(٥) اعراب النحاس ١/٣٤٨

(٦) أبو علي الفارسيّ د .شلبي /٣٩٠

ومن أمثلة اعتداده برسم المصحف قوله في قراءة ابن عامر قوله تعالى[1] : ﴿ما فعلوه إلاّ قليلٌ﴾ «فقد قرأ ابن عامر بنصب «قليل» على الاستثناء ، وعلى الاتّباع لمصاحف أهلِ الشام ، فإنّها في مصاحفهم بالألف ، فأجرى النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء لأنّ الكلامَ فيها يتمُّ دون المستّثنين تقول : «ما جاءني أحدٌ فيتم الكلام ، ثم تستثني ، إذا شئت فيها بعد تمام الكلام ، فجرى النصبُ في النفي مجرى الإيجاب»[2] ، وقرأ الباقون بالرفعِ على البدلِ من الضمير المرفوع في «فعلوه» وهو وجه الكلام وعليه الأصولُ لأنّ الثاني يغني عن الأول ، وهو الاختيارُ لأنّ أكثرَ المصاحف لا ألفَ فيها في «قليل» ، ولأنّ عليه بني الإعرابُ ، وهو الأصلُ في الإعراب وعليه جماعة القرّاء[3] .

ولم يُجزْ مكّيٌّ النصبَ على الاستثناء بقوله : «قرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء وهو بعيدٌ في النَّفي»[4] ، ولكنّه جائزٌ ؛ لأنّ الاستثناء لا يقتصر على الإيجاب قال ابنُ عقيل[5] : « . . فإن وقع بعد تمامِ الكلام الذي ليس بموجب –وهو المشتملُ على النفي أو شبهه – فإمّا أن يكون الاستثناء متّصلاً أو منقطعاً ، فإن كان متّصلاً جاز نصبُه على الاستثناء ، وجاز اتباعُه لما قبله في الإعراب . . .» ، ونلاحِظ أنّ مكيّاً في هذه المسألةِ بدا معيارِيًا ، صاحبَ صَنْعة نحويّة ، وقد أجاز ابن جنّي النَّصبَ في الاستثناء غيرالموجب فقال : "ويجوز النصبُ على أصل البابِ فتقول : ما قام أحدٌ إلاّ زيداً"[6] وأجازه ابن هشام[7] .

---

(١) سورة النساء آية ٦٦

(٢) مشكل اعراب القرآن ٢٠١/١

(٣) الكشف ٣٩٢/١

(٤) المشكل ٢٠١/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٢

(٥) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ٢١٤/٢ ، وينظر معاني الفرّاء ١٦٦/١ ، الحجة لابن خالويه /١٢٤-١٢٥ الكشّاف للزمخشري ٥٣٩/١ ، البحر المحيط ٢٨٤/٣ .

(٦) اللمع لابن جنّي /٣٨

(٧) قال ابنُ هشام : « . . فإن كان الاستثناء متّصلاً فالأرجح اتباعُ المستثنى للمستثنى منه بدلَ بعضٍ عند البصريّين ، وعطفَ نسقٍ عند الكوفين نحو «ما فعلوه إلاّ قليل منهم والنصبُ عربيٌّ جيّد وقد قُرِئ به في السبع» (أوضح المسالك لابن هشام ٦٢/٢) .

بل نجد مكيًا يُضعّفُ قراءة أبي عمرو بن العلاء قوله تعالى[1] : ﴿إنّ هذان لساحران﴾ حيث قرأها «هذين» بالياء[2] ، فقد ضعّفها مكّي لمخالفتها خطَّ المصحف قال[3] : «فأمّا من خفّف إن[4] فهي قراءة حسنةٌ لأنّه أصلح الإعراب ، ولم يخالف الخطّ لكنّ دخول اللّام في الخبر يعترضه على مذهب سيبويه ، واللّام لا تدخل في خبر ابتداء أتى على أصله إلاّ في شعر ، وأمّا على مذهب الكوفيين فهو من أحسَنِ شيء لأنّهم يقدّرون «إنْ» الخفيفة بمعنى «ما» واللّام بمعنى «إلاّ» فتقدير الكلام : ما هذان إلاّ ساحران ، فلا خللَ في هذا التقدير ، إلاّ ما أدعوه أنّ اللّامَ تأتي بمعنى إلاّ»

وممّا يلفت النظر قولُ مكي في اختيار أبي عُبيد القراءة بنونٍ واحدة في قوله تعالى[5] : ﴿نُنجي المؤمنين﴾ ، حيث قرأ ابنُ عامر وأبو بكر بنون واحدة «نُجّي» وتشديد الجيم وقرأ الباقون بنونين والتخفيف[6] .

فماذا قال مكّي عن اختيار أبي عُبيد ، قال : «وكان أبو عُبيد يختار القراءة بنون واحدة اتّباعاً للمصحف ، على اضمار المصدر يقيمه مقام الفاعل ، وينصب «المؤمنين» ويُسكّنُ في موضع الفتح وهذا كلّه قبيحٌ بعيدٌ»[7] .

أقولُ : إنّ من يقرأ النصّ السابق يظنُّ أن مكيًا يصفُ اتّباعَ رسمِ المصحفِ بالقبح ، ولكن في

---

(١) سورة طه آية ٦٣

(٢) الكشف ٩٩/٢ ، الجامع للقرطبيّ ٢١٦/١١ ، النشر ٣٢١/٢

(٣) مشكل اعراب القرآن ٤٦٧/٢-٤٦٨ ، وينظر : معاني الفراء ١٨٣/٢ ، اعراب ثلاثين سورة /٣١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٦-٧٢ ، النشر ٣٢١/٢ .

(٤) وهي قراءة ابن كثير كما في السبعة لابن مجاهد/٤١٩ ، الجامع للقرطبي ٢١٨/١١ ، تفسير ابن كثير ١٥٧/٣ ، وهي كذلك «قراءة حفص وكذا قرأ ابنُ كثير إلاّ أنّه شدّد النون من (هذان) (مغني اللبيب/٣٧) .

(٥) سورة الأنبياء آية ٨٨

(٦) السبعة لابن مجاهد /٤٣٠ ، الكشف ١١٣/٢ ، الاقناع لابن الباذش ٧٠٣/٢

(٧) الكشف ١١٤/٢ ، وحول هذه القراءة ينظر الخصائص لابن جنّي ٣٩٨/١ ، اعراب النحاس ٧٨/٣ ، الجامع للقرطبيّ ٣٣٥/١١ .

حقيقة الأمر لم يكن هذا مرادَه ، إنّما أراد أنّ الإجماعَ على غيرها ، وأمّا القبحُ والبعدُ عندَه فذلك معناه أنّها بعيدةٌ ، قبيحةٌ لغةً ؛ إذ يصعُب توجيهُ القراءةِ على صيغةِ المبنيِّ للمجهول ونصب «المؤمنين» ، فكان يجبُ على هذه القراءةِ رفعُ «المؤمنين» وذلك مُخالفٌ لخطِّ المصحف ، كما يقول مكّي «ثمَّ أُسكِنَت الياءُ من (نُجّي) وكان يجب أنْ تُفتَح لأنّه فعلٌ ماضٍ كما تقول : رُمِيَ وكُلِمَ فأسكنَ الياءَ وحقُّها الفتحُ فهذا الوجهُ بعيدٌ في الجواز»[1] .

وقد خرّج أبو عليّ الفارسيّ هذه القراءة بقوله[2] : إنّ عاصماً في القراءة المرويّة عن أبي بكرٍ ينبغي أن يكون قرأ «نُنجي» بنونين ، وأخفى الثانية ، فلمّا أخفى ظنّ السامعُ أنّه يُدغم» ، وهذا توجيه سليمٌ للقراءة ، وقول أبي عليّ «ينبغي . . يدلُّ على صعوبة توجيه القراءة بنون واحدة ونصب «المؤمنين» فالنون الأولى موجودة وإن أُخْفِيَتْ نُطقاً ورسماً[3] .

وحتى يكونَ ما ذكرناه في بدايةِ هذا المبحثِ عن تأثر مكّي بالنّحاس مقنعاً وواضحاً فلا بدّ من الإشارةِ إلي أنّ مكيًا ينقل عن النحاس كثيراً ، وممّا يلاحَظُ أنّ مكيًا قد يذكر بعضَ الأقوالِ من غيرِ نسبة ، وكأنّه ينصُّ على أنّها لَهُ ، أو هكذا يلاحِظُ من يقرأ في «الكشف» أو «المشكل» .

وربّما يكونُ للغايةِ التعليميّةِ عند مكّي سببٌ وجيهٌ لذلك ، فقد تصدّر التدريسَ والاقراءَ في جامع قرطبة[4] في عهد محمد بن هشام المهديّ وفي جامع الزاهرة في عهد المظفّر عبد الملك بن أبي عامر كما تشير المصادر[5] ؛ وربّما كان ذلك لكثرة تلاميذه الذين أملى عليهم علمه ، فكان التعليمُ غايتَه الأولى ، لذلك اهتمّ بإيصال علمه للآخرين ولكنّه لم يكن ينصُّ على مصادرِه كثيراً .

---

(١) الكشف ١١٣/٢ ، مشكل اعراب القرآن ٤٨٢/٢ ، مغني اللبيب/ ٧٢١ «فقد نقل ابن هشام عبارة مكي نفسَها!! .

(٢) السبعة لابن مجاهد / ٤٣٠ وينظر كذلك حجة أبي زرعة /٤٦٩ ، البحر المحيط ٣٣٥/٦ .

(٣) السبعة لابن مجاهد /٤٣٠ .

(٤) الانباه ٣١٤/٣ .

(٥) الصلة لابن بشكوال /٦٣٣

إنّ من يقارن بين اعراب النحاس ، ومشكل اعراب القرآن في بعضِ المواضع يجد تشابهاً كبيراً[1] ، ليس هذا فحسبُ بل إنّك تجد نفسَك وأنت تقرأ في الكتابين : اعراب القران للنحّاس ، ومشكل اعراب القرآن لمكّي بن أبي طالب ، وتقارن بين الكتابين تجدُ نَفسك كمن يُعاني العمل في المخطوطات ، فيتفحّص ويقارنُ بين النسخِ المختلفةِ للمخطوطِ نفسهِ ، ليظفَر بعد ذلك بملاحظاتٍ على فروق هنا وهناك ، فكم فيه من مشقّةٍ وعناء !!!

ومن طريف ما وجدتُه حين كنت أقرأ «إعراب القرآن» للنحاس ، و«مشكل اعراب القرآن» لمكّي ، أنّ النحّاس قد أجاز أن تكون «نحنُ» في قوله تعالى : ﴿إنّا نحنُ نزّلنا عليك القرآن تنزيلاً﴾[2] «فاصلةً لا موضعَ لها من الإعراب»[3] ، وقرأتُ في «المشكل» فظننتُني قد وقعتُ على مسألة خالف فيها مكّي النحّاس ، فماذا قال مكّي ؟ قال : «*ولا يجوز أن يكون (نحن) فاصلةً لا موضعَ لها مِنَ الإعراب»[4] ، فكنتُ أودُّ تسجيلَ هذه المسألةِ من عدادِ المسائلِ النحويّة التي خالف فيها مكّي النّحاس ، ولكن كم كانت دهشتي حين وجدت الدكتور حاتم الضامن ، محقّقَ المشكل يذكر في الحاشية أنّ «لا» ساقطةٌ من النسخ ت ، ح ، د ، ك ، غ ، ت!! ؛ وما سقوط «لا» من هذه النسخ مجتمعةً إلا دليلٌ على نقل مكّي عبارة النحّاس بقضّها وقضيضها ، وهو -والحالُ هذه- بدا غيرَ مخالفٍ لابن النحاس وتكون العبارةُ في المشكل هي نفسَها في اعراب النحّاس ، وأشير إلى بعض المواضع[5] .

---

(١) لابدّ من الإشارة إلى مسألة تعدّد الوجوه عند مكّي وهو يبدو في هذه المسألة وصفياً حيث يوجّه الآية بأكثر من وجه اعرابيّ ، ولعلّ مكيّاً في هذه الناحية متأثرٌ بابن النحاس في ما سمّاه د .الجنابي بـ«نظرية الاحتمالات النحويّة عند النحّاس ، حيث يرى د . الجنابي أنّ «كلّ من اصطنع الوجوه الإعرابيّة الكثيرة فقد تأثر بمنهج النحاس» ينظر : الدّراسات اللغويّة والنحوية في مصر د .أحمد الجنابي /٤٩١ .

(٢) سورة الإنسان آية ٢٣ .

(٣) اعراب القرآن ١٠٦/٥ .

(٤) مشكل اعراب القرآن ٧٨٨/٢ (حاشية المحقق) .

(٥) انظر اعراب النحاس ١٠٢/٥ ، والمشكل ٧٨٥/٢ ، اعراب النحاس ١٠٣/٥ والمشكل ٧٨٦/٢ ، اعراب النحاس ١٠٩/٥ والمشكل ٨٧٩/٢ ، الاعراب ١١٣/٥ والمشكل ٧٩١/٢ ، الاعراب ١٢٢/٥ والمشكل ٧٩٣/٢ ، الكشف ٣٦٦/٢ والنحّاس ١٨١/٥ ، الكشف ٣٦٤/٢ والنحاس ١٦٨/٥ الكشف ٣٧٢/٢ والنحاس ٢١٤/٥

٣- بين مكّي والطّبري

بين مكّي والطبـريّ :- يمثّل أبو جـعـفـر الطبـري (ت٣١٠ هـ) نضج الثـقـافـة الاسـلامـيـة في عصورها الذهبيّة ، فقد جمع من العلوم مالم يشاركه فيه أحدٌ من عصره ، والطّبري شيخ أبي بكر بن مجاهد ، وقد بلغ من تقديره للطبريّ أنّه كان يجتاز على مسجده فلا يدخله ، ويقف بباب مسجد الطبريّ يستمع قراءته طويلاً وكان يثني عليها[1] .

وقد ألّف الطبري كتاباً في القراءآت أثنى عليه الناس ، ولئن عصفت الأحداثُ بكتابِ الطبريّ في القراءآت فلم يصل إلينا إلاّ أنّ كتابَه «جامع البيان في تفسير القرآن» المشهورَ بين الناس ، يضيء للباحثِ السبيلَ في التّعرُّفِ على حلقة من حلَقاتِ التطوّر في الاحتجاج للقراءات ، كما يبيّن نزعة الطبري في ذلك ، فهو يروي في كتابه هذا القراءاتِ المختلفةَ مسندةً إلى مَنْ قرأها ، يستجيزُ بعضَها فيرجِّحُه ، ولا يستجيز بعضاً فيردُّه[2] .

ويذكـر مكي في الكشف أنه سيـذكـر اختـيـاره في كلِّ حرف ، وعلّة كلِّ اختـيـار ، وهذه أمورٌ يختلف فيـهـا مكي مع الشيخِ أبي علي ، كـمـا يرى د .الشلبي «فلم ينصّ الشيخ في الحجّة على اختياره ، وأرى أن مكيًا قد تأثّر في ذلك بالطبري ، ولعلّه هو المشارُ إليه في قول مكّي : كما فَعَل من تقدّمنا من أئمّة المقرئين»[3] .

ولكن ما الأمورُ التي يمكن أن نعدَّ مكيًا فيها يقفو قفوَ الطبريّ؟ فقد كان الطبريّ يأخذ بقراءة الجماعة وأنّها حجّة ، ففي قوله تعالى : ﴿يكادُ سنابرقه يذهب بالأبصارِ﴾[4] قال الطبري : «وقرأتْ قُرّاء الأمصارِ «يَكادُ سنابرقه يَذهب» بفتح الياء من (يذهب) سوى أبي جعفر القاريء فإنّه قرأ بضمّ الياء «يُذهَبُ بالأبصار» والقراءة التي لا أختارُ غيرها هي فتحها لاجماع الحجّة من القرّاء عليها ، وأنّ

---

(١) أبو علي الفارسي د .عبدالفتاح شلبي /١٦٧ .

(٢) أبو علي الفارسي د .عبدالفتاح شلبي /١٦٧ .

(٣) أبو علي الفارسيّ /٣٨٧ .

(٤) سورة النور ، آية ٤٣

العربِ إذا أدخلت الباء في مفعول «ذهبت» لم يقولوا : إلاّ ذهبتُ به دون أذهبتُ به . . .»[1] .

وقد أشرت سابقاً إلى مدى احتجاج مكي بقراءة الجماعة وتعويله عليها كثيراً ، ومثّلنا على احتجاجه بقراءة الجماعة[2] ، وهو في هذا يتأسّى بمنهج الطبري وهو منهج جُلّ علماء السلف امتثالاً لقول النبي عليه السلام «يد الله مع الجماعة» .

والطبريّ يعتدُّ بالمشهور من اللغة ، من ذلك قوله حول قراءة من قرأ «نَعِم» من قوله تعالى : «فهل وجدتُم ما وَعد ربُّكم حقًّا قالوا نَعَم»[3] حيث يقول الطبري : «قرأها أهل الكوفة والبصرة «قالوا نَعَمْ» بفتح العين من «نَعم» ، ورُوي عن بعض الكوفيين أنّه قرأ «قالوا نَعِم» بكسر العين ، والصوابُ من القراءة عندنا «نَعَم» بفتح العين ، لأنّها القراءةُ المستفيضةُ في قُرّاء الأمصار ، واللغةُ المشهورةُ في العرب»[4] .

وفي قوله تعالى : ﴿إلاّ أنْ تكونَ تجارةً حاضرةً تديرونها بينكم﴾[5] ، قال الطبري «اختلفت القرّاء ، فقرأتْه عامّة قرّاء الحجاز والعراق وعامّة القراء «تجارةٌ» بالرفع ، وانفرد بعضُ قرّاء الكوفة[6] فقرأه بالنصب ، وذلك وإن كان جائزاً في العربية ، إذْ كانت العربُ تنصب النكرات والمنعوتات مع "كان" وتُضمِرُ مع «كان» مجهولاً فتقول : إنْ كان طعاماً طيّباً فائتنابه ، وترفعها فتقولُ : إنْ كان طعامٌ طيّبٌ فائتنابه ، فتُتبع النكرة خبرها بمثل اعرابها ، فإنّ الّذي أختارُ من القراءة ثمّ لا أستجيز القراءة بغير الرفع في «التجارة والحاضرة» لإجماع القرّاء على ذلك ، وشذوذ من قرأ ذلك نصباً ، ولا يُعترضُ بالشاذّ على الحجّة»[7] ، وأخالفُ الطبريَّ هنا ، فقراءة النصب ليست شاذّةً ؛ فهي قراءة عاصم ، أحدِ السّبعة ، ولكن أعتقد أنّ الطبري يقصد بالشذوذ قلّة من قرأ بها . وهذه المسألةُ ناقشتُها عند مكي سابقاً .

---

(١) جامع البيان للطبري ١٤٥/١٨ ، وانظر أمثلةً على احتجاجه بالإجماع جامع البيان ١٦/٢١ ، ١٣٢/٣ ، ١٨٧/٨ .
(٢) انظر الكشف ١٥/١ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٥٢٣ ... الخ .
(٣) سورة الأعراف الآية ٤٤ .
(٤) جامع البيان للطبري ١٨٧/٨ .
(٥) سورة البقرة الآية ٢٨٢ .
(٦) وهو عاصم ، حجّة القراءات لأبي زرعة /١٥١ ، الكشف ٣٢٢/١ .
(٧) جامع البيان ١٣٢/٣

ويبدو تأثر مكي بالطبري في مسألة التزام خطّ المصحف «فلا يُجوِّزُ الطبريُّ أيَّ تغيير في خطّ المصحف تحت أيِّ ظرفٍ من الظروف، شأنه في ذلك شأنُ العلماء الأتقياء، الّذين يَرَوْنَ أنّ أيَّ تغييرٍ يَمَسّ كتابَ الله غيرُ جائزٍ في الدّين»[1] فالقرآن الكريمُ مقدّسٌ منزّه عن كلِّ تحريف أو تحوير ولو تعارض مع قواعد الإملاء»[2].

ففي قوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرةٍ فَنظِرَةٌ إلى ميسرة﴾[3] يقول الطبريُّ «ولو وجّهت (كان) في هذا الموضع إلى أنّها بمعنى الفعل المكتفي بنفسه التّامّ لكان وجهاً صحيحاً، ولم يكن بها حاجةٌ حينئذٍ إلى خبر، ويضيف الطبريُّ «وفي قراءة أُبيِّ بنِ كعبٍ «وإن كان ذا عسرة»[4] بمعنى: «وإن كان الغريمُ ذا عُسرةٍ فنظرةٌ إلى مَيْسرةٍ، وذلك وإن كان جائزاً في العربية فغيرُ جائز القراءة به عندنا لخلافه خطوط مصاحف المسلمين»[5].

جاء في البحر المحيط لأبي حيان «وقراءة الجمهور بالرفع على أنّ (كان) تامة، وهو قولُ سيبويه، وأبي علي الفارسيّ، وأجاز الكوفيّون أن تكونَ (كان) ناقصةً وقدّر الخبر «وإن كان من غُرَمائكم ذو عسرة» وحذفُ خبر كان لا يجوز عند البصريين لا اقتصاراً، ولا اختصاراً»[6].

وقد لاحظت من خلال النصوص السابقة أنّ الطبريَّ كان يردّد عبارةَ «وذلك وإن كان جائزاً في العربية فغيرُ جائز القراءة به»، وقد رأينا هذا الشيءَ نفسَه عند مكّي[7].

---

(١) الطبري ومنهجه في القراءات د. عبدالحسين الفتلي/ ٢٠٠.

(٢) الطبريّ ومنهجه في القراءات، د. عبدالحسين الفتلي/ ٢٠١.

(٣) سورة البقرة/ ٢٨٠.

(٤) وهي كذلك قراءة عبدالله بن مسعود كما في معاني القرآن للفرّاء ١٨٦/١، والبحر المحيط ٣٤٠/٢.

(٥) جامع البيان للطبري ١٠٩/٣، ومشكل اعراب القرآن لمكي ١٤٣/١.

(٦) البحر المحيط ٣٤٠/٢.

(٧) مشكل اعراب القرآن ٣٨٢/١، ٤١٨، ٢٣٦، ٤٢٨.

* أشار مكي إلى اختيارات الطبريّ من ذلك في قوله تعالى: «إذا ضربتُم في سبيل الله فتبيّنوا» (سورة النساء آية ٩٤) اختار مكي القراءة بالياء، وقد قرأها حمزة والكسائي «فتثبّتوا» بالتاء فاختار مكي القراءة بالياء وقال «وهو اختيار الطّبريّ» الكشف ٣٩٥/١، وينظر البحر المحيط ٣٢٨/٣.

٤- بين مكّي والفرّاء

إنّ من يقرأ في معاني القرآن للفرّاء يجدْه يقول مثلاً : ولو قُرِيء كذا كان صواباً ، ولو قريء كذا لجاز ، وهي قراءاتٌ تجيزها الصّنعةُ النّحْويّةُ أو اللُّغَوِيّةُ ، ولَيسَتْ قراءةً قرآنيّةً ؛ لأنّ القراءةَ سُنّةٌ متّبعةٌ وليس كلُّ ما يجوزُ في العربيّة قرأت به القرّاء ، يؤكّد ذلك الفرّاء بقوله[1] : «والقرّاءُ لا تقرأ بكلِّ ما يجوز في العربيّة فلا يقبحن عندك تشنيع مشنّع ، مّما لم يقرأه القرّاءُ مّما يجوز» .

«فالقرّاءُ يتّبعون الأثر ،والقراءة عندهم سُنّةٌ متّبعةٌ ، أمّا النُّحاةُ فيؤولون ويخطّئون القراءة أحياناً»[2] .

ويبدو اعتدادُ مكّي بالأثر وبأنّ القراءة سنّة متّبعة واضحاً في قوله[3] : «وإنّما نذكر هذه الوجوه ليُعلمَ تصرُّفُ الإعرابِ ومقاييسُه لا لأنْ يُقرأ به ، فلا يجوز أن يُقرأ إلاّ بما رُوي وصحّ عن الثقات المشهورين من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، ووافقت خطَّ المصحف»* .

ففي قوله تعالى[4] : ﴿فاذهب أنت وربُّك فقاتلا﴾ قال الفرّاء[5] :«ولو قُريء بإلقاءِ (أنت) كان صواباً» ، وقد عقّب الفرّاء على ذلك بأنّ وجودَ الضميرِ المنفصلِ المرفوعِ (أنت) أكثرُ في كلام العرب ، «لأنّ اضمارَ المعطوف على اسمٍ ظاهرٍ مرفوعٍ يُكره في كلامهم»[6] ونجد هذا أيضاً عند مكّي ، (وربّما

---

(١) معاني القرآن للفرّاء ٢٤٥/١ .

(٢) من ملاحظات استاذي المشرف على الرّسالة

(٣) مشكل اعراب القرآن ٦٩/١ .

* يقول د .عبدالحسين الفتليّ :«فالجائزُ في العربيّة لا يُقرأ به إذا لم تكلّله الرّوايةُ الصحيحةُ المقبولةُ ؛ ولذا عدّ الباحثون في القراءاتِ عدمَ الاتّباعِ في القراءةِ سَفَهاً بغير علم» (الطبري ومنهجه في القراءات د .عبدالحسين الفتلي/١٧٨ .

(٤) سورة المائدة آية ٢٤ .

(٥) معاني القرآن ٣٠٤/١ ، وانظر كذلك معاني القرآن ٣٢٩/١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٧ .

(٦) نفسه ٣٠٤/١

لم يكن تأثراً بالفرّاء ، فهو منهج عامٌ عند القدماء)[1] ، ففي قوله تعالى[2] : ﴿فصبرٌ جميل﴾ ، قال مكّي[3] : «فصبرٌ : رفع على اضمار مبتدأ ، تقديره : فأمري صَبْرٌ جميلٌ ، ويجوزُ النّصبُ ولم يُقرأ به على المصدر على تقدير : فأنا أصبرُ صبراً ، والرّفعُ هو الاختيارُ ، لأنّه ليس بأمرٍ ، ولو كان أمراً لكان الاختيارُ فيه النّصبَ» .

٥- بين مكي وأبي عليّ الفارسيّ

لقد اختصر مكّي كتابَ الحجّة لأبي علي في كتاب سمّاه «منتخب الحجّة في القراءات»[4] ، أمّا من حيث مدى تأثّر مكي بأبي عليّ في «الكشف» فقد كفاني الاستاذ عبدالفتاح شلبي مؤونة ذلك ، فأشار إلى أهمّ ما تأثر فيه مكّي بأبي عليّ ، فلا أرى ضرورةً للحديث عنه ؛ فإعادة ما قاله الآخرون نوعٌ من الاجترار في غير ما فائدة[5] .

٦- بين مكي وطاهر بن غلبون (ت ٣٩٩ هـ)

هو طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٨٩) ، وقد تولى طاهر بن غلبون مركزَ الاستاذيّة في القراءات بعد والده عبدالمنعم بن غلبون ، ورحل إليه الطلاّبُ من البلدان الإسلاميّة آنذاك ، ولا سيّما الأندلس ، وأشهرُ من قرأ عليه عثمان بن سعيد المعروف بالدّاني أشهرُ القرّاءِ في عصره (ت٤٤٤هـ)[6] .

---

(١) «من ملاحظات الاستاذ الجنابي على الرّسالة» ، والدّليلُ على أنّه ليس منهج الفرّاء حسبُ أنّ النحاس كان يستخدم هذه العبارة كثيراً ، انظر اعراب النحاس ١/٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٤/١٠٢ ، ١٠٥ .

(٢) سورة يوسف آية ١٤

(٣) مشكل اعراب القرآن ١/٣٨٢ وانظر كذلك ١/٤١٨ ، ١٢٠ ، ٢٣٦ ، ٤٢٨ ، ٢/٥٣١ ، ٦٧١

(٤) أبو علي الفارسيّ د .شلبي /٣٨٥

(٥) نفسه ٣٨٥-٣٩٠

(٦) جهود طاهر بن غلبون في علم القراءات د .أحمد الجنابي ، مجلّة المجمع العراقي المجلّد الثالث لعام ١٩٨٢/٤٤٤ .

وقد اشتُهر عبدالمنعم بن غلبون بالقراءات أكثر من ابنه طاهر، وربّما كان هذا هو السببَ الذي دعا د. أحمد الجنابي أن يذكر أنّ من تلاميذ طاهر عثمانَ بنَ سعيد الدّاني[1] ولم يذكر مكيًا؛ ربّما لأن الاثنين: عبدَ المنعم وابنَه طاهراً قد قرن اسمُهُما في كثير من المصادر[2] فقد تلقّى طاهرٌ القراءاتِ عَرْضاً عن أبيه[3]، جاء في الاقناع لابن الباذَش[4]: «واختُلِفَ عن (ورش) في (جبّارين)[5] فكان أبو الطيب بن غلبون وابنه يأخذان بالفتح، وبه أخذ أبو محمد مكّي».

قلتُ: لقد كان الأمرُ في هذه المسألةِ منشأ خلافٍ بيني وبين استاذي المشرف في بدايةِ الأمر فهو يذهب إلى أنّ مكيًا لم يتتلمذ على طاهر، ورحتُ أقلّب النظر في المصادر لعليّ اظفرُ بشيء وكان عُمدتي في ذلك "الاقناع" لابن الباذَش، ورحتُ استنطق نصوصَه فماذا كانت النتيجة؟

لقد وجدت غيرَ مرّة أنّ ابنَ الباذَش يشير إلى أنّ مكيًا تتلمذ على أبي الطيب وليس على طاهر، ومن ذلك قولُه[6]: «...وقال مكّي عن أبيْ الطيب: السكتُ لخلف وحده على لام المعرفة..» وهذا نصٌ صريحٌ وهو يؤيّد ما ذهب إليه د. أحمد الجنابي وينقُضُ ما ذهب إليه د.أحمد حسن فرحات[7] مِنْ أنّ مكيًا درس على طاهر بن غلبون، فالمسألة فيهْا شيءٌ من الدّقة ويبدو أنّ د. فرحات قد تسرّع فخلط بين أبي الطيب بن غلبون وابنهِ طاهرِ بنِ غلبونَ، ورحتُ أتابعه باديء الأمر فيما ذهب إليه، ... ولكنّ الحقّ قديمٌ وهو أولى بأنْ يُتّبعَ !! وما يهمّنا في الأمرِ هو مدى تأثُرِ مكيٍّ بطاهرٍ، فمن المؤكّد أنّ مكيًا قد اطّلع على كتابه «التذكرة في القراءات الثمان»، وتأثّر به في كتابه

---

(١) جهود طاهر بن غلبون في علم القراءات. د. احمد الجنابي، مجلة المجمع العراقي، المجلد الثالث، لعام ١٩٨٢/٤٤٤.

(٢) انظر الاقناع لابن الباذّش ٢٧٥/١، والكشف ١٧١/١

(٣) غاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري ٣٣٩/١

(٤) الاقناع ٢٧٥/١، وانظر كذلك الامتناع ٦١/١، ٣٣٩/١، ٤٣٣، ٧٩٩/٢.

(٥) سورة المائدة آية ٢٢

(٦) الاقناع ٤٨٣/١، وجاء في النشر: «...وقرأ بها مكّي وطاهر على أبيه أبي الطيّب عبدالمنعم بن عبيد الله بن غلبون» (النشر ١٤١/١، وبذا فقد قطعت جُهيزةُ قولَ كلِّ خطيب!!

(٧) مكي وجهوده في التفسير د.أحمد فرحات /٤٧ وما بعدها.

«التبصرة» ، فقد كان ابن غلبون يوجز في التذكرة معلّلاً ذلك بدافعين : الأول ليكون ذلك تقريباً على المتعلّم ليسهُلَ حفظُه ، والثاني لأنّ من سبقه من العلماء قد كفاه مؤونة التكثير»[1] ؛ ولذا جاء كتاب التبصرة لمكي مختصراً وهو في هذا ينحو نحو طاهر بن غلبون[2] .

وقد تحدّث د . أحمد الجنابي في مؤلّف آخر له عن تأثر الأندلسيّين ومنهم مكّي بطاهر بن غلبون فقال[3] : «وما دامَ أهلُ الأندلسِ والمغربِ قد تابعوا المصريين في القراءات لا سيّما قراءة (ورش) ، وما دام طاهرُ ابن غلبون من هذه المدرسةِ فإنّ الأندلسيين والمغاربةَ متأثرون برأيه لا محالةَ ، ومنهم : مكي بن أبي طالب وأبو عمرو الدّاني» .

فمكّي إذن تأثر بابن غلبون ولم يتتلمذ عليه ، أمّا في الكشف فيبدو تأثر مكي بطاهر من حيثُ الأسانيد ، حيث كان ابن غلبون يذكر أسانيد رواية كلّ قراءة[4] ، وكذا صنع مكّي[5] .

كذلك نجد تشابهاً في الأبواب في التذكرة والكشف ، فقد ذكر ابن غلبون في الأصول الأبواب التالية : باب الاستعاذة ، باب البسملة ، باب الادغام الكبير لأبي عمرو ، هاء الكناية[6] ، . . .الخ وهذه الأبوابُ ذكرها مكّي ، غير أنّها عند مكي جاءتْ أكثرَ تفصيلاً .

ونختم حديثنا بالقول : لقد تأثر مكي بهؤلاء الذين ذكرناهم ، ولكن كان هذا التأثر واضحاً عند بعضهم ، ومقنعاً ، وبدا في بعض الأحيانِ غيرَ مقنعٍ للباحثِ ، ولكنّني حاولتُ واجتهدت ، فإن أصبتُ فبها ونعِمتْ ، وإن تكن الأخرى فحسبُنا أننا بشرٌ قاصرون !!

---

(١) انظر جهود طاهر بن غلبون في علم القراءات د .أحمد الجنابي /٤٥٦ ، والتذكرة /٣٧

(٢) قال مكي في مقدّمة التبصرة : «جمعت في هذا الكتابِ أصول ما فُرّق في الكتب ، وقرّبتُ البعيدَ فهمُه على الطالب ، واعتمدتُ على حذف التطويل والاتيان بتمام المعاني مع الاختصار ، وأخليتُه من كثرة العلل ، فيكون أسهلَ للحفظ وأقربَ للمتعلّم «التبصرة ، المقدّمة /٢٦

(٣) الدراسات اللغوية والنحوية في مصر د .أحمد الجنابي /٨٣

(٤) التذكرة/٤٥

(٥) الكشف ١/٢٧-٢٨ ، ٣٠-٣٢

(٦) التذكرة/ ٨٣ ، ٩٤-١٢٤ ، ١٣١

الفصل الأول

توجيهات مكّي للقراءات

من وجهة نظر نحوية

المبحث الأول : في المرفوعات

المبحث الثاني : في المنصوبات

المبحث الثالث : في التوابع

المبحث الرابع : الإضمار والحذف في ضوء علم اللغة الحديث

المبحث الأول

في المرفوعات

١ - توجيهات عن المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر :- وهما أكثر الأبواب النحويّة شيوعاً في القرآن الكريم ، وكذلك فقد وجّهت كثيرٌ من القراءآت القرآنية على أنّها من باب المبتدأ أو الخبر :

١ : ١ : توجيهات على المبتدأ

١- قوله تعالى : ﴿ذلك عيسى ابنُ مريمَ قولَ الحقِّ الذي فيه يمترون﴾[١] قرأها ابنُ عامر وعاصم بالنّصب ، وقرأ الباقون بالرفع[٢] ، وتوجيه قراءة الرفع عند مكّي «قولُ» أنّه على اضمار المبتدأ ، وجعل قوله «الحقّ» خبره ، ومعناه : هذا الكلامُ قولُ الحقِّ ،ويجوز أن يُضمر «هو»[٣] ، ويجعل كنايةً .

وقيل : إنّ عيسى(عليه السّلام) بدلٌ أو عطفُ بيان ، وقولُ الحق الخبر»[٤] ، قال الكسائي : قولُ الحقّ : نعتٌ لعيسى ، أي : ذلك عيسى ابنُ مريمَ قولُ الحقّ[٥] .

٢- قوله تعالى : ﴿ولو أنّما في الأرضِ من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ يمدُّه من بعده سبعةُ أبحرٍ ما نفدَتْ كلماتُ اللهِ﴾[٦] ، قرأ أبو عمرو وحدَه «والبحرَ» بِنصباً ، وقرأ الباقون «والبحرُ» رفعاً[٧] ، ووجه قراءة الرفع عند مكّي «أنّه استأنف فرفعه على الابتداء ، ويمدُّه الخبر ، ويدلُّ على الرّفع أنّ في حرفِ

---

(١) سورة مريم آية ٣٤

(٢) الكشف ٢/٨٨ ، التيسير ١٤٩ ، الاقناع ٢/٦٩٦

(٣) الكشف ٢/٨٨ ، ومشكل اعراب القرآن ٢/٤٥٥

(٤) املاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/١١٤

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١/١٠٥

(٦) سورة لقمان آية ٢٧

(٧) الكشف ٢/١٨٩ ، السبعة لابن مجاهد ٥١٣ ، حجة أبي زرعة ٥٦٦ ، التيسير ١٧٧

أُبَيّ «وبحرٌ يمدّه» بغير ألف ولامٍ ، وكذلك هو في مصحفه فهو يدلُّ على الرفع[1] .

وقد ذكر ابن جني أنّ ابن مسعودٍ قرأها «وبحرٌ يمدّه» "فرفع «بحر» بالابتداء والخبر محذوفٌ أي : وهناك بحرٌ يمدّه ، ولا يجوز أن يكون «بحرٌ» معطوفاً على «أقلام» لأنّ البحرَ ليس من حديث الشجروالأقلام"[2] .

و"لو" «لا يليها إلاّ الفعلُ لأنها خاصةٌ به ، وقد يليها اسمٌ مرفوعٌ معمولٌ لمحذوف يُفسّره ما بعدَه ، أو اسمٌ منصوبٌ كذلك ، أو خبرٌ لكان محذوفة ، أو اسمٌ هو في الظاهر مبتدأً وما بعده خبر»[3] ، وقال أبو حيّان : «و"لو" لا يليها المبتدأ إلاّ في ضرورة الشّعر»[4] .

٣- قوله تعالى : ﴿قُلْ إنّ الأمرَ كلّه لله﴾[5] ، قرأ أبو عمرو «كلُّه» بالرفع[6] ، وجّه مكّي قراءة الرفع على أنّها مبتدأً ، و«لله» الخبرُ ، والجملة خبر «إنّ» ، ويذكر مكّي علّةً لهذا التوجيه ؛ إذ يحسُن أن يكون «كلّ» ابتداءً ، وهي ممّا يؤكّدُ بها ، لأنّها أدخلُ في الأسماءِ منها في التأكيد ؛ إذ تقع فاعلةً ، ومفعولةً ، ومجرورةً ، ولا يكون شيءٌ من ذلك في أجمعين ، تقول : كلُّهم أتاني ، ورأيتُ كلَّ القوم ، ومررتُ بكلِّ أصحابِكَ فَحَسُنَ أن تقع مبتدأةً»[7] .

غير أنّ مكيًا لا يخفي ميله لقراءة الجماعة ، فهذا ملاكُه العامُّ ، لذلك يختار قراءة النّصب لأنّها «القراءةُ المجمعُ عليها ، ولأن التأكيدَ أصلُ «كلّ» لأنّها للإحاطة»[8] .

---

(١) الكشف ١٨٩/٢ ، المشكل ٥٦٦/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٤٤٠/٢ ، الكشّاف للزمخشري ٢٣٦/٣

(٢) المحتسب لابن جنّي ١٦٩/٢

(٣) مغني اللبيب / ٣٥٣

(٤) البحر المحيط ١٩١/٧ ، واعراب القرآن للنحاس ٦٠٦/٢

(٥) سورة آل عمران آية ١٥٤

(٦) الكشف ٣٦١/١ ، الحجّة لابن خالويه / ١١٥

(٧) الكشف ٣٦١/١ ، المشكل ١٧٧/١ ، الجامع للقرطبي ٢٤٢/٤

(٨) الكشف ٣٦١/١

٤- قوله تعالى : ﴿تنزيلُ الكتابِ من الله العزيز الحكيم﴾[1] ، وجّه مكّي رفع «تنزيل» على الابتداء ، والخبر «من الله» ، أو على اضمار مبتدأ تقديره : هذا تنزيلُ الكتاب[2] .

٥- قوله تعالى : ﴿ولسليمانَ الريحَ﴾[3] ، قرأ أبو بكر برفع «الريح» وقرأ الباقون بنصب الريح[4] والرفعُ على الابتداء «وحسُن ذلك لأنّ الريح لمّا سُخّرت له صارَت كأنّها في قبضة فأخبر عنها أنّها في مُلكه»[5] ، وقد ذكر العكبريُّ وجهاً آخر للرفع وهو الرفع على الفاعليّة[6] دون أن يفسّر ذلك ، ووضّحه أبو زرعة بقوله : «والرفعُ على معنى : ثبتت له الريحُ»[7] .

٦- قولُه تعالى : ﴿ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ﴾[8] ، قرأها نافع وابن عامر والكسائي «ولباسَ» بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع[9] ، ووجه القراءة بالرفع ، كما يرى مكّي ، أنّه «استأنفه فرفعه على الابتداء ، وجعل «ذلك» صفةً له أو بدلاً منه ، أو عطفَ بيان ، و«خيرٌ» خبر لـ «لباس» ، وقد استحبَّ مكّي هذا الوجهَ ؛ لأنّ أكثرَ القرّاء عليه»[10] ، كما أجاز مكّي وجهاً آخر لرفع «لباس» على «اضمار مبتدأ تقديره : «وسترُ العَوْرَةِ لباسُ التقوى»[11] .

---

(١) سورة الزمر آية ١ .

(٢) المشكل ٦٣/٢ ، معاني الفراء ٤١٤/٢ ، اعراب النحاس ٨٣/٤ ، املاء ما من به الرحمن ٢١٤/٢

(٣) سورة سبأ آية ١٢

(٤) الكشف ٢٠٢/٢ ، السبعة ٥٢٧ ، النشر ٣٤٩/٢ ، وقرأ أبو حيوة «ولسلمانَ الرياحُ» «مختصر في شواذ القرآن/١٢٢» .

(٥) الكشف ٢٠٢/٢

(٦) املاء ما من به الرحمن ١٩٦/٢

(٧) حجّة أبي زرعة / ٥٨٤

(٨) سورة الأعراف آية ٢٦

(٩) السبعة لابن مجاهد ٢٨٠ ، الاقناع ٦٤٦/٢ ، النشر ٢٦٨/٢

(١٠) الكشف ٤٦١/١

(١١) مشكل اعراب القرآن ٢٨٦/١

ويرى الفرّاء أنّ نصب «لباس» أقوى لأنّه تابع الرّيش «ذلك خيرٌ» فرفع «خير» بذلك[1] يريد الفرّاء أنّ «لباس» معطوفٌ على «الرّيش» و «ذلك» مبتدأ و «خير» الخبر ، وقولُه «فرفع خير بذلك» تأكيد لمذهب الكوفيين الذي يرى أنّ المبتدأ يرفع الخبر ، والخبرَ يرفع المبتدأ فهما يترافعان ، «قالوا : لأنّا وجدنا المبتدأ لا بُدّ له من خبر ، والخبر لابدّ له من مبتدأ»[2] ، وهذه كما هو معلومٌ مسألة خلافيّة بين البصريّين والكوفيين[3] .

٧- قوله تعالى : ﴿وسخّر لكم الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ والنجومُ مسخّراتٌ بأمرِه﴾[4] . قرأ ابنُ عامر برفع الكلمات الأربع[5] ، ووافقه حفصٌ على رفع «والنجومُ مسخّراتٌ» وقرأهنّ الباقون بالنصب» ، ورفع هذه الأسماء «أنّها مقطوعة ممّا قبلها ، فرفعُها على الابتداء ، وجعل «مُسخّرات» خبر الابتداء ، وقَوِيَ الرفعُ لأنّك إذا نصبت جعلت «مسخرات» حالاً ، فلمّا قَبُحَ نصبُ «مُسخّرات» على الحال ، رفع ما قبله ، وجعل «مسخرات» خبراً عنه»[6] ، وقد اختار مكي قراءة النصب لأنّ الجماعة عليه ، وهو كذلك اختيارُ ابن خالويه «لأنّ الجماعةَ عليه ،وفيه إتيانٌ بالكلام على وجه واحد»[7] .

٨- قوله تعالى : ﴿ والّذين يُتوفّونَ منكم ويذرون أزواجاً وصيّةً لأزواجهم ﴾[8] . قرأ الحرميان وأبو بكر والكسائيّ «وصيّةٌ» بالرفع ، ونصبها الباقون[9] ، ووجه قراءة الرفع عند مكي أنّها «جاءت مبتدأ ، و«لأزواجهم» الخبر ، وحَسُن الابتداء بنكرة لأنّه موضعُ تخصيص ، كما حسُن «سلامٌ عليك»

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢٧٥/١

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (مسألة ٥)

(٤) سورة النّحل آية ١٢

(٥) الكشف ٣٥/٢ ، التبصرة ٢٤٠ ، الاقناع ٦٨١/٢ ، وهي كذلك قراءة ابن عباس كما في الجامع للقرطبي ٨٤/١٠

(٦) الكشف ٣٥/٢

(٧) حجة ابن خالويه / ٢٠٩

(٨) سورة البقرة آية ٢٤٠

(٩) الكشف ٢٩٩/١

فحسُن الابتداء بنكرة إذ هي موصوفة»[1] .

وهذا من المواضع التي يجوز فيها الابتداء بنكرة «فالظرفُ والجارُّ والمجرورُ قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها لأنّه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلّقاً باستقرّ»[2] .

٩- قوله تعالى : ﴿وكُلاً وعد الله الحسنى﴾[3] ، حيث قرأها ابن عامر «كلٌّ» بالرفع[4] ، وهي عند مكي مرفوعة على الابتداء والتقدير : وكلٌّ وعده الله الحسنى ، حيث أنّ الفعل اشتغل بها وتَعدّى إليها ، ومكّي لا يحبِّذُ هذه القراءة ، بل إنّه يرى فيها بُعداً ، وذلك لحذف الهاء من غير صلة ولا صفة[5] .

وقد أجاز سيبويه مثل هذا الرفع على اضمار الهاء[6] ، ومثّل له بقول امريء القيس : *

فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجرّ* .

أمّا المبرِّد فلا يجيز هذا في منثور ولا منظوم ، ويقدِّرُ أن يكون الفعلُ نعتاً أي : فثمّ ثوبٌ لبستُ ، فعلى هذا لا يجوز في ثوب إلاّ الرفع ، فيكون «كلٌّ» بمعنى : اولئك كلٌّ وعد الله ، فيكون نعتاً[7] .

وقد أجاز هذا الفرّاء ، ووَرَد في السبعة فوجب قبوله ، والبَصريّون لا يجيزون هذا إلاّ في شعر قال السّمين : لكن نقل ابنُ مالك اجماعَ الكوفيين والبصريين عليه إذا كان المبتدأ «كُلاّ» وما أشبهها في الافتقار والعموم[8] ، ونلاحظ في هذه المسألة ميل مكي للبصريين الذي لا يجيزون حذف الهاء في

---

(١) المشكل ١٣٢/١ ، الكشف ٢٩٩/١

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/١

(٣) سورة الحديد آية ١٠

(٤) الحجة لابن خالويه/ ٣٤٢ ، والاتحاف/ ٤٠٩ .

(٥) الكشف ٣٠٧/٢ ، والمشكل ٥٦٤/٢

(٦) الكتاب ٤٤/١ ، وديوان امريء القيس / ١٥٩

(٧) اعراب القرآن للنحاس ٣٥٣/٤-٣٥٤

(٨) اتحاف فضلاء البشر للدمياطي/ ٤٠٩-٤١٠ ، الجامع للقرطبي ٢٤١/١٧

هذا الموضع وهو بابُ «الاشتغال» وكذلك اختيارُه قراءة النَّصب[1] .

١٠- قوله تعالى : ﴿أنْ لعنةُ الله على الظالمين﴾[2] ، قرأ البزّي وابن عامر وحمزة والكسائيّ بتشديد «أنّ» ونصب «اللعنة» وقرأ الباقون بتخفيف «أن» ورفع اللعنة[3] ، ووجه قراءة الرفع عند مكّي على الابتداء «وجعل «أنّ» قد خُفِّفت فنقص لفظُها عن شبه الفعل ، فرجع ما بعدها إلى أصله وهو الابتداء»[4] .

"والمفتوحة إذا اخُفِّفت لم تُلغَ عن العملِ بالكليّة ، ولا تصيرُ بالتخفيف حرفَ ابتداء ، إنّما ذلك في المكسورة ، بل يكون فيها ضميرُ الشأن"[5] ، ويكون محذوفاً .

١١- قوله تعالى : ﴿فله جزاءً الحُسنى﴾[6] ، قرأ حفص وحمزة والكسائي بالنصب والتنوين ، وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين[7] ، وقراءة الرفع عند مكي على الابتداء ، و"له" الخبر أي : فجزاء الخلال الحسنى له(٨) . وهو توجيه العكبري[9] ، والقرطبي[10] ، ويرى أبو زرعة أنّ الحسنى في قراءة الرفع بغير إضافة تعني الطاعة ، والمعنى : فله جزاءُ إحسانه ، أي له جزاء الأعمال الحسنى[11] .

---

(١) حول هذه المسألة انظر شرح الكافية للرضي ١٧٨/١

(٢) سورة الأعراف، آية ٤٤

(٣) التبصرة ٢٠٣ ، الاقناع ٦٤٧/٢

(٤) الكشف ٤٦٣/١

(٥) شرح المفصل ٧٤/٢

(٦) سورة الكهف آية ٨٨

(٧) التيسير ١٤٥ ، حجة أبي زرعة ٤٣٠ ، الجامع للقرطبي ٥٢/١١ ، النشر ٣١٥/٢

(٨) الكشف ٧٤/٢ ، المشكل ٤٤٧/١

(٩) املاء ما من به الرحمن ١٠٨/٢

(١٠) الجامع للقرطبي ٥٢/١١

(١١) حجة أبي زرعة / ٤٣٠

١:ب: توجيهات عن الخبر

١- قوله تعالى : ﴿قُل هي للّذين آمنوا في الحياة الدُّنيا خالصةً يومَ القيامة﴾[١] ، قرأ نافع «خالصةٌ» بالرّفع[٢] ، وقد وجّه مكي قراءة نافع على أنّ «خالصة» خبر لـ «هي»[٣] ، أمّا الفرّاء فقد أجاز قراءة الرفع على أنّها مبتدأ حيث يقول : «ولو رفعت «خالصة» كان صواباً ترد على موضع الصفة «للّذين» فهي في موضع رفع»[٤] فشبه الجملة عند الكوفيين تكون خبراً لكنّها عندَ البصريّين تتعلّقُ بمحذوفِ خبر ، أمّا القرطبي فخالصةٌ عنده «مستأنف على أنّها خبر ابتداءٍ مُضمر»[٥] .

٢- قوله تعالى : ﴿هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم﴾[٦] ، قرأ نافع «يومَ» بالنّصْب ، وقرأ الباقون بالرفع[٧] ووجه رفع «يوم» عند مكّي أنّه خبر ابتداء لـ «هذا»[٨] ، وقد وافق مكّي الكوفيّين في هذه المسألة لأنّ الكوفيين يجيزون فتح «يوم» على أنه خبر ابتداء ، فتحتُهُ فتحةُ بناء لإضافته إلى الفعل ، فأمّا البصريُّون فإنّما يبنون الظرف إذا أُضيفَ إلى فعل مبني فإنّ أُضيفَ إلى فعلٍ معرب لم يُبْنَ[٩] .

قال ابنُ الأنباريّ : «إنّما جاز إضافة اسم الزمان للفعل لأنّ المقصود مصدرُه أي : هذا يومُ نفعِ الصادقين صدقُهم»[١٠] ، و"يومُ" مرفوعٌ بهذا عند الفرّاء[١١] ، أمّا أبو حيّان فيرى أنّ «يوم» اسم هذا

---

(١) سورة الأعراف آية ٣٢

(٢) التبصرة ٢٠٢ ، الاقناع ٦٤٦/٢ وهي كذلك قراءة ابن عباس كما في الجامع للقرطبي ١٩٩/٧

(٣) الكشف ٤٦١/١

(٤) معاني الفراء ٣٧٧/١ ، واعراب النحاس ١٢٣/٢

(٥) الجامع للقرطبي ١٩٩/٧

(٦) سورة المائدة آية ١١٩

(٧) الاقناع ٦٣٧/٢

(٨) الكشف ٤٢٣/١ ، المشكل ٢٤٤/١

(٩) الانصاف (المسألة ١٥)

(١٠) الانصاف في مسائل الخلاف مسألة ١٥

(١١) معاني القرآن ٣٢٦/١

مرفوع والجملة خبر ، لأنّ الكوفيين -كما يقول أبو حيان- يُعمِلون اسمَ الإشارة عملَ كان ويسمّونه تقريبا[1] .

وفي هذا المقام يقول د. شوقي ضيف : «ومن ذلك اصطلاح التقريب ، وقد اختصّوا به اسم الإشارة «هذا» في مثل : «هذا زيدٌ قائماً» وجعلوه من أخوات كان أي أن يليه اسمٌ وخبرٌ منصوبٌ ، ويعرب البصريون قائماً حالاً ويجعلون ما قبلها مبتدأ وخبراً»[2] .

ويرى العكبري أنّ «هذا» مبتدأ و «يوم» خبره «وهو معربٌ لأنّه مضاف إلى مُعَرب فبقي على حقّه من الإعراب»[3] .

قال ابن يعيش : «اعلم أنّ الظرفَ في عرف أهل هذه الصناعة ليس كلُّ اسمٍ من أسماء الزمان والمكان على الاطلاق بل الظرف منها ما كان منتصباً على تقدير «في» ، واعتباره بجواز ظهورها معه فتقول : قمت اليومَ ، وقمتُ في اليومِ ، فـ «في» مرادةٌ وإنْ لم تذكرها»[4] .

٣- قوله تعالى : ﴿فشهادة أحدهم أربعُ شهادات﴾[5] ، قرأ حفص وحمزة والكسائي برفع «أربع»[6] وقد وجّه مكي القراءة برفع «أربع» على أنّها خبر ابتداء[7] ، وهذا أيضاً رأي الفراء[8] والزجّاج[9] والعكبري[10] .

---

(١) البحر المحيط ٤/٦٣

(٢) المدارس النحوية ص ١٦٦

(٣) املاء ما من به الرحمن ١/٢٣٤ ، وشرح المفصّل ٢/٤٧

(٤) شرح المفصّل ٢/٤١

(٥) سورة النور آية ٦

(٦) السبعة/ ٤٥٢ ، البحر المحيط ٦/٤٣٤ ، النشر ٢/٣٣٠

(٧) الكشف ٢/١٣٤ ، المشكل ٢/٥٠٩

(٨) معاني الفراء ٢/٢٤٦

(٩) معاني الزجاج ٢/٦٧٩ ، وحجة أبي زرعة/ ٤٩٥

(١٠) املاء ما مَنّ به الرحمن ٢/١٥٤

٤ ـ قوله تعالى : ﴿سبحانَ الله عمّا يشركونَ عالمِ الغيبِ والشهادة فتعالى الله عمّا يشركون﴾[١] . قرأ أبو بكر ونافع وحمزة والكسائي بالرفع في «عالم»[٢] ، ووجه الرفع عند مكي أنه خبر ابتداء محذوف وفيه معنى التأكيد ، أي : هو عالم[٣] .

٥- قوله تعالى : ﴿ويكفِّرُ عنكم﴾[٤] ، قرأ نافع وحمزة والكسائي بالجزم وقرأ الباقون بالرفع[٥] ، أمّا الرّفع فهو عند مكي على الابتداء والخبر ، فالمعنى : ونحن نُكفِّرُ عنكم ، جعله خبر ابتداء محذوف[٦] .

٦- قوله تعالى : ﴿والمسجدِ الحرامِ الذي جعلناه للنّاسِ سواءً العاكفُ فيه والبادِ﴾[٧] ، قرأ السبعة سوى حفص «سواءٌ» بالرفع[٨] ، وحجّة الرفع عند مكي أنّه «جعل «سواء» خبراً لـ «العاكف» مقدّماً عليه والتقدير : العاكفُ والبادِ سواءٌ فيه أي ليس أحدُهما أحقّ به من الآخر»[٩] ، وهو اختيارُ الطبريّ «لأنّ «سواء» عند العرب في مذهب واحد فكأنّهم قالوا : مررتُ برجلٍ واحدٍ عندَه الخيرُ والشرُّ فيرفعونّها بِها إذا وقعت بعد حرفٍ قد تمّ الكلامُ به»[١٠] .

٧- قوله تعالى : ﴿ثلاثُ عوراتٍ لكم﴾[١١] ، قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي «ثلاثَ» بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع[١٢] ، وقد وجّه مكي قراءة «ثلاثُ» بالرفع ، «بأنّها خبرُ ابتداء محذوف ، تقديره :

---

(١) سورة المؤمنون آية ٩١/٩٢

(٢) السبعة ٤٤٧ ، حجة أبي زرعة ٤٩١ ، الاقناع ٧٠٩/٢

(٣) الكشف ١٣١/٢ ، حجة أبي زرعة ٤٩١ ، املاء ما منّ به الرحمن ١٥٢/٢ ، البحر المحيط ٤١٩/٦

(٤) سورة البقرة / آية ٢٧١

(٥) التيسير ٨٤ ، والكشف ٣١٦/١

(٦) الكشف ٣١٧/١ ، المشكل ١٤١/١

(٧) سورة الحج آية ٢٥

(٨) السبعة ٤٣٥ ، التيسير ١٥٧

(٩) الكشف ١١٨/٢ ، المشكل ٤٩٠/٢ ، املاء ما منّ به الرحمن ١٤٢/٢

(١٠) جامع البيان للطبري ١٠٣/١٧

(١١) سورة النور آية ٥٨

(١٢) الكشف ١٤٣/٢ ، السبعة ٤٥٩ ، الإقناع ٧١٣/٢ ، النشر ٣٣٣/٢

هذه ثلاثُ عورات»[1] ، وهو اختيارُ الفرّاء[2] ، وكذا وجّهها العكبريّ[3] وأبو زرعة[4] وأبو حيّان[5] .

٨- قوله تعالى : ﴿تنزيلَ العزيزِ الرّحيم﴾[6] ، قرأ ابنُ عامر وحفص وحمزة والكسائي «تنزيلَ» بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع[7] ، والرفع عند مكّي على خبر ابتداء محذوف ، أي : هو تنزيلُ العزيز[8] .

أما الفرّاء فقد وجّهها بقوله : «ومن رفعها جعلها خبراً ثالثاً : إنّك لتنزيلُ العزيز الرحيم ، ويكون رفعُه على الاستئناف»[9] ، وكذلك وجّهها الطبريّ[10] ، والعكبريّ[11] ، وأبو جعفر النحّاس[12] .

توجيهات عن «كان التامّة»

وسمّيت بـ «كان» التامّة لدلالتها على الحدث نحو قولك : كانَ الأمرُ بمعنى حدث ووقع ، ومنه قوله تعالى : «كنْ فيكونُ» أي : احدُث فيحدُثُ ، وتسمّى هذه التامّة لدلالتها على الحدث ، واستغنائها بمرفوعها ، فهي في عِداد الأفعال اللّازمة ، وتُسمّى الأخرى ناقصةً لافتقارها إلى منصوبها»[13] .

---

(١) الكشف ٢/١٤٣ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٥١٥

(٢) معاني الفراء ٢/٢٢٧

(٣) املاء ما من به الرحمن ٢/١٥٩

(٤) حجة أبي زرعة / ٥٠٥

(٥) البحر المحيط ٢/٤٧٢

(٦) سورة يس آية ٥ .

(٧) السبعة ٥٣٩ ، جامع البيان للطّبري ٢٢/٩٧ ، البحر الميحط ٧/٣٢٣ ، النشر ٢/٣٥٣

(٨) الكشف ٢/٢١٤ ، المشكل ٢/٢٩٩

(٩) معاني الفراء ٢/٢٧٢

(١٠) جامع البيان للطبري ٢٢/٩٧

(١١) املاء ما من به الرحمن ٢/٢٠١ .

(١٢) اعراب النحاس ٣/٣٨٣ .

(١٣) انظر في هذه المسألة شرح المفصل لابن يعيش ٦/٩٨ ، الجمل في النحو للزجّاجي/٤٨ ، اللمع لابن جني /٢٠

١- قوله تعالى : ﴿وإن يكن ميتةً فهم فيه شركاءُ﴾[1] ، قرأ أبو بكر وابن عامر «وإن تكن» بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء ، وقرأ ابنُ عامر وابن كثير «ميتةٌ» بالرفع وقرأ الباقون بالنّصب[2] ، ووجه قراءة الرّفع في «ميتة» أنّ كان بمعنى «حدث ووقع» لا تحتاج إلى خبر فرفع «ميتة» بفعلها[3] .

٢- قوله تعالى : ﴿وإن كانت واحدةٌ﴾[4] ، قرأ نافع برفع «واحدة»[5] ، ووجه الرفع ، كما يقول مكّي ، أنّ «كان» تامّة بمعنى حدث ووقع «ويقوّي ذلك أنّه لمّا كان القضاءُ في إرثِ الواحدة ، لا في نفسِها وجب أن يكون التقدير : فإن وقع أو حدث إرثُ واحدة ونحوه»[6] ، وخرّجها أبو حيان كذلك على أنّها تامّة[7] .

٢:ب توجيهات عن كان الناقصة:

جعل الأعرف اسماً لكان

يجوزُ في كان وأخواتها تقديمُ أخبارها على أسمائها لأنّها متصرّفة ، قال الزجّاجي[8] :«ويجوزُ تقديمُ أخبارِ هذه الحروف عليها وتوسيطُها لأنّها متصرّفة فتقول : كان محمدٌ شاخصاً ، وكان شاخصاً محمدٌ ، وشاخصاً كان محمدٌ ، وما أشبهَه ، قال الله عزّ وجلّ «وكان حقّا علينا نصرُ المؤمنين»[9] .

والوجه في العربيّة إذا اجتمع في اسم كان وخبرها معرفةٌ ونكرة : أن ترفع المعرفة وتنصب

(١) سورة الأنعام الآية ١٣٩

(٢) الكشف ٤٥٤/١ ، التبصرة ١٩٩ ، الإقناع ٦٤٤/٢ ، النشر ٢٦٦/٢

(٣) الكشف ٤٥٤/١ ، المشكل ٢٧٣/١ ، املاء ما من به الرحمن ٢٦٣/٢

(٤) سورة النساء آية ١٠

(٥) التبصرة ١٧٩ ، الاقناع ٦٢٧/٢

(٦) الكشف ٣٧٨/١ ، المشكل ١٩١/١ ، تفسير ابن كثير ٤٥٨/١ ، وانظر كذلك الكشف ٣١٦/٢ ، والمشكل ٧٢٥/٢

(٧) البحر المحيط ١٨٢/٣

(٨) الجمل للزجاجي / ٤٢

(٩) سوة الروم آية ٤٧

النكرة ، لأنّ المعرفة أولى بالاسم ، والنكرة أولى بالفعل[1] »

وإذا اجتمع في باب «كان» نكرة ومعرفةٌ ، فالاسمُ المعرفة ، والنكرةُ الخبر كقولك : كان زيدٌ منطلقاً ، وإذا اجتمع معرفتان ، جعلت أيُّهما شئت الاسمَ ، والآخرَ الخبرَ ، كقولك : كان زيدٌ أخاك ، وكان أخوك زيداً ، وكان الرّاكبُ عبدَالله ، وكان الراكبَ عبدُ الله»[2] .

وممّا ورد في قراءات القرآن الكريم على ما نحن بصدده :

١- قوله تعالى : ﴿ثم كان عاقبةَ الذين أساءُوا السُّوأى أن كذّبوا بآياتِ الله وكانوا بها يستهزئون﴾[3] ، قرأ الكوفيون وابن عامر «عاقبة» بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع[4] ، وقد وجّه مكي قراءة الرفع بقوله : «وحجّة من رفع «عاقبة» وهو الاختيار ، أنّه جعل «العاقبة» اسم كان والخبر «السوأى» و«أن كذّبوا» والتقديرُ إذا جعلت «السُّوأى» الخبر : ثُمّ كان مصيرُ المسيئين السُّوأى من أجلِ أن كذّبوا ، وذُكّر الفعلُ حملاً على المعنى لأنّ العاقبة والمصير سواءً في المعنى ، وأيضاً فإنّ تأنيث العاقبة غير حقيقيّ لأنّه مصدر ، فإن جعلت «أنْ كذّبوا» هو الخبرَ حملت تذكير الفعل على تذكير التكذيب ، كان التقدير : ثمّ كان مصيرُ الذين أساءوا إساءة للتكذيب»[5] .

أمّا في المشكل فقال مكّي : «عاقبةٌ» : اسم كان ، و «السُّوأى» خبرها ، «وأن كذّبوا» مفعولٌ من أجله ، ومن نصب«عاقبة» جعلها خبر كان والسُّوأى اسمها ، ويجوز أن يكون «أن كذّبوا» اسمَها والسُّوأى مفعولٌ لأساءوا»[6] .

واعرابُ «السُّوأى» خبر كان ، توجيه ابن جرير الطبريّ كما يقول ابن كثير «ونقله عن ابن

---

(١) انظر الحجة لابن خالوية / ١٧١

(٢) الجمل للزجاجي / ٤٥

(٣) سورة الروم آية ١٠

(٤) السبعة ٥٠٦ ، التيسير ١٧٤ ، الإقناع ٧٢٩/٢

(٥) الكشف ١٨٢/٢ / وينظر معاني القرآن للأخفش ٤٣٧/٢ ، معاني القرآن للفرّاء ٣٢٢/٢

(٦) مشكل اعراب القرآن ٥٦٠/٢

عبّاس وقتادة ورواه ابنُ أبي حاتم عنهما وعن الضحّاك بن مُزاحِم وهو الظاهر واللهُ أعلمُ لقوله «وكانوا بها يستهزئون»[1] .

٢- قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لم تكن فتنتُهم إلاّ أن قالوا واللهِ ربِّنا ما كُنّا مشركين﴾[2] ، قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص «فتنتُهم» بالرفع وقرأ الباقون بالنصب[3] ، وقد خرّج مكي قراءة الرفع على أنّ «فتنتهم» اسم كان ، و«أنْ قالوا» الخبر «فأتى بالكلام في الإعراب على رتبته ، من غير تقديم ولا تأخير ، وحجّة من نصب «الفتنة» أنّه لمّا وقع بعد «كان» معرفتان وكان أحدُهما أعرفَ جعله اسم «كان» وهو «أنْ» وما بعدها ، وإنّما كانت أعرفَ لأنّها لا توصَفُ ، كما لا يوصفُ المضمَرُ ، فأشبهت المضمَرَ فجُعِلَتْ اسم كان ، والاختيارُ القراءةُ بالتّاء «تكنْ» ونصب «الفتنة» ، لأنّها هي القولُ في المعنى ، ولأنّها بمعنى العُذر ، ولأنّ «أنْ» وما بعدها أعرفُ ، لأنّ على ذلك أكثرَ القرّاء»[4] .

ويبدو لي أنّ أبا حيّان قد تابع مكيًا في هذه المسألة فقال : «أنْ» مع ما بعدَها أُجرِيَتْ في التعريف مجرى المضمَر ، وإذا اجتمع الأعرفُ وما دونَه في التعريف فذكَروا أنّ الأشهرَ جعلُ الأعرفِ هو الاسمُ ، وما دونه هو الخبرُ»[5] .

والأمر كذلك في قوله تعالى : «وما كان صَلاتُهم عند البيتِ إلاّ مُكاءً وتصديةً»[6] ، فقد قرأ أبان بن تغلب وعاصم والأعمش بنصب صلاتهم ورفع مكاء[7] ، قال أبو حيّان :خرّجها أبو الفتح على أنّ المكاء والتصدية اسم جنس ، واسمُ الجنس تعريفُه وتنكيرُه واحدٌ»[8] ، «وقد أجاز سيبويه مثلَ

---

(١) تفسير ابن كثير ٤٢٧/٣

(٢) سورة الأنعام آية ٢٣

(٣) الكشف ٤٢٦/١ ، البحر المحيط ٩٥/٤ ، التيسير للداني ١٠١ ، وقرأ عبدالله بن مسعود وأبي بن كعب : «وما كان فتنتُهم إلا أن قالوا» انظر البحر المحيط ٩٥/٤ .

(٤) الكشف ٤٢٦/١ وما بعدها

(٥) البحر المحيط ٩٥/٤

(٦) سورة الأنفال آية ٣٥

(٧) البحر المحيط ٣٩٢/٤ ، مختصر ابن خالويه ٤٩

(٨) البحر المحيط ٣٩٢/٤

الفاعلَ في عُرف النحويين كلُّ اسمٍ ذكرتَه بعد فعلٍ ، وأسندتَ ونسبت ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسم ، وبعضُهم يقولُ في وصفه : كلُّ اسمٍ تقدَّمه فعلٌ غيرُ مغيَّرٍ عن بنيته وأسندتَ ونسبت ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسمِ ، ويُريد بقوله «غيرُ مُغيَّرٍ عن بنيته» الانفصال من فعل ما لم يُسَمَّ فاعلُه»[٢]

١- قوله تعالى : ﴿ولقد صدَّق عليهم إبليسُ ظنَّه فاتَّبعوه إلاَّ فريقاً من المؤمنين﴾[٣] ، قرأ الكوفيون «صدَّق» بالتشديد وخفَّف الباقون[٤] ، وقرأ أبو الهجهاج «ولقد صدَّق عليهم إبليسَ «ظنُّه» بنصب إبليسَ ورفعِ «ظنّه»[٥] ، أمّا القراءة بالتخفيف «صدق» ونصب «ابليس» ورفع «الظن» فعلى أنّه فاعل صدق عند مكّي والتقدير عنده : «ولقد صدقَ ظنُّ إبليسَ إبليسَ»[٦] ، وقد قال أبو حاتم عن هذه القراءة : «لا وجه لهذه القراءةِ عندي والله جلّ وعزّ أعلمُ ، وقد أجاز هذه القراءةَ الفرّاءُ وذكرها أبو اسحاق»[٧] .

٢- قوله تعالى : ﴿إلاّ أنْ تكونَ تجارةً حاضرةً﴾[٨] ، قرأ ذلك عاصم بالنصب ، وقرأهما الباقون بالرّفع[٩] ، ووجه الرّفع عند مكي على أنّ كان هنا تامّةٌ وليست ناقصةً فلا تحتاج لاسم وخبر ، فهي بمعنى : وقع وحدث ، وتُسمّى «التامّة» ، وما بعدها يرفع على أنّه فاعل»[١٠] .

---

(١) اعراب النحاس ١٨٦/٢

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١ ، والكافية في النحو ٧٠/١ ، شرح ابن عقيل ٧٤/٢

(٣) سورة سبأ آية ٢٠

(٤) الكشف ٢٠٧/٢ ، السبعة ٥٢٩ ، الإقناع ٧٤٠/٢ ، النشر ٣٥٠/٢

(٥) المحتسب لابن جنّي ١٩١/٢٣ ، اعراب النحاس ٣٤٣/٣

(٦) مشكل اعراب القرآن ٥٨٦/٢ ، واملاء ما من به الرحمن ١٩٧/٢

(٧) إعراب النحاس ٣٤٣/٣ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٣٦٠/٢

(٨) سورة النساء آية ٢٩

(٩) الكشف ٣٢١/١ ، التيسير ٩٥ ، الجامع للقرطبي ١٥١/٥

(١٠) الكشف ٣٢١/١ ، مشكل اعراب القرآن ١٩٦/١ ، الجمل للزجاجي / ٤٩

٣- قوله تعالى : ﴿وكفّلها زكريّا﴾[1] ، قرأ الكوفيون «كفّلها» بالتشديد ، وخفّف الباقون[2] ، وقد وجّه مكي قراءة التخفيف «وكفلها» بقوله «أسند الفعل إلى زكريا ، فأخبر اللهُ عنه أنّه هو الذي تولّى كفالَتها والقيامَ بها ، وهو الاختيارُ ، لأنّ التشديد يرجع إلى التخفيف ، لأنّ الله إذا كفّلها زكريا كفلها زكريّا بأمر الله له ، فعلى ذلك فالقراءتان متداخلتان»[3] .

٤- قوله تعالى : «إنّك لا تُسمِع الموتى ولا تُسمِع الصُمَّ الدُعاءَ إذا ولّوا مدبرين»[4] قرأ ابنُ كثير «يَسمع الصمُّ» بياء مفتوحة ورفع الصم ، وقرأ الباقون بتاء مضمومة وكسر الميم ونصب الصُمَّ[5] أمّا قراءة ابن كثير فهي عند مكي «نفيٌ للسّماع عنهم فرفعهم كرفع الفاعل ، فهم لا ينقادون إلى الحقّ كما لا يَسمَعُ الأصمُّ ، المعرِضُ ، المدبرُ عن سماعِ ما يُقال له من كلام»[6] ، فـ «الصُمُّ» على هذه القراءة فاعل مرفوع لـ «يَسمع» .

٥- قوله تعالى : ﴿هل من خالقٍ غيرُ الله يرزقكم﴾[7] ، قرأ حمزة والكسائي بخفض «غير» وقرأ الباقون برفع «غير»[8] وقد ذكر مكّي لقراءة الرفع توجيهاتٍ عدّةً في الكشف ، منها الرفعُ على النعت لـ «خالق» على الموضع لأنّ «منْ» زائدة ، ويجوز رفع «غير» على أنّه خبر لـ «خالق» لأنّ «خالق» مبتدأ[9] ، غير أنّ مكيًا -في المشكل- ذكر وجهاً آخر للرفع لم يذكره في «الكشف» وهو «فمن رفع «غيراً» جعله فاعلاً كما تقول : هل ضاربٌ غيرُ زيد بمعنى إلاّ زيد»[10] .

---

(١) سورة آل عمران آية ٣٧

(٢) الكشف ، ٣٤١/١ .

(٣) الكشف ٣٤١/١ ، ومشكل اعراب القرآن ١٥٧/١

(٤) سورة النمل آية ٨٠

(٥) السبعة ٤٨٦ ، الاقناع ٧٢١/٢ ، الكشف ١٦٥/٢

(٦) الكشف ١٦٥/٢ ، حجة أبي زرعة ٣٥٦ ، املاء ما من به الرحمن ١٧٥/٢ ، تفسير ابن كثير ٣٧٤/٣

(٧) سورة فاطر آية ٣

(٨) الكشف ٢١٠/٢ ، السبعة ٥٣٤ ، النشر ٣٥١/٢

(٩) الكشف ٢١٠/٢

(١٠) مُشكِل اعراب القرآن ٥٩٢/٢ ، اعراب النحاس ٣٦٠/٣ ، املاء ما من به الرحمن ١٩٩/٢

أيّ : أن الاستفهام مجازيٌّ معناه النّفيُ ، كما في قوله تعالى : ﴿هل جزاء الاحسان إلاّ الاحسان﴾ .

٣ ـ توجيهات عن نائب الفاعل

يُحذفُ الفاعلُ ، ويُقامُ المفعولُ به مقامَه ، فيُعطى ما كان للفاعل : من لزوم الرفعِ ، ووجوبِ التأخُّر عن رافعه ، وعدمِ جواز حذفه»[١] .

١- قوله تعالى : ﴿سنَكتُب ما قالوا وقتلَهم الأنبياءَ بغير حقٍّ ونقولُ ذوقوا عذابَ الحريق﴾[٢] . قرأ حمزة «سيُكتب» بياء مضمومة «قتلُهم» بالرفع[٣] ، أمّا قراءة حمزة فبُني على ما لم يُسمّ فاعلُه فـ «ما» في موضع رفع ، لأنّه مفعولٌ لم يُسمّ فاعله ، فلذلك رفع «قتلهم» على العطف على «ما»[٤] .

٢- قوله تعالى : ﴿ما نُنَزِّلُ الملائكةَ إلاّ بالحقِّ﴾[٥] قرأ حفص وحمزة والكسائي بنونين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة ، وكسر الزاي ، وقرأ أبو بكر بتاء مضمومة وفتح النونِ والزاي[٦] ، وقراءة أبي بكر عند مكّي من باب ما لم يُسمّ فاعله ، حيث أقام الملائكةَ مقام الفاعل «لأنّ الملائكة لا تنزلُ حتى تُنزّلَ ، والأمرُ ليس لها في النزولِ ، إنّما يُنزّلُها غيرُها ، وهو الله»[٧] ، وقد وصف الطبريُّ قراءة عاصم بالشذوذ فقال : «قراءةٍ من قرأ «وما تُنزَّلُ» بضم التاء ورفع الملائكة شاذّةٌ قليلٌ من قرأ بها»[٨] ، وهذه القراءة سبعيّةٌ متواترةٌ ، صحيحة السند عن رسول الله ﷺ ، موافقة للعربية ، ورسمِ المصحف ،

---

(١) شرح ابن عقيل ١١١/٢ وما بعدها

(٢) آل عمران آية ١٨١

(٣) الكشف ٣٦٩/١ ، التيسير للداني ٩٢ ، معاني القرآن للفراء ٢٤٩/١

(٤) الكشف ٣٦٩/١ ، اعراب القرآن للنحاس ٤٢٣/١ ، الحجّة لابن خالويه / ١١٧

(٥) الحجر آية ٨

(٦) الكشف ٢٩/٢ ، التبصرة ٢٣٨ ، الاقناع ٦٧٩/٢

(٧) الكشف ٢٩/٢

(٨) جامع البيان للطبري ٦/١٤

ومع ذلك يصفُها الطبريُّ بالشذوذ ، وربّما كان «وصفه لها بالشذوذ قلّة من قرأ بها فقط»[1] ، وحتّى لو كان هذا هو السببَ فلا نرى ذلك علّةً مُقنعةً لوصفها بالشذوذ ، فكم قراءة لم يقرأ بها إلاّ واحدٌ من السبعةِ كابن عامر مثلاً ، ومع ذلك لا يجوزُ لنا أن ننعتها بالشّذوذ ، ما دامت مطابقة لمعايير القراءات السبعيّة المعروفة .

٣- قوله تعالى : ﴿كما استَخلَفَ الذين من قبلهم﴾[2] ، قرأ أبو بكر بضم التاء وكسر اللّام ، وقرأ الباقون بفتح التاء واللّام على ما سُمّي فاعلُه[3] ، ووجه قراءة أبي بكر عن عاصم» عند مكي أنّها «على ما لم يُسمّ فاعلُه ، و«الذين» في موضع رفع لقيامهم مقام الفاعل»[4] .

٤- قوله تعالى : ﴿واتّقوا يوماً تُرجعون فيه إلى الله ثُمّ توفّى كلُّ نفسٍ ما كسبت وهم لا يُظلمون﴾[5] ، «تُرجعون» قرأ أبو عمرو بفتح التاء وكسر الجيم ، وقرأ الباقون بضمّ التاء وفتح الجيم[6] ، ووجه القراءة بضمّ التاء عند مكي ، أنّهم أضافوا الفعلَ إلى من يُرجع المخاطبين ، و «المخاطَبون مفعولٌ بهم ، قاموا مقام الفاعل»[7] .

---

(١) نحو القرّاء الكوفيين ، خديجة مفتي / ٧٥

(٢) سورة النور آية ٥٥

(٣) السبعة ٤٥٨ ، التيسير ١٦٣ ، الاقناع ٧١٣/٢

(٤) الكشف ١٤٢/٢ ، وانظر حجّة أبي زرعة ٥٠٤

(٥) سورة البقرة آية ٢٨١

(٦-٧) الكشف ٣١٩/١

المبحث الثاني

في المنصوبات

١- المفعول به

المفعولُ به هو ما يصحُّ أن يُعبَّر عنه باسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مُثبتاً «فبقولنا اسم مفعول غير مقيّد مصوغٌ من عامله يخرج عنه جميع المعمولات ، وقولهم المفعول به أي الذي يفعلُ به فعل أي يعامل بالفعل ويوقع عليه[1] .

وأمّا ناصب المفعول فالفعلُ عند البصريين ، وقال الفرّاء هو الفعل والفاعل ، وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعلُ ، وقال خلف من الكوفيين إنّ عامله كونُه مفعولاً»[2] ، وهذا عاملٌ معنويّ .

١- قولُه تعالى : ﴿إلاّ من اغترف غُرفةً بيده﴾[3] ، قرأه الكوفيون «غُرفةً» بضمّ الغين[4] ، وقد وجّه مكي هذه القراءة على «أنّه جعله اسم الماء المغترف ، فعدّى الفعل إليه ، لأنّه مفعولٌ به ، وبالضمّ قرأ عثمان بن عفّان والحسن والنّخَعيّ وغيرُهم»[5] .

٢- قولُه تعالى : ﴿وما أنت بهادي العُمي عن ضلالتهم﴾[6] ، قرأ حمزة وحده «تهدي» بالتاء و «العميَ» بالنصب ، وقرأ الباقون «بهادي» وخفضوا «العمي»[7] ، وجّه مكّي قراءة حمزة على أنّ

---

(١) الكافية في النحو ١/١٢٧ وما بعدها ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٩

(٢) الكافية ١/١٢٨ ، وانظر في هذه المسألة الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٧٨-٨٢

(٣) سورة البقرة آية ٢٤٩

(٤) الكشف ١/٣٠٣

(٥) نفسه ١/٣٠٤

(٦) سورة النمل آية ٨١

(٧) الكشف ٢/١٦٦ ، السبعة ٤٨٦ ، البحر المحيط ٧/٩٦

«تهذي» فعلٌ للحال والاستقبال فنصب «العُمي» بـ «تهدي»[1] ، «وحجّة حمزة في قراءته أنّها في قراءة عبد الله «وما إن تهدي العمي»[2] ، وقول ابنُ خالويه : «والحجّة لمن قرأه بالتّاء أنّه جعله فعلاً مضارعاً لاسم الفاعل ؛ لأنّه ضارعه في الإعراب ، وقام مقامه في الحال ، فأعطي الفعل بشبهه الاعراب ، وأعطي اسم الفاعل بشبهه الاعمال»[3] ، ويقول ابنُ خالويه في كتابه «اعراب ثلاثين سورة من القرآن : وإنّما ارتفع المضارعُ لوقوعه موقع الاسم»[4] وهذا قول البصريين كلّهم .

وقد قرأ الحسنُ البصريُّ : «وما أنت بهادي العُميَ عن ضلالتهم»[5] ، وعن قراءة الحسن يقول د .صاحب أبو جناح[6] : «وقد آثَرَ الحسنُ البصريُّ الفتح في «العُمي» لخفّة الفتحة ، ولعلّ الحسنَ اختلس التنوين أو حذفه ، لوجود النون الساكنة ، على نحو ما قرأ عمارةُ بنُ عقيل بن بلال بن جرير «ولا الليلُ سابقُ النهارَ»[7] .

وهذا ما أشار إليه الفرّاء بقوله : «ولو أعملت اسمَ الفاعل ونصبت «العمي» كان صواباً[8] وكذلك وجّهه العكبري[9] .

٣- قوله تعالى : ﴿وهُزّي إليك بجذع النّخلة تُساقطْ عليكَ رُطَباً جَنياً﴾[10] ، قرأ حفصٌ بضمّ التاء وكسر القاف «تُساقِط» مخفّفةً ، وفتحهما الباقون ، وكلّهم شدّد السينَ إلا حمزةَ

---

(١) الكشف ١٦٦/٢

(٢) معاني القرآن للفرّاء ٣٠٠/٢

(٣) الحجّة لابن خالويه /٢٧٤

(٤) اعراب ثلاثين سورة لابن خالويه/٧٢ ، واملاء ما منّ به الرحمن ١٧٥/٢

(٥) المحتسب لابن جني ٨١/٢ ، والخصائص لابن جني ١٢٥/١

(٦) قراءة الحسن البصري د .صاحب جعفر أبو جناح /٧٩

(٧) سورة يس آية ٤١

(٨) معاني القرآن للفراء ٣٠٠/٢

(٩) املاء ما من به الرحمن ١٧٥/٢

(١٠) سورة مريم آية ٢٥

وحَفصاً[1] ووَجْهُ قراءةِ باقي السبعةِ غيرَ حفصٍ بفتح التاء والقاف مخففةٌ عند مكّي على أنّ احدى التّاءَين محذوفةٌ مثل «تظاهرون» ، غيرَ أنّ نصب (رطباً) ، على هذه القراءة بـ «تَساقَط» فيه بعدٌ عند مكّي لأنّه مضارعُ «تفاعَل» وهو في أكثر أحواله لا يتعدّى ، ومُرادُمكّي أنّ من الصعوبة نصب «رطباً» على أنّه مفعولٌ به لـ «تساقط» لأنّه لازمٌ ، ويضيفُ مكّي : «وقد أجاز بعضُ النحويين نصبَه في هذه القراءة على المفعول به ، لأنّ «تساقط» مطاوِع «ساقط» كما أنّ تفعّل مطاوع «فعّل» فكما عُدّي «تفعّل» في نحو «جرّعتُه» كذلك عُدّي «تفاعل» كما عُدّي «فاعل»[2] ، وهذا قياسٌ واضحٌ عند مكّي مع الفارق .

وقد ذكر الزمخشريُ أنّ لها تسعَ قراءات[3] ، وذكر العكبريُ[4] والقرطبيُ[5] أن «رُطَبا» يختلف نصبُه بحسب معاني القراءات ، فمرّةً يُسنَدُ الفعلُ إلى الجذع ، ومرّةً إلى الهزّ ، ومرّةً إلى النّخلة ، وقد وجدتُ مكيًا يستحسن وجهاً لنصب «رُطَباً» وهو أنّه على الحال[6] .

- وقد وجّه النحاس نصب (رطباً) في هذه القراءة (على أن يكون منصوباً بـ «تُساقِطْ» أو بهزّي)[7] ويبدو أنّه توجيه مقبولٌ ومناسبٌ ، أمّا القراءات الأخرى وهي «تسّاقطْ» و «تَساقَطْ» و«يسّاقَط» ، فنصب «رطب» في هذه القراءات الثلاث على البيان عند النحاس[8] .

٤- قوله تعالى : ﴿قالَ أخرقتها لتُغرقَ أهلَها لقد جئتَ شيئاً إمراً﴾[9] ، قرأ حمزةُ والكسائيُ بياء

---

(١) التيسير ١٤٩ ، الاقناع ٢/٦٩٦ ، النشر ٢/٣١٨

(٢) الكشف ٢/٨٨

(٣) الجامع للقرطبي ١١/٩٥

(٤) املاء ما من به الرحمن ٢/١١٣ ، وانظر الحجة لأبي زرعة / ٤٤٢

(٥) الجامع للقرطبي ١١/٩٥

(٦) الكشف ٢/٨٨

(٧) اعراب القرآن للنحّاس ٣/١٣

(٨) نفسه ٣/١٢ ، وانظر معاني الفرّاء ٢/١٦٦

(٩) سورة الكهف آية ٧١

مفتوحة وفتح الراء «ليَغرَق» ورفع الأهل ، وقرأ الباقون بتاء مضمومة وكسر الرّاء[1] ، ووجه قراءه باقي السبعة ، غيرَ حمزةَ والكسائيّ عند مكّي أنّ «الخطابَ فيها للخضر من موسى ، فالمخاطَب هو الفاعلُ ، وتعدّى فعلُه إلى الأهلِ فنصبهم[2] ، «فاللّام على قراءة الجماعة «لتُغرِقَ» لامُ المآل مثل «ليكونَ لهم عدواً وحَزناً» ، وعلى قراءة حمزة لام «كي»[3] ، أو لامُ العاقبة كما ذكر القرطبي[4] .

٥- قوله تعالى : ﴿ملّةَ أبيكم ابراهيم﴾[5] ، ووجه نصب «ملّة» عند مكّي أنّه «على اضمار «اتّبعوا ملّة أبيكم»[6] ، وقد استبعد مكّي توجيه الفرّاء[7] لها بأنّه منصوبٌ على حذف حرف الجرّ ، وتقديره : كملّة أبيكم «فلمّا حُذف حرفُ الجرِّ نُصِبَ وتقديرُه عندَه : وسّع عليكم في الدّين كملّة أبيكم»[8] . إلاّ أنني وجدت القرطبيّ ينصّ على أنّ نصب ملّة على اضمار فعل هو قولُ الزجّاج[9] ، وقد تابعه العكبري[10] .

أمّا ابنُ جرير -كما يقول ابن كثير- فنصبُ «ملّة» عنده على نزع الخافض[11] ، وهو رأي الفرّاءِ كذلك ، وذكر لها وجهاً آخر وهو أنّها منصوبة «على تقدير : الزموا ملّة أبيكم» أي منصوبٌ على الاغراء .

ولم يكن مكيٌّ دقيقاً في استخدامه المصطلح ، بالإضافة إلى أنّه كان يُراوح في استخدام

---

(١) الكشف ٢/٦٨ ، البحر المحيط ٦/١٨٤

(٢) الكشف ٢/٦٨ ، املاء ما من به الرحمن ٢/١٠٦

(٣) تفسير ابن كثير ٣/٩٧

(٤) الجامع للقرطبي ١١/١٩

(٥) سورة الحج آية ٧٨

(٦) مشكل اعراب القرآن ٢/٤٩٤

(٧) معاني الفرّاء ٢/٢٣١ .

(٨) مُشكل اعراب القرآن ٢/٤٩٤ وما بعدها

(٩) الجامع للقرطبي ١٢/١٠١ ، واعراب النحاس ٣/١٠٦

(١٠) املاء ما من به الرحمن ٢/١٤٧

(١١) تفسير ابن كثير ٣/٢٣٦

مصطلح المدرستين ، وما أريدُه الآن ؛ هو قوله إنّ الفرّاء قال : هو منصوبٌ على حذف حرف الجرّ ، وكما نعلم فالجرُّ مصطلح بصريّ ، وقد كان لكلٍّ من المدرستين مصطلحاتُهما ، فالفرّاءُ ، كما يؤكّد بعضُ الدّارسين ، لم يستخدم مصطلح الجرّ ، وإنّما كان يستخدم مقابلَه وهو الخفض ، تؤكّد ذلك الباحثة خديجة مفتي بقولها : «وقد اعتمد الفرّاءُ مصطلح الخفض ولم يستخدم الجرّ مُطلقاً في كتابه»[1] ، وما توصّلت إليه الباحثةُ المذكورةُ آنفاً جاء بعد دراسة متفحّصة ، متأنية لمعاني القرآن للفرّاء .

٦- قوله تعالى : ﴿ونُخرِج له يومَ القيامةِ كتاباً يَلقاه منشوراً﴾[2] ، قرأ ابنُ عامر «يُلَقّاه» بضم الياء وفتح اللام مشدّداً[3] ، بناه للمفعول وعدّاه إلى مفعولين -كما يقول مكي- أحدُهما مُضمر في «يلقاه» قام مقام الفاعل ، يعودُ على صاحب الكتاب ، والآخر الهاء ، و«منشوراً» نعتٌ لـ «الكتاب»[4] . قلتُ : أرى في توجيه مكي تعسُّفاً وتكلُّفا واضحين ، وخاصة في اعرابه «منشوراً» نعتاً لـ «كتاب» فقد أعربه غيرُه[5] على أنّ «كتابا» حال ، أي : ونُخرِج طائرة أو عمله مكتوباً ، وأراه توجيهاً مقنعاً .

٧- قوله تعالى : ﴿ولا تَمُدّنّ عينيكَ إلى ما متّعنا به أزواجاً منهم زهرةَ الحياة الدُّنيا﴾[6] .

ذكر مكّي عدّة أوجه لنصب «زهرة» ومن ذلك أنّها منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ دلّ عليه متّعنا : «لأنّ متّعنا بمنزلة «جعلنا» فكأنّه قال : جعلنا لهم زهرة الحياة الدُّنيا»[7] .

---

(١) نحو القرّاء الكوفيين /٣٤٨ ، وانظر مثلاً : معاني الفراء ١/١٤ ، ١٠٢ .

(٢) سورة الإسراء آية ١٣

(٣) الكشف ٢/٤٣ ، الاقناع ٢/٦٨٥

(٤) الكشف ٢/٤٣ ، وقد تابع مكي النحاس هنا بشكل واضح انظر اعراب النحاس ٢/٤١٨

(٥) انظر املاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/٨٩ ، والجامع للقرطبي ١٠/٢٢٩

(٦) سورة طه آية ١٣١

(٧) المشكل ٢/٤٧٤ ، وهو كذلك توجيه العكبري/ املاء ما منّ به الرحمن ٢/١٢٩ ، وقد خطّأ ابنُ هشام مكيّا حين عدّ «زهرة» مفعولاً به بتقدير :جعلنا لهم أو آتيناهم ، ومع ذلك فإنّ ابن هشام يرى الرأيَ نفسه : انظر مغني اللبيب/ ٧٢٠

ويبدو لي مكّي في هذا الموضع يأخذ بمسألة التضمين ، تضمين فعلٍ معنى فعلٍ آخر ، وهذا منحىً بصريٌّ ويُراد بالتضمين : «التوسّع في استعمال لفظ توسّعاً يجعله مؤديًا معنى لفظ آخر مناسبٍ له ، فيُعطى الأولُ حُكمَ الثاني في التعدّي واللزوم»[1] ، جاء في حاشية الصبّان : «أنّ التضمين النحويَّ اشرابُ كلمة معنى أخرى بحيث تؤدّي المعنيين»[2] وقال الاستاذ حسين والي : «ذكرنا القول بأنّ التضمين سماعيٌّ ، ومعناه أنّه يُحفظ ، ولا يُقاسُ عليه ، وذكرنا قول القائلين أنّ التضمين النحويَّ قياسيٌّ عند الأكثرين . . .»[3] .

ويرى الدكتور محمد حسن عواد[4] أنّ مسألة التضمين لا أساسَ لها ، لأنّه لا دليلَ عليها ، ولا حُجّةَ لأصحابها ، ويرى أنّ ما اندرج تحتها من شواهدَ يؤولُ إلى جهةٍ من جهتين : إمّا أن تكونَ هذه الشواهدُ مُقْحَمةً في باب التضمين اقحاماً ، وإمّا أن تندرجَ تحت مبحث دَلالات الألفاظ ، ويخلص د .عوّاد إلى «أنّ هذه المسألة مسألة دلاليّةٌ صرفيّةٌ ، وأنّه لا وجودَ لها ، وأنّ القول بالأصالة والفرعيّة قولٌ لا أساسَ له»[5] .

٨- قوله تعالى : ﴿قُلْ أفغيرَ الله تأمرونّي أعبدُ﴾[6] ، ووجه نصبِ «غير» عند مكي أنّها

---

(١) تناوب حروف الجر في لغة القرآن ، د .محمد حسن عواد / ٥١ .

(٢) النحو الوافي ، عباس حسن ٢/٥٨٢ ، والتأويل النحوي د .عبدالفتاح الحموز / ١٢٤٥-١٢٦٠ فقد تحدّث عن موقف البصرة والكوفة من التضمين ، وقد أجاز الكوفيّون إنابة حروف الخفض .

(٣) النحو الوافي ٢/٥٨٣

(٤) تناوب حروف الجر في لغة القرآن / ٥٨ ، وممّن أنكر التضمين من القدماء الامام ثعلب وابن فارس (انظر المزهر للسيوطي ٢٣٩/١) .

(٥) تناوب حروف الجر في لغة القرآن / ٨١

(٦) سورة الزمر الآية ٦٤

* لعلّ ابن جنّي من أشدّ المنكرين لمسألة التضمين ففي باب «استعمال الحروف بعضها مكانَ بعض» يقول : هذا بابٌ يتلقّاه النّاسُ مغسولاً ساذجاً من الصنعة ، وما أبعدَ الصوابَ عنه وأوقفَه دونَه ، وذلك أنّهم يقولون : إلى تكون بمعنى (مع) و(في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عزّ اسمُه «ولأصلّبنّكم في جذوع النّخل» ويقول : «ووجدتُ في اللغة من هذا الفنّ شيئًا كثيراً لا يكادُ يُحاطُ به ؛ ولعلّه لو جُمع أكثرُه لا جميعُه لجاء كتاباً ضخماً «الخصائص ٢/٣٠٦-٣١٠ .

منصوبةٌ على تقدير فعل محذوف أي : «قل أعبدُ غيرَ الله فيما تأمرونّي»[1] ، وهذا الوجه ضعيفٌ عند العكبريّ «لأن التقدير أن أعبدَ ، فعنه ذلك يفضي إلى تقديم الصلة على الموصول وليس بشيء لأنّ «أنْ» ليست في اللفظ فلا يبقى عملُها ، فلو قدّرنا بقاء حكمها لأفضى إلى حذف الموصول وبقاء صلته ، وذلك لا يجوزُ إلاّ في ضرورة الشّعر»[2] ، وأضاف مكي :"أنّ نصبه بأعبد أبينُ من نصبه بتأمرني"[3] .

قوله تعالى : ﴿إذ الأغلالُ في أعناقهم والسلاسلُ يُسحبون﴾[4] ، القراءة برفع السلاسل هي قراءة عامّة القرّاء ، وقد قرأ ابن عبّاس وأبو الجوزاء وعكرمة وابن مسعود «والسلاسلَ» بالنصب ويَسحبون بفتح الياء[5] ، ووجه نصبها عند مكّي أنّها منصوبة بالفعل «يَسحبون» بفتح الياء»[6] والتقدير : ريَسحبون السلاسلَ[7] ، وتأويل ذلك عند ابن جنّي أنّه من "باب عطف جملة على جملة «إذ الأغلالُ في أعناقهم ويسحبون السلاسلَ» فعطف الجملة التي من الفعل والفاعل على التي من مبتدأ وخبر"[8] .

٩- قوله تعالى : ﴿نرفعُ درجاتٍ من نشاءُ﴾[9] ، قرأ الكوفيون «درجات» بالتنوين ، وقرأ الباقون بغير تنوين[10] ، وحجة من قرأ بغير تنوين «درجاتِ» عند مكّي أنّ الفعل أوقع على «درجات»

---

(١) الكشف ٢/٢٤٠ ، المشكل ٢/٦٣٢

(٢) اعراب القرآن للنّحاس ٤/٢٠ ، املاء ما منّ به الرحمن ٢/٢١٦

(٣) مشكل اعراب القرآن ٢/٦٣٢

(٤) سورة غافر آية ٧١

(٥) المحتسب لابن جني ٢/٢٤٤ ، الجامع للقرطبي ١٥/٣٣٢ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٦٣٨

(٦) المشكل ٢/٦٣٨

(٧) املاء ما من به الرحمن ٢/٢٢٠ ، والجامع القرطبي ١٥/٣٣٢

(٨) المحتسب لابن جني ٢/٢٤٤

(٩) سورة غافر آية ١٥

(١٠) الحجة لابن خالويه / ١٤٤

وأضافَ الدّرجات إلى «مَنْ» لأنّ الدرجات إذا رُفعت فصاحبُها مرفوعٌ إليها ، وقد ساوى مكّي بين القراءتين ، لأنّه مَن رُفِعَتْ درجاتُه فقد رُفع ، ومن رُفِع فقد رُفِعَتْ درجاتُه[1] .

وقد التمس ابنُ خالويه وجوهاً أخرى لها غير النّصب على المفعوليّة ، أعني لقراءة التنوين ، ففيها نيّة التقديم والتأخير ، فكأنه تعالى قال : نرفع من نشاءُ درجات ، فدرجات منصوبة لأنّها إمّا مفعولٌ ثان ، وإمّا بدل ، وإمّا حالٌ ، وإمّا تمييز[2] .

٢- توجيهات عن المفعول المطلق :

قال ابنُ يعيش : «اعلم أنّ المصدرَ هو المفعولُ الحقيقيّ لأنّ الفاعل يحدثُه ويخرجه من العدم إلى الوجودِ وصيغةُ الفعلِ تدلُّ عليه ، والأفعال كلُّها متعدّيةٌ إليه سواءٌ كان يتعدّى الفاعل أو لم يتعدّه نحو : ضربتُ زيداً ضَرْباً وقام زيدٌ قياماً ، وليس كذلك غيرُه من المفعولين ألا ترى أنّ زيداً من قولك ضربت زيداً ليس مفعولاً لك على الحقيقة وإنّما هو مفعولٌ لله سبحانه ، وإنّما قيل له مفعول على معنى أنّ فعلَك وقع به ، وإنّما سُمّي مصدراً لأن الفعلَ صدر عنه»[3] .

وإنّما سمّي مفعولاً مطلقاً لأنّه ليس مقيّداً بحرفِ جرّ كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له ، والمفول معه ، ويكون للتأكيد والنّوعِ والعددِ نحو : جلستُ جُلوساً ، وجِلسةً وجَلسةً . . »[4] .

١- قوله تعالى : ﴿ذلك عيسى ابنُ مريمَ قولَ الحقِّ الذي فيه يمترون﴾[5] ، قرأ ابن عامر وعاصم بالنصب[6] ، ووجه النصب عند مكّي أنّه نصب على المصدر فكأنّه قال : أحقُّ قولَ الحقِّ أو على معنى : أقولُ قولَ الحقِّ ، فالله أخبر عن نفسه بأنّي أقولُ قولَ الحقِّ بأنّ عيسى هو ابن مريم»[7] ، وكذلك

---

(١) الكشف ٤٣٧/١

(٢) الحجة لابن خالويه /١٤٤

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/١ ، شرح ابن عقيل ١٦٩/٢ ، في النّحو العربيّ ، د .مهدي المخزومي /١٠٥ .

(٤) الكافية في النحو ١١٣/١-١١٤

(٥) سورة مريم آية ٣٤

(٦) الكشف ٨٨/٢ ، التيسير ١٤٩ ، النشر ٣١٨/٢

(٧) مشكل اعراب القرآن ٤٥٥/٢ ، الكشف ٨٨/٢

يرى الزجّاج أنّها منصوبةٌ على المصدر[1] ، وقد أختار مكّي قراءة الرفع ، وهي في الرّسم المصحفيّ بالنصب : والسببُ في ذلك أنّها قراءة أكثر السبعة ، والإجماع كما نلاحظُ علّة مهمّة عند مكّي في اختيار القرّاءات .

٢- قوله تعالى : ﴿سلامٌ قولاً من ربٍّ رحيم﴾[2] ، قرأ عبد الله بن مسعود وأُبي «سلاماً» بالنّصب[3] وعلى الرّغم من أنّ هذه القراءة ليست سبعيّةً إلاّ أنّ مكيًا أشار لها في «المشكل» موجّهًا النّصبَ بقوله : «وفي قراءة عبدالله بالنّصب على المصدر»[4] ، وهو أيضاً توجيه النّحاس للقراءة السابقة[5] ، بل إنّ مكيًا في توجيهه هذه الآية نقل نصّ النحاس ، فلا نكادُ نجد كبير فرقٍ بين النّصين[6] .

٣- قوله تعالى : ﴿تنزيلَ العزيزِ الرّحيم لتنذرَ قوماً ما أُنذرَ آباؤهم فهم غافلون﴾[7] ، قرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي بالنصب[8] ، والنصبُ في هذه القراءة عند مكّي على المصدر «فمن نصبه جعله مصدراً»[9] على معنى : «نزّل الله ذلك تنزيلاً»[10] ، مثل قوله تعالى : «صنعَ الله»[11] وهو مصدرٌ صدَر من غير لفظه ، وقد أشار ابن يعيش إلى هذه المسألة بقوله : «الفعلُ يعملُ في مصدره

---

(١) معاني الفراء ٢/١٦٨ ، واعراب القرآن للنحاس ٣/١٦ ، والجامع للقرطبي ١١/١٠٥

(٢) سورة يس آية ٥٨

(٣) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٢٦ ، البحر المحيط ٧/٣٤٣

(٤) المشكل ٢/٦٠٧ ، واملاء مامن به الرحمن ٢/٢٠٤

(٥) اعراب النحاس ٣/٤٠١

(٦) انظر اعراب النحاس ٣/٤٠١ ، وقارن مع ما جاء في المشكل ٢/٦٠٧

(٧) سورة يس آية ٥

(٨) السبعة ٥٣٩ ، النشر ٢/٣٥٣

(٩) الكشف ٢/٢١٤ ، المشكل ٢/٥٩٩ (نزّل تنزيلاً المصدرُ جارٍ على اللفظ لأنّه مصدرُ فعّل تفعيل)

(١٠) حجة القراءات لأبي زرعة ٥٩٥ ، واعراب النحاس ٣/٣٨٣

(١١) سورة النحل آية ٨٨

بلا خلاف، نحو قمتُ قياماً ، وكذلك يعمل فيما كان في معناه وإن لم يكن جارياً عليه ، وهو على ضربين : أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه، والثاني ما لا يكون في حروفه لفظُ الفعلِ ولا فيه حروفه فالأولُ نحو قولك : اجتوروا تجاوُراً ، وتجاوَروا اجتواراً لأنّ معنى اجتّوروا وتجاوروا واحدٌ»[1] .

أمّا الفرّاء فقد التمس وجهاً آخر للقراءة السابقة وهو النصبُ على الإغراء ، قال : «ولو نصبت «تنزيلَ» على تقدير الزم واتبع «تنزيلَ الكتاب» كان صواباً»[2] ، أمّا الزمخشري فقد وجّه النصب على أنه «بفعلٍ محذوف تقديره : أعني»[3] .

٣ - توجيهات عن «المفعول لأجله»

المفعول له هو المصدرُ ، المفهمُ علّةً ، المشاركُ لعامله في الوقت والفاعل ، وحكمُه جوازُ النصبِ إن وُجدتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة -أعني المصدريّةَ ، وإبانةَ التعليل ، واتّحادَه مع عاملِهِ في الوقت والفاعل[4] .

«والمفعول له لا يكون إلا مصدراً ، ويكون العاملُ فيه مِنْ غيرِ لفظه ، وهو الفعلُ الذي قبله وإنّما يذكُر علّةً وعذراً لوقوع الفعل وأصلُه أن يكون باللّام ، وإنّما وجب أن يكون مصدراً لأنه علّة ، وسببٌ لوقوع الفعلِ وداعٍ له . . »[5] .

القراءات التي وجّهت على المفعول لأجله

١- قوله تعالى : ﴿وقال إنّما اتّخذتُم من دونِ الله أوثاناً مودّةَ بينكم في الحياة الدُّنيا﴾[6] ، قرأ

---

(١) شرح المفصل ١/١١١

(٢) معاني الفراء ٢/٤١٤

(٣) الكشّاف ٢/٢١٦

(٤) شرح ابن عقيل ٢/١٨٦

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٢

(٦) سورة العنكبوت الآية ٢٥

حمزةُ وعاصِمُ في رواية حفص «مَوَدَّةَ بينِكم» بنصب «مودّة» مع الإضافة[1] ، وحجّة من نصب وأضاف أو لم يضف (وهي قراءة نافع وابن عامر في رواية أبي بكر (مودّةً) عند مكي أنّ (ما) كافّة لـ «إنّ» عن العمل ، و «اتّخذ» تعدّى إلى مفعول واحد هو «الأوثان» ، ونصب (مودّة) على أنه مفعولٌ من أجله ، أي اتّخذتُم الأوثان للمودّة»[2] ، وأرى أنّ الفعلَ (اتّخذ) تعدّى إلى مفعولين الأوّل : هو (أوثاناً) والثاني محذوفٌ تقديره : «آلهةً» ، و«مودّةَ بينِكم» مفعولٌ لأجله .

ويرى أبو حيان أنّ اتّخذ هنا تعدّى إلى مفعولين ، قال :«واتّخذ يحتمل أن تكون متعدّية إلى مفعولين ، المفعولِ الثاني «مودّة» ، أي اتّخذتم الأوثان بسبب المودّةِ بينكم على حذف المضاف ، أو اتّخذتموها مودّةً بينكم»[3] .

وأرى أنّ توجيه مكي أصوبُ من توجيه أبي حيان لها على أنّها مفعول ثان ، وقد ذهب العكبريُّ مذهب مكّي في هذه الآية[4] .

ويبدو لي أنّ مكيًا في استخدامه مصطلح «مفعول لأجله» ينحو منحىً بَصْرياً واضحاً ، (فلم يكن الكوفيُّون يُطلقون اصطلاح المفعولِ إلاّ على المفعولِ به ، أمّا بقيةُ المفاعيل وهي المفعول فيه ، والمفعول المطلق ، والمفعولِ لأجله ، والمفعول معه ، فكانوا يسمّونها أشباه المفاعيل)[5] .

٢- قوله تعالى : ﴿قال له موسى : هل اتّبعك على أن تُعلّمَنِ مّا عُلّمت رُشداً﴾[6] ، وفي توجيه نصب «رشداً» يرى مكّي أنّها «مفعولٌ من أجله إن أعملتَ «هل اتّبعك» أي : هل اتّبعك الرُّشدَ على أنْ تُعلّمني مّا عُلّمتَ ، والعلم هُنا بمعنى التعريف الذي يتعدّى إلى مفعول ، وإنْ نصبتَه بـ «تُعلّمني»

---

(١) السبعة لابن مجاهد ٤٩٨ ، الاقناع ٧٢٦/٢

(٢) الكشف ١٧٨/٢ ، مشكل اعراب القرآن ٥٥٢/٢

(٣) البحر المحيط ١٤٨/٧ ، وانظر جامع البيان للطبري ٩١/٢٠ ، واعراب النحاس ٢٥٤/٣

(٤) املاء ما من به الرحمن ١٨٢/٢

(٥) همع الهوامع للسيوطي ١٦٥/١ ، وانظر المدارس النحوية د .شوقي ضيف/١٦٦

(٦) سورة الكهف آية ٦٦

كان مفعولاً به»[1] .

ويرى العكبريُّ أنّ «رشداً» مفعول تعلّمن[2] ، وأصلُ المفعول لأجله ، كما يقول ابن يعيش[3] ، أن يكونَ باللّام ، «لأنّ اللّام معناها العلّة والغرضُ نحو : جئتك لتُكرِمَني وسرتُ لأدخلَ المدينة أي : الغرضُ من مجيئي الاكرامُ والغرضُ بالسيرِ دخولُ المدنية ، والمفعول له علّة الفعل ، وقد تُحذف فيقال : فعلتُ ذاك حذارَ الشرِّ وأصلُه لحذارِ الشرّ فلمّا حُذفت اللّام وكان موضعُها نصباً تعدّى الفعلُ بنفسه كما قال تعالى : ﴿واختارَ موسى قومَه سبعين رجلاً﴾[4] ، وقول الشاعر[5] : (البسيط)

"أستغفر اللهَ ذنباً"

٣- وفي قوله تعالى : ﴿متاعَ الحياة الدُّنيا﴾[6] ، قرأ حفص «متاع» بالنّصب وقرأ الباقون بالرفع[7] ، وقد وجّه مكي قراءة حفص على أنه مفعول له أي من أجل متاعِ الحياة الدينا يبغي بعضكم على بعض[8] .

٤ - توجيهات عَن «خبر كان واخوتها»

١- قوله تعالى : ﴿ثم كان عاقبةَ الذين أساءوا السُّوأى أن كذّبوا بآياتِ الله . .﴾[9] ، قرأ

---

(١) الكشف ٢/٦٦ ، مشكل اعراب القرآن ١/٤٤٥

(٢) املاء ما منّ به الرحمن ٢/١٠٦

(٣) شرح المفصل ٢/٥٣

(٤) سورة الأعراف/١٥٥

(٥) هذا جزءٌ من بيت مجهول القائل ، والبيت بتمامه :

استغفر الله ذنباً لستُ محصيَهُ * ربُّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلوها ، استشهد به غيرَ منسوبٍ في الكتاب ١/١٧ ، معاني الفراء ٢/٣١٤ ، الجامع لطبري ١٠/٧٣ ، اعراب النحاس ٥/١٧٥ ، الخصائص لابن جني ٣/٢٤٧ ، وشرح المفصل ٢/٥٣ ، ٧/٦٣ ، الهمع ٢/٨٢ .

(٦) سورة يونس آية ٢٣

(٧) الكشف ١/٥١٦

(٨) نفسه ١/٥١٦

(٩) سورة الروم آية ١٠

الكوفيُّون وابن عامر «عاقبةَ» بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع[1] ، وجّه مكّي قراءة النصب على أنه جعل «عاقبة» خبر كان مقدّماً على اسمها ، واسمُها «السُّوأى» ،تقديره : ثم كانت السُّوأى عاقبةَ الذين ، و«السُّوأى» جهنّمُ أعاذنا الله منها[2] .

«والخبرُ والاسمُ ها هنا معرفتان ، وإذا اجتمع اسمان نظرتَ فإنْ كان أحدُهما معرفةً والآخرُ نكرةً جلعت النكرةَ الخبرَ والمعرفةَ الاسم ، وإن كانا معرفتين فأنت بالخيارِ ، أيُّهما شئت جعلته خبراً ، وأيُّها شئت جعلته اسماً»[3] ، وقد نبّه أبو زرعة هنا على مسألة تساوي الاسم والخبر إذا كانا معرفتين ، فأنت بالخيار في اعتبار الاسم والخبر ، وهذا شيءٌ لم يتطرّق له مكّي .

٢- قوله تعالى : «ليس البرَّ أن تولّوا وجوهكم قِبَلَ المشرقِ والمغربِ»[4] ، قرأ حفص وحمزة «ليس البرَّ» بالنصب[5] ، وقد وجّه مكي هذه القراءةَ على أن «البرَّ» خبر ليس مقدّم ، و «أن تولُّوا» اسمها مؤخّر ، أما القراءةُ بالرفع ، فهي عند مكي على أنّ «البرُّ» اسم ليس ، وأن تولوا الخبر[6] .

٥ - توجيهات عن خبر «ما» الحجازيّة

ما الحجازيّة هي «ما» النافية التي تعمل عمل ليس في لغة أهل الحجاز ، تَدْخُلُ على الجملة الاسميّة فترفع الاسمَ وتنصب الخبر ، وهي غيرُ عاملة في لهجة بني تميم[7] .

١- قوله تعالى : ﴿ما هذا بشراً﴾[8] ، هذه قراءة الجمهور ، وقرأ عبدالله بن مسعود (ما هذا بَشَرٌ)[9] .

---

(١) السبعة لابن مجاهد/ ٥٠٦ ، الاقناع ٧٢٩/٢

(٢) الكشف ١٨٢/٢ ، المشكل ٥٦٠/٢

(٣) حجّة أبي زرعة /٥٥٦ ، واملاء ما مَنّ به الرحمن ١٨٥/٢ ، تفسير ابن كثير ٤٢٧/٣ .

(٤) سورة البقرة آية ١٧٧

(٥) التيسير للداني ١٥٩ ، البحر المحيط ٢/٢

(٦) مشكل اعراب القرآن ١١٧/١ ، اعراب القرآن للنحّاس ٢٧٩/١

(٧) انظر كتاب سيبويه ٢٨/١ ، اللهجات العربية د .عبده الراجحي/ ١٨٠

(٨) سورة يوسف آية ٣١

(٩) البحر المحيط ٣٠٤/٥

قال الزمخشري[1] : «هذا شبيهُ لغة أهلِ الحجاز وأمّا بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرؤن «ما هذا بشرٌ» إلاّ من دَرَى كيف هي في المصحف»*

ولا تعمل «ما» عند الحجازيين إلاّ بشروط أربعة[2] .

الأولُ : ألاّ يُزاد بعدها (إنْ) فإن زيدت بطَل عملُها نحو : ما إنْ زيدٌ قائمٌ .

الثاني : ألاّ ينتقض النفيُ بإلاّ ، نحو : ما زيدٌ إلاّ قائمٌ ، كقوله تعالى : ﴿ما أنتم إلاّ بشرٌ مثلُنا﴾[3] .

الثالث : ألاّ يتقدّم خبرُها على اسمِها وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٌ ومجرور ، فإن تقدّم وجب رفعُه نحو : ما قائمٌ زيدٌ ، فلا تقول : ما قائماً زيدٌ وفي ذلك خلاف .

الرابع : ألاّ يتقدّم معمولُ الخبر على الاسم وهو غيرُ ظرف ولا جارٌ ومجرور ، فإن تقدّم بَطل عملُها ، نحو : «ما طعامَك زيدٌ آكلٌ» فلا يجوز نصب* «آكل» » .

٢- قولُه تعالى : ﴿ما هُنّ امّهاتِهم﴾[4] ، قرأ عاصم في رواية المفضّل «امّهاتُهم» بالرفع[5] ، وقد وجّه مكّي قراءة جمهور السبعة على أنّ «ما» الحجازية عملت عمل ليس»[6] .

---

(١) شرح المفصل ١١٤/١

* قال سيبويه «هذا بابُ ما أجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثمّ يصير إلى أصله ، وذلك الحرفُ (ما) تقولُ : ما عبدُ الله أخاك وما زيدٌ منطلقاً ، وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمّا) و(هل) وهو القياسُ لأنّها ليست بفعلٍ ، وليس "ما" كليس ولا يكون فيها اضمارٌ» سيبويه ٢٨/١

(٢) شرح ابن عقيل ٣١٣/١

(٣) سورة يس آية ١٥

* ذهب الكوفيون إلى أنّ "ما" العاملة عمل لَيس عند الحجازيين لا تعملُ في خبرها النّصبَ ، وخبرُها منصوب بحذف حرف الخفض الزائد وليس بـ «ما» نفسها ، وذهب البصريون إلى أنّ (ما) تعمل في الخبر النصب وهو منصوبٌ بها «انظر تفصيل هذه المسألة الانصاف ١٦٥/١-١٧٢»

(٤) سورة المجادلة آية ٢

(٥) السبعة لابن مجاهد ٦٢٨ ، اعراب النحّاس ٣٧٢/٤

(٦) المشكل ٧٢١/٢

٣- قوله تعالى : ﴿فذكّر فما أنت بنعمة ربّك بكاهنٍ ولا مجنون﴾[1] ، قال مكي : «يجوز النصبُ على العطف على موضع «بكاهن» في لغة أهل الحجاز ، ويجوزُ الرفع على العطف على موضع «بكاهنٍ» في لغة بني تميم وعلى إضمار مبتدأ أي : ولا هو مجنون»[2] .

٤- قولُه تعالى : ﴿وما الله بغافلٍ عمّا تعملون﴾[3] قال النحاس : «بغافلٍ : في موضع نصب على لغة أهل الحجاز والباء توكيد»[4] ، وقد تابع مكيٌّ النحاسَ في اعرابه .

ونلاحظُ أنّ التنزيلَ في هذه المسألةِ قدْ جاء بلغةِ الحجاز وهو الأكثرُ استعمالاً ، أمّا التميميُّون فقد أهملوها .

٦ - توجيهات عند النّداء

١- قوله تعالى : ﴿ثُمّ لم تكن فتنتُهم إلاّ أن قالوا والله ربّنا ماكُنّا مشركين﴾[5] قرأ حمزة والكسائيّ «ربّنا» بالنصب[6] ، ووجه قراءة النصب عند مكّي أنّها «على النداء المضاف ، وفصل بين القَسَمِ وجوابِه ، وذلك حسنٌ ، لأنّ فيه معنى الخضوعِ والتضرُّع»[7] .

وقد تابع العكبريُّ مكيًا في توجيهه ، وزاد وجهاً آخر وهو «النصبُ على اضمار أعني»[8] .

٢- قولُه تعالى : ﴿ذريّةَ من حملنا مع نوحٍ إنّه كان عبداً شكوراً﴾[9] ، قال مكي : «ذريّةَ :

---

(١) سورة الطور آية ٢٨

(٢) مشكل اعراب القرآن ٢/٦٩٠ وما بعدها ، وانظر اعراب النحاس ٤/٢٥٩

(٣) سورة البقرة آية ٧٤

(٤) اعراب النحاس ١/٢٣٩ ، وحول (ما) وإعمالها ينظر الخصائص ١/١٢٥ ، الإنصاف المسألة /١٩ ، شرح المفصّل ١/١٠٨

(٥) سورة الأنعام آية ٢٣

(٦) الكشف ١/٤٢٧ ، التبصرة /١٩١ ، الإقناع ٢/٦٣٨

(٧) الكشف ١/٤٢٧

(٨) املاء ما من به الرحمن ١/٢٣٨

(٩) سورة الاسراء آية ٢

مفعول ثانٍ لتتّخذوا على قراءة من قرأ بالتاء ، و«وكيلاً» مفعول أول ، ويجوز نصبُ «ذريّة» على النداء ، فأمّا من قرأ «يتّخذوا» بالياء فذريّة مفعول ثان لا غيرُ ، ويبعد النّداءُ لأنّ الياء للغيبة ، والنداء للخطابِ فلا يجتمعان إلاّ على بُعد»[1] .

قال ابنُ كثير : «تقديره : يا ذريّة من حملنا مع نوح ، أي يا سلالة من نجّينا فحملنا مع نوحٍ في السّفينة تشبّهوا بأبيكم»[2] .

٣- قوله تعالى : ﴿ألاّ يسجدوا لله الذي يُخرجُ الخَبءَ في السّموات والأرض﴾[3] كلّهم شدّد اللاّم في «ألاّ يسجدوا» إلاّ الكسائيُّ فإنّه خفّفها ولم يجعل فيها أنْ ، ووقف «ألا يا» ثم ابتدأ «اسجُدوا»[4] ، أمّا قراءة الكسائيّ فقال عنها مكّي : «فأمّا قراءة الكسائيّ بتخفيف «ألا» فإنّه على معنى : ألا يا هؤلاء اسجُدوا ، فلا للتنبيه ، و«يا» للنداء ، وحُذفَ المنادى لدلالة أحرفِ النداء عليه واسجُدوا مبنيٌّ على هذه القراءة»[5] .

وقد نبّه مكي على ما يُعرف بالإشعار ، وهو أن تحذف شيئاً وتبقي شيئاً يُشعر ويدلُّ على المحذوف ، وقد ذكر السيوطيّ الإشعارَ من بين العلل التي ذكرها ومنها «علّة اشعار : كقولهم في جمع موسى : موسَون بفتح ما قبل الواو اشعاراً بأنّ المحذوف ألف»[6] ، أوضح مكّي ذلك بقوله : « . . جعل ما بَعْدَ «ألا» منادى قد حذف وبقيت «يا» تدلُّ عليه وذلك جائز في لغة العرب ، جاء ذلك في أشعارها وكلامها يكتفُونَ (بيا) عن الاسمِ المنادَى»[7] ، والتقدير عند ابن كثير : «ألا يا قومُ اسجُدوا لله ، فيا للنّداء وحُذف المنادى»[8] .

---

(١) مشكل اعراب القرآن ٤٢٧/١ ، والجامع للقرطبي ٢١٣/١٠-٢١٤ ،

(٢) تفسير ابن كثير ٢٤/٣ ، واملاء ما من به الرحمن ٨٨/٢.

(٣) سورة النمل آية ٢٥

(٤) السبعة لابن مجاهد ٤٨٠ ، وهي كذلك قراءة أبي جعفر ورُويس ، وانظر التيسير ١٦٧/ النشر ٣٣٧/٢ .

(٥) الكشف ١٥٨/٢ ، مشكل اعراب القرآن ٥٣٣/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٤٢٩/٢ ، املاء ما من به الرحمن ١٧٣/٢ .

(٦) الاقتراح للسيوطي /١١٧

(٧) الكشف ١٥٨/٢

(٨) تفسير ابن كثير ٣٦١/٣ ، وانظر حاشية السبعة لابن مجاهد /٤٨٠ ، الجامع للقرطبي ١٨٥/١٣ .

رَفَعت»[1] ، ويقصد الفرّاءُ بالانقطاع أي جعلُ ما بعدَ «إلاّ» كالمنقطع عن أوّل الكلام ، جاء في الجمل للزجّاجي : «وإذا كان ما قبلَ «إلاّ» غيرَ موجب ، كان ما بعدها تابعاً لما قبلها على البدل ، وجاز فيه النّصبُ إذا تمّ الكلامُ دونَه ، وذلك قولُك : ما قام القومُ إلاّ زيدٌ ، وإلاّ زيداً ، قال الله عزّ وجلّ : «ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم» ، فرفع على البدل من (الواو) لأنّ ما قبله غيرُ موجب ، وقد يجوزُ نصبُه ، وقرأ بعض القرّاء وهو ابنُ عامر بالنّصب»[2] .

يؤكّد ذلك الزمخشريُّ بأنّ مّما يجوزُ فيه النصبُ والبدلُ «وهو المستثنى من كلام تامٍّ غير موجَب كقولك : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً وإلاّ زيدٌ ، والاختيارُ البدلُ ، قال تعالى «ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم»[3] .

والنّصبُ مذهب أهل الحجاز في الاستثناء المنقطع ، ومذهبُ بني تميم وهو أن يجيزوا فيه البدلَ والنصبَ[4] وغير الموجَبِ أي ما كان فيه حرفُ نافٍ أو استفهامٌ أو نَهْيٌ نحو قولك : ما جاءني من أحدٍ إلاّ زيداً[5] .

٢- قوله تعالى : ﴿غيرُ أولي الضّرر﴾[6] ، قرأ الكسائيُّ ونافعٌ ، وابن عامر بالنّصب وقرأ الباقون بالرفع[7] ، «تُعربُ «غير» في نفسها اعرابَ ما بعدَ إلاّ ، وما بعدَه مجرورٌ بإضافتها إليه»[8] ، "وإلاّ وغير يتقارضان ما لكلٌّ واحدٍ منهما كما يقول الزمخشري[9] ، وقد وضّح ابن يعيش قول الزمخشري بقوله : «يعني أنّ كلَّ واحدٍ منهما يستعير من الآخر حكماً هو أخصُّ به ، فحكمُ «غير» الذي هو

---

(١) معاني القرآن للفرّاء ١/١٦٦ وما بعدها ،
(٢) الجمل للزجاجي/ ٢٣٠ وما بعدها
(٣) المفصّل للزمخشري /٦٨
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٠
(٥) المصدر نفسه ٢/٨٢
(٦) سورة النساء آية ٩٥
(٧) الكشف ١/٣٩٦ ، التبصرة ١٨٤ ، الاقناع ٢/٦٣١ .
(٨) اللمع لابن جني/ ٣٩ ، والكافية في النحو ١/٢٤٥
(٩) المفصّل للزمخشري/ ٧٠ ، مغني اللبيب لابن هشام ٩١٥

مختصٌ به الوصفيّة ، فأصلُ «غير» أنْ يكونَ وصفاً ، والاستثناء فيه عارضٌ مُعارٌ من «إلاّ» ، ويوضّح ذلك ويؤكّده أنّ كلَّ موضعٍ يكون فيه «غيرُ» استثناءً يجوز أن يكون صفةً فيه ، وليس كلُّ موضع يكون فيه صفةً يجوز أنْ يكون استثناءً ، وذلك نحو قولك : عندي مائةٌ غيرَ درهمٍ إذا نصبت كانت استثناءً ، وكنتَ مُخْبِراً أنّ عندك تسعةً وتسعين درهماً ، وإذا رفعتَ كنت قد وصفتَه بأنّه مُغايرٌ لها ، وتقولُ : عندي درهمٌ غيرُ زائفٍ ورجلٌ غيرُ عاقلٍ ، فهذا لا يكون فيه «غيرُ» إلاّ وصفاً لا غيرُ ؛ لأنّ الزّائفَ ليس بَعْضاً للدّرهم ، والفرقُ بين «غير» إذا كانت صفةً وبينها إذا كانت استثناءً أنّها إذا كانت صفةً لم توجِبْ للاسمِ الذي وصفتَه بها شيئاً ، ولم تنفِ عنه شيئاً لأنّه مذكورٌ على سبيل التّعريف ، فإذا قلت : جاءني رجلٌ غيرُ زيدٍ فقد وصفته بالمغايرةِ له وعدمِ المماثلةِ ولم تنفِ عن زيد المجيءَ ، وأمّا إذا كانت استثناءً فإنّه إذا كان قبلها ايجابٌ فما بعدَها نفيٌ ، وإذا كان قبلَها نفيٌ فما بعدها إيجابٌ ، لأنّها ههُنا محمولةٌ على «إلاّ» فكان حكمُها كحكمه»[1] .

ووجه النصب في الآية الكريمة السابقة لـ «غير» عند مكّي ، على الاستثناء «لأنّه ثبت أنّه نزل بعد نزول «لا يستوي القاعدون» ، فلو كان صفةً لم يكن النُّزولُ فيهما إلاّ في وقت واحد ، وذكر أبو حاتم أنّ النبيَّ عليه السلام قرأه بالنّصب ، وبه قرأ زيدُ بنُ ثابتٍ ، وأبو جعفَر ، وشيبةُ ، وأبوا الزّناد ، وشبلٌ ، وابنُ الهادي ، وهو اختيارُ أبي عُبيد ، والطبريّ ، وأبي طاهر»[2] .

قالَ ابنُ هشام : «وانتصاب «غير» في الاستثناء عند تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الأسم بعدَ إلاّ عندهم واختاره ابنُ عُصفور ، وعلى الحاليّة عند الفارسيّ»[3] .

ففي توجيه اعراب قراءة ابن كثير بنصب «غير» من قوله تعالى «غيرِ المغضوب عليهم»[4] قال

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٢ ، اعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٣٣ ، ومغني اللبيب/ ٢١٠ ، وانظر كذلك الحجّة لأبي علي الفارسي (ت علي النجدي ناصف وزميليه ١٠٦/١) .

(٢) الكشف ٣٩٦/١ ؛ اعراب القرآن للنحّاس ٤٨٣/١

(٣) مغني اللبيب/ ٢١١

(٤) سورة الفاتحة آية ٧

أبو عليّ الفارسيّ في الحجّة : «ويجوز النصبُ على ضربين : على الحال ، وعلى الاستثناء ، فأمّا الاستثناءُ فكأنّك قلت : إلاّ المغضوبَ عليهم ، وأمّا الحالُ فكأنّك قلت : صراطَ الذين أنعمتَ عليهم لا مغضوباً عليهم»[1] .

٢- قوله تعالى : ﴿هل من خالقٍ غيرُ الله يرزقكم﴾[2] ، قرأ حمزة والكسائي بخفض «غير» وقرأ الباقون برفع «غير»[3] ، وأجاز مكي في «غير» في هذا الموضع النصبَ على الاستثناء[4] ، أمّا قراءة نصب «غير» فلم يُطالعني مما بين يدي من مصادر القراءات أو التفاسير أنّ أحداً قرأ به ، غير أنّ إجازة مكّي هذا الوجه هو ما تجيزه الصّنعةُ اللُّغويّة وإن لم يُقرأ به ، وهو أنّ «غير» تأتي مستثنىً منصوباً وتُعامَلُ معاملةَ ما بعد «إلاّ» ، وشبيهٌ لهذا قولُه تعالى «ما لَكم مِنْ إلهٍ غيرُه»[5] .

حيث قُرِئت بالجرّ[6] صفةً على اللفظ ، وبالرفع صفة على الموضع ، وقرئت بالنصب على الاستثناء (غيرَه) وهي شاذّة -كما يقول ابنُ هشام- «وانتصابُ «غير» في الاستثناء عند تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلاّ عندهم»[7] .

ويبدو لي أنّ مكيًا قد تأثّر بالنحاس في مسألة إجازة النصب في «غير» في هذه الآية على الاستثناء ، وإن لم يُقرأ به ، حيث أشار النحاس إلى ذلك أيضاً وهو إجازة النصب على الاستثناء ، ولم ينصّ على أنّها قراءة[8] .

---

(١) الحجّة للفارسي (ت علي النّجدي ناصف وزميليه) ١/١٠٦

(٢) سورة فاطر آية ٣

(٣) السبعة ٥٣٤ ، الكشف ٢/٢١٠ ، الحجة لابن خالويه ٢٩٦ ، النشر ٢/٣٥١

(٤) مشكل اعراب القرآن ٢/٥٩٢

(٥) سورة الأعراف آية ٥٩

(٦) وهي قراءة الكسائي كما في الإقناع لابن الباذش ٢/٦٤٧

(٧) مغني اللبيب لابن هشام ٢١١

(٨) اعراب القرآن للنحاس ٣/٣٦٠

٣- قوله تعالى : ﴿أو التابعين غيرِ أُولي الإِربة من الرِّجال﴾[١] ، قرأ أبو بكر وابن عامر «غيرَ» بالنّصب[٢] وقد التمس مكّي لقراءة النصب وجهين : الأوّلُ أنّه منصوبٌ على الاستثناء وتقديرُه «لا يُبدينَ زينتَهنّ إلاّ للتّابعين إلاّ ذا الإربة منهم ، والوجه الثاني : النصبُ على الحال من المضمَرِ المرفوعِ في التابعين وتقديرُه : لا يُبدين زينَتَهُنَّ إلاّ للتابعين عاجزين عن الإربة»[٣] .

وما ذهب إليه مكّي ذكره الفرّاء[٤] والنحاس[٥] وتابعه العكبري[٦] ، فقد نسب الفرّاءُ نصب «غير» لقُضاعةَ حيث قال : «وقُضاعةُ ينصبون «غير» إذا كانت في معنى «إلاّ» سواءٌ تمّ الكلامُ أو لم يتمّ»[٧] .

٨ - توجيهات عن «الحال»

الحال : وصفُ هيئة الفاعل أو المفعول ، وذلك نحو : جاء زيدٌ ضاحكاً ، وأقبل محمّدٌ مسرعاً ، وضربتُ عبدالله باكياً ، وهي تجيءُ بعد تمام الكلام ، واستغناء الفعل بفاعله[٨] .

١- قوله تعالى : ﴿والمسجدِ الحرامِ الّذي جعلناه للنّاسِ سواءً العاكفُ فيه والبادِ﴾[٩] ، قرأ حفصٌ «سواءً» بالنّصب ، وقرأ الباقون بالرفع[١٠] ، ذكر مكّي أنّ لانتصابِ (سواء) ثلاثةَ أوجه ، منها أنّه «انتصب على الحال من المضمَرِ في قوله «للنّاس» المرتفعِ بالظّرفِ ، ويكونُ الظرفُ عاملاً في الحال ،

---

(١) سورة النور آية ٣١

(٢) الكشف ١٣٦/٢ ، السبعة ٤٥٤ ، الإقناع ٢١٢/٢ ، حجّة أبي زرعة ٤٩٦ ، النشر ٣٣٢/٢

(٣) الكشف ١٣٦/٢ ، مشكل اعراب القرآن ٥١١/٢

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٥٠/٢ ، اعراب القرآن المنسوب للزجّاج ١٦٥/١ وما بعدها

(٥) اعراب القرآن للنحاس ٤٣٨/٢

(٦) املاء ما من به الرحمن ١٥٥/٢

(٧) معاني القرآن للفراء ٣٨٢/١

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٢ ، الكافية للرضي ١٩٨/١

(٩) سورة الحج آية ٢٥

(١٠) السبعة ٤٣٥ ، الكشف ١١٨/٢ ، التيسير ١٥٧

أو يكونُ حالاً من الهاء في «جعلناه»[1] ، فهو حالٌ مفردةٌ عند مكّي .

ويرى أبو البقاء العكبريّ أنّ الحالَ هنا جملة اسميّة "وهو «سواءٌ العاكفُ» ، فالمبتدأ «العاكف» والخبر المقدّم «سواء» في محلِّ نصبِ حالٍ ، إمّا منَ الضمير الذي هو الهاء ، أو من الضمير في الجار"[2] ، أمّا «سواءً» في قراءة من نصب فهي عند العكبريّ مفعولٌ ثانٍ لجعل .

٢- قوله تعالى : ﴿تلك آياتُ الكتابِ الحكيم هدىً ورحمةٌ للمحسنين﴾[3] ، قرأ حمزة وحده «هدى ورحمةٌ» رفعاً ، وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ وأبو عمرو وابن عامر والكسائي «هدى ورحمةً» نصباً[4] .

وتوجيه النّصبِ عند مكّي أنّه «على الحال من «الكتاب» تقديره : هاديًا وراحماً للمؤمنين»[5] ، هكذا وجّه مكّي القراءة في «الكشف» ، ومِنْ عجبٍ أنّني وجدتُ مكيًا في (مُشكل اعراب القرآن) يقول : «ولا يحسُن أن يكونا حالاً من «الكتاب» لأنّه مضافٌ إليه فلا يعملُ في الحال ؛ إذ ليس لصاحبِ الحالِ عاملٌ»[6] !!!

فهو متردّدٌ بين أن تكون حالاً من «الكتاب» أو من «تلك» كما لاحظنا ، وأعتقد أنّ مكيًا في المشكل عادَ عن قوله الذي ذكره في الكشف ، لأنّه -كما ذكرتُ عند حديثي عن مواقفه من البصرة والكوفة . أيّد البصرة فلم يُجزْ مجيءَ الحالِ من المضاف إليه ، وتوجيهُه الأول في الكشف ينافي ما أقرّه ولذا ذكر أنّ الحال من «تلك» ، هذا فيما يتراءى لي ، وإلاّ فكيف نفسّرُ ذلك ، كيف يقولُ شيئاً ثمّ يعودُ لينقُضَ ما ذكره؟!!

---

(١) الكشف ٢/١١٨ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٤٩٠-٤٩١

(٢) املاء ما من به الرحمن ٢/١٤٢

(٣) سورة لقمان الآيات ١ ، ٢ ، ٣

(٤) السبعة ٥١٢ ، الكشف ٢/١٨٧ ، حجّة أبي زرعة /٥٦٢

(٥) الكشف ٢/١٨٧

(٦) مشكل إعراب القرآن ٢/٥٦٤

كذلك فقد وجّه الفرّاء النصب في القراءة السّابقة على القطع[1] ، أمّا الزمخشريّ فهي عنده حالٌ من الآيات «والعاملُ فيها ما في تلك الآياتِ من معنى الإشارة»[2] ، وقد عقّب أبو حيّان على قول الزمخشري بأنّه «يحتاجُ إلى نظر»[3] ، وهو عند الطبريّ «ممّا كان من نعوتِ المعارفِ وقع موقع الحال إذا كان فيه معنى مدحٍ أو ذم»[4] ، وهما عند العكبري «حالان من آيات ، والعاملُ معنى الإشارة»[5] ، "فالمعنى : تلك آياتُ الكتابِ في حال الهداية"[6] ، وقد اختار مكّي قراءة النّصب لأنّها قراءة الجماعة .

٢- قوله تعالى : ﴿قُلْ هي للّذين آمنوا في الحياةِ الدُّنيا خالصةً يومَ القيامة﴾[7] ، قرأ نافع بالرفع «خالصةٌ» ونصب الباقون[8] ، ووجه النّصب عند مكّي أنّه «جعل خالصةً حالاً من المضمر»[9] وتقديرُها عند أبي حيّان :"قُلْ هي مستقرّةٌ للّذين آمنوا في حال خلوصهم لها يومَ القيامة ، وهي حالٌ من الضمير المستكنّ في الجار والمجرور الواقع خبراً لـ «هي»"[10] .

وهي عند الفرّاء حالٌ من لامٍ أخرى مُضمرة[11] ، (وقد اختار سيبويه النّصبَ لتقدّم الظرف)[12] .

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٦

(٢) الكشّاف للزمخشريّ ٣/٢٢٩

(٣) البحر المحيط ٧/١٨٣

(٤) جامع البيان للطبريّ ٢١/٣٨

(٥) املاء ما من به الرحمن ٢/١٨٧

(٦) الحجّة لأبي زرعة ٥٦٣

(٧) سورة الأعراف آية ٣٢

(٨) الاقناع ٢/٦٤٦ ، النشر ٢/٢٦٩

(٩) الكشف ١/٤٦١

(١٠) البحر المحيط ٤/٢٩١

(١١) معاني الفرّاء ١/٣٧٧

(١٢) الجامع للقرطبي ٧/٢٠٠

٣- قوله تعالى : ﴿سلامٌ قولاً من ربٍّ رحيم﴾[١] ، قُرئت «سلاماً» بالنصب وهي قراءة عبدالله ابن مسعود[٢] ، وقد وجّه مكّي قراءتها نصباً على الحال : «في معنى مُسلّماً ، أي ولهم الذي يدّعون مُسلّماً»[٣] وكذا خرّجها العكبري[٤] ، والزمخشري[٥] والقرطبي[٦] ، وأبو حيّان[٧] .

٤- قوله تعالى : ﴿كلاّ انّها لظى نزّاعةً للشّوى﴾[٨] ، قرأ حفص بالنصب وفتح[٩] الباقون[١٠] ، أمّا النصبُ في قراءة حفص ، فقد خرّجها مكّي على أوجه كثيرة ، ومنها «أنّها حالٌ من «لظى» لأنّها معرفة ، وهي حالٌ مؤكّدة ، و«لظى» لا تكون إلاّ نزّاعةً للشّوى»[١١] .

وقد لاحظت تأثُّر القرطبيُّ بمكّي إلى حدٍّ كبير ، حيث نقل القرطبيُّ الوجوه التي ذكرها مكّي في رفع «نزّاعة» وكذلك أوجه نصبها»[١٢] ، غير أنّ القرطبيُّ ذكر أوجهاً لم يذكرها مكّي فقال : «فهي منصوبةٌ على القطع من «لظى» إذ كانت نكرةً متّصلةً بمعرفة ، ويجوزُ نصبُها على معنى : أنّها تتلظّى نزّاعةً ، أي في حال نزعها للشّوى ، ويجوز نصبُها على القطع كما تقول : مررت بزيد العاقلَ الفاضلَ»[١٣] .

---

(١) سورة يس آية ٥٨

(٢) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه/ ١٢٦

(٣) مشكل اعراب القرآن ٢/٦٠٧ وما بعدها ، اعراب النحاس ٣/٤٠٢

(٤) املاء ما من به الرحمن ٢/٢٠٤

(٥) الكشّاف للزمخشري ٣/٣٢٧

(٦) الجامع للقرطبي ١٥/٧٤٥

(٧) البحر المحيط ٧/٣٤٣

(٨) سورة المعارج آية ١٦

(٩) «وفتح» هكذا ضُبطت وكُتبت في الكشف وأظنُّ الصوابَ «ورفع الباقون» انظر التيسير للدّاني ٢١٤ ، النشر ٢/٣٩٠

(١٠) الكشف ٢/٣٣٥ ، الاقناع ٢/٧٩٢ ، اتحاف فضلاء البشر ٤٢٤

(١١) الكشف ٢/٣٣٥ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٧٥٧

(١٢) الجامع القرطبي ١٨/٢٨٧

(١٣) المصدر نفسه ١٨/٢٨٨

وقد منع المبرّدُ نصب «نزّاعة» على الحال ، قال المبرّد : «لا تكون لظى ، إلاّ نزّاعةً للشّوى ، فلا معنى للحال ، إنّما الحالُ فيما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون»[1] ، وقد ردّ مكّي على المبرّد قائلاً « . .والحالُ في هذا جائزةٌ لأنّها تؤكّدُ ما تقدّمها كقوله تعالى : «وهو الحقُّ مُصدّقاً» ولا يكونُ أبداً إلاّ مصدّقاً ، فليس يلزم أن لا يكون الحالُ إلا للشيء الذي يكون ويمكنُ أن لا يكون ، هذا أصلٌ لا يصحُ في كلِّ موضعٍ ، فقوله ليس بجيِّد»[2] .

وقال الزجّاج «من نصب فعلى أنّها حالٌ مؤكّدة كما قال تعالى :«وهو الحقُّ مصدّقاً»[3] فتكونُ «نزّاعةً» منصوبة مؤكّدة لأمر النارّ»[4] .

الحال جملةٌ فعليّة :- يجوز مجيء الحال جملةً اسمية أو فعليّة ، ومثالُ الاسميّة : جاء زيدٌ وسيفُه على كتفه أي جاء وهذه حاله ، ولا يقع بعد هذه الواو إلاّ جُملةٌ مركّبةٌ من مبتدأ وخبر ، ومثال الفعليّة : جاء زيدٌ يضحك أي ضاحكاً[5] .

٥- قوله تعالى : ﴿ولا تمنُنْ تستكثرُ﴾[6] ، قال مكي : «ارتفع «تستكثر» لأنّه حالٌ ، أي : لا تُعطِ عطيّةً لتأخذَ أكثرَ منها»[7] ، وقد قرأها عبدالله بن مسعود : «ولا تمنُنْ أن تستكثر»[8] ، وعلّل الفرّاء وجه الرّفع أنّه على حذف (أنْ)[9] ، وهو أيضاً توجيه مكي[10] ، والنحّاس[11] .

---

(١) اعراب النحاس ٥/٣٠

(٢) مشكل اعراب القرآن ٢/٧٥٨ ، شرح المفصل ٢/٦٢ ، الكافية للرضي ١/٢٠٠

(٣) سورة فاطر آية ٣١

(٤) حجّة القراءات لأبي زرعة /٧٢٣

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦٥ وما بعدها

(٦) سورة المدّثر آية ٦

(٧) مشكل اعراب القرآن ٢/٧٧١ ، املاء ما منّ به الرحمن ٢/٢٧٢

(٨) المحتسب لابن جنّي ٢/٣٣٧ ، الجامع للقرطبي ١٩/٦٩

(٩) معاني الفراء ١/٥٣ ، والقرطبي ١٩/٦٩

(١٠) مشكل اعراب القرآن ٢/٧٧١

(١١) اعراب القرآن للنحاس ٥/٦٦ ، مغني اللبيب لابن هشام/ ٥٦٠

غير أنّ أبا حيّانَ الأندلسيَّ ردّ هذه الأقوالَ التي توجِّه الرفع أنّه على حذف (أن) معتلاً بأنّه «لا يصحُّ أن يُحملَ القرآنُ على الحذف ، لأنّه لا يكونُ إلاّ في الشّعر ، ولنا مندوحةٌ عنه ؛ إذ يصحُّ أنْ تكون جملة «تستكثر» في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي : مستكثراً»[1] .

٩ - توجيهات عن التمييز.

التمييز هو رفع الابهام في جملة أو مفرد ، فمثاله في الجملة : طاب زيدٌ نفساً وتصبّب عرقاً ، وفي التنزيل «واشتعل الرأسُ شيباً»[2] و «فجرّنا الأرضَ عيوناً»[3] ومثالُه في المفرد : «عندي رطلٌ زيتاً» و"منوان سمناً" و «عشرون درهماً» ، والتمييز والتفسير واحدٌ والمرادُ به رفعُ الإبهامِ وإزالة اللّبس ، وذلك أن تخبر بخبرٍ وتذكر لفظاً يحتمل وجوهاً فيتردد المخاطب فيها ، فتُنَبِّهَه على المراد بالنّصب على أحد محتملاته تبييناً للغرض ولذلك سمّي تمييزاً وتفسيراً[4] .

ولا يكون التمييزُ إلاّ نكرة ، ولا يكونُ إلاّ منصوباً ، ولا يتقدّمُ على المُمَيّزِ فيه ، وقد يُقدّمُ التمييزُ إذا كان العاملُ فعلاً ، كقول الشاعر[5] : (الطويل)

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها   وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ

تقديرُه : وما كان هي تطيبُ نفساً بالفراق[6] .

---

(١) البحر المحيط ٣٧٢/٨ ، اتحاف فضلاء البشر للدّمياطي/ ٤٢٧

(٢) سورة مريم آية ١٩

(٣) سورة القمر آية ٥٤ ، وهي قوله تعالى : «وفجرّنا الأرضَ عيوناً فالتقى الماءُ على أمرٍ قدْ قُدِر»

(٤) شرح المفصل ٧٠/٢ ، الكافية في النحو ٢١٧/١

(٥) اختُلف في نسبة هذا البيت فقيل إنّه للمُخبَّل السعديّ «الخصائص ٣٨٤/٢» شاعر عاش في الجاهلية والإسلام ،وقيل : هو أعشى همذان (انظر ديوانه ٣١٢) ، الجمل للزجاجي حاشية ٢٤٢

(٦) الجمل للزجاجي ٢٤٢ وما بعدها («مذهب سيبويه أنّه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواءً كان متصرّفاً أو غير متصرّف ، وأجاز الكسائيّ والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول : نفساً طاب زيدٌ ، وشيباً اشتعل رأسي ، ووافقهم ابن مالك شرح ابن عقيل ٢٩٣/٢ .

ويعرّفُ ابن جنّي التمييز بقوله : «ومعنى التمييز : تخليصُ الأجناسِ بعضِها من بعض ، ولفظُ المميِّز اسمٌ نكرة يأتي بعد الكلام التام ، يُرادبه تبيين الجنس ، وأكثرُ ما يأتي بعد الأعداد والمقادير»[1] .

١- قوله تعالى : ﴿نرفعُ درجاتٍ من نشاءُ﴾[2] قرأه الكوفيون بالتنوين ، وقرأ الباقون بغير تنوين[3] ، وقد وجّه مكّي قراءة تنوين درجات على «أنّه أوقع الفعل على «من» لأنّه المرفوعُ في الحقيقة ليست الدّرجات إنّما المرفوعُ صاحبُها»[4] ، «ففيه نيّة التقديم والتأخير فكأنّه قال : نرفع من نشاءُ درجاتٍ فـ «درجات» منصوبة لأنّها إمّا مفعولاً ثانياً ، وإمّا بدلاً ، وإمّا حالاً أو تمييزاً»[5] .

وقد ساوى مكي بين القراءتين بالتنوين وبالإضافة ، «فالقراءتان متقاربتان لأنّ من رُفعت درجاتُه فقد رُفع ، ومن رُفع فقد رُفعت درجاتُه»[6] .

٢- قوله تعالى : ﴿أمّا من آمن وعمل صالحاً فله جزاءً الحسنى وسنقولُ له من أمرنا يُسراً﴾[7] ، حيث قرأ حفص وحمزة والكسائيّ «جزاءً» بالنّصب والتنوين[8] ، وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين ، وقد اختار مكّي قراءة الرّفع من غير تنوين ، وهو اختيارُ أبي عُبيد كذلك ، وعلّل مكّي هذا الاختيارَ لأنّه أبينُ ولأنّ الأكثرَ عليه[9] .

أمّا قراءة النصب فهي عند الفرّاء على التفسير[10] ، وتعقّب عليه ابن قتيبة فاختار الرفع بغير

---

(١) اللمع لابن جني/ ٣٧

(٢) سورة الأنعام آية ٨٣

(٣) الكشف ٤٣٧/١ ، التبصرة ١٩٥ ، الاقناع ٦٤٠/٢

(٤) الكشف ٤٣٧/١ ، المشكل ٢٥٩/١ ، اعراب النحاس ٧٩/٢ ، البحر المحيط ١٧٢/٤

(٥) الحجّة لابن خالويه ١٤٤

(٦) الكشف ٤٣٨/١

(٧) سورة الكهف آية ٨٨

(٨) التيسير ١٤٥ ، حجة القراءات لأبي زرعة ٤٣٠ ، النشر ٣١٥/٢

(٩) الكشف ٧٥/٢

(١٠) معاني الفراء ١٥٩/٢

تنوين في «جزاء»[1] ، وسبب تضعيف ابن قتيبة لهذا الوجه أنّ فيه تقديم التفسير على المفسَّر ، كذلك ضعّف ابنُ خالويه هذا الوجه وعلّل ذلك «بأنّ التمييز يقبح تقديمُه سيّما إذا لم يأتِ معه فعلٌ متصرِّفٌ»[2] ، أمّا الطبريُّ فقد اختار قراءة النَّصب على أنّه نصبٌ على التفسير[3] .

٣- قوله تعالى : ﴿لنعلمَ أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً﴾[4] ، وقال مكّي : «أمداً : نصبٌ لأنّه مفعولٌ لأحصى ، كأنّهُ قال : لنعلمَ أهؤلاء أحصى للأمدِ أم هؤلاء ، وقيل : هو منصوبٌ بلبثوا[5] ، وأجاز الزّجاج نصبه على التمييز ومنعه غيرُه[6] ، لأنّه إذا نصبه على التمييز جعل «أحصى» اسماً على «أفعل» ، وأحصى أصله مثالُ الماضي من أحصى يحصي وقد قال الله عزّ وجلّ «وأحصى كلَّ شيءٍ عدداً»[7] ، فإذا اصحّ أنّه يقع فعلاً ماضياً لم يمكن أن يُستعمل منه أفعلُ من كذا ، إنّما يأتي (أفعلُ من كذا) أبداً من الثلاثيّ ولا يأتي من الرُّباعيّ البتّةَ إلاّ في شُذوذ نحو قولهم : ما أولاه للخير ، وما أعطاه للدّرهم ، فإذا لم يمكن أن يأتي (أفعلُ من كذا) من الرُّباعي عُلِم أنّ أحصى ليس هو (أفعَل من كذا) ؛ إنّما هو فعلٌ ماضٍ ، وإذا كان فعلاً ماضياً لم يأتِ معه التّمييزُ ، وكان تعدّيه إلى «أمداً» أبينَ وأظهرَ»[8] .

أمّا قولُ مكّي إنّ أحصى فعل ، وأمداً نصبٌ على المفعول به ، فهذا رأي أبي علي الفارسي كما نصّ على ذلك القرطبي[9] ، «أمّا الزجّاجُ ومجاهدُ فيريان أنّ «أمداً» معناه «عدداً» وهذا تفسيرٌ

---

(١) الكشف ٢/٧٥

(٢) الحجة لابن خالويه ٢٣٠

(٣) جامع البيان لطبري ١١/١٦ ، وانظر اعراب النحاس ٢/٢٩٢

(٤) سورة الكهف آية ١٨

(٥) هذا قولُ الطبري كما في جامع البيان ١٥/٢٠٧

(٦) قلتُ : الفرّاء هو الذي أجاز ذلك كما في معاني الفراء ٣/١٣٦ ، أمّا الزجّاج فيرى أنّه منصوبٌ على الظرف ، انظر الجامع للقرطبي ١٠/٣٦٤

(٧) سورة الجن آية ٧٢ ، قوله تعالى : «وأحاط بما لديهم وأحصى كلَّ شيءٍ عدداً» .

(٨) مشكل اعراب القرآن ١/٤٣٧ ، اعراب الحديث للعكبري ١٨٥ ، البحر المحيط ٦/١٠٤

(٩) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠/٣٦٤

بمعنى على جهة التقريب، وأمّا من قال إنّه نصبٌ على التفسير فيلحقه من الاختلال أنّ «أفعَل» لا يكون من فعل رباعيّ إلاّ في الشّاذ، وأحصى فعلٌ رباعيٌّ، وقد يُحتجُّ له بأنْ يُقال إنّ «أفعلَ» في الرُّباعي قد كثُر، كقولك: ما أعطاه للمال»(1).

وعندي أن تكون «أمداً» منصوبة على التمييز وفاقاً للزجّاج، والفرّاء، والعكبريّ، ومجاهد، الذين أعربوا «أمداً» تمييزاً، وأحصى اسمٌ وليس فعلاً، أي أفعل التفضيل، وما بعده يكون منصوباً على التمييز وهو ما يُعرف بتمييز النّسبة، الذي يبيّنُ العلاقة بين المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل، والمفعول به.

٤- قوله تعالى: ﴿ولا تكتموا الشّهادة ومن يكتُمْها فإنّه آثمٌ قلبُه﴾(2)، تحدّث ابن هشام عن قراءة ابن أبي عبلة «فإنّه آثمٌ قلبَه» بالنصب(3)، وأشار ابن هشام إلى أنّ مكيّاً وجّه النّصبَ فيها على أنّه «تمييز» والصوابُ -كما يقول ابن هشام- أنّه مشبّه بالمفعول به كحسنٍ وجهَه، أو بدل من اسم «إنّ..»(4)، غيرَ أنّي لم أجد ما ذكره ابنُ هشام عند مكّي، وهذا يؤكّد تحامل ابن هشام على مكّي، بل إنّ مكيّاً قد استبعد التمييز من هذه القراءة، قال مكّي: «آثم خبر إنّ وقلبه رُفع بفعله وهو الإثمُ، ويجوز أن ترفع آثماً بالابتداء، وقلبه بفعله ويسدُّ مسدَّ الخبر، والجملة خبر إنّ، ويجوزُ أنْ تجعل «آثماً» خبر إنّ، و«قلبه» بدلاً من الضمير في آثم، وهو بدل البعض من الكلّ، وأجاز أبو حاتم نصب «قلبه» بآثم، ثم نصبه على التفسير وهو بعيدٌ لأنّه معرفةٌ»(5).

يتّضح من النصّ السابق أنّ مكيّاً لم يقل بذاك، كما زعم ابنُ هشام، بل الذي قال أبو حاتم، وقد استبعد وضعّف مكّي هذا الوجه نازعاً منزعاً بصريّاً؛ ذلك أنّ البصرة لا تجيز مجيءَ التمييز

---

(١) المصدر نفسه ٣٦٤/١٠
(٢) سورة البقرة آية ٢٨٢
(٣) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه/ ٢٥
(٤) مغني اللبيب/ ٧٧٣
(٥) مشكل اعراب القرآن ١٤٦/١، أملاء ما من به الرحمن ١٢١/١

لا لأنّه قليلُ الأهميّة ، بل لأنّ كثرةَ استعماله ، ودلالةَ ملابساتِ القول ومناسباته عليه ، وتوافر الدلائلِ بذلك عليه . . . تجعلُ من ذكره تطويلاً[1] .

ويرد في اللغة حذفُ الفعل وحدَه أو حذفُه مع فاعله المضمَر «وبعضُ مواضع الحذف يصفها النُّحاة بالوجوب ، أي أنّ إظهارَ الفعل فيها غيرُ جائز ، بعبارةٍ أخرى لا تكون الجملة صحيحةً نحويًا لو ذُكر الفعلُ المحذوفُ المقدّرُ لأنّ عادة الناطقين أن يلتزموا هذا الحذفَ ، وفي مواضعَ أخرى يكونُ الحذفُ جائزاً بمعنى أنّ اظهارَ الفعل المحذوف تكون الجملة معه صحيحةً لجري العادة اللُّغوية للناطقين على ذكر المحذوف» .

الأساليب التي يُضمر فيها الفعلُ

تركُ اظهار الفعل ظاهرة واسعة الحدود في العربيّة ، فهناك كثيرٌ من التعبيرات لا يظهر فيها فعل ، ولا يُراد فيها إلى ذكر الفعل ، ولا يكون بالمتكلّم حاجةٌ إلى تقديره ، لأنّه من الوضوح في منزلة لو ذُكر معها لكان الكلامُ حشواً لا جدوى فيه[2] .

اضمار الفعل في أُسلوب الاختصاص :- ينصب الاسم المنصوبُ على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره «أخصُّ أو أعني أو غير ذلك»[3] ، (حيث يرد اسمٌ ظاهرٌ معرفةٌ منصوباً دون عامل ظاهر ، ويكون للنّصب دلالة تخصيص الاسم بحكم ضمير قبله ، والغالب أن يكون ضمير المتكلم (أنا ونحن) ومثاله قوله النبي ﷺ :«نحنُ معاشرَ الأنبياء لا نورث»[4] بنصب «معاشر

---

(١) أرى أنّ الذكرَ والحذفَ ، إنّما هو وجهان لعملة واحدة هي التّعبير عمّا في الفكر والنّفس ، ومراعاة المخاطَب ، وهذا ما يُدرس في علم اللغة الحديث تحت عنوان (السياق) وهو سياقُ المقام وسياق المقال . . فإذا كان المخاطَبُ قادراً على فهم دلالة النصّ أو الخطاب مع الحذف جاز الحذفُ ، وإلاّ فلا . . . ، وهكذا يتعانقُ الفكرُ اللغويُّ القديمُ والحديث في مقولة العرب «لكلِّ مقامٍ مقالٌ» (من ملاحظات الاستاذ المشرف) .

(٢) في النحو العربيّ د .مهدي المخزومي /١٢٥

(٣) انظر كتاب سيبويه ٦٦/١

(٤) انظر سيبويه ٦٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٩٨/٣

«فالناصب له فعلٌ محذوفٌ وجوباً تقديره : أخصُّ ، والواقع أنّ هذا التقدير لا تفرضه فكرة العامل وحدَها حيث ظهر الاسمُ منصوباً دون ناصب ، وإنّما تقتضيه الدّلالة على تخصيص هذا المنصوب ، ولَفْت السامع إليه ، وهي دلالة يتضمّنُها التعبيرُ بهذا الأسلوبِ ، ومن ثمّ فإنّ تقديرَ فعلٍ يعبِّرُ عنها يبدو مقبولاً»[1] .

١- قوله تعالى : ﴿كلاّ إنّها لظى نزّاعةً للشوى﴾[2] ، والنصب هي قراءة حفص وحده[3] ، وقرأ الباقون بالرفع ، ووجه نصب «نزّاعة» عند مكّي أنّها على اضمار أعني : «نصبها بإضمار فعل على معنى : أعنيها نزّاعةً»[4] وكذلك وجّهها الزجّاجي[5] ، والدّمياطي في «الاتحاف»[6] .

اضمار الفعل في أسلوب الإغراء : «يُحذَفُ الفعلُ في باب الإغراء جوازاً ووجوباً ، فيُحذف في حالة كون المُغرى به مفرداً نحو : الصدقَ ، ويحذف وجوباً إذا جاء في صورة العطف أو التّكرار نحو : الصدقَ والمروءةَ ، الصدقَ الصدقَ»[7] .

قال سيبويه : «فإن شاء المتكلّمُ أظهر في هذه الأشياءِ ما أضمر من فعل»[8] .

ومثّل له سيبويه بقول الشاعر مسكين الدّارمي : (الطويل)

أخاكَ أخاكَ إنّ من لا أخالَهُ ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

كأنّه يريدُ : الزم أخاك[9] .

---

(١) ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي د. طاهر حمّوده /٢٢٦

(٢) سورة المعارج آية ١٦

(٣) النشر ٢/٣٩٠ ، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنّا الدمياطي /٤٢٤ .

(٤) الكشف ٢/٣٣٥ ، والجامع للقرطبيّ ١٨/٢٨٧

(٥) حجّة القراءات لأبي زرعة ٧٢٣ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٧٥٨

(٦) اتحاف فضلاء البشر /٤٢٤

(٧) التراكيب اللغوية في العربية د . هادي نهر /١٨٠

(٨) سيبويه ١/٢٥٣

(٩) نفسه ١/٢٥٦ ، وانظر المقتضب للمبرّد ٣/٢١٥

٢- قوله تعالى : ﴿تنزيلُ الكتاب من الله العزيزِ الحكيم﴾[1] ، أجاز مكّي لـ «تنزيل» وجهاً لم يُقرأ به ، غير أنّ هذا الوجه تجيزه العربيّة ، وإن لَمْ يُقرأ به ، وهو النصبُ على الإغراء ، فقال : «وأجاز الكسائيُّ النصبَ على تقدير : اقرأوا تنزيلَ أو اتّبعوا تنزيلَ»[2] ، وقال الفرّاء : «ولو نصبت «تنزيلَ» على تقدير : الزم واتّبع كتابَ الله كان صواباً»[3] ، وهذه القراءة (بالنصب) من الشّواذ وقد نسبها ابن خالويه لعيسى بن عُمر ، وابراهيم بن أبي عبلة ، قال ابن خالويه : كأنّه أضمَر فعلاً : اقرأ تنزيلَ الكتاب أو الزمْ تنزيلَ الكتاب[4] .

٣- قوله تعالى : ﴿قال فالحقُّ والحقَّ أقولُ لأملأنّ جهنّم منك وممّن تبعك منهم أجمعين﴾[5] ، قرأ عاصم وحمزة الحقّ الأول بالرفع ، وقرأ الباقون بالنّصب ، وكلّهم نصب الثاني[6] ، ووجه نصب «الحقّ» الأول عند مكّي على الإغراء «أي اتّبعوا الحقّ»[7] .

قال أبو علي الفارسيّ : «الحقّ الأول منصوبٌ بفعلٍ مُضمر ، أي : يحقُّ الله الحقّ»[8] ، وهو كذلك توجيه ابن زنجلة[9] والعكبري[10] ، أمّا الفرّاء فوجّه نصبَ «الحقّ» الأولى على المصدر أي : «على معنى قولك : حقّاً لآتينّك ، والألف واللّام وطرحُهما سواء ، وهو بمنزلة قولك : حمداً لله والحمدُ لله»[11] ، ويرى ابن هشام «أنّ انتصاب «الحقّ» الأولى بعد إسقاط الخافض بأقسمُ محذوفاً ،

---

(١) سورة الزمر آية ١

(٢) مشكل اعراب القرآن ٢/٦٣٠ ، الجامع للقرطبي ١٥/٢٣٢

(٣) معاني القرآن ٢/٤١٤

(٤) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٣١

(٥) سورة ص آية ٨٤

(٦) التيسير ١٨٨ ، مختصر في شواذ القرآن /١٣١ ، الجامع للقرطبي ١/٢٣٠

(٧) الكشف ٢/٢٣٤ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٦٢٩ ، واعراب القرآن للنحاس ٣/٤٧٤

(٨) الجامع للقرطبي ١٥/٢٣٠

(٩) حجة القراءات لأبي زرعة /٦١٨

(١٠) املاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/٢١٣

(١١) معاني القرآن ٢/٤١٣ ، وانظر التيسير للداني ١٨٨

وأنَّ التقدير : أُقسِمُ بالحقِّ لأملأنَّ وأقولُ الحقَّ»[1] .

اضـمار الفـعل في أسلوبي المدح والذم :- وهمـا أسلوبان يرد فيـهـمـا الاسمُ منصوباً بفـعل محذوف يقدَّر بـ «أمدح» في الأول ، وبـ «أذمُّ أو اشتم» في الثاني ، من ذلك قولُه تعالى : ﴿وامرأتُه حمَّالةَ الحطب﴾[2] ، وقـد وجّه مكي قـراءة النصب[3] على الذم فـقـال : «والذمُّ في النـصب أبينُ»[4] وكـذلك وجّه الفرّاء قـراءة النصب «على الذم»[5] ، قـال ابن خـالويه : «وإن شئت على الشَّتم والذمِّ ، اشـتِمُ حـمَّالة الحطبِ ، وأذمُّ حـمَّالةَ الحطب ، والعربُ تنصبُ على الذمِّ كـمـا تنصِبُ على المدح ، فالمدحُ قولُهم : اللهمّ صلِّ على محمّدٍ أبا القاسم ، تعني امدحُ أبا القـاسمِ ، وإن شئت رفعتَ على تقدير : هو أبو القاسم ، وإن شئت جررتَ على اللّفظ»[6] .

وهذه الأساليبُ «الاختصاصُ والاغراءُ والتحذيرُ ، والمدحُ والذمُّ» التي يُحذفُ فيها الفعلُ وجوباً كما ذكرنا يرى فيها بعضُ الدارسين المعاصرين ما يسمّى بـ «التحويلات الأسلوبية»[7] وهوالانتقال من اسلوبٍ إلى أسلوب ، ففي قوله تعالى :

﴿لكنِ الراسخون في العلمِ منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزِل إليك وما أُنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزّكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً﴾[8] .

قال سيبويه : «وسمعنا بعضَ العربِ يقول : الحمدُ لله ربِّ العالمين ، فسألتُ عنها يونُسَ فزعم

---

(١) مغني اللبيب /٦٥٣

(٢) سورة المسد آية ٤

(٣) وهي قراءة عاصم : انظر الكشف ٢/٣٩٠ ، واعراب ثلاثين سورة لابن خالويه /٢٢٥

(٤) الكشف ٢/٣٩٠

(٥) معاني القرآن ٣/٢٩٨

(٦) اعراب ثلاثين سورة لابن خالويه /٢٢٥

(٧) أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب د.يحيى القاسم /١٤ وما بعدها .

(٨) سورة النساء آية ١٦٢

أنّها عربيّةٌ ، ومثلُ ذلك قولُ الله عزّ وجل «لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك والمقيمين الصلاة . .» الآية ، فلو كان رفعاً كان جيّداً ، فأمّا (المؤتون) فمحمولٌ على الابتداء ، وقال الله جلّ ثناؤه «ولكنّ البرّ من آمن بالله واليوم الآخر . . . والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضرّاء وحينَ البأس . . .»[1] ولو رفع «الصابرين» على أوّل الكلام كان جيّداً ، ولو ابتدأته فرفعتَه على الابتداء كان جيّداً ، كما ابتدأت في قوله «والمؤتون الزكاة» زعم الخليلُ أنّ نصبَ هذا على أنّك لم تُرِدْ أن تُحدّثَ النّاسَ ولا مَنْ تُخاطبُ بأمرٍ جهلوه ، ولكنّهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ ، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل»[2] .

وما يراه بعضُ الدّارسين المعاصرين هو أنّ مثلَ هذه الأساليبِ «قد خرج من الشكل الخبريّ العادي إلى أسلوبٍ إنفعاليّ عاطفيّ ، وهو أسلوب المدح ، فقام المتكلّمُ بتغيير أسلوبِ الإعرابيّ ، ليعبّر عن هذا التّغيير ، وهذا هو رأي الكوفيين فالفرّاء يرى أن (الصابرين) إنّما نُصبَ لأنّها من صفة (من) فكأنّه ذهب بها إلى المدح ، والعربُ تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذمّ ، فيرفعون إذا كان الاسمُ رفعاً ، وينصبون بعضَ المدح ، فكأنّهم ينوون إخراجَ المنصوبِ بمدحٍ مجدّدٍ غير متّبع لأوّل الكلام[3] .

ويرى د .يحيى القاسم في بحثه الموسوم بـ «أثر التحويلات الأسلوبيّة أنّ المفسّرين الذين فسّروا الآياتِ السابقةَ قد أخذوا برأي من قرّر أنّ الأسلوبَ الانفعاليَّ (المدح والذم) سببٌ كافٍ لتغيير الإعراب أو التركيب ، مضيفاً أنّ القدماءَ* لم يلتفتوا إلى أثر ظاهرة التحويلات الأسلوبيّة في

---

(١) سورة البقرة آية ١٧٧

(٢) الكتاب ٦٣/٢

(٣) أثر التحويلات الأسلوبية د .يحيى القاسم /١٤ ، وانظر معاني القرآن للفراء ١٠٥/١ وما بعدها ، ويرى بعض الدارسين المحدثين أنّ القدماء أشاروا لهذه المسألة كالاستراباذي في الندبة والاستغاثة ، انظر الجملة الافصاحية ، عبدالقادر مرعي ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ٧٢/١٩٨٤ .

* ويرى بعضُ الدارسين أنّ فكرة التّحويل التي نادى بها «تشومسكي CHOMSCY» موجودة عند النحاة العرب ، فقد عبّر النحاةُ العرب عن «البنية العميقة» بقولهم : «أصله كذا» أو قياسه «كذا» أو "هو على تقدير كذا" أو «على نيّة كذا» إلى آخر هذه العبارات التي تُعنى شيئاً واحداً هو أن هناك بينةً عميقةً وراء السطح المنطوق ، فقد أشار لها سيبويه ، وابن يعيش «مسألة تحويل التّمييز» سواء أكان تمييزاً مفرداً أم تمييز نسبه كطاب زيد نفساً ، وعندي عسلٌ رطلٌ ، فإذا قلت : «عندي رطلٌ عسلاً فقد غيّرتها من أصلها –كما يقول ابن يعيش–» (انظر من الأنماط التحويليّة في النحو العربي د .محمد حماسة عبداللطيف /٢١ وما بعدها ، وانظر كذلك النحو العربيّ والدرس الحديث د .عبده الراجحي /١٤٣ فقد أشار بوضوح لهذه القضية .

الإعراب ، ويعودُ السببُ في هذا إلى سيطرة نظرية العامل على التفكير النحويّ ، أمّا المحدثون فقد تحدّثوا عنه مثل (تشومكي) و (أوهمان) الذي يرى أنّ كثيراً من هذه التحويلات ذات طابع اختياريّ ، أي أنّ التركيب المستعملَ يمكن تحويلُه إلى عدّة تراكيب على المستوى السطحيّ ، دون أن يحدثَ تغييرٌ يؤثّرُ تأثيراً كبيراً في دلالة هذا التركيب . . .»[1] .

اضمار الفعل في باب «الحال» :- يجوزُ حذفُ عامل الحال لدليل نحو قولك للقادم من الحجّ : مأجوراً أي رجعت[2] «يُحذف جوازاً كأن يقال : كيف جئت؟ فتقول : "راكبا" ، تقديره : جئتُ راكباً ، ومثالُ ما حُذِف وجوباً قولُك : زيدٌ أخوك عطوفاً ، ونحوه من الحال المؤكّدة لمضمون الجملة ، وكالحال النائبة منابَ الخبرِ نحو : ضربي زيداً قائماً ، التقدير : إذا كان قائماً ، وقولُهم : «اشتريتُه بدينارٍ فصاعداً ، «وتصدّقتُ بدينار فسافلاً» فـ «سافلاً» و «صاعدا» حالان عاملُهما محذوفٌ وجوباً والتقدير : فذهبَ الثمنُ صاعداً ، وذهبَ المتصدَّقُ به سافلاً»[3] .

قال ابن يعيش : «اعلم أنّ الحالَ قد يُحذَفُ عاملُه إذا كان فعلاً وفي الكلام دلالة عليه إمّا قرينةُ حال أو مقال فمن ذلك أن ترى رجلاً قد أزمع سفراً أو أراد حجّا فتقول «راشداً مهديّاً» وتقديره أذهبْ راشداً ، مهديّاً ، وكذلك لو رأيت رجلاً قد قدم من سفر أو حجّ أو زيارة لقلت : (مأجوراً مبروراً) والمعنى : قدمتَ مأجوراً مبروراً ، أو رجعتَ مأجوراً مبروراً ، ومنه أخذته بدرهم فصاعداً أو بدرهم فزائداً «فصاعداً» و«زائداً» نصب على الحال وقد حُذف صاحبُ الحالِ والعاملُ فيه تخفيفاً لكثرة الاستعمال والتقدير : أخذتُه بدرهمٍ فذهب الثمنُ صاعداً»[4] .

قوله تعالى : ﴿الحمدُ لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعلْ له عوجاً ، قيّماً ليُنْذرَ بأساً شديداً من لدُنه ويبشّرَ المؤمنين الذين يعملون الصالحاتِ أنّ لهم أجراً حَسَناً﴾[5] .

---

(١) المصدر نفسه ١٤-١٧ .

(٢) شرح المفصل ٦٨/١

(٣) شرح ابن عقيل ٢٨٣/٢-٢٨٥

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١

(٥) سورة الكهف اية ١ ، ٢

تحدّث مكّي عن الوقف على «عوجا» وأنّ حفصاً وقف على «عوجاً» في وصله وقفةً خفيفةً ، ووجه هذا الوقفِ عند مكّي لبيان أنّ «قيّما» ليس بتابعٍ في اعرابه لـ «عوجا» إنّما هو منصوبٌ بإضمار فعلٍ تقديره : أنزله قيّماً[1] .

قال صاحبُ الاتحاف : «ففيه سكتةٌ لطيفةٌ من غير تنفّسٍ ؛ اشعاراً بأنّ «قيّماً» ليس متّصلاً بـ «عوجا» ثم تبتديءُ «قيماً» فهي حال من الهاء في «أنزله»[2] ، وقال قتادة : «الكلامُ على سياقه من غير تقديمٍ ولا تأخيرٍ ، ومعناه : «ولم يجعل له عِوَجاً ولكنْ جعلناه قيّماً ، والعِوَجُ (بكسر العين) في الدّين والرأي والأمر والطريق ، وبفتحها في الأجسام كالخشبِ والجدارِ ، وليس في القرآن عِوَجٌ أي عيبٌ»[3] . و«قيّماً» عند ابن كثير بمعنى «مستقيم»[4] .

اضمار الفعل في باب المفعول به

قوله تعالى : ﴿ملّةَ أبيكم ابراهيم﴾[5] يرى مكّي أنّ «ملّة» منصوبٌ على اضمار فعل «اتّبعوا»[6] ، وهو توجيه الطبري[7] قبلَه أمّا الفرّاءُ فهي عنده على حذف حرف الجرّ ، وتقديره «كملّة أبيكم»[8] كما ذكر مكّي ، غير أنّ مكيّاً نقل نصّ الفرّاء بمعناه وليس بحرفيّته ، لأنّ الفرّاء لم يستخدم مصطلح الجرّ وانّما الخفض ، وقد ردّ مكيٌّ توجيه الفراء بقوله «وهو قولٌ بعيدٌ» .

---

(١) الكشف ٢/٥٥ ، مشكل اعراب القرآن ١/٤٣٧

(٢) اتحاف فضلاء البشر ٢٨٧

(٣) الجامع للقرطبي ١٠/٣٥١

(٤) تفسير ابن كثير ٣/٧١

(٥) سورة الحج آية ٧٨

(٦) مشكل أعراب القرآن ٢/١٤٧

(٧) تفسير ابن كثير ٣/٢٣٦

(٨) معاني القرآن ٢/٢٣١ ، وقد استخدم الفرّاء مصطلح الخفض لا الجرّ ، ومشكل اعراب القرآن ٢/١٤٧ .

حذف المفعول به

في قوله تعالى : ﴿حتى يُصدِرَ الرِّعاءُ﴾[1] قرأ أبو عمرو وابن عامر بفتح الياء وضمِّ الدَّال ، وقرأ الباقون بضمِّ الياء وكسر الدَّال[2] ، ووجه القراءة الثانية عند مكّي أنَّ «يُصدِر» هنا فعلٌ رباعيٌّ متعدٍّ إلى مفعول محذوف ، فهو من «أصدَرْتُ الإبلَ» وتقديره : حتى يُصدِرَ الرِّعاءُ مواشيهم من «السَّقي» فهو الاختيارُ لأنَّ الأكثرَ عليه[3] .

قوله تعالى : ﴿مِن بعد ما فُتِنوا﴾[4] ، قرأ ابن عامر «فَتَنوا» بفتح الفاء والتاء[5] ، ووجه هذه القراءة عند مكّي أنّها على معنى : مِنْ بعدما فَتَنوا غيرَهم ، أي : عذَّبوا غيرَهم على الدِّين ليرتدُّوا عن الإسلام[6] .

حذف حرف الجرّ

مثلما تحذفُ الأسماء والأفعال تحذفُ الحروف ، وتبقى القرائنُ الحاصلةُ من السِّياق دالةً على الحرف المحذوف ، كلُّ ذلك من باب التخفيف والاختصار ولحصول الفائدة المطلوبة من غير حاجة إلى ذكر تلك الحروف ، ومن الحروف التي تحذف حرف الجرّ ، ويطّرد حذفُه مع (أنّ) و(أن) بشرط أمن اللّبس نحو : عجبتُ أنّك قائمٌ والتقدير : من أنّك قائمٌ ، فإن حصل لبسٌ لم يجز حذف حرف الجر نحو : رغبتُ في أن تسافر أو رغبت في أنّك قائم ، فلا يجوز حذف (في) لاحتمال أن يكون المحذوف (عن) ممّا يُخِلُّ بالمعنى المراد[7] .

---

(١) سورة القصص آية ٢٣

(٢) السبعة لابن مجاهد ٤٩٢ ، النشر ١٧١/٢

(٣) الكشف ٧٢/٢ ، وقد تابع أبو زرعة مكيا في توجيهه «حجّة أبي زرعة/ ٤٥٣ ، وكذلك العكبريّ (املاء ما منّ به الرحمن ١٧٧/٢) .

(٤) سورة النحل آية ١١٠

(٥) التبصرة ٢٤٢ ، الاقناع ٦٨٤/٢

(٦) الكشف ٤١/٢ ، الجامع للقرطبي ١٩٢/١٠

(٧) التراكيب اللغوية د. هادي نهر/١٨٢-١٨٤ ، وانظر حول هذه المسألة شرح ابن عقيل ١٥١/٢ .

وقد أشارَ ابنُ جنّي إلى أنّ حذفَ الحروفِ ليس بالقياس[1] .

غير أنّ ابن جنّي يبدو وكأنه يقرُّ أنّ القياسَ في عدم حذف الحروف لا يتوافق مع ما جاء في مواضعَ كثيرةٍ حُذفت فيه الحروف ، ولذلك يعودُ فيقول «هذا هو القياسُ : ألاّ يجوزُ حذفُ الحروفِ ولا زيادتُها ، ومع ذلك فقد حُذفت تارةً ، وزيدت أُخرى»[2] .

ومّا يحذف من حروف الجر «في» ، في قوله تعالى ﴿وفي خلقكم وما يبثُّ من دابّة آياتٌ لقومٍ يوقنون ، واختلافِ الليلِ والنهار وما أنزل الله من السّماء من رزقٍ فأحيا به الأرضَ بعدَ موتِها وتصريفِ الرّياح آياتٌ لقوم يعقلون﴾[3] .

حيث قرأ حمزة والكسائي «آيات» في الموضعين بكسر التاء[4] وقرأ الباقون بالرفع ، وتوجيه قراءة حمزة والكسائي عند مكّي أنّها «على العطف على اسم «إنّ» على تقدير حذف «في» من قوله «واختلافِ» لتقدُّم ذكرها في قوله «إنّ في السماوات» فَسَلِم الكلامُ إذا أضمرتَ «في» من العطف على عاملين وهما «إن وفي وتلك»[5] ، وقد ذهب في هذه المسألة مذهب البصرة في عدم جواز العطف على عاملين مختلفين : «والعاملان هما (إنّ) الناصبة و«في» الخافضة ، فتعطف بالواو على عاملين مختلفي الإعراب ناصبٍ وخافضٍ ، فإذا قدّرت حذف «في» لتقدُّمِ ذكرها لم يبقَ إلاّ أن تعطفَ على عاملٍ واحد وذلك حسنٌ ، وقد جعله بعضُ الكوفيين من باب العطف على عاملين ، ولم يقدِّر حذف «في» وذلك بعيدٌ ، وحذف حرف الجرّ إذا تقدّم ذكرُه جائزٌ ، وعلى ذلك أجاز سيبويه : مررت برجل صالحٍ إلاّ صالحٍ ، يُريدُ : إلاّ بصالحٍ ، ثم حذف الباء لتقدُّم ذكرها»[6] .

---

(١) الخصائص ٢/٢٧٣

(٢) الخصائص ٢/٢٨٠

(٣) سورة الجاثية الآيات ٣، ٤، ٥

(٤) الكشف ٢/٢٦٧ ، التيسير ١٩٨ ، الاقناع ٢/٧٦٤

(٥) الكشف ٢/٢٦٧ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٦٥٩ ، ومن مسائل حذف حرف الجرّ انظر الكشف ١/٣٤١ .

(٦) مشكل اعراب القرآن ٢/٦٥٩ وما بعدها

نلاحظُ هنا أنّ مكيًا خالف الكوفة في عدم جواز العطف على عاملين مختلفين[1] ، وقد أشار سيبويه لهذه المسألة ولم يجز العطف على عاملين مختلفين[2] ، وقد ذكر النحاس أنّه «لا اختلافَ بين النحويين فيه أنّ قوله تعالى : ﴿وفي خلقكم وما يبثُّ من دابّة آياتٌ﴾ أنّ النّصبَ والرفع جيدان فالنصب على العطف أي : وإن في خلقكم ، والرفع من ثلاثة أوجه : أحدُها أن يكون معطوفاً على الموضع ، والوجه الثاني الرفع بالابتداء وخبره ، والثالث أن تكون الجملة في موضع الحال»[3] .

وقد وجّه أبو زرعة قراءة حمزة والكسائي بالخفضِ حملاً على لفظ «إنّ» دون موضعها[4] ، كذلك فقد ردّ ابن هشام قول سيبويه بقوله «فالحقُّ جواز العطف على معمولي عاملين في نحو : في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرو»[5] .

حذف المبتدأ

يُحذف المبتدأ جوازاً ووجوبا ، فيحذف جوازاً إذا عُلم ، قال سيبويه «وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت : عبدُ الله وربّي ، كأنّك قلت : ذاك عبدُالله ، أو هذا عبدُ الله ، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوتِ فصار آيةً لك على معرفته ، فقُلت : زيدٌ وربّي ، أو مَسَسْتَ جَسَداً ، أو شَمَمْتَ ريحاً ، فقلت : زيد ، أو المسكُ أو ذقت طعاماً فقلت : العسلُ»[6] .

قوله تعالى : ﴿ويعلمَ الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من مَحيص﴾[7] ، قرأ نافع وابن عامر

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (٥٧)

(٢) سيبويه ١/٦٦ ، وانظر معاني القرآن للفراء ٣/٤٥

(٣) اعراب النحاس ٤/١٤٠ ، جامع البيان للطبري ٢٥/٨٤

(٤) حجة القراءات لأبي زرعة ٦٥٨ ، قرأ ابن مسعود «وفي اختلاف الليل» بزيادة (في) (مختصرابن خالويه/١٣٩

(٥) مغنى اللبيب لابن هشام/٦٣٣

(٦) الكتاب م/١٣٠

(٧) سورة الشورى آية ٣٥

بالرفع على الاستئناف[١] ، وقرأ الباقون بالنصب على الصّرف[٢] ، وتوجيه قراءة الرفع عند مكي في (يعلم) على "أنّه خبر ابتداء محذوف تقديره : وهو يعلمُ الذين"[٣] ، «لمّا لم يحسُن العطفُ على اللفظ الذي قبله»[٤] .

قوله تعالى : ﴿تنزيلُ الكتاب﴾[٥] ، ذكر مكّي أنّ الرفع على اضمار مبتدأ تقديره : هذا تنزيلُ الكتاب[٦] وحذف المبتدأ جائز في العربية بشرط أن يدلَّ عليه دليلٌ ، أو ما يسمّيه النحويّون «القرينة» .

«فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محلُّ الفائدة فلا بُدّ منهما ، إلاّ أنّ قد توجد قرينة لفظيّة أو حاليّة تغني عن النطق بأحدهما فيحذفُ لدلالتها عليه ، لأنّ الألفاظَ إنّما جيء بها للدّلالة على المعنى ، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ، ويكونُ مراداً حكماً وتقديراً ، وقد جاء ذلك مجيئاً صالحاً فحذفوا المبتدأ مرّة والخبر أخرى»[٧] .

قوله تعالى ﴿ذلك عيسى ابنُ مريمَ قولَ الحقِّ الذي فيه يمترون﴾[٨] ، وجّه مكي قراءة الرفع أنّها على اضمار مبتدأ ، وجعل قوله «الحق» الخبر ، ولمّا قال «ذلك عيسى بن مريم» صار معناه : هذا الكلامُ قولُ الحقِّ ، ويجوز أن يُضمَر «هُوَ»[٩] .

---

(١) الكشف ٦٤٦/٢ ، الاقناع ٧٥٨/٢ ، النشر ٣٦٧/٢

(٢) الصرف : مصطلح كوفيّ ، ويراد به الناصب للفعل المضارع بعد الواو المسمّاة عندهم واوالصّرف وقد تحدثتُ عنها في المصطلح عند مكّي ، وعند البصريين أنّ الناصب واو المعيّة .

(٣) الكشف ٢٥١/٢

(٤) المشكل ٦٤٦/٢

(٥) سورة الزمر آية ١

(٦) المشكل ٦٣٠/٢ ، املاء ما من به الرحمن ٢١٤/٢

(٧) شرح المفصل ٩٤/١ ، الكافية في النحو ١٠٣/١

(٨) سورة مريم آية ٣٤

(٩) الكشف ٨٨/٢ ، المشكل ٤٥٥/٢

قوله تعالى : ﴿ذلك هو الفضلُ الكبيرُ جنّاتُ عدنٍ يَدخُلونها﴾[1] ، ذكر ابنُ هشام أنّ مكيًا وجّه «جنّات» على أنّها بدلٌ من الفضل ، والأولى -كما يقول ابنُ هشام- أنّه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حدّ «زيداً ضربتُه»[2] ، وقد كان كذلك توجيه مكي -أي "الرفع على الابتداء و"ويدخلونها" الخبر ، أو على اضمار مبتدأ أي : هي جنات و«يَدْخُلونها» نعتٌ لجنّات"[3] ، وقد ذكرت نصّ مكي كاملاً ، إذا استغربُ : كيف ينسبُ ابن هشام لمكي قولاً لم يقله ؛ ذلك أنّ مكيًا لم يذكر البدلَ البتّةَ!!!

قوله تعالى : ﴿والخامسةَ أنّ غَضَبَ الله عليها إنْ كان من الصّادقين﴾[4] ، قرأ حفص بنصب «الخامسة» وقرأ الباقون بالرّفع[5] ، ووجه الرفع عند مكّي أنّها «في قراءة من يقرأ «أربع» بالنّصب رفع «الخامسة» على خبر ابتداء محذوف تقديره : وشهادة أحدهم الخامسةُ»[6] .

قوله تعالى : ﴿واذكر اسمَ ربِّك وتبتلّ إليه تبتيلا . ربُّ المشرقِ والمغربِ﴾[7] ، قرأ نافع وابن كثيروا بن مُحَيص ومجاهد وأبو عمرو وابنُ أبي اسحاقَ وحفصٌ «ربُّ» بالرفع وقرأ الباقون بالخفض[8] ووجه الرفع عند النحّاس[9] وأبي زرعةَ[10] أنّه على اضمار «هو» وكذلك وجّهها مكّي[11] .

---

(١) سورة فاطر آية ٣٣

(٢) مغني اللبيب/ ٧٧٨

(٣) مشكل اعراب القرآن ٢/٥٩٥

(٤) سورة النور آية ٩

(٥) السبعة/٤٥٣ ، البحر المحيط ٦/٤٣٤ .

(٦) الكشف ٢/١٣٥ ، المشكل ٢/٥٠٩ ، املاء ما مَنّ به الرحمن ٢/١٥٤

(٧) سورة المزّمّل آية ٩

(٨) الجامع القرطبي ١٩/٤٥

(٩) اعراب القرآن ٥/٥٧

(١٠) حجّة القراءات/ ٧٣١

(١١) الكشف ٢/٣٤٥

المبحث الرابع

في التوابع

١ - توجيهات عن النعت

١- توجيهات عن النعت

النعت والمنعوت مصطلحات كوفيّان معروفان يقابلهما عند البصريين الصفة والموصوف ، قال أبو حيان «والتعبيرُ به -أي النعت- اصطلاح الكوفيين ، وربّما قال به (البصريّون ، والأكثرُ عندهم الوصف والصفة»[١] ، والنعتُ من المصطلحات الكوفية التي كُتب لها الانتشارُ إلى جانبِ المصطلحات البصريّة[٢] .

١- قوله تعالى : ﴿أو آتيتكُمْ بشهابٍ قبَسٍ﴾[٣] قرأ الكوفيُّون «بشهابٍ» بالتنوين ، وقرأ الباقون بغير تنوين على الإضافة[٤] وتوجيه قراءة التنوين عند مكي «أنّهم جعلوا «القبس» صفةً لـ «شهاب» فهو اسمٌ وُضِعَ موضعَ مصدر وُصف به فيكون التّقدير: بشهابٍ مقبوسٍ ، كما قالوا : درهمٌ ضربُ الأمير ، أي : مضروبُه»[٥] ، أمّا في غير القرآن فيُجيزُ نصبَ «قبس» فيقول :«ولو نصبتَ قبساً في غير القرآن لجاز على الحال أو على المصدر أو على البيان»[٦] .

وتأويل التنوين عند الأخفش : «بشهابٍ مقتبسٍ»[٧] ، أمّا الطبريّ فقد ساوى بين القراءتين بالتنوين والإضافة[٨] .

---

(١) همع الهوامع ١١٦/٢ ، الأشباه والنظائر ١٦/٣ ، اللمع لابن جني/ ٤٨ ، شرح المفصّل لابن يعيش ٤٧/٣ ، الكافية في النحو ٣٠٢/١ .

(٢) المدارس النحويّة د .شوقي ضيف/ ١٦٧ ، في النحو العربي د .مهدي المخزومي/ ١٨٧ .

(٣) سورة النمل آية ٥

(٤) الكشف ١٥٤/٢ ، السبعة ٤٧٨ ، البحر المحيط ٥٥/٧ ، الكشّاف ١٣٧/٣

(٥) الكشف ١٥٤/٢ ، المشكل ٥٣١/٢ ، معاني القرآن للفراء ٢٨٦/٢

(٦) مشكل اعراب القرآن ٥١٣/٢ ، معاني القرآن للفراء ٢٨٦/٢

(٧) معاني القرآن للأخفش ٤٢٨/٢

(٨) الجامع الطبري ٨٢/١٩

٢- قوله تعالى : ﴿هل من خالقٍ غيرُ الله يرزقكم﴾[١] ، وقوله تعالى : ﴿أو التابعين غيرِ أولي الإربة من الرّجال﴾[٢] ، وقوله تعالى : ﴿مِن إلهٍ غيرِه﴾[٣] ، فقد قرأ حمزة والكسائي «غير» في هذه الآياتِ الكريمة بالخفض[٤] وتوجيه الخفض فيها أنّها صفة ، أمّا في الآية الأولى فـ «غير» صفة لـ «خالق» على اللفظ ، أمّا قراءة «غيرُ» بالرّفع فهي عند مكّي أيضاً "نعتٌ على الموضع ، لأنّ «مِنْ» زائدة والتقدير : هل خالقٌ غيرُ الله ، وقد استحسن مكي القراءة بالخفض لأنّ فيه اتباعَ الجرِّ الجرَّ"[٥] .

٣- قوله تعالى : ﴿في لوحٍ محفوظٍ﴾[٦] قرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي بالخفض وقرأ نافع «في لوحٍ محفوظٌ» بالرفع[٧] على "أنّه نعت لقرآن ، أي : بل هو قرآنٌ مجيدٌ محفوظٌ ، من غير أن يغيّر ويزاد فيه أو ينقّص منه قد حفظه الله جلّ وعزّ من هذه الأشياء ، فقد صحّت القراءة أيضاً بالرّفع"[٨] .

٤- قوله تعالى : ﴿واذكر اسمَ ربِّك وتبتّل إليه تبتيلا ، ربُّ المشرق والمغرب﴾[٩] ، قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بخفض الباء في «ربّ» وقرأ الباقون بالرّفع[١٠] ، والخفضُ عند مكّي على النعت لـ «ربّك» ، وقد اختار مكي هنا قراءة الرّفع لأنّ فيه معنى التأكيد والايجاب[١١] ، وهو كذلك اختيارُ أبي جعفر النحاس لأنّ أول الآية بمعنى «هو ربُّ المشرق»[١٢] (فقد روي عن ابن عبّاس في قراءة الجرّ «أنّه على القسم بإضمار حرف القسم كقولك : اللهِ لأفعلنّ)[١٣] .

---

(١) سورة فاطر آية ٣

(٢) سورة النور آية ٣١

(٣) سورة الأعراف آية ٥٩

(٤) الكشف ٢/٢١٠ ، ٢/١٣٦ ، ١/٤٦٧ ، السبعة ٥٤٤ ، الاقناع ٢/٧٤١ ، النشر ٢/٣٥١ .

(٥) الكشف ٢/٢١٠ ، المشكل ٥٩٢-٥٩٣ ، اعراب النحاس ٣/٣٦٠ ، حجة أبي زرعة ٥٩٢ ، العكبريّ ٢/١٩٩ .

(٦) سورة البروج آية ٢٢

(٧) التيسير ٢٢١ ، البحر المحيط ٨/٤٥٣

(٨) اعراب النحاس ٥/١٩٦

(٩) سورة المزمّل آية ٩

(١٠) الكشف ٢/٣٤٥ ، التيسير ٢١٦ ، الحجة لابن خالويه ٣٢٤ ، البحر المحيط ٨/٦٣٦

(١١) الكشف ٢/٣٤٥ ، المشكل ٢/٧٦٨

(١٢) اعراب النحاس ٥/٥٧ ، حجّة أبي زرعة ٧٣١ ، الجامع للقرطبي ١٩/٤٥

(١٣) الكشّاف للزمخشري ٤/١٧٧

٥- قوله تعالى : ﴿من رجز أليم﴾[١] ، قرأ ابنُ كثير وحفص «أليمُ» بالرفع[٢] ، على تقدير : عذابٌ أليمٌ من رجز وقد استبعد مكّي هذا الوجه ، لأنّ الرجز هو العذابُ ، فيصيرُ التقدير : عذابٌ أليمٌ من عذاب ، فهذا معنىً غيرُ متمكّن»[٣] ، والمعنى عند أبي زرعة على هذه القراءة «لهم عذابٌ أليمٌ من رجزٍ»[٤] ، «والرجزُ مطلق العذاب ، فـ «أليمٍ» بالجرّ صفة لرجز ، وبالرفع صفة لعذاب»[٥] .

٦- قوله تعالى : ﴿هنالك الولايةُ لله الحقّ﴾[٦] ، قرأ أبو عمرو والكسائيّ «الحقُّ» بالرفع ، جعلاه صفةً لـ «الوَلاية» وقرأ الباقون بالخفض[٧] ، وقد اختار مكي قراءة الخفض على أنّها صفة لله جلّ ذكرُه ، فهو مصدرٌ وُصف به كما وُصف بالعدلِ والسّلام[٨] ، ويقوّي كونه صفةً لله جلّ ذكره قوله : «ويعلمون أنّ الله هو الحقّ»[٩] ، والاختيارُ الجرُّ لأنّ الجماعة عليه» .

وقد أجاز الفرّاء نصب «الحقّ» في هذه الآية على المصدر بقوله «ولو كانت نصباً على معنى -حقّا- كان صواباً»[١٠] ، وكذلك ذكر الزجّاج أنّه يجوز نصبُها على المصدر والتوكيد كما تقول : هذا لك حقّا»[١١] .

---

(١) سورة سبأ آية ٥

(٢) الكشف ٢/٢٠١ ، حجة أبي زرعة/ ٥٨٢

(٣) الكشف ٢/٢٠١

(٤) حجة أبي زرعة/ ٥٨٢

(٥) املاء ما منّ به الرحمن ٢/١٩٥ ، واعراب النحاس ٣/٣٣٢ .

(٦) سورة الكهف آية ٤٤

(٧) الاقناع ٢/٨٩ ، النشر ٢/٣١١

(٨) الكشف ٢/٦٣ ، المشكل ١/٤٤٢ ، الحجة لابن خالويه ٢٢٥ ، املاء العكبريّ ٢/١٠٣

(٩) سورة النور آية ٢٥

(١٠) معاني الفراء ٢/١٤٦

(١١) الجامع للقرطبي ١/٤١١

توجيهات عن «البدل»

البدلُ : تابع مقصودٌ بما نُسبَ إلى المتبوع دونَه[١] ، «فهو ثان يُقدّرُ في موضع الأول نحو قولك : مررتُ بأخيك زيد ، فزيدٌ ثانٍ من حيثُ كان تابعاً للأول في إعرابه واعتباره بأن يُقدّر في موضع الأول حتى كأنّك قلت : مررتُ بزيدٍ ، فيعمل فيه العاملُ وكأنّه خالٍ من الأول ، والغَرَضُ من ذلك البيان»[٢] .

فالبدلُ يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص[٣] ، والبدلُ أنواع ، فمنه : بدل الكلّ من الكلّ كقوله تعالى : ﴿اهدنا الصراط المستقيم صراطَ الذين أنعمتَ عليهم﴾ ، وبدل البعض من الكلّ كقولك : رأيت قومك أكثرَهم وثُلثَهم وناساً منهم ، وصرفتُ وجوهَها أوّلَها ، وبدل الاشتمال كقولك : سُلِبَ زيدٌ ثوبُه[٤] . أمّا بدل الغلط فلم يقع في القرآن لذلك أعرضنا عن ذكره .

والمبدَلُ منه ليس مقصوداً بالحكم ، وانّما ذُكر توطئةً ومقدّمةً للبدل ، ولهذا كان في حكم تكرير العامل عند جمهور النُّحاة[٥] ، غير أننا نجد من المحدثين من يقول : «فكونُه تابعاً يعني أنّ المقصود بالحكم هو المتبوع ، فإذا كان البدلُ هو المقصودَ بالحكم ، فينبغي أن يكون هو المسندَ إليه ، وإذا كان هو المسندَ إليه لم يكن تابعاً»[٦] ، ونلاحظ أن الدكتور مهدي المخزومي منع وردّ تعريف ابن مالك للبدل بأنّه «التابعُ المقصودُ بالحكم بلا واسطة»[٧] .

---

(١) الكافية للرضي ٣٣٧/١ ، شرح ابن عقيل ٢٤٧/٢ ، شرح قطر الندى لابن هشام/ ٣٤٧ .

(٢) المفصّل للزمخشري/ ١٢١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٣

(٣) اللمع لابن جنّي/ ٥٠ ، ومغني اللبيب لابن هشام/ ٥٩٦

(٤) المفصل للزمخشري/ ١٢١ ، وشرح المفصل ٦٣/٣ ، الجمل للزجاجي/ ٢٣

(٥) انظر سيبويه ، الكتاب ٢٥٥/١ ، ٢٩٨ ، ٢٢٤/٢ ، والمصطلح النحوي نشأته وتطوّره ، د .عوض القوزي/١٦٤ .

(٦) انظر معاني القرآن للفرّاء ٧٣/٢

(٧) انظر شرح ابن عقيل ٢٤٧/٢

أمّا يعرفُ بعطفِ البيان فقد اختلط ببعض أنواع البدل ، بدل الكلّ من الكلّ نحو : جاء زيدٌ أخوك ، وصحّ عندهم أن يعرب عطفُ البيان بدلَ كلٍّ من كلٍّ إلا في مواضعَ استثنَوها ، ولم يصحّحوا فيها القولَ بالبدليّة ، كما في قولهم : يا أخانا زيداً ، بنصب «زيدا» فـ «زيداً» هنا يعربُ عطفَ بيان ، ولم يصحّ عندَهم اعـرابُه بدلَ كلٍّ من كلٍّ لأنّ البـدل -عندهم- على نيّة تكرارِ العـاملِ ولو كـان (زيداً) هنا بدلاً لكان في نيّة تكرار حـرف النّداء مـعـه ، ولكان يلزمُه بناؤه على الضمّ لأنّه مـفـردٌ معرفةٌ»[1] .

ويضيف د . المخزومي «أنّ هذا التّمحُّلَ في التخريج كـان مّما ارتكبـه المتـأخّرون ، أمّا المتـقـدّمـون ومنهم سيبويهِ والفرّاءُ فلم يفرّقوا بينهما»[2] .

غـير أنّي قرأتُ للشيخ رضي الـدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) في شرحه «الكافيـة في النحو» قـولاً أعـجبني فهو يقول : «أقولُ وأنا إلى الآنَ لم يظهر لي فرقٌ جليٌّ بين بدلِ الكلِّ من الكلِّ وبين عطفِ البـيان ، بل لا أرى عطفَ البيانِ إلاّ البدلَ كـما هو ظاهرُ كلامِ سيـبويه ؛ فإنّه لم يذكر عطف البيان بل قال : أمّا بدلُ المعرفةِ من النكرة فنحو : مررتُ برجلٍ عبدِ الله كأنّه قيل : بِمَنْ مررت ، وأظنُّ أنّه يُقالُ له ذلك فأبدل مكانه ما هو أعرفُ منهُ»[3] .

لكنّنا نجدُ من سـبقَ الرضيَّ بزمان ، ووضّح الفرق بين البـدل وعطف البـيـان ، قـال أبو جعـفـر النّحاس : «والنحويّون يذكرون عطف البيـان على جملته ومـا علمت أنّ أحداً بيّنه والفرقَ بينه وبين البدل إلاّ ابنَ كسيان قال : الفرقُ بينهما أنّ معنى البدل أنْ تقدّرَ الثاني في موضع الأول وكأنّك لم تذكرِ الأوّل ، ومعنى عطف البيان أن يكون تقدّرُ أنّك إنْ ذكرت الاسمَ الأوّلَ لم يُعرَفْ إلاّ بالثاني ، وإنْ ذكرتَ الثاني لم يُعرَفْ إلاّ بالأوّلِ فجئت مُبيّناً للأولِ قائماً له مقام النعت والتوكيد ، قال : وبيان

---

(١) في النحو العربيّ د .مهدي المخزومي /١٩٣ ، وحول هذه المسألة «انظر مذهب أهل السّلف في اللغة والنحو د .الحموز/٥٨ حيث يرى أهل السلف ومنهم «ابن القيّم» أنّ البدل ليس على نيّة تكرار العامل .

(٢) في النحو العربي /١٩٣

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٣٧/١

هذا في النداء يا أخانا زيدُ أقبلْ ، على البدلِ كأنّك رفعت الأوّلَ وقُلتَ : يا زيدُ ، فإن أردتَ عطفَ البيان قلت : يا أخانا زيداً أقبل»[1] .

وقريبٌ من هذا ما ذهب إليه د .المخزوميّ الذي يخلص في هذه المسألة إلى نتيجة مفادُها «أنّ بعضَ موضوعاتِ البدلِ يؤدّي وظيفة النعت في الكلامِ ، بياناً وتوضيحاً ، وهو بدلُ الكلِّ من الكلِّ ، الذي اختلط عندهم بماسمّوه بعطفِ البيان[2] ، وهما «عطفُ البيان والبدل» عند د .المخزومي موضوعٌ واحدٌ .

ومّمن تحدّث عن الفرق بينهما ابنُ هشام ، فقد فصّل القول في هذه المسألة ، وما يفترق فيه عطفُ البيان عن البدل[3] ، وهذا يؤكّد أنّ ابنَ هشام من أنصار المذهبِ القائل بالفرق بينهما ، كذلك أبو حيّان الأندلسيُّ فإنّه من أنصارِ هذا المذهب فقد خرّج قراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿إنّ ربّكم اللهَ﴾[4] بنصب الهاء في لفظ الجلالة ، وهي في الرسم المصحفيّ برفعها ، خرّجها على أنّها «عطفُ بيان»[5] .

وكنّا نلاحظ في النُّصوص السابقة ترخُّصًا في مسألة لغويّةٍ معروفةٍ ، وهي ادخال «أل» على «كل» ، وهذا الترخُّص بَدَا سواءً عند القدماء والمحدثين ، فقد استخدمه ابن يعيش فقال «بدل البعض من كلّ» و«الكلّ من الكلّ» واستخدمها من المحدثين ، كما لاحظنا ، د .مهدي المخزومي ، وهي مسألة لا يجوزُ ما نعوها فيها ادخال «أل» على «بعض» و «كل» لأنّهما نكرتان موغلتان في التنكير ، غيرَ أنّ هذا ما درج عليه القومُ في زماننا هذا ، لا يسلَمُ من مثلِ هذه العثرات إلاّ الصفوةُ أصحابُ التّنقير!!

---

(١) اعراب القرآن للنحاس ٥/٢٢٧-٢٢٨

(٢) في النحو العربيّ ١٩٦

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٥٩٣-٥٩٨

(٤) سورة الأعراف آية ٢٤

(٥) البحر المحيط ٤/٣٠٧

ونجد لهذه المسألة تنبهاً مبكراً عند أبي اسحاق الزجّاجي (ت ٣٤٠هـ) فقد تحدّث عن أقسام البدل وذكر منها (بدل الشيء من الشيء، والبعض من الكلّ)[1]، غير أنّه احترز، وعرف أنّه وقع في محذور لذلك عاد بعد ذلك ليقول: «وإنّما قُلنا «البعض» و«الكلّ» مجازاً على استعمال الجماعة له مُسامَحةً، وهو في الحقيقة غيرُ جائزٍ، وأجودُ من هذه العبارةِ بدلُ الشيءِ من الشيءِ، وهو بعضُه»[2].

٢- توجيهات عن البدل

٧- بدل المعرفة من النكرة: قوله تعالى: ﴿إنّا زيّنا السماءَ بزينةٍ الكواكبِ﴾[3] قرأ عاصم وحمزة[4] «بزينةٍ» بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين، وقرأ أبو بكر «الكواكبَ» بالنصب وقرأ الباقون بالخفض[5] أمّا قراءة عاصم وحمزة فقد خرّجها مكّي على البدل «إذ أنّه عدل عن الإضافة، فأثبت التنوين عند عدمِ الإضافة، وجعل «الكواكب» بدلاً من «زينة» لأنها هي الزينةُ للسّماء؛ فكأنّه قال: إنّا زيّنا السّماءَ الدّنيا بالكواكب»[6].

---

(١) الجمل للزجاجي ٢٣

(٢) نفسه ص٢٤-٢٥، وممّن نجد عنده هذا التنبُّه ابن هشام، قال في شرح قطر الندى: «بدلُ كلٍّ، وبعضٍ، وإنّما لم أقُلْ بدل الكلِّ من الكلِّ حذَراً من مذهب من لا يجيز ادخال «أل» على «كل» وقد استعمله الزجّاجيُّ في جُمَلِه واعتذر عنه بأنّه تسامَحَ فيه موافقةً للناس» شرح قطر الندى لابن هشام /٣٤٨»

* وقد أشار د. أحمد مختار عمر إلى أنّه ورد في الشعر ادخال "أل" على كل وبعض ومن ذلك ما أنشده المعرّي في رسالة الغفران لسُحَيم:

رأيتُ الغنيَّ والفقيرَ كِلَيْهما إلى الموتِ يأتي الموتُ للكلِّ معمداً

«وأمّا إدخال أل على "بعض" فشاهده قول مجنون ليلى:

لا تنكر البعضَ من ديني فتجحدَه ولا تحدِّثني أن سوف تقضيني

وينقل الفيومي في المصباح المنير عن ابن المقفّع أنّه كان يقول «العلمُ كثيرٌ، ولكن أخذ البعض خيرٌ من ترك الكلِّ» وشواهد الشعر السابقة تدحضُ ما قاله محمد العدناني، من أنّه لم ترد كلٌّ وبعض محلاّتين بأل في قصائد القدماء «العربيّة الصحيحة دليلُ الباحث إلى الصواب اللّغوي د. أحمد مختار عمر/١٥٠».

(٣) سورة الصافات آية ٦

(٤) وهي كذلك قراءة مسروق كما في معاني الفراء ٢/١٩٥، والجامع للقرطبي ١٥/٦٥

(٥) الكشف ٢/٢٢١، حجة أبي زرعة ٦٠٤، اتحاف فضلاء البُشر/ ٣٦٦

(٦) الكشف ٢/٢٢١، مشكل اعراب القرآن ٢/٦١٠

كذلك فقد وجّه الفرّاء قراءة حمزة بتنوين «زينة» وجرّ «الكواكب» على التكرير ، وردّ المعرفة على النكرة[1] .

أمّا أبو حيّانَ فقد وجّه قراءةَ الكسائي «بزينةِ» بالإضافة بأن الكواكب بيان للزينة[2] ، وكذلك وجّه الدمياطيُّ قراءة حمزة بتنوين «زينةٍ» وجرّ «الكواكبِ» على أنّ الكواكب عطف بيان أو بدل بعض من كلّ .

٨- قوله تعالى : ﴿فله جزاءً الحسنى﴾[3] ، قرأ حفص وحمزة والكسائي بالنصب والتنوين ، وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين[4] ، ووجه قراءة الرفع عند مكي على أن يكون «الحسنى» بدلاً من «جزاء» على أنّ الحسنى الجنّة[5] .

٩- بدل النكرة من النكرة : قوله تعالى : ﴿أو آتيكُمْ بشهابٍ قبسٍ﴾[6] ، قرأ الكوفيُّون «بشهابٍ» بالتنوين ، وقرأ الباقون بغير تنوين على الإضافة[7] ، ووجه القراءة بتنوين «شهاب» عند مكي (أنّهم جعلوا القبسَ بدلاً من شهاب ، لأنّ الشهابَ النّارُ ، والقبسُ ما اقتبستَ منه فعلى هذا يصحُّ البدلُ وهو مذهبُ الأخفش)[8] جاء في "معاني القرآن" للأخفش : «بشهابٍ قبسٍ : إذا جعل القبسَ بدلاً من شهاب ، وإن أضافَ الشّهابَ إلى القبس لم ينوّن الشهاب ، وكلٌّ حسنٌ»[9] ، أمّا الفرّاءُ فتأويله عندَه : «بشهابٍ مُقتَبس»[10] ، أي أنّه نعتٌ عند الفرّاء ، وكذلك وجّه الزمخشريُّ قراءة

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٨٢

(٢) البحر المحيط ٧/٣٥٢

(٣) سورة الكهف آية ٨٨

(٤) التيسير/ ١٤٥ ، النشر ٢/٣١٥

(٥) الكشف ٢/٧٤ ، المشكل ١/٤٤٧ ، تفسير ابن كثير ٣/١٠٣

(٦) سورة النمل آية ٧

(٧) الكشف ٢/١٥٤ ، السبعة/ ٤٧٨ ، الكشّاف للزمخشري ٣/١٣٧ ، البحر المحيط ٧/٥٥

(٨) الكشف ٢/١٥٤ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٥٣١

(٩) معاني القرآن للأخفش ٢/٤٢٨

(١٠) معاني القرآن للفراء ٢/٢٨٦

التنوين على أن «قبس» بدلٌ من شهاب»[1] ، قال مكّيّ «ولو نصبت (قبساً) في غير القرآن لجاز على الحال ، أو على المصدر ، أو على البيان»[2] .

١٠- قوله تعالى : ﴿ثلاثُ عورات لكم﴾[3] قرأ أبو بكر ، وحمزةُ ، والكسائيّ ، «ثلاثَ» بالنصب وقرأ الباقون بالرفع[4] ، أمّا وجه النصب عند مكي فهو على البدل من (ثلاث مرّات) «ليكون البدلُ والمبدلُ منه وقتاً»[5] ، «فبيّن أنّ الثلاث المرات أوقاتٌ فعُلم أنها ظرفٌ وهو الصّحيحُ ، فإذا كانت ظرفاً أبدلت منها «ثلاث عورات» على قراءة من نصب «ثلاث عورات»[6] ، وهي عند الفرّاء على البدل من ثلاث مرّات[7] ، وقال الزجّاج : «ثلاثَ عوراتٍ : بالنصب على معنى ليَستَأذِنكُم ثلاثَ عَوْراتٍ[8] .

١١- بدل المعرفة من المعرفة :- قوله تعالى : ﴿والله ربِّنا﴾[9] ، قرأ حمزة والكسائيّ «ربَّنا» بالنصب وقرأ الباقون «ربِّنا» بالخفض[10] ، وقد وجّه مكي قراءة الخفض «أنّها على البدل ، وهو هنا بدل معرفة من معرفة»[11] .

قوله تعالى : ﴿ولا تمدنَّ عينيك إلى ما متّعنا به أزواجاً منهم زهرةَ الحياة الدُّنيا﴾[12] ، ومن وجوه

---

(١) الكشاف ١٣٧/٣

(٢) مشكل اعراب القرآن ٥٣١/٢

(٣) سورة النور آية ٥٨

(٤) الكشف ١٤٣/٢ ، السبعة ٤٥٩ ، النشر ٣٣/٢

(٥) الكشف ١٤٣/٢

(٦) المشكل ٥١٥/٢ ، الاتحاف/ ٣٥٦

(٧) معاني القرآن للفرّاء ٢٦٠/٢

(٨) حجة أبي زرعة/ ٥٠٦-٥٠٧

(٩) سورة الأنعام آية ٢٣

(١٠) التبصرة/ ١٩١ ، الاقناع ٦٣٨/٢

(١١) الكشف ٤٢٧/١

(١٢) سورة طه آية ١٣١

نصب «زهرة» عند مكي أنها بدلٌ من الهاء في «به» على الموضع كما تقول : مررتُ به أخاك»[1] .

١٢- قوله تعالى : ﴿واذكر اسمَ ربِّك وتبتّل إليه تبتيلا ، ربُّ المشرقِ والمغرب﴾[2] ، قرأ ابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، ويعقوب ، وخلف وأبو بكر بخفض الباء[3] ، وهي عند مكي على البدل من «ربِّك»[4] .

١٣- بدل كلّ من كلّ : قوله تعالى : ﴿إنّ الدّينَ عند الله الإسلامُ﴾[5] ، قرأ الكسائيّ بفتح الهمزة وكسرها الباقون[6] ، وقد وجّه مكي قراءة الكسائي على البدل مّما قبلها «فيجوز أن يكون بدلاً من (أن) في قوله تعالى ﴿شهِد الله أنّه لا إله إلا هو﴾[7] ، فتكون «أنْ» في موضع نصب ، فالتقدير : شهد الله أنّ الدّين عند الله الإسلام ، فهو بدلُ الشيء من الشيء ، وهو هو ، ويجوز أن يكون بدلاً من «أنّه» على بدل الاشتمال ؛ لأنّ الإسلامَ يشتمل على التوحيد ، والعدلِ ، والشّرائع ، وغير ذلك ، فيكون الثاني مشتملاً على الأول»[8] .

١٤- قوله تعالى : ﴿ثلاثَ مائةِ سنينَ﴾[9] ، قرأ حمزة والكسائيّ بإضافة «مائة» إلى سنين ، ولم يضف الباقون ونوّنوا (مائة)[10] ، ووجه القراءة بالتنوين عند مكّي أن سنين بدل من (ثلاث) ، أو هي بدلٌ من (مائة) مجرور لأن (مائة) بمعنى «مئين»[11] ، وقد وافقَهُ ابنُ هشام على التوجيه الأول

---

(١) مشكل اعراب القرآن ٢/٤٧٤

(٢) سورة المزمّل آية ٩

(٣) التيسير/ ٢١٦ ، الاقناع ٢/٧٩٦ النشر ٢/٣٩٣

(٤) الكشف ٢/٣٤٥ ، المشكل ٢/٧٦٨ ، املاء مامنّ به الرحمن ٢/٢٧١ ، الجامع للقرطبي ١٩/٤٥

(٥) سورة آل عمران آية ١٩

(٦) الكشف ١/٣٣٨ ، البحر المحيط ٢/٤٠٨

(٧) سورة آل عمران آية ١٨

(٨) الكشف ١/٣٣٨ ، المشكل ١/١٥٢ ، معاني الفراء ١/٢٠٠

(٩) سورة الكهف آية ٢٥

(١٠) الكشف ٢/٥٨ ، التبصرة/ ٢٤٨ ، الاقناع ٢/٦٨٩

(١١) الكشف ٢/٥٨ ، مشكل اعراب القرآن ١/٤٤٠

وهو كونُ «سنين» منصوباً بدلاً من «ثلاث» ، أمّا الوجه الثاني وهو أنه مجرور بدلاً من (مائة) فقد ردّه ابنُ هشام ؛ معلّلاً ذلك أنّه إذا أُقيم مقام «مائة» فسَد المعنى[1] .

ويرى المبرّد أنّ «سنين» في موضع خفضٍ على البدل من (مائة) لأنّها في معنى «مئين» ، وقد خطّأ المبرّد قراءة حمزة والكسائيّ بقوله «إنّها خطأ في الكلام ، وغيرُ جائز ، وإنّما يجوزُ مثلُها في الشِّعرِ للضرورة»[2] ، كذلك خطّأها النحّاس[3] ، وعلّة من خطّأها أن (مائة) يُضاف إلى مفرد[4] وقد دافع الكثيرون عن هذه القراءةمنهم : الفرّاء[5] ، وأبو زرعة[6] ، وأبو حيان[7] .

بدل الاشتمال :- قوله تعالى : ﴿فلينظرِ الانسانُ إلى طعامهِ أنّا صَببنا الماءَ صباً﴾[8] ، قرأ الكوفيُّون بفتح الهمزة[9] ، وتوجيه هذه القراءة عند مكي أنه على بدل الاشتمال من الطعام «فهذا ممّا اشتمل فيه الثاني على الأول في البدل ، وهو كثيرٌ في الكلام ، فأتى في موضع خفض»[10] ، وهذا التوجيه ذهب إليه الفرّاء ، وهو عنده بدل كلّ من كل ، قال الفرّاء :« . .قرأ الكوفيون (أنّا) بفتح الهمزة فهي في موضع خفض ، أي : فلينظر إلى صبِّنا الماء ، أي إلى أن صببنا الماء»[11] .

وهو توجيه الطبري[12] ، وأبي حيّان حيث يقول : «فهو بدلٌ من (طعامه) كأنّهم جعلوه بدل كُلّ مِنْ كُلّ ، والذي يظهر أنّه بدلُ اشتمال»[13] .

---

(١) مغني اللبيب ٦٩٦

(٢) المقتضب للمبرّد ١٦٨/٢

(٣) اعراب النحاس ٤٥٣/٢

(٤) اعراب النحاس ٤٥٣/٢ ، مشكل أعراب القرآن ٤٤٠/١ ، املاء ما منّ به الرحمن ١٠١/٢ ، الجامع للقرطبي ٣٨٧/١٠

(٥) معاني القرآن ١٣٨/٢

(٦) حجّة القراءات/ ٤١٤

(٧) البحر المحيط ١١٧/٦

(٨) سورة عبس آية ٢٥

(٩) التيسير ٣٦٢/٢ ، الاقناع ٨٠٤/٢

(١٠) الكشف ٣٦٣/٢

(١١) معاني القرآن ٢٣٨/٣

(١٢) جامع البيان ٣٦/٣

(١٣) البحر المحيط ٤٢٩/٨

ونلاحظ أنّ مكياً في هذه المسألة قد خالف النحّاس الذي لا يرى أنّ في هذه القراءة بدلاً ، فيقول : «تمامٌ على قراءة المدنيين وأبي عمرو ، وعلى قراءة الكوفيين ليس بتمام لأنّهم يقرؤون «أنّا» بمعنى «لأنّا» ، ولا يجوزُ أن يكون بدلاً من طعام على ما تأوّله أبو عُبيد لأنّ وجوه البدل قد بيّنها النحويّون ولا يدخلُ فيها هذا»[1] .

فقراءة «أنّا» بالفتح في موضع خفض على البدل من الطعام لأنّ هذه الأشياءَ مشتملةٌ على الطعام ؛ منها يتكوّن لأنّ معنى (إلى طعامه) إلى حدوث طعامه ، فالاشتمالُ في هذا إنّما هو من الثاني مع الأول ، لأنّ الاعتبارَ إنّما هو في الأشياء التي يتكوّن منها الطّعامُ لا في الطعام بعينه[2] .

٣- توجيهات عن «العطف»

العطف لغةً : هو الرُّجوعُ إلى الشيء بعد الانصراف عنه[3] ، وفي الاصطلاح ضربان : عطفُ نسق ، وعطفُ بيان[4] .

وعطفُ النسق هو التابع المتوسّط بينه وبين متبوعه أحدُ حروف العطف[5] ، «فالعطفُ من عبارات البصريين والنّسقُ من عبارات الكوفيين ، ومعنى العطف : الاشتراكُ في تأثير العامل ، وأصله الميل كأنّه أُميل به إلى حيّز الأول ، وقيل له نسقٌ لمساواته الأوّلَ في الاعراب ، يُقال : ثغرٌ نسقٌ إذا تساوت أسنانُه ، وكلامٌ نسقٌ إذا كان على نظامٍ واحدٍ»[6] .

١٦- العطف على الموضع :- عطف النّسق :- قوله تعالى : ﴿وكتبنا عليهم فيها أنّ النفسَ بالنّفسِ والعينَ بالعينِ والأنفَ بالأنفِ والأذنَ بالأذنِ والسنَّ بالسنِّ والجروحَ قِصاصٌ﴾[7] .

---

(١) اعراب القرآن للنحاس ٥/١٥٣

(٢) مشكل اعراب القرآن ٢/٢٠٨ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩/٢٢١ .

(٣) شرح قطر الندى لابن هشام/ ٣٣٥

(٤) شرح ابن عقيل ٣/٢١٨ ، وقطر الندى/ ٣٣٥

(٥) ابن عقيل ٣/٢٢٤ ، الجمل للزجاجي/ ١٧

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٤

(٧) سورة المائدة آية ٤٥

قرأ الكسائيُّ برفع الخمسة ونصبهنَّ الباقون[1] ، ووجه قراءة الكسائيّ عند مكّي أنّه عطفَ على موضع النّفسِ لأنّ (أنّ) دخلت على الابتداء ، فلمّا تمّت بخبرها وهو «بالنّفس» عطف «والعين» على موضع الجملة ، وموضعُها الابتداءُ والخبر ، فهو عطفُ جملة على جملة»[2] ، «فهو عطفٌ على المعنى لأنّ معنى «كتبنا عليهم» قلنا لهم : النفسُ بالنّفس فرفع على الابتداء»[3] .

وهذا الوجه «العطفُ على الموضع» قال به الزجّاج ، والتمس وجهاً آخر وهو الرفعُ على الاستئناف[4] ، أمّا الفرّاء فيرى أنّ الرفعَ أجودُ الوجهين ، وذلك لمجيء الاسمِ الثاني بعد تمامِ خبر الأوّل وذلك مثل قولك : إنّ عبدَ الله قائمٌ وزيدٌ قاعدٌ[5] ، فهو -أي الفراء- يرى أنّ القضيّة تتعلّقُ بوجود خبر للمعطوف أو عدمه ، فإن كان له خبرٌ كان نصباً ، وإن لم يكن اختار الرفع .

١٧- قوله تعالى : ﴿يُحلّونَ فيها من أساورَ من ذهبٍ ولؤلؤاً ولباسُهم فيها حرير﴾[6] ، قرأ نافع وعاصمُ «لؤلؤاً» بالنّصب وقرأ الباقون بالخفض[7] ، وتوجيه قراءة النّصب عند مكّي أنّه عطفَ على موضع «أساور» لأنّ «منْ» زائدة ، والتقدير : "يُحلّونَ فيها أساورَ من ذهبٍ ولؤلؤ»[8] ، وقد ذكر العكبريُّ وجهاً آخرَ لقراءة النصب وهي أنّها (منصوبة بفعلٍ محذوفٍ تقديره : ويُعطَون لؤلؤاً)[9] ، وقريبٌ من هذا ما ذكره الزمخشريُّ فالعطفُ عندَه من بابِ عطف جملة علي جملة تقديره : ويؤتَون لؤلؤاً[10] .

---

(١) الكشف ١/٤٠٩ ، التبصرة ١٨٧ ، الاقناع ٢/٦٣٤

(٢) الكشف /٤٠٩

(٣) المشكل ١/٢٢٧(٤) حجة أبي زرعة/ ٢٢٧ ، الجامع للقرطبي ٦/١٩٣

(٥) معاني القرآن ١/٣١ ، املاء ما منّ به الرحمن ١/٢١٦

(٦) سورة الحج آية ٢٣

(٧) السبعة/ ٤٣٥ ، الكشف ٢/١١٧ ، النشر ٢/٣٢٦

(٨) الكشف ٢/١١٧ ، جامع البيان للطبري ١٧/١٠٢

(٩) املاء ما من به الرحمن ٢/١٤٢

(١٠) الكشّاف للزمخشري ٣/١٠

١٨- قوله تعالى : ﴿وفي خلقكم وما يبثُّ من دابّةٍ آياتٌ لقومٍ يوقنون . واختلافِ الليلِ والنّهارِ وما أنزل الله من السّماءِ من رزقٍ فأحيا به الأرضَ بعد موتِها وتصريفِ الرِّياحِ آياتٌ لقومٍ يَعقِلون﴾[١] .

قرأ حمزة والكسائيّ «آياتٍ» بكسر التاء في الموضعين ، وقرأ الباقون بالرّفع[٢] ، ووجه الرّفع عند مكّي أنّه «عطفٌ على موضع «إنّ» وما عملت فيه وهو الرّفعُ بالابتداء»[٣] ، "فإنّ لا تدخلُ إلاّ على مبتدأ وخبر فرفع وعطف على الموضع قبل دخول إنّ"[٤] .

أمّا الفرّاء فقد وجّه قراءة الرفع في (آيات) أنّها على الاستئناف فيما بعد إنّ[٥] ، وقد استحسن أبو جعفر النحاس القراءة بالوجهين : الرفع ، والنصب ، كما أنّه ذكر وجهاً آخر لقراءة الرفع وهو أن تكون الجملة «في موضع الحال»[٦] .

وقد منع سيبويه العطف على عاملين مختلفين[٧] ، فردّ ابنُ هشام على سيبويه بقوله : «وقد جاءَت مواضعُ يدلُّ ظاهرُها على خِلافِ قولِ سيبويه كقوله تعالى : ﴿إنّ في السموات والأرضِ لآياتٍ للمؤمنين وفي خلقكم وما يبثُّ من دابّة آياتٌ . . .﴾ الآية ، آيات الأولى منصوبةٌ اجماعاً لأنّها اسمُ «إنّ» ، والثانية والثالثة قرأهما الأخَوانِ بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع ، أمّا الرفعُ فعلى نيابة الواوِ منابَ الابتداء وفي ، وبعدُ فالحقُّ جوازُ العطفِ على معمولي عاملين نحو : في الدّارِ زيدٌ والحجرة عمروٌ»[٨] .

---

(١) سورة الجاثية الآيات ٣، ٤، ٥

(٢) الكشف ٢/٢٦٧ ، التيسير/ ١٩٨

(٣) الكشف ٢/٢٦٧

(٤) مشكل اعراب القرآن ٢/٦٥٩ ، اعراب النحاس ٤/١٤٠ ، الإنصاف ١/٣٩٨

(٥) معاني القرآن ٣/٤٥ ، سيبويه ١/٦٦

(٦) اعراب النحاس ٤/١٤٠ ، حجّة أبي زرعة/ ٦٥٨

(٧) سيبويه ١/٦٦ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٦٥٩

(٨) مغني اللبيب/ ٦٣٣

وكذلك أشار مكّي إلى أنّه لا بُدّ -في قراءة كسر التاء- من تقدير حرف الجرّ «في» «وإنْ لم تقدّرْ هذا الحرفَ ، كنتَ قد عطفتَ على عاملين مختلفين ، وذلك لا يجوزُ عند البصريين ، والعاملان هما "إنّ" الناصبةُ ، و«في» الخافضةُ ، فتعطفَ بالواو على عاملين مختلفي الإعراب : ناصبٍ وخافضٍ ، فإذا قرّرتَ حذفَ «في» لتقدُّمِ ذكرِها لَمْ يبقَ إلاّ أن تعطفَ على عاملٍ واحدٍ وذلك حَسَنٌ ، وقد جعله بعضُ الكوفيين من بابِ العطفِ على عاملين ، ولم يقدّرْ حذفَ «في» وذلك بعيدٌ ، وحذفُ حرفِ الجرِّ إذا تقدّم ذكرُه جائزٌ»[1] .

ونلاحظُ أنّ مكيًا هنا قد ذهب مذهبَ البصريين في عدم جواز العطف على عاملين مختلفين خلافاًللكوفيين[2] .

١٩- قوله تعالى : ﴿ومن الناسِ من يشتري لهوَ الحديثِ ليُضِلَّ عن سبيل الله بغيرِ علمٍ ويتّخِذَها هُزُواً أولئك لهم عذابٌ مُهين﴾[3] .

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابنُ عامر وعاصم في رواية أبي بكر «ويتّخذُها» رفعاً ، وقرأ حمزة والكسائيُّ وحفصٌ عن عاصم «ويتّخذَها» بالنصب»[4] ، ووجه قراءة النّصب عند مكّي أنّه عطفٌ على «ليُضلَّ» لأنّه أقربُ إليه ، أمّا الرفعُ فعطفٌ على «يشتري»[5] ، وكذا وجّهها أبو زرعةَ[6] ، والزمخشري[7] ، غير أنّ مكيًا ذكر وجهاً آخرَ موجِّهاً به قراءة الرفع وهو «على القطع»[8] ، وأرى أنّ هذا الوجهَ أصحُّ ، وأصوبُ من الوجهِ الأوّل ، وقد قدّر العكبريّ «هو» مُضمَرةً[9] .

---

(١) مشكل اعراب القرآن ٢/٦٦١

(٢) سيبويه ١/٦٦ ، الانصاف ١/٣٩٨

(٣) سورة لقمان آية ٦

(٤) السبعة/ ٥١٢ ، الكشف ٢/١٨٧ ، التيسير/ ١٧٦ ، النشر ٢/٣٤٦

(٥) الكشف ٢/١٨٧ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٥٦٤

(٦) حجّة أبي زرعة/ ٥٦٣

(٧) البحر المحيط ٧/١٨٤

(٨) المشكل ٢/٥٦٤ ، الكشف ٢/١٨٨

(٩) املاء ما من به الرحمن ٢/١٨٧ ، اعراب النحاس ٢/٦٠٠

٢٠- قوله تعالى : ﴿وإن تُبدوا ما في أنفسكم أو تُخفوه يحاسبْكم به اللهُ فيغفرُ لمن يشاءُ ويعذّبُ من يشاءُ﴾[١] .

قرأهما ابن عامر وعاصم بالرفع وجزمهما الباقون[٢] ، ووجه الرّفع عند مكّي أنّ "الفاء يُستأنَفُ ما بعدَها ، فالكلامُ مرفوعٌ على القطعِ مّا قبله ، ويقدّرُ مكّي أن يكونَ هناك : إمّا مبتدأً محذوفُ تقديره : فاللهُ يغفرُ ويعذّبُ ، فهي جملة من ابتداء وخبر معطوفة على جملة من فعلٍ وفاعلٍ ، ويجوز أن يكونَ المقدّرُ فعلاً ، فتكون جملةً من فعل وفاعلٍ معطوفة على مثلها والتقدير : فيغفر الله لمن يشاءُ ويعذّبُ مَنْ يشاءُ[٣] .

أمّا القراءة بالجزم ، فهو عطفٌ على «يحاسْبكم» الذي هو جوابُ الشرط ، وقد اختار مكّيٌ هذه القراءة لأنّها : «أقربُ ، للمشاكلة بين أوّل الكلام وآخره»[٤] .

٢١- قوله تعالى : ﴿إنّما قولُنا لشيءٍ إذا أردناه أن نقولَ له كنْ فيكونُ﴾[٥] ، قرأ ابن عامر والكسائيُّ بنصب «فيكون»[٦] ، ووجه هذه القراءة عند مكّي أنّها عطفٌ على أن نقول[٧] ، وقد استبعد مكّي قولَ مَنْ قال إنّ النصبَ فيه على جواب «كن» "لانّ لفظَه لفظُ الأمر ومعناه الاخبارُ عن قدرة الله ، إذ ليس ثمّ مأمورٌ بأن يفعلَ شيئًا ، فالمعنى : إنّما نقولُ له كن فهو يكونُ ، فنصبُ «فيكون» على جواب «كن» إنّما يكونُ على تشبيه «كن» بالأمر الصحيح ، وهو بعيدٌ لفساد المعنى"[٨] .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٤

(٢) الكشف ٣٢٣/١ ، حجّة أبي زرعة ١٥٢ ، الاتحاف ١٦٦ ، البحر المحيط ٣٦٠/٢

(٣) الكشف ٣٢٣/١ ، المشكل ١٤٦/١ ، سيبويه ٥٢٣/١ ، البحر المحيط ٣٦٠/٢(٤) الكشف ٣٢٣/١

(٤) الكشف/٣٢٣/١

(٥) سورة النحل آية ٤٠

(٦) حجة أبي زرعة/ ٦٠٣ ، جامع البيان للطبري ٧٣/١٤ .

(٧) مشكل اعراب القرآن ٤١٨/١ ، معاني الفراء ٧٤/١

(٨) المشكل ٤١٩/١ ، املاء ما من به الرحمن ٨١/٢

والذي قال بهذا الرأي الذي استبعده مكي هو الزجّاجي[1] ، ونلاحظ هنا ترجيحَ مكّي لرأي الكوفة ممثلاً بالفراء ، وردَّه رأي البصرة ممثلاً بالزجّاجي ، أمّا سيبويه فقد ذهب أنّ هذه الآيةَ لا يكونُ فيها إلاّ الرفعُ معلّلاً ذلك بقوله :«إنّ الفاء لا تُضمر فيها (إنّ) في الواجب) (أي المثبت) فالتقديرُ فيها كأنّما قال : "إنّما أمرنا ذاك فيكون"[2] .

٢٢- قوله تعالى : ﴿وزرعٌ ونخيلٌ صنوانٌ وغيرُ صنوانٍ﴾[3] ، قرأ حفص وابن كثير وأبو عمرو بالرفع وقرأ الباقون بالخفض فيهن[4] ، أمّا القراءة برفع هذه الكلمات فوجهُه عند مكّي أنه عطفٌ على «قطع» في قوله تعالى : ﴿وفي الأرض قطَعٌ متجاوراتٌ﴾ ، أمّا قراءة الخفض فهي عند مكي عطفٌ على «أعناب» لأنّه أقربُ إليه من «قطع»[5] ، وهو توجيه ابن كثير كذلك[6] ، «ويجوز أن يكون معطوفاً على «كُلّ» ، ولم يقرأ أحدٌ منهم «وزرعاً» بالنّصب»[7] .

أمّا قراءة الجرِّ -عطفاً على أعناب- فقد ضعّف قومٌ هذه القراءةَ ، كما يقول العكبريّ ، "لأنّ الزرعَ ليس من الجنّات"[8] ، قال أبو حيّانَ الأندلسيّ : «ومن خفض الزّرعَ ، فالجنّاتُ من مجموع ذلك ، لامن الزرعِ وحدَه ، لأنّه لا يُقالُ للمزرعةِ جنّةٌ إلاّ إذا خالطها ثَمراتٌ»[9] ، أمّا الطبريُّ فقد

---

(١) الجامع للقرطبيّ ١٠٦/١٠ «يرى د .مازن المبارك أنّ الزجّاجيّ كان كشيخه الزجّاج ميالاً إلى البصريين «انظر الجمل للزجّاجي ، حاشية المحقق /١٥ ، ومن يتعقّب آراء الزجّاجي في مصنّفاته يجده يتابع البصريين غالباً ، وقد عدّ نفسه بصرياً ، حيث يسمّي البصريين «أصحابنا» ، انظر الجمل حاشية ١٥ ويقول د . عبدالكريم الاسعد :« يُعدُّ الزجّاجي من النّحاة البغداديّين الذين غلبت عليهم النزعة البصرية ، الوسيط في تاريخ النحو العربي/١٢٢ .

(٢) الكتاب ٣٨/٣-٣٩

(٣) سورة الرعد آية ٤

(٤) الكشف ١٩/٢ ، التبصرة/ ٣٣٢ ، الاقناع ٦٧٥/٢

(٥) الكشف ١٩/٢ ، املاء ما من به الرحمن ٦١/٢

(٦) تفسير ابن كثير ٥٠٠/٢

(٧) الجامع للقرطبي/ ٢٨٢/٩

(٨) املاء ما من به الرحمن ٦١/٢ ، اعراب النّحاس ١٩٤/٢

(٩) البحر المحيط ٣٦٣/٥

وصف قراءتي الرفع والخفض بالصواب[1] .

٢٣- قوله تعالى : ﴿فأصدّقَ وأكُن﴾[2] ، قرأ أبو عمرو «وأكونَ» بالنصب[3] ، وهو عند مكّي عطفٌ على لفظ فأصدّقَ ، أمّا قراءة الجزم فهي عنده عطف على موضع «فأصدقَ» لأنّ موضعه قبل دخول الفاء جزمٌ ، لأنه جواب التمني . . .»[4] .

(١) جامع البيان للطبري/ ٦٥/١٣

(٢) سورة المنافقون آية ١٠

(٣) الكشف ٣٢٢/٢ ، الاقناع ٧٨٧/٢ ، الاتحاف ٤١٧

(٤) المشكل ٧٢٧/٢ ، معاني الفراء ١٦٠/٣ ، اعراب النحاس ٤٣٧/٤ .

الفصل الثاني

مذهبُ مكّي النحويّ

المبحث الأول : المصطلح النحوي عند مكّي

المبحث الثاني : مكي نحوياً ، آراؤه النحويّة

المبحث الثالث : موقفه من المدرستين : البصريّة والكوفيّة

المبحث الاول

مكّي والمصطلح النحويّ

قبل أن أتحدّث عن مذهب مكّي النحويّ لا بدّ من الحديث عن المصطلح عند مكّي ، وأيْ المصطلحاتِ كان يستخدم؟ أكان يستخدم مصطلح الكوفة؟ أم مصطلح البصرة؟ أم أنّه كان يرواحُ في استخدام مصطلح المدرستين : الكوفةِ والبصرة فأقول وبالله أستعين .

لقد كان لكلٍّ من البصريين والكوفيين مصطلحاتُهم ، فلكلٍّ مدرسةٍ مصطلحاتُها الخاصّةُ بها ، فللبصريين : الظرف ، والبدل ، و «لا» النافية للجنس وغيرُها ، وعند الكوفيين : الصّفةُ أو المحلُّ ، والترجمة ، و «لا» التبرئة .

ولعلّ للتنافسِ العلميِّ بينّ المدرستين دوراً مهمّاً في نشوء واستخدام هذه المصطلحات فكأنّ كلّ مدرسةٍ تريدُ أن يكون لها طابَعُها الخاصُّ ، وكذا مصطلحاتُها ، ونجدُ أنّنا حتى زماننا نستخدم مصطلحات البصريين ونميل إليها أكثر من مصطلحاتِ الكوفيين ؛ وربّما يكون السببُ في ذلك أنّ المناهجَ التي دُرِسَتْ وتُدَرّس للناشئة يغلب عليها أو على أكثرها الطابع البصريُّ في تعليم النحو .

ونجد لدى د . شوقي ضيف سبباً آخر لانتشار مصطلح المدرسة البصريّة على العكس من مصطلح الكوفيين إذ يقول[1] : «إنّ هذه المصطلحاتِ الكوفيّةَ ظلّت لا تسودُ في النّحو العربيّ إذا نحنُ استثنينا اصطلاح النّعت وعطف النّسق ، لأنّ نظامه الذي وضعه البصريّون هو الذي عمّ بين العلماء والناس في جميع الأمصار والأعصار ، ولم يعمّ عفواً إنّما عمّ لدقّته المنطقيّة ، وكأنّ عقولَ البصريين كانت أكثرَ خضوعاً وإذعاناً لسلطان المنطق ومناهجه الصارمة» ونحنُ وإن كنّا نوافق د . شوقي ضيف في بعض ما ذهب إليه ، فإنّنا نخالفُه في أشياءَ أخرى ، ومن ذلك قولُه[2] : «إنّ مصطلحاتِ الكوفة أُريد بها أو على الأقلّ بأكثرها إلى مجرّد الخلافِ على مدرسةِ البصرة . . . .» .

---

(١) المدارس النحوية د . شوقي ضيف /١٦٧ .

(٢) المرجع نفسه/ ١٦٨ .

أقول : لقد بدا د. ضيف متحاملاً على الكوفيين تحاملاً واضحاً .

ونجد د. عبدالفتاح شلبي[1] قد انساق مع د. شوقي ضيف فيما ذهب إليه ، وعلى العكس من الاستاذين الجليلين نجد د. مهدي المخزومي يقفُ منافحاً عن مدرسةِ الكوفةِ في النّحو بل وتجدهُ في تضاعيفِ كتابه يستخدم مصطلحاتِ الكوفيّين وينهج نهجهم ؛ لقد استعمل الأداة بدلاً من الحرف[2] ، والخفض بدلاً من الجرّ[3] والفعل الدائم بدلاً من اسم الفاعل[4] والكناية بدلاً من الضمير[5] ، لذلك يقول د. المخزومي في مقدّمة كتابه[6] : «هذا كتابٌ في النّحو أقدّمه بين أيدي الدّارسين مبرأً مّا علقَ بالنّحو طوالَ عشرةِ قرونٍ من شوائبَ ليست طبيعته ، فقد ألغيتُ فيه فكرةَ العاملِ الغاءً تامًا ، وأُلغيَ معها ما استتبعت من اعتبارات عقليّة لا صلةَ لها بالدّرسِ النحويّ ، وحذفتُ من فصوله فصولاً لم تكن لتكونَ لولا شغفُ النّحاةِ بالجدلِ العقليّ ، وتمسّكُهم بفكرة العملِ : كالتنازع ، والاشتغال . . . . وحاولتُ أن أنهج في معالجة المسائل النحويّة نهجاً أقربَ إلى طبيعة النحو ، متّخذاً من آراء الدّارسين الأولّين أساساً لدراسة النحو ، من قبلِ أن يتّخذ منه النُّحاةُ المناطقةُ أداةَ جدلٍ ، . . إلى أن فقد أصالته وحيويّته ، وضاع في متاهاتِ الجدل . . . »

وللإجابة عن التّساؤلاتِ التي طرحتُها في بداية هذا الموضوعِ حول المصطلح عند مكّي ، أقولُ لم يكن مكي يلتزمُ مصطلح مدرسةٍ بعينها ، فوجدته أحياناً يلتزم بمصطلح الكوفة في كثرة واضحة ، وأحياناً يكثر من استعمال اصطلاحات البصريّين ، وحيناً ثالثاً كان يستخدمُ المصطلحين للشيء نفسه .

---

(١) أبو علي الفارسيّ د. شلبي/ ٤٤٠ .

(٢) في النحو العربيّ : قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديث د. مهدي المخزومي/ ٣٧ .

(٣) المرجع نفسه /٦٨ .

(٤) نفسه /٢٦ .

(٥) نفسه /٤٦ .

(٦) نفسه/١٥ – وما بعدها .

الاصطلاحات التي استخدمها مكّي :

١- اصطلاح ما لم يُسمَّ فاعلُه :

وهو مصطلح كوفيٌّ نظيرُه عند البصريين «المبنيٌّ للمجهول»[1] . قال الفرّاء[2] : «وقد قرأ بعضُهم ﴿إنّما حُرِّمَ عليكم الميْتَةُ والدَّمُ﴾[3] ولا يجوز هنا إلاّ رفعُ الميتةِ ، والدم ، لأنّك إن جعلت «إنّما» حَرْفاً واحداً رفعتَ «الميتة» و «الدم» لأنّه فعلٌ لم يُسمَّ فاعلُه» .

ونجد أبا البركات الأنباريَّ البصريَّ يستعمل اصطلاح «ما لم يسمَّ فاعله»[4] وكذلك الزجّاج البصريّ[5] .

وقد لاحظتُ أنّ مكيّاً يكثر من استخدام مصطلح «ما لم يُسمَّ فاعلُه» من ذلك قول مكّي عن قراءة حمزة قوله تعالى[6] : ﴿سنكتُبُ ما قالوا وقتلَهم الأنبياءَ بغير حقٍّ﴾ حيثُ قرأ حمزةُ «سيُكتَبُ» بياء مضمومة «قتلُهم» بالرفع ، قال مكي[7] : «أمّا قراءة حمزة فبُني على ما لم يُسمَّ فاعلُه ، فـ «ما» في موضع رفعٍ ، لأنّه مفعولٌ لم يُسمَّ فاعله . . .»

وفي قوله تعالى[8] : ﴿كما استَخلف الذين من قبلهم﴾ قرأ عاصم «استُخلِف» بضمِّ التّاء وكسر اللّام[9] ، قال مكّي عن قراءة عاصم موجِّهاً : «فهي على ما لم يُسمَّ فاعله ، و «الذين» في

---

(١) نحو القرّاء الكوفيين : خديجة أحمد مُفتي /٣٤٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٠٢ وانظر كذلك ١/٣٥٧ ، ٢/٢١٠ .

(٣) سورة البقرة آية ١٧٣ .

(٤) البيان في غريب اعراب القرآن لابن الأنباري ٢/٤٢١ .

(٥) اعراب القرآن المنسوب للزجّاج ١/٩٩ .

(٦) سورة آل عمران آية ١٨١ .

(٧) الكشف ١/٣٦٩ .

(٨) سورة النور آية ٥٥ .

(٩) السبعة لابن مجاهد /٤٥٨ ، الكشف ٢/١٤٢ .

(١٠) الكشف ٢/١٤٢

موضع رفع لقيامهم مقام الفاعل ، والأمثلة على استخدام مكّي هذا المصطلحَ كثيرةٌ وأكتفي بالإشارة إلى بعضها[1] .

٢- اصطلاح الفعل الدائم :

وهو اصطلاحٌ كوفيٌّ - يقصدون به اسم الفاعل ، «وهو نظيرُ الفعل الماضي والفعل المستقبل الشّامل لفعلي المضارع والأمر في اصطلاح البصريّين»[2] .

ولم يقابلْني فيما قرأت عند مكّي أنه استخدم اصطلاح الفعلِ الدّائم ، بل كان يستخدم اصطلاح البصريين وهو اسمُ الفاعل ، من ذلك في قوله تعالى[3] : ﴿خُشّعاً أبصارُهم يخرجُون من الأجداثِ كأنّهم جرادٌ منتشر﴾ ، قال مكّي[4] : «قرأه أبو عمرو وحمزةُ والكسائيُّ «خاشعاً» على وزن «فاعِل» موحّداً ، وقرأ الباقون على وزن (فُعّل) على جمع (فاعل) كـ «راكِع وركّع ، وحجّة من قرأ بالتوحيد على (فاعِل) أنّه لمّا رأى اسم الفاعل متقدِّماً قد رفع فاعلاً بعدَه وهو «أبصارهم» أجراه مجرى الفعلِ المتقدِّم على فاعله فوحّده كما يُوحّد الفعلُ»[5] .

٣- اصطلاح «لا» التبرئة :

وهو مصطلح كوفيٌّ ، ونظيرُه عند البصريين «لا» النافية للجنس[6] ، وقد لا حظتُ مكيّاً يستخدم مصطلح الكوفيّين (لا التبرئة) ، غيرَ مرّة ، فمن ذلك ما جاء عن قوله تعالى[7] : ﴿الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ فمن فرض فيهنّ الحجَّ فلا رفثَ ولا فُسوقَ ولا جدالَ في الحجِّ﴾ .

---

(١) الكشف ٣٨٠/١ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٤٢٥ ، ١٠٤/٢ ، المشكل ٧٢/١ ، ٧٨ ، ١٢٣ ، ١٤٥ ، ٤٨٢/٢ ، ٥٣٢ ، ٦٢٩ ، ٦٤٤ ، ٧١٨ ، ٧٦٣ ، ٧٨٥ .

(٢) المدارس النحوية : د . شوقي ضيف /١٦٦ .

(٣) سورة القمر آية ٧ .

(٤) الكشف ٢٩٧/٢ .

(٥) انظر كذلك الكشف ٤٥٠/١ ، ٣٢٤/٢ ، المشكل ٧٤٠/٢ .

(٦) شرح المفصّل لابن يعيش ١٢٨/٨ ، المدارس النحوية د . شوقي ضيف /١٦٧ .

(٧) سورة البقرة آية ١٩٧ .

قال مكّي[1] : «فلا رفثَ ولا فُسوقَ : من نصبَ فعلى «التبرئة» مثل : «لا ريبَ فيه» ، ومن رفع جعل «لا» بمعنى «ليس» ، وخبر ليس محذوفٌ أي : ليس رفثٌ فيه» ، وقد استخدم مكّي هذا المصطلحَ غيرَ مرّة[2] .

٤- اصطلاح الردّ ونظيرُه العطفُ عند البصريّين :

وقد لاحظت أنّ مكيًا يستخدم مصطلح البصرة (العطف) كثيراً ، أما الردُّ وهو مصطلح الكوفة فقد وجدتُ أنّه استخدمه سبعَ مرّات ، من ذلك قوله تعالى : ﴿وأنّ الله مع المؤمنين﴾[3] قال مكّي : «قرأ نافع وابنُ عامر وحفصٌ بفتح الهمزة ، ردُّوه على ما قبله ، ففتح على تقدير اللاّم ، «وأنّ الله» في موضع نصب بحذف لام الجرّ منها . . . فارتباطُ بعضِ الكلام ببعضٍ حسنٌ ، وبالفتح يرتبط ذلك وينتظمُ»[4] .

وفي قوله تعالى ﴿وإن يكُن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الّذين كفروا بأنّهم قومٌ لا يفقهون﴾[5] قال مكي : «قرأ الكوفيّون وأبو عمرو بالياء في الموضع الأول ، ذكّروا لفظ الفعل للتفريق بين المؤنّث وفعلِه بـ «منكم» ولأنّ المخاطبين مُذكّرون ، وقرأ الكوفيّون «يكن» الثاني بالياء ، على الردّ على معنى المائة ، ولأنّه قد فرّق بـ «منكم»[6] ، ومن ذلك قولُه «فردّوهُ على ما هو أقربُ إليه»[7] أمّا مصطلح العطف فقد أكثر مكّيٌ من استخدامه بشكل واضح في الكشف[8] والمشكل[9] .

(١) مشكل اعراب القرآن ١/١٢٤ ، وانظر معاني القرآن للفرّاء ١/١٢٠ ، اعراب القرآن للنّحاس ١/٢٩٤ .

(٢) مشكل اعراب القرآن ١/٧٤ ، ١٢٣

(٣) سورة الأنفال آية ١٩

(٤) الكشف ١/٤٩١ ، وانظر الحجة لابن خالويه / ١٥٦ «فالحجّة لمن أثبتها ، أن ردّ بها بعض الكلام على بعض» .

(٥) سورة الأنفال آية ٦٥

(٦) الكشف ١/٤٩٤ – ٤٩٥ ، وانظر كذلك الكشف ١/٥١٣ ، ١/٥١٥ ، ٥٢٣

(٧) نفسه ١/٥٢٣ ، وانظر كذلك الكشف ٢/١٥ ، ٢/٢٢

(٨) الكشف ١/٤٠٦ ، ٤١١ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤٢٧ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٩ ، ٤٦١ ، ٤٤٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٧ ، ٥١٤ ، ٥٢١ ، وذكر أو التي للعطف ١/٤٦٨ ، وواو العطف ٤٦٩ ، ٤٨٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٧ ، وانظر همع الهوامع للسيوطي ٢/١٢٨ .

(٩) مشكل اعراب القرآن ١/٣٩١ ، ٤١٩ ، ٥٦٤ .

٥- اصطلاح الفعل الواقع:

ويقابله عند البصريّين المتعدّي ، وغير الواقع أي الّلازم ،[1] وقد كان مكي يستخدم المصطلح الكوفي"[2] أكثر من المصطلح البصري"[3] .

٦ - مصطلح الترجمة ويقابله البدل عند البصريّين :- قال الأشمونيّ : «الكوفيّون يسمّونه بالترجمة والتبيين»[4] ، وقال ابن كيسان : «والكوفيّون يسمّونه التكرير»[5] .

وفي هذا المقام يقول د .مهدي المخزوميّ : «إنّ تسميته بالترجمة والتبيين أبينُ في المعنى ، إذ إنّ البدلَ يعني إبدال كلمة من أخرى في الحكم وهو اعتبارٌ لفظيٌّ بحت»[6] .

ونلاحظ تعدُّدَ التسميةِ عند الكوفيين فمرّةً يسمّونه «الترجمة»[7] ، ومرّةً يسمّونه «تكريراً»[8] ومرّة يسمّونه «الاتباع»[9] ، ومعنى هذا أنّ لهم أكثر من مصطلح للدلالة على شيء واحد .

أما البصريّون فقد اقتصروا على مصطلح واحد ، لا يكادون يتجاوزونه وهو «البدل»[10] أمّا تعبير البدل أو الترجمة عند مكّي ، فقد كان الغالبُ عليه استخدامَ المصطلح البصريّ ، بل إنّ استخدامَه

---

(١) نحو القرّاء الكوفيين / ٣٤٦

(٢) الكشف ٦٤/٢ ، ٩٦ ، ١١٣ ، ١٤٦ ، ١٦٧ ، ١٩٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٣٠٨ .

(٣) الكشف ٥٣٢/١ ، ٣٠/٢ ، ٤٣ ، ٦٥

(٤) شرح الأشموني ٩٥/٣ ، وهمع الهوامع ١٢٥/٢

(٥) همع الهوامع للسيوطيّ ١٢٥/٢ .

(٦) مدرسة الكوفة ، د .مهدي المخزومي ٣١٠ ، وانظر المدارس النحوية د . شوقي ضيف /١٦٦ .

(٧) معاني القرآن للفرّاء ١٩٥/٢

(٨) نفسه ٧/١ ، ٣٨٢/٢

(٩) نفسه ٢٩٨/٢

(١٠) الكتاب ، سيبويه ٢٥٥/١ ، ٢٩٨ ، ٣١٠ ، ٣٢٠ ، ٢٢/٢ ، وانظر : المصطلح النحويّ د . عوض القوزي /١٦٤ .

مصطلح الكوفيّين وهو «الترجمة» لم أجده سوى مرّة واحدة في حديثة عن علل الروم والإشمام[1] حيث يقول[2] : «فإن وقعتْ التّرجمةُ بالإشمامِ في المتحركِ فهو في الحقيقةِ رَومٌ ؛ لأنّه لا يُسمَعُ نحو ترجمتهم الإشمامَ في «سيئت» و «قيل» هذا اشمامٌ يُسمَعُ ، فهو كالرّومِ ، وهي ترجمةٌ على مذهب الكوفيين لأنّهم يترجمون عن الإشمامِ الذي لا يُسمع بالرّومِ ، ويُترجمون عن الرّومِ الذي يُسمع بالإشمامِ الذي لا يُسمَعُ ، فلذلك سمّوا ما يُسمع بالإشمام ، وما لا يُسمع بالرّوم» .

أمّا البدلُ فهو الغالبُ على استخدامه ، فقد ذكر بدل الشيءِ من الشيء ، وهُوَ هُوَ ،[3] وذكر بدل الاشتمال[4] ، وذكر البدل في النفي[5] ، والخلاصةُ أنّ مصطلح البدلِ تردّد عند مكّي كثيراً ، وأُحيلُ إلى بعضِ مواضعِ ورودِه عنده[6] .

غير أنّي وجدتُ مكّياً في أحدِ المواضعِ يسمّي البدل بالنعت[7] ، «ولعلّه يريدُ بالنعت الصِّفة»[8] ، ويستخدم مصطلح «التكرير»[9] لكنه يقصد به التأكيد وليس ما اصطلح عليه الكوفيّون

---

(١) قال ابن الجزري : « . . وتسمية الروم اشماماً كما هو مذهب الكوفيين ، قال الشنبوذيّ : الإشارة إلى الرفع في المدغم مرئيّة لا مسموعةً ، وإلى الخفض مضمرةٌ في النفسِ غيرُ مرئيّةٍ ولا مسموعة ، وقال أبو عمرو الدّاني : والإشارة عندنا تكون روماً وإشماماً ، والرومُ آكدُ في البيان عن كيفية الحركة لأنه يقرَع السَّمعَ «النشر ٢٩٦/١» «والرومُ عند القرّاء : عبارة عن النطق ببعض الحركة ، أو تضعيفُ الصوتِ بالحركةِ حتى يذهب معظمُها ، وعند النحاة : النطقُ بالحركة بصوت خفيٍّ . والإشمام : عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير صوت ، وقال بعضُهم : هو أن تجعل شفتيك على صورة الضمّة إذا لفظت بها «حاشية الاقناع لابن الباذش ٢٣٦/١ .

(٢) الكشف ١٢٢/١ - ١٢٣ .

(٣) الكشف ٣٩٢/١ ، ٤٣٣ ، ٥٨/٢ ، المشكل ٤٤٠/١ .

(٤) الكشف ٣٣٨/١ ، المشكل ١٥٢/١ ، ٤٤٠ ، ٥٨٧/٢ ، ٧٤٦ .

(٥) الكشف ٥٣٦/١ .

(٦) الكشف ٤٢٧/١ ، ٤٦٧ ، ٢٥/٢ ، ٤٤ ، ٥٨ ، ٧٢ ، ٣٤٥/٢ ، ٣٦٤٢ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٨٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢١٢ ، ٨٤٣ ، المشكل ٢٠٨/٢ ، ٤٧٤ ، ٥١٥ ، ٥٨٧ وغيرُها مواضع كثيرة .

(٧) مشكل اعراب القرآن ٧٤٧/٢ .

(٨) من ملاحظات استاذي المشرف على البحث .

(٩) الكشف ٤٨٢/١ ؛ مشكل اعراب القرآن ١٢٧/١ .

وهو نظيرُ «البدل» .

٧- الجحد والنفي:

أمّا الجحدُ فمصطلح الكوفه[1] ، "نظيرُه عند البصريين النفي"[2] ، والغالبُ على مكّي مصطلح البصرةِ كثيراً[3] ، ولكنه يستخدم مصطلح الكوفة بنسبة أقل[4] .

٨- ما ينصرف وما لا ينصرفُ :

وقد التزم مكّي المصطلح البصريَّ وهو «ما ينصرف وما لا ينصرفُ»[5] وأشيرُ إلى بعضِ المواضع التي استخدم فيها مصطلح البصرة[6] .

٩- اصطلاح هاء الكناية:

وهي الهاءُ المتّصلةُ بالفعل ، وهو ما يُعرف بالضمير ، وقد استخدم مكّي مصطلح «هاء الكناية» من ذلك قوله : «وذلك أنّ من العربِ من يُسكّنُ هاء الكناية إذا تحرّك ما قبلها فيقولون : ضربتْهْ ضَرباً شديداً ، يحذفون صلتّها ويسكّنونَها»[7] وفي موضع آخر يقول : « . . . فجاز كسرُ الهاء ، وصلتُها بياء على ما يجوزُ في هاء الكناية»[8] .

---

(١) المدارس النحوية د . شوقي ضيف /١٦٧

(٢) مدرسة الكوفة د . مهدي المخزومي /٣٠٩

(٣) المشكل ١/١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩

(٤) المشكل ١/١٠٧ ، ١/١٦٤ ، ٤٠٧ .

(٥) المدارس النحوية : د . شوقي ضيف /١٦٧ .

(٦) الكشف ١/٥٢١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ، ٢/٣٢ ، ١٥٥ ، ١٢٦ ، المشكل ١/٣٦٩ ، ٢/٤٩٨ ، ٥٣٣ .

(٧) الكشف ١/٣٤٩ ، ٢/١٤٠ ، المشكل ٢/٥١٤ .

(٨) الكشف ١/٤٣٩ ، ٢/٦٦ .

١٠- اصطلاح البيان، والتفسير:

وقد وجدتُ مكيًا يستخدم البيان وهو مصطلح كوفيٌ جنباً إلى جنبٍ مع مصطلح البصريين وهو «التمييز والمميز» ، قال السيوطي[1] : «ويقال له أيضاً التبيين والمبيِّن والتفسير ونظيرُه عند البصريين التمييز والمميِّز» ، فقد استخدم مكّي مصطلح البيان ويقصد به التمييز[2] ، واستخدم مصطلح التّفسير قاصداً به التمييز ،[3] ففي قوله تعالى[4] ﴿فله جزاءً الحسنى﴾ تحدّث مكّي عن نصب «جزاء» فقال : «وقيل هو تفسيرٌ ، وقيل هو تمييزٌ»[5] ، وليس هناك فرقٌ عند مكّي بين مصطلح الكوفيين «التفسير» ومصطلح البصريين «التمييز» فهما عنده بمعنى واحد ، يؤكّد ذلك بقوله :« وقولُنا نصبٌ على التفسير أو على التمييز سواءً إلاّ أنّ التمييز يستعمل في الأعداد»[6] ، وأعتقدُ أنّ مكيّاً يقصد بالتفسير ما يُعرف بتمييز النسبة كقوله تعالى : ﴿واشتعل الرأسُ شيباً﴾ وقوله تعالى : ﴿كبُرت كلمةً تخرج من أفواههم﴾ ويقصد بالآخر تمييز الذات الذي يوضّح ابهاماً في عددٍ ومساحة أو وَزن كقوله تعالى : ﴿إنّ هذا أخي له تسع وتسعون نعجةً﴾ ، وكقوله تعالى ﴿إنّي رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسَ والقمَر رأيتهُم لي ساجدين﴾ .

١١- اصطلاح النعت:

والنعت اصطلاح كوفيٌ ، قال أبو حيّان : «والتعبيرُ به اصطلاحُ الكوفيّين ، وربّما قال به البصريّون ، والأكثرُ عندهم الوصفُ والصّفة»[7] ، وقال ابنُ يعيش : «الصفة والنعت واحدٌ ، وقد ذهب

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ١/٢٥٠ ، وانظر المشكل ٢/٧٦٦ ، ٧٧٤ .

(٢) المشكل ١/٣٩٩ ، ٤٣١ .

(٣) المشكل ١/١٦٨ ، ١٧١ ، ٣٩٩ ، ٤٣٧ ، الكشف ٢/١٣ ، وانظر معاني الفراء ٢/٤٩ ، واملاء العكبري ٢/٥٥ .

(٤) سورة الكهف آية ٨٨ .

(٥) الكشف ٢/٧٥ ، المشكل ١/٤٣٨ .

(٦) مشكل اعراب القرآن ١/٢٠٠ ، ويُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٠ .

(٧) همع الهوامع للسيوطيّ ٢/١١٦ ، والمدارس النحوية لشوقي ضيف / ١٦٧ .

بعضهم إلى أنّ النعتَ يكونُ بالحِلية نحو : طويل وقصير ، والصِّفة تكون بالأفعال نحو : ضاربٍ وخارجٍ فعلى هذا يُقال للباريء سبحانَه : موصوف ولا يُقال له منعوت[1] .

وقد لاحظتُ أنّ مكيّاً كان يراوح بين استخدام المصطلحين ، ففي قوله تعالى : ﴿جنّاتِ عدنٍ﴾[2] قال مكّي : «جنّات : نصب على البدل من «لحُسنَ مآب»[3] ، مفتّحةً .. نصب على النعت لجنّات والتقدير «مفتّحةً لهم الأبوابُ منها»[4] ، وفي قوله تعالى : ﴿هل من خالقٍ غيرُ الله يرزقكم﴾[5] وقوله تعالى : ﴿ما لكم مِن إلهٍ غيرُه﴾[6] فقد وجّه مكّي قراءة حمزة والكسائي بخفض «غير على أنّها صفة ، أمّا في الآية الأولى فـ «غيرُ» فيها صفة* لخالق على اللفظ ، و«غيرُ» بالرفع نعت على الموضع ، لأنّ «مِنْ» زائدة والتقدير : هل خالقٌ غيرُ الله»[7] .

فقد لاحظنا مكيًّا يستخدم النعت وهو مصطلح الكوفة تارةً ، ويستخدم الصفة[8] وهو مصطلح البصرة تارةً أخرى ، ويراوح بين المصطلحين تارةً ثالثةً .

غير أنّ استخدامه النعت -كما ظهر لي- أكثرُ من استخدامه الصفةَ ، وأكتفي هنا بالإشارة إلى بعضِ مواضع استخدامه مصطلح النعت[9] .

---

(١) شرح المفصل ٤٧/٣ ، واللمع لابن جنّي / ٤٨

(٢) سورة ص آية ٥٠

(٣) سورة ص آية ٤٩

(٤) مشكل اعراب القرآن ٦٢٧/٢ ومعاني الفراء ٤٠٨/٢

(٥) سورة فاطر آية /٢٣

(٦) سورة الأعراف آية ٥٩

* أطلق سيبويه مصطلح النعت على عطف البيان «انظر الكتاب ٢٢٣/١ ، ومعاني القرآن للفراء ١١٢/١ ، ١٩٨/١ ، ١٤٥/٢

* لاحظت أنّ مكيّاً كان يستخدم مصطلح الكوفة والبصرة في آنٍ معاً «ومن قرأه بالرفع جعل «وعد نعتاً لكلّ ، وقد منع بعضُ النحويين أن يكون وعد صفةً لكلّ (المشكل ٧١٦/٢ .

(٧) الكشف ٢١٠/٢ ، المشكل ٥٩٢/٢ – ٥٩٣ ، املاء ما من بهٖ الرحمن ١٩٩/٢ .

(٨) انظر كذلك المشكل ١٧٦/١ ، الكشف ٦٣/٢ ، مشكل ٥٥/٢ ، المشكل ٢٥١/١ .

(٩) المشكل ١٥٠/١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٦٠٧/٢ – ٦٠٨ ، الكشف ٢٠١/٢ والكشف ٦٣/٢ والمشكل ٤٤٢/١ ، ١٣٩/١ والكشف ٣٩٦/١ ، الكشف ٤٢٩/١ ، ٤٢٧ ، ٤٨٩ ، ومصطلح الصفة انظر الكشف ٤٢٧/١ ، ٤٢٨ ، ٤٨٩ .

١٢- اصطلاح الخفض :

وهو اصطلاحٌ كوفيٌّ ، «وقد اختار البصريون اصطلاح الجرّ ، واختار الكوفيون اصطلاحَ الخفض وكلاهما من وضع الخليل»[١] ، ومن يقرأ في معاني القرآن للفراء يلاحظُ أنه يستخدم الخفضَ كثيراً ولا يستخدم الجر[٢] ، وقد اعتمد مكّي في الكشف[٣] المسمّى الكوفيّ وهو الخفض ، أمّا في المشكل[٤] فاستخدم الخفض والجرّ .

١٣- اصطلاح الحال :

والحالُ اصطلاحٌ بصريٌّ ، أمّا الكوفيّون فإنّهم يستخدمون اصطلاح القطع ، ويتكرر هذا المصطلح عند الفرّاء كثيراً ، من ذلك توجيه قراءة النصب في قوله تعالى : «ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هُدىً للمتّقين»[٥] ، حيث يقول الفرّاء : «فأمّا النّصبُ في أحد الوجهين فأنْ تجْعَلَ «الكتاب» خبراً لذلك» فتنصب (هدىً) على القطع ، . . وإنْ شئت نصبت (هدىً) على القطع من الهاء التي في (فيه)»[٦] .

أمّا مكّي فلم يقابِلْني أنّه استخدم «القطع في الكشف» ، بل كان يستخدم مصطلح الحال بكثرةٍ[٧] ، ولم أجده استخدم القطع (بمعنى الحال) إلاّ في موضعٍ واحد في «مشكل اعراب

---

(١) مدرسة الكوفة د . مهدي المخزومي / ٣١١ (قال الزجّاج «وهو الخفضُ ، والبصريّون القدماء يقولون : الجرّ «اعراب القرآن» للنحّاس١/١٦٦ .

(٢) سورة الليل آية ٣ .

(٣) الكشف ٤٠٦/١ ، ١٣١/٢ ، ٢٨٧ ، ٣٤٥ ، ١٢١/١ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٩٧ ، ٢٠١ ، ٤٥٣ .

(٤) المشكل ١٨١/١ ، ١٨٤ ، ٦٠٥/٢ وانظر كذلك الكشف ٤٢٧/١ ، ١٣١/٢ ، المشكل ٦٠٥/٢ ، ٦٢٩ ، الكشف ٩٦/٢ ، ٥٠٤/١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ، المشكل ٢٧٧/١ ، ٧٠٦/٢ ، ٦٣٨ ، ونلاحظ في هذه المواضع أنّ مكيّاً لم يلتزم مصطلح مدرسةٍ بعينها بل كان يستخدم الخفض والجرّ .

(٥) سورة البقرة آية ٢ .

(٦) معاني الفرّاء ١١/١ - ١٢ ، وانظر كذلك ٣٥٨/١ ، ٣٣٨/٢

(٧) الكشف ٤٦١/١ ، ٤٦٥ ، ٣٥/٢ ، ٥١ ، المشكل ٧٧/١ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠١ ، ٢٨٨ ، ٤٧٤/٢ ، ٥٦٤ ، المشكل ٥٣١/٢ واعراب النحاس ٣٩٩/١ ، ٤٠٦ ، ٤١٩ .

القرآن»[8] .

١٤- اصطلاح المكنّي والكناية:

ويقابله عند البصريين «الضمير والمضمر»[2] ، قال ابن يعيش : «لا فرقَ بين المضمر والمكنيّ عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعنا هُما واحدٌ وإن اختلفا من جهة اللفظ ، وأمّا البصريُّون فيقولون : المضمرات نوع من المكنيّات فكلُّ مُضمَرٍ مكنيٌّ وليس كلُّ مكنيٍّ مُضمَراً»[3] .

وقال ابن الحاجب : «وضمير الغائب كناية ؛ إذ هو دالٌّ على المعنى بوساطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه»[4] ، ويرى الطنطاوي أنّ أول من استعمل الكناية سيبويه[5] ، وقد استعمل الفرّاءُ مصطلح الكناية كثيراً من ذلك قوله «فهي كناية عن البخل . . .»[6] .

وقد خصَّص كثيرٌ ممّن ألّفوا في الاحتجاج للقراءات باباً لعلل الكناية ، فمكي وضع باباً سمّاه «هاء الكناية»[7] ، وابن الجزري صنع كذلك[8] ، كذلك ابنُ الباذَش في «الاقناع»[9] .

وقد وصف الدكتور مهدي المخزومي تسمية الكوفيين للضمير (بالمكنيّ) بالصحّة وإنْ كان فيها عمومٌ[10] ، أمّا د . أحمد مكّي الأنصاريّ فيرى أن مصطلح البصريين أدقُّ من مصطلح الكوفة[11] ،

---

(١) مشكل اعراب القرآن ١/١٨٥ ، انظر اعراب النحاس ١/٣٩٩ ، ٤٠٦ ، ٤١٩ حيث يستخدم النحاس الحال لا القطع .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٣ وما بعدها ، المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف / ١٦٦ ، والحجة لابن خالويه/ ١٠٦ «والهاء والميم كناية عن المسلمين» .

(٣) شرح المفصّل لابن يعيش ٣/٨٣-٨٤ ، همع الهوامع ١/٥٦ ، الحجة لابن خالويه ٧٤ ، ١٠٢ ، ١٠٨ .

(٤) الكافية في النحو للرضي ٢/٩٣ .

(٥) نشأة النحو للاستاذ الطنطاوي / ٨١ .

(٦) معاني القرآن ١/١٠٤ ، ٣٨٨ ، ٢/٣٨٥ ، واعراب القرآن للنحّاس ١/٤٠٢ .

(٧) الكشف ١/٤٢-٤٤ .

(٨) النشر لابن الجزري ١/٣٠٤ .

(٩) الاقناع في القراءات السبع لابن الباذش ١/٤٩٥-٥٠٣ .

(١٠) مدرسة الكوفة د . مهدي المخزومي /٣٠٤ .

(١١) أبو زكريا الفراء ، د . أحمد مكي الأنصاري /٤٥٠

أمّا مكّي فقد كان يستخدم المصطلحين ، فقد استخدم هاء الكناية غيرَ مرّة[١] ، وهذا الاستخد
القليل لمصطلح الكوفة يدلُّ على اهتمام مكّي بمصطلح البصرة الذي شاع كثيراً وهو الضمير والمضمر
فلذلك لا حظت أنه كان يستخدمُه كثيراً[٢] ، ويبدو أنّ مكياً قد تابع النحّاسَ في هذا الجانب[٣] .

١٥- الاستثناء:

استخدم مكّي مصطلح الاستثناء كثيراً ، فقد كان يستخدم "استثناء ليس من جنس الأول[٤]" ،
ويستخدم مصطلح الاستثناء المنقطع[٥] ، ولا فرق عنده بينهما لأن الأوّل بمعنى الثاني ، يؤكّد ذلك
بقوله : «ومعنى قولنا : الاستثناء المنقطع والاستثناء الذي ليس من الأوّلِ هما شيءٌ واحد»[٦] ، ويبدو
كذلك أنّ مكيّاً -الذي اطّلع على مؤلّفات النحّاسِ جيّداً- قد تأثر بمصطلحاته ، فالنّحاس يستخدم
مصطلح «استثناء ليس من جنس الأول» كثيراً[٧] وهذه ملاحظةٌ بدت لي عند مقارنتي بين المصطلح
عند مكي والنّحاس .

١٦- اصطلاح الصَّرف:

وقد جعله الفرّاءُ علّة لنصبِ المفعول معه ، مثل : جاء محمدٌ وطلوعَ الشمسِ ، وذهبَ جمهورُ
البصريّين إلى أنّه منصوبٌ بالفعلِ الذي قبله بتوسُّطِ الواو[٨] .

---

(١) الكشف ٤٣٩/١ ، ٦٦/٢ .
(٢) الكشف ٤٣١/١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٩ ، ٤٩٢ ، ٥٠٧ ، ٥٢٠ ، ١١٣/٢ ، ٣٠ ، ١٠٢ ، ٨٨ ، ١١٨ ، المشكل /٦١٠ ، ٤٦٩ ،
٤٨١ ، ٦٣٠ ، ٤٥٥ ، ٤٩٠ ... الخ .
(٣) اعراب القرآن للنحاس ٤٠٣/١ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٢٠ ... الخ .
(٤) الكشف ١٩٤/١ ، ١٧٠ ، ١٣٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ .
(٥) الكشف ١٤٥/١ ، ١٩٤ ، المشكل ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ ، وكذلك الكشف ٣٩٢/١ ، ٣٩٦ ، المشكل ٧٢/١ .
(٦) مشكل اعراب القرآن ٢٠٨/١ ، وانظر المشكل ٢٠١/١ ، والجمل في النحو للزجاجي/٢٣٥ .
(٧) اعراب القرآن لابن النحاس ٢٠٧/١ ، ٤٠١ ، ١٢٢/٤ ، ١٣٧ ، ... الخ .
(٨) انظر شرح الرضي على الكافية ٢٢٤/٢

وقد وضعه الفرّاء ، «وحدّده في (معاني القرآن) تحديداً دقيقاً»[1] ، جاء في "معاني القرآن للفرّاء[2] : «والصَّرفُ أن يجتمع الفعلان بالواو ، أو ثمّ ، أو الفاء ، أو «أو» ، وفي أوّله جحدٌ أو استفهامٌ ، ثمّ ترى ذلك الجحدَ أو الاستفهامَ ممتنعاً أن يكرَّ في العطف ، فذلك الصرفُ» ويجوزُ فيه الاتباعُ ؛ لأنّه نَسَقٌ في اللّفظِ نحو قوله تعالى[3] : «ولمّا يعلمِ اللّهُ الّذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين» تنصبُ «ويعلمَ» وهو الذي يسمّيه النحويّون الصَّرف» .

وقد جعل الكوفيون الصرفَ علّةً لنصبِ المفعول معه ، وذهب البصريّون إلى أنّه منصوبٌ بالفعل الذي قبله بتوسُّط الواو ، وذهب الكوفيون إلى أنّ المفعولَ معه منصوبٌ على الخلاف»[4] وهذه كما نعلمُ مسألة خلافيّةٌ .

١٧- المفاعيل:

يقول د . مهدي المخزومي : وقد ذكرَ البصريّون من المفعولات : المفعولَ به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، وعدُّوا هذه الموضوعاتِ كلّها مفعولاتٍ منصوبات بالفعل ، وفرّقوا بين هذه الموضوعات بما ألحقوا بها من قيود لفظية : به ، لأجله ، فيه ، معه ، أمّا الكوفيون فسمّوا ما عدا المفعولَ به من هذه المنصوبات بأشباه المفاعيل وكانوا يطلقون على المفعول به اسم (المفعول) مجرّداً من القيد» ،[5] وقد تابع الدكتور شوقي ضيف الدكتور المخزوميَّ في هذا لأنّ كتاب الأول قد ظهر سنة ١٩٦٤م ، والآخر سنة ١٩٦٨م!!

وأعتقد أنّ مكيّاً قد تابع البصريين في هذا الاتّجاه ، فهو لا يستخدم «أشباه المفاعيل» كما ذكر الاستاذ ان الجليلان ، بل يستخدم المفاعيل ، كالمفعول به[6] ويستخدم كذلك المفعول من

---

(١) الدارسات اللغوية والنحوية في مصر د . أحمد الجنابي /٢٧٢ ، ومدرسة الكوفة د . مهدي المخزومي /٢٩٥ .

(٢) معاني القرآن للفرّاء ٢٣٥/١ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٤٢ .

(٤) الانصاف لابن الانباري مسألة (٣٠) (المسألة الثلاثون) .

(٥) في النحو العربي د . مهدي المخزومي /١٠٤ وما بعدها .

(٦) الكشف ٤٣٤/١ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٤٨٣ ، ٤٨٩ ، ٤٩٣ ، ٣٨٧ ، ٣٩٧ ، ٤٢٥ ... الخ .

أجله[١] ، والمفعول فيه[٢] (ظرف المكان) ، أمّا في المطلق فيستخدم النصب على المصدر[٣] .

وقد استخدم مكّي مصطلح الصَّرف ، ففي قوله تعالى : «ويعلمَ الّذين يُجادلون في آياتنا ما لهم من مَّحيص»[٤] ، قال مكّي :«قرأ نافع وابنُ عامر بالرفع على الاستئناف ، لأنّ الجزاء والجوابَ تمَّ قبله ، وإن شئت على أنّه خبر ابتداء محذوف تقديره : وهو يعلمُ الذين» وقرأ الباقون بالنصب على الصرف»[٥] ، ويوضّح مكّي الصرف بقوله : «ومعنى الصَّرف أنّه لمّا كان قبله شرطٌ وجواب ، وَعُطِفَ عليه «ويعلم» لم يحسن في المعنى ، لأنّ علمَ الله واجبٌ ، وما قبلَه غيرُ واجب ، فلم يحسُن الجزمُ في (يعلم) على العطف على الشّرط وجوابه لأنّه يصير المعنى : إنْ يشأ يعلم ، وهو عالمٌ بكلِّ شيء ، فلم يحسُن العطفُ على الشرط وجوابه ، لأنّه غيرُ واجب و«يعلم الذين» واجبٌ ، ولا يُعطفُ واجبٌ على غير واجب ، فلمّا امتنع العطف عليه ، على لفظه ، عطف على مصدره ، والمصدر اسمٌ فلم يتمكن عطفُ فعلٍ على اسم ، فأضمَر «أنْ» فيكون مع الفعلِ اسماً فتعطف اسماً على اسم ، فانتصب الفعلُ بـ «أنْ» مُضمرة ، فأُضمرت «أنْ» لتكونَ مع الفعلِ مصدراً ، فتعطف اسماً على اسم»[٦] ، وقال في مُشكِل اعراب القرآن «من نصبه فعلى اضمار «أنْ» لأنه مصروف عن العطف على ما قبله لأنّ الذي قبله شرطٌ وجزاء* ، وذلك غيرُ واجب ، فصرفه عن العطف على اللفظ وعطفه على مصدر الفعل

(١) مشكل اعراب القرآن ١٨٤/١ ، ٥٤٦/٢ ، الكشف ١٧٨/٢ ، المشكل ٥٥٢/٢ ، الكشف ٥١٦/١ .

(٢) الكشف ٤٤٠/١

(٣) المشكل ١٩٤/١ ، الكشف ١١٨/٢ ، المشكل ٤٩٠/٢ ، الكشف ٢١٤/٢ ، المشكل ٥٩٩/٢ ، ٦٠٧ ، ٥٠٩ ، ٥٣١ . . .الخ

(٤) سورة الشورى آية ٣٥

(٥) الكشف ٢٥٨١/٢ ، الإقناع ٧٥٨/٢ ، النشر ٣٦٧/٢ .

(٦) الكشف ٢٥١/٢-٢٥٢ ، وانظر الكتاب ؛ سيبويه ٣٩/٢ .

قال العكبري «ويعلمَ : يُقرأ بالنّصب على تقدير : وأن يعلمَ لأنّه صرفه عن الجواب وعطفه على المعنى ، ويقرأ بالكسر على أن يكون مجزوماً حُرِّك لالتقاء الساكنين ؛ ويُقرأ بالرفع على الاستئناف» املاء ما منّ به الرحمن ٢٢٥/٢ .

* جاء في اعراب النحاس :«ويجوزُ رفعُه ونصبُه ، إلاّ أنّ الرفع عند سيبويه أجودُ ، وهي قراءة المدنيين (ويعلمُ الذين) آل عمران/ آية ١٤٢ على أنّه مقطوعٌ ممّا قبله مرفوع ، والنصبُ عنده بعيدٌ وهي قراءة الكوفيين ، والصحيحة من قراءة أبي عمر ، إلاّ أنّ النصبَ في الآية أمثلُ لأنّه شرْطٌ وهو غيرُ واجب ، «ويعلمَ» جواب لما فيه من النفي فالأولى به النصبُ ، وقوله جلّ وعز «ويعلمَ الذين يجادلون» ليس بجوابٍ فيجبُ نصبُه «اعراب النحاس ٨٥/٤» .

الذي قبله»[1] ، وجاء في البحر المحيط : «وقال أبو عُبيد : النصبُ على الصَّرف ، وهو مذهبُ الكوفيين أنّ واو الصرف هي التي تنصب الفعل المضارع»[2] .

ووجدتُ عند مكّي بعض المصطلحات ، وأرى أنّه مما يمكن أن يكون مكّي قد تفرّد باستعماله ، من ذلك «ألف الاسترشاد» وذلك في حديثه عن الألف في قوله تعالى «أتجعلُ فيها من يُفسدُ فيها ويسفكُ الدِّماء ونحنُ نسبّحُ بحمدك ونقدّس لك قال إنّي أعلمُ من الله ما لا تعلمون»[3] فقال مكّي : «الألفُ ألفُ الاسترشاد ، وسؤالٌ عن فائدة ، وليس هو انكاراً ولفظه لفظُ الاستفهام ، وقيل : هو تعجُّبٌ ، تعجّبت الملائكة من قدرة الله»[4] .

ويبدو لي أنّ مكيًا لم يقصد بألف الاسترشاد أنّها همزة الاستفهام التي نعرفُها ، لم يقصد الاستفهام تماماً ، فكأنّ مصطلح الاسترشاد عند مكّي في هذا الموضع يؤدي غير المعنى الّذي يؤدّيه مصطلح الاستفهام لو استخدمه ، ويبدو أنّ هنا ك فرقاً عند مكّي بين الاسترشاد والإستفهام ، وإنْ كان الاسترشادُ عنده يؤدّي معنى الاستفهام[5] .

كذلك استخدم مصطلح النون الحائلة بدلاً من نون الوقاية ، بين الياء والفعل في «ضربني ويضربني»[6] ، وجاء في المشكل «لكن حذف نافع النون الثانية التي دخلت للفصل بين الفعل والياء لاجتماع المثلين»[7] ، ونستطيع بعد هذا العرضِ للمصطلح النحويّ عند مكّي أن نخلص إلى ما

---

(١) مشكل اعراب القرآن ٢/٦٤٧ ، الكتاب لسيبويه ٢/٣٩ ، البحر المحيط ٧/٥٢١

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٧/٥٢١ ، وحجّة القراءات لابي زرعة /٦٤٣ ، وقال النحاس عن رأي أبي عُبيد «وهما لا يتجانسان ولا يشتبهان أي تشبيه النّصب في هذه الآية بالنّصب في قوله تعالى : «ولمّا يعلم الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين» آل عمران /١٤٢ (اعراب النحاس ٤/٨٥) .

(٣) البقرة آية ٣٠

(٤) مشكل اعراب القرآن ١/٥٨

(٥) الكشف ١/٤٧٢ ، ٧٤٣ ، واستخدم «همزة الاستفهام» ١٠/٤٧٣ ، وألف الاستفهام ١/٤٧٣ ، ١/٥٢١

(٦) الكشف ٢/٢٠ ، واستخدم لها مصطلح «فاصلة بين الفعل والياء» الكشف ١/٤٣٦ وسمّاها "نون الوقاية" للفعل الآ تتصل به الياء ، الكشف ١/٤٣٧

(٧) مشكل اعراب القرآن ١/٤١٤ ، (مذهبُ الجمهور أنّها سمّيت نون الوقاية لأنّها تقي الفعل الكسرَ ، قال الناظمُ بل لأنّها تقي الفعلَ اللبسَ في الأمر ، فلو لا النونُ لالتبست ياءُ المتكلّم بياء المخاطبة ، وأمر المذكّر بأمر المؤنث) حاشية الصبان على الأشموني ١/١٢٣ .

يلي :

١- لقد بدا مصطلح مكّي واضحاً ، فلقد وصل إلى مرحلة مبكّرة من النُضج في عهد مكّي ومن سبقه بزمان ليس بعيداً ، لذلك لم ألاحظ أنّه استخدم مصطلحاً فيه شيءٌ من الغرابة ، بل بدا سهلاً واضحاً ، وربّما كان للغاية التعليميّة عند مكّي دورٌ في ذلك .

٢- لقد اطّلع مكّي ، بسبب كثرة رحلاته ، وتلقّيه عن شيوخ مختلفي المذاهب ، على تراث من سبقه ، فجاء المصطلح عنده ممثّلاً لكلا الاتجاهين : البصرة والكوفة ، وأضاف بعض المصطلحات .

٣- التزم مكي أحياناً مصطلحات الكوفة كـ : مصطلح ما لم يُسمَّ فاعله ، والنعت ، والخفض .

٤- كما نجده من جانب آخر يتمثّل مصطلح البصرة ويكثر منه من ذلك : العطف ، والبدل ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، والحال .

٥- كما لاحظت أنه كان يردّد ذكر المصطلحين معاً ، وفي بعض المواضع كان يستخدم المصطلحين معاً للموضع نفسه .

٦- وكان في المشكل أكثرَ ميلاً لاستخدام مصطلح البصرة منه في «الكشف» .

المبحث الثاني

مكّي نحوياً : آراؤه النحويّة

مكّي نحوياً:

لقد كان مكي نحوياً عالماً بوجوه القراءات ، متبحّراً في علوم القرآن والعربيّة ، فقيهاً ومفسّراً كما ذكر غيرُ واحدٍ ممّن ترجموا له[1] .

فلم يكن مكيٌّ مجرّد ناقلٍ للعلم ، بل كانت شخصيّتُه واضحةً في كلّ ما يعرِض من مسائلَ ، فكثيراً ما يجهر برأيه مخالفاً أو موافقاً متى ما رأى النّقل لا ينسجمُ مع مذهبه ، أو طبيعةِ الموضوع الذي يتحدّث عنه .

فقد تعقّب الكثيرين ممّن يُعدُّون أئمّة هذا العلم ، اعترض مكي على تعليل سيبويه لكسر الّلام في قوله تعالى : ﴿الحمدُ للّه ربِّ العالمين﴾[2] .

حيث ذكر سيبويه أنّ الّلام كُسرت مع الظّاهر للفرقِ بينها وبين لام التأكيد[3] ، قال مكي : «قال أبو محمد : وفيها نظرٌ يطولُ ذكرُه»[4] .

كذلك ردّ مكّي على الأخفش إجازته (قُيُلَ) بضمّتين في «قِيلَ» بقوله : «وهذا شاذٌ لا قياسَ له»[5] ، كذلك فقد ردّ مكي على الفرّاء قوله[6] بأنّ «والظالمين» في قوله تعالى[7] : ﴿والظالمين أعدّ لهم عذاباً أليماً﴾ في حالة الرفع بمنزلة قولِه تعالى[8] : ﴿ والشعراءُ يتّبِعُهُم الغاوون ﴾ حيث قال مكّي

---

(١) انظر معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ١٢/١٦٧ ،الصلة ،لابن بشكوال/ ٥٧ ، ترتيب المدارك ، للقاضي عياض ٣/٧٣٧ .

(٢) سورة الفاتحة الآية الاولى .

(٣) سيبويه ١/٣٨٩ .

(٤) مشكل اعراب القرآن ١/٦٨ .

(٥) نفسه ١/٧٨ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٠ .

(٧) سورة الانسان آية ٣١ .

(٨) سورة الشعراء آية ٢٢٤

: «وليس مثله لأنّ «والظالمين» قبله فعلٌ عمل في مفعول ، فعطفت الجملة على الجملة ، فوجب أن يكونَ الخبرُ في الجملة الثانية منصوباً كما كان الخبرُ في الجمة الأولى في قوله : ﴿يُدخلُ من يشاءُ في رحمته ﴾ وقوله ﴿ والشعراءُ ﴾ قبله جملة من ابتداء وخبر فوجب أن تكون الجملة الثانية كذلك ، فالرفعُ هو الوجه في الشعراء ، ويجوزُ النّصبُ في غير القرآن ، والنّصبُ هو الوجه في «والظالمين» ويجوزُ الرفعُ في غير القرآن»[1] ، وأرى أنه قد جاء في القرآن الكريم أيضاً ، ما ينصبُ في هذا السياق ، كما في قوله تعالى : ﴿ والسماءَ بنيناها بأيد﴾ ، و ﴿ القمرَ قدّرناه منازلَ ﴾ ، وأيضاً ردّ مكي على الفرّاء في مسألة التمييز في قوله تعالى[2] ﴿ بطرتْ معيشتَها ﴾ قال : «قال الفرّاء[3] هي نصبٌ على التفسير وهو بعيدٌ»[4] ، وقد ردّ مكّي على الفرّاء هنا لأنّ البصريين لا يجيزون مجيء التّمييز معرفةً ، وهذه مسألةٌ خلافيّةٌ بين المدرستين ، وقد ذهب مكّي فيها مذهبَ البصريّين .

كذلك ردّ مكي على مَن قال[5] : إنّ في زكّاها ودسّاها ضميراً يعودُ على الله جلّ وعزّ من قوله تعالى[6] : ﴿قد أفلح من زكّاها وقد خاب من دسّاها ﴾ أي : أفلح من زكّاه الله وقد خاب من خذله الله ، فيقول مكّي : «وهذا بعيدٌ ، إذ لا ضميرَ يعودُ على (مَنْ) من صلته ، وإنّما يعودُ الضميرُ على اسمِ الله جلّ ذكرُه ، ولكن إنْ جعلت (مَنْ) اسماً للنّفس وأنّثت على المعنى فقلت : زكّاها ودسّاها جاز لأنّ الألف والهاء تعودان على (مَنْ) فيصلح الكلام ، فيكون التّقدير : قد أفلحت النّفسُ التي زكّاها الله وقد خابت النّفسُ التي خذلها الله وأخفاها»[7] .

---

(١) مشكل اعراب القرآن ٢/٧٨٩ ، اعراب النحاس ٥/١٠٩-١١٠ ، وانظر حول هذه المسألة الانصاف مسألة ١٢ ، شرح الكافية للرضي ١/١٦٣ ، حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٢/٥٧ .

(٢) سورة القصص الآية ٥٨ .

(٣) معاني الفراء ٢/٣٠٨ .

(٤) مشكل اعراب القرآن ٢/٥٤٦ .

(٥) القولُ لقتادة كما في الجامع للقرطبي ٢٠/٧٧ .

(٦) سورة الشمس آية ٩ ، ١٠ .

(٧) مشكل اعراب القرآن ٢/٨٢٠

«والصوابُ أنّ الضميرَ يعودُ على (مَن)، والمعنى: قد أفلح من زكّى نفسَه، وقد خاب من دسّاها»[1].

خالف مكّي أبا جعفر النحاس في أكثر من مسألة نحويّة، من ذلك فتحُ همزة «إنّ» في قوله تعالى[2]: ﴿ فلينظُرِ الإنسانُ إلى طعامِه أنّا صببنا الماءَ صبًّا ﴾ فقد قرأ الكوفيون بفتح همزة «أنّا»[3]، ووجه هذه القراءة عند مكّي أنّه ممّا اشتمل فيه الثاني على الأوّل في البدلِ، وهو كثيرٌ في الكلام، فأُتي به في موضع خفض»[4]، أمّا النحّاسُ فيقول: «وعلى قراءة الكوفيّين ليس بتمامٍ لأنّهم يقرءون «أنّا» بمعنى «لأنّا» ولا يجوزُ أن يكون بدلاً من طعامٍ، على ما تأوّله أبو عُبيد، لأنّ وجوه البدلِ قد بيّنها النحويّون ولا يدخلُ فيها هذا»[5].

فمكّي يرى أنّ القراءة بفتح «أنّ» على بدل الاشتمال من الطّعام[6]، وهذا ما لم يذهب إليه النّحاس، وفي هذا مُخالفةٌ واضحةٌ للنّحاس، والأمثلة على المسائل التي خالف فيها مكّي النحاس كثيرةٌ، أحيل إلى بعضها في الهامش[7].

ولابُدّ من الإشارةَ هنا إلى أنّ شخصية مكي كانت تظهر في كثير من المسائل التي يعرضها فهو وإن كان ينقل إلاّ أنّه لا يقبل كلّ شيءٍ دون تمحيصٍ ونقدٍ، فهو عندما يعرضُ الأقوالَ والوجوه المختلفَة للمسألة الواحدة يأخذُ بعضاً ويردُّ بعضاً، ففي توجيه اعراب «قادرين» في قوله تعالى[8] ﴿بلى قادرين على أنْ نسوّيَ بنانه﴾ يذكر مكّي أحَد الأقوال وهو: «انتصب «قادرين» لأنّه وقع في

---

(1) من ملاحظات استاذي د. أحمد الجنابي على البحث.

(2) سورة عبس آية ٢٥.

(3) الكشف ٣٦٢/٢، التيسير لأبي عمرو الداني/٢٢٠.

(٤) الكشف /٣٦٢-٣٦٣. مشكل اعراب القرآن ٨٠٢/٢، البحر المحيط ٤٢٩/٨.

(٥) اعراب القرآن للنحاس ١٥٣/٥ وينظر: معاني الفراء ٢٣٨/٣، جامع البيان للطبري ٣٦/٣.

(٦) وافق أبو حيان مكيًا في هذه المسألة: البحر المحيط ٤٢٩/٨.

(٧) انظر اعراب القرآن للنحاس ١٠٢/٥ و ١٢٢، المشكل ٧٩٣/٢ و٨٧٥.

(٨) سورة القيامة آية ٤

موضع «تقدر» والتقدير : بلى نقدر ، فلما وضع الاسم موضع الفعلِ نصب ، وهو قول بعيد من الصواب ، يلزمُ منه نصبُ قائم في قولك : مررتُ برجلٍ قائم»[1] .

وفيما سبق دلالةٌ واضحةٌ على ظهورِ شخصيّة مكّي ، فلم يكن مكّي مجرّد ناقلٍ لآراء الآخرين حسبُ ، كما يذكر الدكتور حاتم الضامن[2] ، وقد ردّ الاستاذ أحمد الجنابي على الضامن بقوله[3] : «ولكنّه مبالغٌ في ذلك . . لأنّ مكيًا له دورُه في الكتاب ، وله إضافاتٌ وملاحظاتٌ كثيرةٌ فاتت النحّاس» .

وأودُّ الإشارة هنا إلى أنّ مكيًا – شأنُه كشأن الأندلسيين – قد مزج بين مذهبي البصرة والكوفة في النحو ، وأنّه استفاد من هذا المزيج بأنّه خرج بآراءٍ جديدة ، ولذا سأشيرُ إلى بعضِ المسائل التي أعتقدُ أنّ له فضلَ التفرُّدِ أو الزِّيادةِ فيها ، ومن هذه المسائل :

١- مسألة إنْ المخفّفة : في قوله تعالى[4] : ﴿ وإنْ كانوا من قبلُ لفي ضلالٍ مبين ﴾ ، قال مكّي : «أيْ : وما كانوا من قبلُ إلاّ في ضلالٍ مبين ، وهذا قولُ الكوفيين ، وأمّا سيبويه فإنّه قال : "إنْ مخفّفة من الثقيلة ، واسمُها مضمرٌ والتقدير على قوله : وإنّهم كانوا من قبلُ في ضلالٍ مبين»[5] .

وقد ردّ أبو حيّانَ الأندلسيُّ على مكّي قائلاً : «فظهر من كلامه أنّها حين خُفّفت حُذفَ اسمُها وهو ضميرٌ عائدٌ على المؤمنين ، وهذا الوجهُ لا نعرفُ نحويًا ذهب إليه ، إنّما تقرّر عندنا في كتب النّحو ومن الشيوخ أنّك إذا قلت : إنّ زيداً قائمٌ ثمّ خفّفتَ فمذهبُ البصريّين فيها إذ ذاك

---

(١) مشكل اعراب القرآن ٧٧٧/٢ ، ويُنظر : معاني الفراء ٢٠٨/٣ ، الجامع للقرطبي ٩٤/١٩ .

(٢) مقدّمة محقق المشكل /٢٩ .

(٣) الدّراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري د . أحمد الجنابي /٢٥٤ ، وينظر أصوات العربيّة والقرآن الكريم : منهج دراستها وتعليمها عند مكي د . عبدالله ربيع محمود /٢٥٥ .

(٤) سورة الجمعة آية ٢ .

(٥) لم أجد هذا النصّ الذي نسبه أبو حيّانَ لمكّي لا في الكشف ولا في المشكل !!

وجهان : أحدُهما جواز الإعمال ، ويكونُ حالُها وهي مخفّفةٌ كحالِها وهي مشدّدةٌ إلاّ أنّها لا تعملُ في مضمر ، ومنع ذلك الكوفيّون* وهم محجوجون بالسّماعِ الثابتِ من لسانِ العربِ ، والوجه الثاني وهو الأكثرُ عندهم أنْ تُهمَلَ فلا تعملُ لافي ظاهرٍ ولا في مُضمَرٍ ، لا ملفوظ به ولا مقدّرٍ البتّةَ ، فإنْ وَلِيها جملةٌ اسميّةٌ ارتفعت بالابتداء والخبر ، ولزمت اللّامُ في ثاني مضمونيها إنْ لم يُنْفَ ، وفي أوّلهما إنْ تأخّر فتقول : إنْ زيداً لقائمٌ ومدلولُه مدلولُ : إنّ زيداً قائمٌ»[1] .

٢- مسألة حذف المؤكّد وابقاء التوكيد في قوله تعالى[2] ﴿ إلاّ من سفه نفسَه ﴾ أجاز مكّي انتصاب «نفسَه» على «أنّه توكيدٌ لمؤكّد محذوفٍ تقديره ، سفه قولَه نفسَه»[3] وقد تفرّد مكّي في هذه المسألة وقد ردّ عليه غيرُ واحد .

فقد ردّ عليه شهاب الدين القرافي (ت٦٨٢ هـ) بقوله : «وقال مكّي : أصلُ الكلام : إلاّ من سفِه قولَه نفسَه ، على أنّ «نفسَه» تأكيدٌ حُذفَ المؤكّد وأُقيم التّوكيدُ مَقامَه ، قياساً على حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه نحو : قام عالِمٌ أي : رجلٌ عالمٌ . . . "وهو بعيدٌ لأنّ إقامةَ التأكيد مقام المؤكّد قليلٌ في كلامهم أو معدومٌ ، بخلافِ الصفة ، . . "»[4] .

كذلك فقد ردّ على مكي ابنُ عطيه[5] ، وكذلك ردّ عليه السّمينُ الحلبيْ بقوله : «وأمّا حذفُ المؤكّد وابقاء التوكيد فالصحيحُ لا يجوز»[6] ، كذلك فقد ردّ عليه أبو حيّانَ بقوله : «فيه خلافٌ ، وقد صحّح بعضُهم أنّ ذلك لا يجوزُ ، أعني أن يحذف المؤكّد ويبقى التوكيد»[7] .

---

(١) البحر المحيط ١٠٥/٣ .

* لأنهم يرون أنّها - إذا خُفّفت - لا تعمل .

(٢) سورة البقرة آية ١٣٠ .

(٣) مشكل اعراب القرآن ١١١/١ ، وينظر معاني القرآن للزجّاج ١٩١/١ .

(٤) الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي /٣٨٩ .

(٥) المحرّر الوجيز لابن عطية ٤٢٤/١ .

(٦) الدرّ المصون للسّمين الحلبي ١٢٠/٢ ، وينظر الكشّاف للزمخشري ٣١٢/١ .

(٧) البحر المحيط ٣٩٤/١

٣- مسألة «أحصى» في قوله تعالى[1] : ﴿ لِنَعلَمَ أيُّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا ﴾ يرى مكّي أنّ أحصى هنا ليس هو «أفعلَ من كذا»، أي ليس أفعل التفضيل، «وانّما هو فعلٌ ماضٍ، وإذا كان فعلاً ماضياً لم يأتِ معه التّمييز، وكانَ تعدّيه إلى «أمداً» أبينَ وأظهرَ»[2] .

يريد مكي أنّ «أمداً» مفعولٌ به لأحصى وليس تمييزاً، واعتقدُ أنّ هذا التوجيه قد تفرّد به مكّي وقد أشرتُ له في غير هذا الموضع، * ولكنّه توجيهٌ مرجوحٌ بنظم الآية وتركيبها فأيّ للتمييز بين شيئين أو المقارنة بينهما، فقوله تعالى: لنعلم أيُّ الحزبين أدق احصاءً لمدة اللُّبْث في النوم* .

٤- مسألة كلاّ : وقد أشارَ ابنُ هشام لها بقوله[3] : «وأمّا قولُ مكي إنّ «كلاّ» اسمٌ إذا كانت بمعنى حقّاً فبعيدٌ، لأنّ اشتراكَ اللفظِ بين الاسميّة والحرفيّة قليلٌ، ومخالفٌ للأصولِ، ومُحوِجٌ لتكلُّفِ دعوى علّة لبنائها .

٥- البدل في قوله تعالى[4] : ﴿ولا تُمَدنَّ عينيك إلى ما متّعنا به أزواجاً مِنهُم زهرةَ الحياة الدُّنيا﴾ أجاز مكي أن تكون «الحياة» مجرورةً على البدلِ من «ما»[5] وقد تعقبه العكبريّ في هذه المسألة بقوله : «وفيه نظرٌ»[6] .

٦- مسألة (الكاف) في قوله تعالى : ﴿لا تُبطِلوا صدقاتِكم بالمنِّ والأذى كالّذي ينفق ماله رئاءَ النّاسِ ولا يؤمنُ بالله واليوم الآخر﴾[7] .

حيث يرى مكّي أنّ الكافَ نعتٌ لمصدر محذوف، أي : ابطالاً كالّذي[8] ، ويريدُ إبطالاً مثلَ

---

(١) سورة الكهف آية ١٢ .

(٢) مشكل اعراب القرآن ٤٣٨/١ ، معاني الفراء ١٣٦/٢ ، الجامع للقرطبي ٣٦٤/١٠ .

* منْ ملاحظات الأستاذ المشرف على الرّسالة .

(٣) مغني اللبيب /٢٥٠ .

(٤) سورة طه آية ١٣١ .

(٥) مشكل اعراب القرآن ٤٧٤/٢ .

(٦) املاء ما من به الرحمن ١٢٩/٢ .

(٧) سورة البقرة آية ٢٦٤ .

(٨) مشكل اعراب القرآن ١٣٩/١ ، اعراب القرآن للنحاس ٣٣٤/١

الذي ينفقُ مالَهُ .

وأعرب مكي : «رئاء» على أنّه نعت لمصدر محذوف تقديره : انفاقاً رئاءَ الناس ، وقد أخذ السّمين الحلبي[1] بإعراب مكّي وردّ منع ابن عطيّة[2] له .

أمّا اعتبارُ مكّي الكافَ نعتاً لمصدر محذوف ، فهو رأي النحاس ، قال النحّاس : «الكافُ في موضع نصب أي إبطالاً كالذي ينفقُ مالَه رئاء الناس ، فهي نعت للمصدر المحذوف ، ويجوز أن تكون في موضع الحال»[3] .

وقد تعقّب ابنُ هشام مكيًا فقال : « . . ويلزمه أن يقدّر إبطالاً كإبطال انفاق الذي ينفق ، والوجه أن يكون «كالذي» حالاً من الواو ، أي لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي يُنفقُ ، فهذا الوجهُ لا حذفَ فيه»[4] ، ونلاحظُ أنّ ابنَ هشامٍ يتصيّدُ مكيّاً تصيُّداً واضحاً ، فهو لا يذكر الأوجَه جميعَها التي يذكرُها مكّي ، بل يأخذ ببعض القولِ دون بعض ؛ فقد ذكر مكّي "أنّه يجوز أن يكون في موضع الحال"[5] .

٧- اللاّم مصدريّة : في قوله تعالى : ﴿ كتب على نفسه الرحمةَ ليجمعنّكم ﴾[6] ، عدّ مكي اللاّمَ في قوله تعالى : ﴿ ليجمعنّكم ﴾ بمعنى أن المصدريّة وأنّ من ذلك اللاّم في قوله تعالى ﴿ ثُمّ بدا لهم من بعدما رأوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾[7] أي أن يسجنوه»[8] .

---

(١) الدر المصون ٢/٥٨٥ .

(٢) المحرّر الوجيز لابن عطية ٢/١٧٣ ، وانظر كذلك الدر المصون ٢/٤١١ ، ٢/٣٣٩ ، ٢/١٨٢ .

(٣) اعراب القرآن للنحاس ١/٣٣٤ .

(٤) مغني اللبيب /٧٨٢ ، وكذلك ردّ ابن الشجري على مكّي في هذه المسألة أمالي ابن الشجري ٢/٤٤٧ وانظر كذلك أمالي ابن الشجري ٢/٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠-٤٦٨ فقد تعقّب ابن الشجري في هذه المواضع مكيًا وانظر مالم ينشر من الأمالي الشجرية . تحقيق د . حاتم الضامن/١٩٥ .

(٥) مشكل اعراب القرآن ١/١٣٩ .

(٦) سورة الأنعام آية ١٢ .

(٧) سورة يوسف آية ٣٠ .

(٨) مشكل اعراب القرآن ١/٢٤٦

واعتقد أنَّ مكيّاً يريد أنَّ اللامَ وما بعدها في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ فاعلاً لـ «كتب» ومثّل لها بـ «لَيَسْجُنُنَّهُ» ، وقد تعقّب ابنُ هشام مكيّاً والعكبريَّ في هذه المسألة فقال : «ولم يثبُت مجيءُ اللامِ مصدريّةً ، وخلط مكّي فأجاز البدليّة مع قوله إنّ اللاّم لامُ جواب القسم ، وأنّها منقطعةٌ عمّا قبلها إن قُدِّرَ قَسَمٌ ، أو متّصلة به اتّصال الجوابِ بالقسمِ إن أُجريَ «بدا» مجرى أقسم»[1] .

وإنّني أوافق ابن هشام في تعقّبه مكيّاً ، واعتقد أنَّ في الآية ما يُشعرُ بالقسم ، فكأنَّ الله تعالى يُقسِم أنه سيجمعهم ، فكأنَّ في "كتب" معنى «أقسم» ، ولكن ابنَ هشام لم يكن دقيقاً في تعقّبه العكبريَّ في هذه المسألة ؛ ذلك أنّ العكبريَّ قد نصَّ على ما ذكرتُه ، وهو أنّ في الآيةِ إشعاراً بالقسم ، ولم يذكر ما ذهب إليه مكي ، حيث يقول العكبريّ : . . . واللّامُ فيه جوابُ قسمٍ محذوفٍ وقع «كتب» موقعه»[2] ، وهكذا نلاحظُ أنّ توجيهَ العكبريِّ أصحُّ وأقربُ مما ذهب إليه مكّي .

أمّا ما ذكره مكي من قوله تعالى ﴿ ثم بدا لهم من بعدما رأوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ ، فقد أشار سيبويه إلى هذه المسألةِ ومذهبُه أنّ «لَيَسْجُنُنَّهُ» في موضع فاعل أي ظهر لهم أن يسجنوه[3] ، وما ذهب إليه سيبويه في هذه الآية أنّه يجوزُ أن تأتي الجملة فاعلاً ، وخاصّة الجملة الفعليّة .

«أمّا أبو العبّاس المبرّد فقال : هذا غلطٌ لا يكون الفاعلُ جملةً ، ولكنّ الفاعلَ ما دلّ عليه "بدا" أي : بدا لهم بَدَاءٌ فَحذف الفاعلُ لأنّ الفعلَ يدلُّ عليه»[4] ، فالجملة عند المبرّد إذن لا تقومُ مقام الفاعل ، ولكنّ الفعلَ دلَّ على المصدر ، وقام المصدرُ مقامَ الفاعلِ ، كما يقول أبو العبّاس المبرِّد .

٨- مَنْ الموصولة : في قوله تعالى[5] : ﴿ إنّه من يتّقِ ويَصْبِرْ فإنّ الله لايُضيعُ أجر المحسنين ﴾

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ص ٥٣٢ ، وقد تعقب ابن هشام في هذه المسألة كذلك العكبريَّ ؛ مع أنّ العكبريّ لم يذهب فيها إلى ما ذهب إليه مكّي ، انظر املاء ما منّ به الرحمن ٢٣٦/١ .

(٢) املاء ما منّ به الرحمن للعكبري ٢٣٦/١ .

(٣) الكتاب ٤٥٦/١ .

(٤) انظر اعراب القرآن للنحاس ٣٢٩/٢ ، ١٧٩/٥ ، والبحر المحيط ٥٣٦/٣ .

(٥) سورة يوسف آية ٩٠

فقد قرأ قنبل «يتّقي» بياء في الوصل والوقف وحذفها الباقون في الوصل والوقف[1] ، وقد وجّه مكّي القراءة بالياء بقوله[2] : «وحجّة من قرأ بالياء في «يتّقِ» أنْ تكون (مَنْ) بمعنى الذي فيرتفعُ الفعلُ بعدَها لأنّه في الصلة وفي الكلام معنى الشّرط ، لأنّ الفاء تدخل في خبر «الذي» للإبهام الذي فيها ، والإبهامُ مضارعٌ للشّرط . . . ويجوز أن تقدّرَ الضمّةَ في الياء ثم تحذفها للشّرط ، فتكون (من) للشرط ، وأكثرُ ما يأتي هذا في الشّعر ، وحذف الياء هو الاختيار» .

وقد أوضح مكي هذه المسألة في المشكل فقال[3] : «فأمّا ما رواه قُنبل عن ابن كثير أنّه قرأ «يتّقي» بياء فإنّه مجاز ، أنّه جعل (مَنْ) بمعنى الذي فرفع «يتّقي» لأنه صلةُ لَمن وعطفَ «يصبرْ» على معنى الكلام لأنّ (مَنْ) وإن كانت بمعنى الذي ففيها معنى الشّرط . . . وقد قيل : إنّ «مَنْ» بمعنى الذي ، و «يصبر» مرفوعٌ على العطف على «يتّقي» لكن حذفت الضمّةُ استخفافاً وفيه بُعدٌ أيضاً ، واثباتُ الياء في «يتّقي» مع جزم «يصبر» ليس بالوجهِ القويِّ على أي وجه تأوّله» .

وقد تعقّب ابن هشام مكّيًا فقال[4] :« . . فزعم أنّ «مَنْ» موصولة ؛ فلهذا ثبتت الياءُ في «يتّقي» وأنّها ضُمِّنَتْ معنى الشّرط ؛ ولذلك دخلت الفاء في الخبر ، وإنّما جُزِم «يصبر» على توهُّم معنى (مَنْ) ، وقيل : بل وَصَل «يصبر» بنيّة الوقف كقراءة نافع «ومحيايْ ومماتي»[5] بسكون ياء «محياي» وصلاً» ، فالجزم عند ابن هشام في (يصبر) على التوهُّم .

٩- مسألة (ما) في قوله تعالى[6] : ﴿ساء ما يحكمون﴾ ، قال مكّي : «ما : في موضع نصب وهي نكرة أي ساء شيئاً يحكمونه»[7] ، فهي عند مكّي تمييزٌ ، وقد ذهب أبو اسحاق الزجاج إلى أنّ

---

(١) الكشف ٢/١٨ ، التبصرة /٢٣١ ، الاقناع ٢/٦٧٤ ، النشر ٢/٢٩٧ .

(٢) الكشف ٢/١٨ .

(٣) مشكل اعراب القرآن ١/٣٩١ .

(٤) مغني اللبيب /٦٢٣ ، وانظر همع الهوامع للسيوطي ٥/٢٧٩ .

(٥) سورة يوسف آية ٩٠ .

(٦) سورة العنكبوت آية ٤ .

(٧) مشكل اعراب القرآن ٢/٥٥٠

«"ما" في موضع رفع بمعنى ساء الشيءُ حكمُهم»[1] ، وقد ذهب العكبريُّ مذهب مكّي في هذه المسألةِ فقال[2] : «ساء : يجوز أن يعمل عمل بئس» ، يريد العكبريُّ أنّ ساء تعمل عمل بئس فينتصب ما بعدَها على أنّه تمييزٌ .

وقد ذكر ابن كيسان تقديرين آخرين : «أحدُهما : أن يكون «ما» مع «يحكمون» بمنزلة شيءٍ واحد ، كما تقول : أعجبني ما صَنعتَ أي : صنيعُكَ ، والتقدير الآخر أن يكون (ما) لا موضع لها من الإعراب وقد قامت مقام الاسم «لِساءَ» وكذا نعمَ وبئس»[3] .

ولعلّ ابن كيسان يقصد أنّه يمكن تأويل «ما» مع الفعل بمصدرٍ مؤوّل في محل رفع فاعل ، فتكون «ما» في الآيةِ مصدريّةً ، وهو ما ذهب إليه الزجّاجُ كما ذكر القرطبيُّ* وفي قوله تعالى[4] : «ساء مثلاً القوم الذين كذّبوا بآياتنا» قال مكي[5] : «في ساء : ضميرُ الفاعل ، ومثلاً : تفسيرٌ ، -أيْ تمييز- والقومُ : مرفوعٌ بالابتداء والتّقديرِ : ساء مثلاً هم القومُ الذين كذّبوا مثل : نعم رجلاً زيدٌ . . . .» .

وَقَدْ تعقّب ابن الشجري مكيًّا فقال[6] : «قلتُ : ساء بمنزلة «بئس» وهذا البابُ لا يكونُ فيه المقصودُ بالذمِّ أو المدحِ إلاّ من جنسِ الفاعلِ ، فلا يجوزُ : بئس مثلاً غُلامُكَ إلاّ أن يُراد : مثلُ غلامِك ، فحذف المضاف ، فمن زعم أنّ التقدير : ساء مثلاً هُم القومُ فقد أخطأ خطأً فاحشاً» .

وما قاله ابن الشجري هنا فيه نظرٌ وذلك لأنّ مكيًّا حينما قدّر : ساء المثلُ مثلاً هم القوم . . .

---

(١) اعراب القرآن للنحاس ٢٤٨/٣ .

(٢) املاء ما من به الرحمن ١٨١/٢ .

(٣) اعراب القرآن للنحاس ٢٤٨/٣ .

* الجامع للقرطبي ٣٢٧/١٣ .

(٤) سورة الأعراف آية ١٧٧ .

(٥) مشكل اعراب القرآن ٣٣٥/١ .

(٦) ما لم ينشر من الأمالي الشجرية لمحقيق الضامن / ٢٠٠ .

مثّل له بـ : نعم رجلاً زيدٌ ، ولم يتكلّم ابن الشّجري على هذا المثلِ لأنّه صحيحٌ ولو قلنا بدلاً منه : - ساء مثلاً زيدٌ لكان جائزاً أيضاً ، ويصبح المعنى : ساء مثلاً لغيره زيدٌ ، ويصبح المعنى على تقدير مكّي : ساء المثلُ مثلاً هم القومُ . . أي أنّهم أصبحوا مثلاً سيئاً لغيرهم ، وليس المرادُ سوءَ مثلِهم الذي ضُرب لهم ، وعلى هذا يصحُّ المعنى[1] .

١٠- "أنْ" المصدريّة :- في قوله تعالى[2] ﴿كبُر مقتاً عند الله أنْ تقولوا مالا تفعلون﴾ قال مكّي : «أنْ في موضع رفع بالابتداء ، ويجوز أن تكون في موضع رفع على اضمار مبتدأ أي : هو أن تقولوا»[3] ، وإلى هذا ذهب من قبله النحّاس[4] ، أمّا العكبريُّ فقد جوّزأن يكونَ قولُه تعالى ﴿أنْ تقولوا﴾ فاعلاً لـ «كبُر»[5] ، وعندي أنّ رأي العكبريِّ أكثرُ قرباً للنصِّ من رأي النحّاس ومكّي ، على جعل «أنْ» في الآية الكريمة مصدريّة تؤوّل هي والفعل بمصدرٍ مرفوعٍ يكونُ فاعلاً للفعل «كبُر» .

١١- النعت :- في قوله تعالى[6] : ﴿يا أيّها النّاسُ كُلوا ممّا في الأرضِ حلالاً طيّباً ولا تتّبعوا خُطُواتِ الشيطانِ إنّه لكم عدوٌّ مُبينٌ﴾ قال مكّي : «حلالاً : نعت لمفعول محذوف ، أي كلوا شيئاً حلالاً طيّباً من المأكولِ الذي في الأرضِ»[7] .

وقد ردّ أبو حيان على مكّي قائلاً[8] :«وهذا بعيدٌ ، وبُعده أنّه ممّا حُذف الموصوفُ وصفتُه غيرُ

---

(١) انظر مكي وجهوده في التفسير /٤٣١ ، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ ابن الشجريّ لم يكن دقيقاً في تعقّبه مكيًا ، فقد تعقّب ابن هشام ابن الشجري مغلّطاً له ومثبتاً عليه عدمَ التحرّي في نقل آراء سيبويه والكسائيّ والأخفش وأبي علي الفارس . انظر مغني اللبيب لابن هشام/١٨١ ، ٦٨٢ .

(٢) سورة الصف آية ٥ .

(٣) مشكل اعراب القرآن ٧٣٠/٢ .

(٤) اعراب النحاس ٤١٩/٤ .

(٥) املاء ما من به الرحمن ٢٦٠/٢ .

(٦) سورة البقرة آية ١٦٨ .

(٧) مشكل اعراب القرآن ١١٧/١ .

(٨) البحر المحيط ٤٧٨/١

خاصة ، لأن الحلال يتصف به المأكول وغير المأكول ، وإذا كانت الصفة هكذا لم يجز حذف الصفة وإقامتُها مقامَه .

١٢- أعلمُ "اسمٌ" بمعنى فاعل : أجاز مكّي أن يكون «أعلمُ» في قوله تعالى[١] :«إنّي أعلمُ ما لا تعلمون» اسماً بمعنى فاعلٍ ، فقال : «يحسُن أن يكون أعلمُ فعلاً للمخبر عن نفسه لأنّ قبله إخباراً عن النّفسِ وهو «أنّي» ويجوز أن يكون اسماً بمعنى «فاعِل» فيُقدَّرُ فيه التّنوينُ ، ولكن لا يتصرّفُ فتنصبُ "ما" به»[٢] .

وقد ردّ أبو حيّانَ على مكّي بقوله[٣] :« أمّا ما أجازه مكّي فهو مَبْنيٌّ على أمرين غيرِ صحيحين : أحدُهما ادّعاءُ أنّ «أفعَل» تأتي بمعنى «فاعِل» وهذا قال به أبو عُبيدةَ من المتقدّمين وخالفه النحويون وردّوا عليه قوله»* . وما قاله أبو حيان مردود ، فقد ذهب سيبويهِ الى أنّ قول المؤذن : الله أكبر بمعنى كبير .

١٣-ما الشرطية والموصولة : عدّ مكّي «ما» في قوله تعالى[٤] : ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيّئة فمن نفسك﴾ ، عدّ مكّي «ما» بمعنى الذي وليسَتْ للشّرط «لأنّها نزلت في شيء بعينه وهو الجَدبُ والخِصبُ ؛ والشّرطُ لا يكونُ إلاّ مُبهماً ، يجوزُ أن يقعَ ويجوزُ أنْ لا يقع»[٥] .

١٤- لا بين النفي والنهي : ومن الآراء الغريبة التي تفرّد بها مكّي في قوله تعالى[٦] :﴿ تعالَوا

(١) سورة البقرة آية ٣٠ .

(٢) مشكل اعراب القرآن ١/٨٥ .

(٣) البحر المحيط ١/١٤٤ .

(٤) سورة النساء آية ٧٩ .

(٥) مشكل اعراب القرآن ١/٢٠٤ ، ويُنظر : اعراب النحاس ١/٤٧٣ .

* وما قاله أبو حيّان مردودٌ ؛ فقد ذهب سيبويه إلى أنّ قولَ المؤذّن : الله أكبرُ بمعنى كبير ، ومن شواهد ما نراه صحيحاً قولُ الشنفرى :

إذا امتدّتِ الأيدي إلى الزّادِ لم أكُنْ ... بأعجلِهِمْ إذ أجشعُ القومِ أعجلُ

فأعجل بمعنى (عجل) وهي صفة مشبّهة باسم الفاعل . من ملاحظات أستاذي المشرف د . الجنابي على الرّسالة .

(٦) سورة آل عمران آية ٦٤

إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينكم أن لا نعبدَ إلاّ الله ﴾ ، فقد ذكر مكّي أنّ «(أنْ) في موضع رفع على اضمار مبتدأ تقديره : هي أنْ لا نعبد ، ويجوز أن تكون بمعنى أي مُفَسِّرةً على أن تجزمَ "نعبد" و«نشرك» بلا»[1] .

والوجه الغريب الذي ذكره مكي هو جزم «نَعبد» بلا وهي نافيةٌ وليستْ ناهيةً ؛ ولذلك فقد ردّ ابن الشّجري على مكّي فقال[2] : «وأقولُ : أغربُ الوجوهِ التي ذكرها في اعرابِ نعبدُ وما عُطف عليه هو الجزمُ ، قال الزّجّاج[3] : لو كان أن لا نعبُدْ إلاّ اللهَ بالجزم ولا نشركْ لجاز على أن تكون "أنْ" مفسّرةً في تأويلِ أيْ ويكون (لا نعبد) على جهة النفي ، والمنهيُّ هو الناهي في الحقيقة ، كأنّهم نهوا أنفُسَهم انتهى كلامُ أبي اسحاق .

أقولُ :إنّ النهيَ قد يوجه الناهي إلى نفسهِ إذا كان له فيه مشاركٌ كقولك لواحد أو لأكثر : لا نُسلِّم على زيدٍ ولا ننطلقْ إلى أخيك . .» .

١٥- الكاف بمعنى واو القسم :- وهذا رأيٌ غريبٌ لمكي حيث عدّ الكاف في قوله تعالى[4] ﴿كما أخرجك ربُّك من بيتك بالحقّ﴾ قال مكّي[5] :«الكاف في (كما) في موضع نصب نعت لمصدر يجاد لونك أي جدالاً كما ، وقيل : هي نعت لحق أي : هم المؤمنون حقًا كما وقيل : الكاف بمعنى الواو للقسم أي : الأنفالُ لله والرسولِ والذي أخرجك» .

وقد ردّ ابن الشجري على مكّي ردّاً قاسياً فقال[6] : «وهذه أقوال رديئةٌ منحرفةٌ عن الصحّة انحرافاً كليًا وأوغلُها في الرّداءة القول الرابع ، وهذا ممّا لا تجوز حكايتُه فضلاً عن تقبُّله وما علمتُ في

---

(١) مشكل اعراب القرآن ١٦٢/١ .

(٢) مالم يُنشر من الأمالي الشجرية/١٩٧ .

(٣) معاني القرآن للزجّاج ٢٢٠/١ .

(٤) سورة الأنفال آية ٥ .

(٥) مشكل اعراب القرآن ٣١٠/١ .

(٦) ما لم ينشر من الأمالي الشجرية / ٢٠١ .

مذهبِ أحد ممّن يوثق بعلمه في النحو: بصريٍّ ولا كوفيٍّ أنّ الكافَ يكون بمنزلة الواو في القسم فلو قال قائل: كالله لأخرجنّ يريدُ: والله لأخرجنّ لاستحقّ أن يُبصقَ في وجهه، وأقربُ هذه الأقوالِ إلى الصحّة قوله: إنّ الكاف يكون نعتاً للمصدر الذي هو «حقّا» لأمرين: أحدُهما تقاربُ ما بينهما والآخرُ أنّ اخراجه من بيته كان حقّا بدلالةِ وصفه له بالحقّ ... وايرادُ مكّي لهذه الأقوالِ الفاسدة من غير انكارِ شيءٍ منها دليلٌ على أنّه كان مثل قائليها في عدم البصيرة».

واضحٌ أنّ الروحَ العلميّة تكاد تكون مختفيةً في نقاش ابن الشجري لمكّي، فمهما كانت زلّةُ مكّي، فلا يجدرُ بابن الشجري أن يهجم عليه بهذه الطريقة، فكلٌّ يؤخذ منْ قوله ويُردُّ إلاّ محمّداً ﷺ، أمّا أن يكون للأغراضِ العقديّة أو الشخصيّة إلى العلمِ سبيلٌ فهذه آفةُ الآفات، فلم يكن هجومُ ابن الشجري على مكّي بدافع العلمِ وفي هذا المقام يقول د. حاتم الضامن[1]: «ويغلب على الظنّ أن هجوم مكي على المعتزلة ووصفهم بالإلحاد في كتابه[2] كان هو الدافعَ الذي حفز ابن الشجري إلى تتبّع زلاّته إذ نرى أنّ ابن الشجري قد استشهد كثيراً بآراء الرمّاني المعتزليّ، وإذا لم يكن هذا هو الدافعَ فلِمَ هذا الاهتمامُ بكتب مكّي والتحاملُ عليه بدون مبرّد؟ ولِمَ لَمْ يردَّ على أبي جعفر النحّاس الذي تابعه مكّي في نقله لهذه الأقوال؟ وربّما أثار ابن الشجري أيضاً أنّ مكيّاً كان ناشراً للمالكيّة في الأندلس».

١٦- اعراب «يوم» في قوله تعالى[3]: ﴿يومَ تجد كلُّ نفسٍ ما عملت من خير محضراً﴾ قال مكي[4]: «يومَ منصوبٌ بيحذّركم أي ويحذّركم الله نفسه في يوم تجد، ويجوز أن يكون العاملُ فيه قديراً أي قديرٌ في يوم تجد ويجوز أن يكون العاملَ فيه فعلاً مضمراً أي: اذكر يا محمد يوم تجد»، وقد ردّ عليه أبو حيان بقوله[5]: «زعم مكّي أنّ العاملَ في يوم هو قدير، وقال أيضاً: فيه مضمر

(١) مالم يُنشر من الأمالي الشجريه /١٨٣ (الدّراسة).

(٢) مشكل اعراب القرآن ٧٧٩/٢ حيث قال مكي «وقد ألحد بعض المعتزلة فقال ....».

(٣) سورة آل عمران آية ٣٠.

(٤) مشكل اعراب القرآن ١٥٥/١.

(٥) البحر المحيط ٤٢٦/٢

تقديره : اذكر" ، قال أبو حيان : الاضمارُ على خلافِ الأصل» .

أمّا ابن الشجري فقد ردّ عليه بقوله[1] : « . . . لا يجوز أن يكون العاملُ فيه يحذّركم» لأنّ تحذير الله للعباد إنّما يكون في الدُّنيا دون الآخرة ، ولا يصحُّ أن يكون مفعولاً به كما كان كذلك في قوله[2] : «وأنذرهم يوم الآزفة» . . وإنّما لم يصحّ أن يكون مفعولاً به لأنّ الفعلَ من قوله «ويحذّركم الله نفسَه» قد تعدّى إلى ما يقتضيه من المفعول به ، ولا يجوز أن يعمَل فيه المصدرُ الذي هو «المصير» للفصل بينهما ولا يعمل فيه أيضاً "قدير" لأنّ قدرةَ الله على الأشياءِ كلّها لا تختصُّ بزمانٍ دون زمانٍ فبقي أن يعمل فيه المضمر الذي هو اذكر وإنْ شئت قدّرتَ : احذروا يومَ تجد كلُّ نفسٍ فتصبته نصبَ المفعولِ به كما نصبتَهُ في تقدير : اذكر على ذلك» ونلاحظُ هنا أنّ ابنَ الشّجريَّ قد ذهب مذهباً مخالفاً لأبي حيّان .

وبعد فهذه بعضُ الآراء النحويّة التي ذهب إليها مكي ونعتقدُ أنّه ربّما تفرّد في بعضها ؛ وما دليل ذلكَ إلاّ تعقّب الكثيرين ممّن ذكرناهم له ، فكان ذلك حجّةً لنا فيما ذهبنا إليه ، إذ نعلمُ صعوبة تحديد أنّ هذا الرأيَ قد تفرّد به واحدٌ من القدماء ، ومن أراد أن يسلك هذا السبيل فعليه بقراءة التراثِ اللغويِّ والنحويِّ كُلّه .

---

(١) مالم يُنشر من الأمالي الشجرية /١٩٦

(٢) سورة غافر آية ١٨

نحاة البصرة والكوفة ، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين ، وخاصةً أبا عليٍّ الفارسيّ ، وابن جنّي ، ولا يكتفون بذلك بل يسيرون في اتّجاههم من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة ، وبذلك يتيحون لمذهب البغداديين ضروباً من الخصب والنّماء»[1] .

١- ومن الأمثلة على المام مكّي بمذهب المدرستين ما جاء في حديثه عن العامل المعنويّ غير الملفوظ به ، وخلوّ الاسم من العوامل اللفظية حيث يقول[2] : «والابتداءُ عاملٌ معنويٌّ غيرُ ملفوظٍ به وهو خلوُّ الاسم من العوامل اللفظيّة» .

٢- وقوله في مسألة اشتقاق الاسم[3] «واسم أصله سِمْو وقيل : سُمُوٌ وهو عند البصريين مشتقٌ مِنْ سما يسمو ، ولذلك ضُمّت السين في أصله في سُم وهو عند الكوفيين مشتقٌ من السمة ، إذ صاحبه يعرف به وأصله (وَسْم) ثم أُعلّ بحذف الفاء وحُرِّكَتْ العين على غير قياس أيضاً ، ويجبُ على قولهم أنْ يصغّر فيقالَ : وُسَيْم ولم يقله أحدٌ ، لأنّ التصغير يردُّ الأشياءَ إلى أصولها ولهم مقالٌ يطولُ ذكرُه . وقولُهم أقوى في المعنى ، وقولُ البصريين أقوى في التصريف» .

٣- وكذلك في مسألة «حاشى» بين الفعل والحرف ، فقد ذكر رأي سيبويه ورأي الكوفيين ، ثم يعقّب بعد ذلك مبدياً رأيه فيقول[4] : «ولا يحسُن أن يكون حرفاً عند أهل النّظر وأجاز ذلك سيبويه[5] ، ومنعه الكوفيون لأنّه لو كان حرف جرٍّ ما دخل على حرف جرٍّ ؛ لأنّ الحروفَ لا يُحذف منها إلاّ إذا كان فيها تضعيفٌ نحو : لعلّ وعلّ ومعنى «حاشَ لله» بُعد يوسُف عن هذا الذي رُمِيَ به»[6] .

---

(١) المدارس النحوية ، د .شوقي ضيف/٢٩٣

(٢) مشكل اعراب القرآن ٦٨/١

(٣) مشكل اعراب القرآن ٦٦/١ والانصاف مسألة رقم (١)

(٤) المشكل ٣٨٦/١ ، والكشف ١٠/٢

(٥) سيبويه ٣٧٧/١

(٦) مشكل اعراب القرآن ٣٨٦/١ (قال المبرّد : تكون حاش حرفاً وتكون فعلاً» المقتضب ٣٩١/٤ ويقصد مكي بقوله (ما دخل على حرف جرّ) هو اللّام الجارّة الدّاخلة على لفظ الجلالة فهي حرفُ جرّ ، وإذا كانت (حاش) حرفاً فكيف يدخل حرفٌ على حرفٍ ، ويعملُ فيه؟

وليس خافياً أنّ مكيّا يميل إلى رأي الكوفة في هذه المسألة ، جاء في الانصاف[1] «ذهبَ الكوفيون إلى أنّ «حاش» في الاستثناء فعلٌ ماضٍ ، وذهب بعضُهم إلى أنّه فعلٌ استُعملَ استعمالَ الأدوات ، وذهب البصريّون إلى أنّه حرفُ جر ، وذهب أبو العبّاس المبرّد إلى أنّه يكون فعلاً ويكون حرفاً ، أمّا الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعلٌ أنّه يتصرّف كقول النابغة :

ولا أرى فاعلاً في النّاسِ يشبهُهُ   وما أُحاشي من الأقوامِ من أحدِ

. . .وأمّا البصريّون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنّه ليس بفعل وأنّه حرف أنّه لا يجوز دخول (ما) عليه ؛ فلا يقال : (ما حاشى زيداً) كما يقال : ما خلا زيداً وما عدا عَمْراً ، ولو كان فعلاً كما زعموا لجاز أن يقال : ما حاشى زيداً ، فلمّا لم يقولوا ذلك دلّ على فسادِ ما ذهبوا إليه . . .» .

٤- وكذلك في مسألة اعراب الاسم الواقع بعد "إنْ" الشّرطية ، ففي قوله تعالى[2] : ﴿وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾ قال مكّي[3] : «ارتفع طائفتان باضمار فعلِ التقدير : وإنْ اقتتل طائفتان ، أو وإن كان طائفتان لأنّ (إنْ) للشّرط ، والشّرط لا يكون إلاّ بفعل ؛ فلم يكن بدٌّ مِنْ اضمار فعلٍ ، وهو مثل : «وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك»[4] ولا يجوز حذفُ الفعلِ مع شيءٍ من حروف الشّرط العاملة إلاّ مع إنْ وحدَها ؛ وذلك لقوّتها ، وأنّها أصلُ حروف الشّرط» ونلاحظُ أنّ مكياً قد وافق البصريين في هذه المسألةِ ؛ فالبصريُّون يرون أنّ الاسمَ الواقعَ بعد إنْ الشرطيّة يرتفع بتقدير فعل ، أمّا الكوفيُّون فيرون أنّه يرتفع بما عادَ إليه من الفعل منْ غير تقدير فعل[5] .

٥- ومن أمثلة عرضه لمذهبي البصرةِ والكوفة قوله في قوله تعالى[6] : «قُوا أنفسكم وأهليكم

(١) الانصاف المسألة ٣٧ وقد نقل ابن الأنباري رأي مكّي فيما ذهب إليه

(٢) سورة الحجرات آية ٩

(٣) المشكل ٢/ ٦٨٠

(٤) سورة التوبة آية ٦

(٥) الانصاف : المسألة ٨٥

(٦) سورة التحريم الآية ٦

ناراً . . .» قال مكّي[1] : «قُوا فعلٌ قَدْ اعتلَ فاؤه ولامُه ، فالفاءُ محذوفةٌ لوقوعها بين ياء وكسرة في قولك : يقي على مذهب البصريين ، وقال الكوفيُّون : إنّما حُذفت للفرقِ بين الفعل المتعدّي وغير المتعدّي فحذفت في يعد ويقي لأنّه متعدٍ وثبتت في يَوْجَل لأنّه غيرُ متعدٍ . . .»

٦- ومن ذلك في قوله تعالى[2] : «وإذا رأيتَ ثَمّ رأيت نعيماً وَمُلكاً كبيراً» قال مكي[3] : «رأيت الأوّل غير متعدٍّ إلى مفعول عند أكثر البصريين و«ثمّ» ظرف مكان . وقال الفراء والأخفش : ثمّ مفعول به لرأيت ، قال الفرّاء : تقديره : وإذا رأيت ما ثمّ "فما" المفعول فحذفت (ما) وقامت «ثمّ» مقامها ، ولا يجوز عند البصريين حذف الموصول وقيام صلته مقامه» .

قلتُ : رأيُ مكي في هذه المسألة غيرُ صحيح ، ورأي الفرّاء والأخفش رأي وجيه سديد ؛ و «ثمّ» بمعنى هناك وهو ظرف مكان في محلِ نصب مفعول به لرأيت ، فقد تعدّى الفعل (رأيتَ) الأول إلى مفعوله وليس كما قال مكّي .

ولا بدّ من التأكيد هنا على أن مكيًا عندما يقول «ولا يجوز ذلك عند البصريين» أو «منعه البصريُّون» أو «لم يجز ذلك سيبويه» فليس يُفهم من قولِه أنّه يوافق البصريين في هذه المسألة أو تلك ، بل هو يعرِض للخلاف ، مبدياً وجهة نظر البصريين دون ترجيح .

من جانبٍ آخر يمكن أن نعدّ مكيًا يميل في اتّجاهه النحويّ إلى الجانب البصريّ وخاصّة أنه يكرّر عبارة «ولا يجوزُ ذلك عند البصريين[4]» كثيراً ، وقلّما يذكر عبارة «ومنع ذلك الكوفيون» إلاّ في مواضع قليلة جداً[5] ، وهذا يجعلنا متأكّدين من غلبة المذهبِ البصري عند مكّي . غير أنّ مكيًا يكتفي أحياناً بعرضِ المسألة ويقفُ على الخلافِ دون ترجيح[6] ، وفي مواضعَ أخرى تجده يعرض

---

(١) المشكل ٢/٧٤٣ وما بعدها ، وكذلك صفحات ٧٨٢ ، ٧٩٢

(٢) سورة الانسان آية ٢٠

(٣) المشكل ٢/٧٨٥ وما بعدها

(٤) انظر المشكل ١/١٩٤ ، ٢/٦٣٠ ، ٧٨٦ ، ٧٨٢ ، ٦٣٠

(٥) المشكل ١/٧٢ ، ٣٨٦

(٦) المرجع نفسه ٢/٦٢٧

المسألة مقلّباً فيها النظر ، ويذكر بعض الأقوال ، فيجيزُ بعضَها ، ويردُّ بعضَها ، فمن ذلك ما قالَه عن قراءة الأعمش وغيره قوله تعالى[1] : ﴿هذا يومُ لا ينطقون﴾ قرأ «يومَ» بالفتح[2] ، قال مكّي[3] : «يومَ : يجوز أن يكون مَبْنياً عند الكوفيين لإضافته إلى الفعل وهو مرفوعٌ في المعنى ، ويجوز أن يكون في موضع نصب والإشارة إلى غير اليوم ، ويجوز أن تكون الفتحة اعراباً وهو مذهبُ البصريين ، لأنّ الفعل معربٌ ، وإنّما يُبنى عند البصريين إذا أُضيف إلى مبني فتكون الإشارةُ إلى غير اليوم ، وهو خبر الابتداء على كلّ حال» .

فهو يعرض لآراء المذهبين ، ولا يخفي أحياناً ميله مع أحد المذهبين النحويين ، من ذلك عرضُه لآراء البصرة ، والكوفة معاً وترجيحُ رأيِ البصريين ، في قوله تعالى[4] : ﴿جنّاتِ عدنٍ مُفتّحةً لهم الأبوابُ﴾ ، قال مكي[5] : «جنّات : عند البصريّين نصبٌ على البدل من «لحسنَ مآب»[6] ، و«مفتّحةً» نصب على النعت لجنّات والتقدير عند البصريّين : مُفتّحةً لهم الأبوابُ منها ، وقال الفرّاء[7] : التقدير : «مُفَتّحةً لهم أبوابُها» ، فالألفُ واللّامُ عنده بدلٌ من المُضمرِ المحذوفِ العائد على الموصوف فإذا جئت به حذفتهما ، وهذا لا يجوز عند البصريين لأنّ الحرف لا يكون عوضاً من الاسم» ونلاحظ أنّ مكيّاً قد عرض رأي المدستين ، ورجّح رأي الكوفيّين ، ونلاحظ أنّه استخدم مصطلحاتِ كلتا المدرستين ؛ فقد استخدم النعتَ وهو مصطلح كوفيٌّ ، والبدل والمُضمَرَ والموصوفَ وهي مصطلحاتٌ بصريّة .

ففي قوله تعالى[8] : ﴿أمَّن هو قانتٌ آناءَ اللّيلِ ساجداً . . .﴾ قال مكّي[9] : «من خفّف «أمَن»[10]

(١) سورة المرسلات آية ٣٥

(٢) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه /١٦٧

(٣) المشكل ٢/٧٩٣

(٤) سورة ص الآية ٥٠

(٥) المشكل ٢/٦٢٧

(٦) سورة ص الآية ٤٩

(٧) معاني القرآن ٢/٤٠٨

(٨) سورة الزمر الآية ٩

(٩) مشكل اعراب القرآن ٢/٦٣١ ، الكشف ٢/٣٢٧ ، سيبويه ١/٣٢٥ ، اعراب النحاس ٤/٥

(١٠) وهي قراءة نافع وابن كثير وحمزة . الكشف ٢/٣٢٧ ، التيسير /١٨٩

جعله نداءً ولا حذفَ في الكلام ، ولا يجوز عند سيبويه حذفُ حرفِ النداء من المبهم ، وأجازه الكوفيُّون» ومن خلالِ هذا النصِّ لا نستطيع أن نحدِّد أيّ المدرستين يوافق مكّي ، فهو لم يُضعِّف وجهاً أو يستبعدْهُ ، ولم يُقوِّ رأياً على رأي ، بل يعرض للمسألة حسبُ .

لكنّه يطالعُك (في بعضِ المواضعِ) مرجِّحاً وجهاً على وجه ، فمن ذلك قولُ مكّي في قوله تعالى[1] : ﴿والمقيمين الصّلاة﴾ «انتصب على المدح عند سيبويه[2] ، وقال الكسائي[3] : هو في موضع خفض عطفٌ على "ما" في قوله «بما أُنزِلَ إليك» وهو بعيدٌ لأنّه يصيِّر المعنى : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة . .»[4] ، وقد سمّى سيبويه هذا بـ((هذا بابُ ما ينتصب على التعظيم والمدح ، كأنّ قال : واذكر المقيمين ، ولكنّه فعلٌ لا يُستعملُ اظهارُه ، وهذا شبيه بقوله : إنّا بني فلان نفعلُ كذا ، لأنّه لا يريدُ أن يخبر من لا يدري أنّه من بني فلان ، ولكنّه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاءً))[5] .

وتظهر شخصيّةُ مكّي من خلالِ ذكرِه الأقوالَ ، ثمّ أخذِه بها أو ردِّه لها ، ففي نصب «قادرين» في قوله تعالى[6] : «بلى قادرين على أنْ نسوِّيَ بنانَه» قال مكّي[7] : «هو نصبٌ على الحال من فاعلٍ في فعلٍ مضمر تقديره : بلى نجمعها قادرين . وهو قولُ سيبويه[8] . وقيل : انتصب قادرين لأنّه في موضع نقدرُ ، التقدير : بلى نقدرُ ، فلمّا وُضِع الاسمُ موضع الفعلِ نُصبَ وهو قولٌ بعيدٌ من الصواب ، يلزم منه نصب قائم في قولك : مررتُ برجلٍ قائم لأنّه في موضع يقوم» ونلاحظ أنّ مكيًا قد أخذ

---

(١) سورة النساء الآية ١٦٢ .

(٢) سيبويه ٦٥/٢

(٣) اعراب النحّاس ٥٠٥/١ وقد استبعد النحاس رأي الكسائي وينظر الجامع للقرطبي ١٤/٦

(٤) المشكل ٢١٣/١ وقد نقل السّمين آراء مكي في توجيه هذه الآية : الدرّ المصون ٤٥٢/٢ .

(٥) الكتاب (هارون) ٦٦/٢

(٦) سورة القيامة الآية ٤

(٧) المشكل ٧٧٧/٢

(٨) الكتاب ١٧٣/١

بقول سيبويه في هذه المسألة ، أمّا الرأي الذي استبعده فلم يأخذ به فهو قول الفرّاء ، قال الفرّاء[1] : «التقدير : بلى نقوى على ذلك قادرين» .

قال النحّاس[2] : «في نصبه أقوال منها أنّه قيل : التقدير : بلى نقدرُ فلمّا حوّل نقدرُ إلى قادرين نصب وهذا خطأ لأنّ لكلٍّ إعرابَه تقول : جاءني زيدٌ يضحك وجاءني زيدٌ ضاحكاً ، ومررتُ برجلٍ يضحك وبرجلٍ ضاحكٍ وقال سيبويه : أي بلى نجمعها قادرين . . .» .

فقد ظهرت شخصيّة مكّي فهو يأخذ ببعضِ الأقوالِ ويردُّ بعضَها ، بل إنّه كان يرفضُ بعضَ التوجيهاتِ وإنْ كانت لشيوخٍ مشهورين كأبي حاتم السجستانيّ الذي يردُ اسمُه في الكشف والمشكلِ كثيراً . ومن ذلك أنّ مكيّاً قد خالف أبا حاتم الذي أجاز نصب (آثم) في قوله تعالى[3] ﴿فإنّه آثمٌ قلبُه﴾ بالنصب وهي قراءة ابراهيم بن أبي عبلة[4] ، ولقد استبعد مكّي ما أجازه أبو حاتم ، قال مكّي[5] : «آثم : خبر إنّ وقلبُه رُفع بفعله وهو الاثمُ ، ويجوز أن ترفع آثماً بالابتداء وقلبَه بفعله ، ويسدُّ مسدَّ الخبر والجملةُ خبر إنّ ، ويجوز أنْ تجعل آثماً خبرَ إنّ وقلبَه بدلاً من الضمير في آثم ، وهو بدل البعضِ من الكلّ ، وأجاز أبو حاتم نصبَ قلبِه بآثم ، ثم نصبه على التفسير ، وهو بعيدٌ لأنّه معرفةٌ» .

ونلاحظُ هنا أنّ مكيّا لم يُجزْ مجيءَ التّمييز معرفةً وهو مذهبُ البصريّين ، قال أبو حيّان الأندلسي[6] : «الكوفيّون يجيزون مجيءَ التمييز معرفةً» .

وتبدو شخصيّةُ مكّي العلميّة من خلال ردّه وتعقّبه لأئمّة النحو في بعض المسائل كسيبويه[7]

(١) معاني القرآن ٢٠٨/٣

(٢) اعراب النحاس ٧٩/٥ وقارن مع المشكل ٧٧٧/٢ لتدركَ مدى تأثّر مكي بعبارة النحّاس!!

(٣) سورة البقرة آية ٢٨٣

(٤) البحر المحيط ٣٩٤/١

(٥) المشكل ١٤٦/١ وانظر المشكل ٨٧٩/٢ وينظر اعراب النحاس ٣٥٠/١

(٦) البحر المحيط ٣٥٧/٢ ، همع الهوامع ٢٥٢/١

(٧) المشكل ٦٨/١

والكسائي[1] والفرّاء[2] والأخفش[3] ، والمبرّد ، ونضربُ هنا مثالاً ردّه على المبرِّد ، ففي قوله تعالى[4] ﴿كلاّ إنّها لظى * نزاعةً للشّوى * ﴾ قرأ حفص عن عاصم بنصب «نزّاعة»[5] قال مكي[6] :«ومن نصب «نزّاعةً» فعلى الحال ، وهي قراءة حفص عن عاصم ، والعاملُ في «نزّاعة» ما دلّ عليه الكلامُ من معنى التلظّي كأنّه قال : كلاّ إنّها تتلظّى في حال نزعها للشّوى ، وقد منع المبرّد جواز نصب نزّاعة وقال : لا تكون لظى إلاّ نزّاعةً للشّوى ، فلا معنى للحال ، إنّما الحالُ فيما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون هذا معنى قوله ، والحالُ في هذا جائزة لأنّها تُؤكّد ما تقدّمها كما قال[7] «وهو الحقُّ مصدّقاً» ولا يكون الحقُّ إلاّ مصدّقاً . . . فليس يلزم أنْ لا يكونَ الحالُ إلاّ للشيء الذي يمكن أن يكونَ ، ويمكن أنْ لا يكونَ ، هذا أصلٌ لا يصحّ في كلِّ موضع ؛ فقولُه ليس بجيّد» .

كذلك فقد ردّ مكّي على النحّاس في بعضِ المواضعِ ، ففي قوله تعالى[8] : ﴿كُتِبَ عليكم إذا حضر أحَدكم الموتُ إنْ ترك خيراً الوصيّةُ للوالدَينِ والأقربين بالمعروف حقّاً على المتّقين﴾ .

ففي رفع «الوصيّة» قال النحّاس[9] « . . .فالوصيّةُ رفعٌ بالابتداء وإنْ لم تقدّرِ الفاء (أي في جواب الشّرط) جاز أنْ ترفعَها أيضاً بالابتداء ، وأن ترفعها على أنّها اسمُ مالم يُسمَّ فاعله أي : كُتِبَ عليكم الوصيّةُ» . وقد ردّ مكّي على النحّاس قائلاً[10] : «وأجاز النحّاسُ رفعَ الوصيّةِ بكُتِب على أنْ تقدّرَها بعد لفظ الموت وتجعلها وما بعدَها جواباً للشّرطِ فيُنوى لها التقدّمُ ، وهذا بعيدٌ ، لا يجوز أنْ

---

(١) نفسه ٨٠/١

(٢) نفسه ١٢٨/١ ، ٧٨٩/٢ ، ١٧٠/١ ، ٥٤٦/٢

(٣) نفسه ٧٨/١

يكونَ الشيءُ في موضعه ورتبته ، فينوى به غيرُ موضعه ، وأيضاً فإنّه ليس في الكلامِ ما يعملُ في إذا ، إذا رفعت الوصيّةَ بكُتِب وفيه نظرٌ»[1] .

وممّا خالف فيه مكّي النحاس في قوله تعالى[2] : ﴿أأمنتُم مَن في السّماءِ أنْ يخسفَ بكم الأرضَ﴾ قال النحّاس[3] : «أن يخسفَ» في موضع نصبٍ على أنها مفعولةٌ» ، أمّا مكّي فيقول[4] : «أن يخسِفَ» و«أن يُرسِلَ» أن فيهما في موضعِ نصبٍ على البدل مِنْ (مَنْ) وهو بدل الاشتمال ، وقال النحّاس : أنْ مفعولة ولم يذكرِ البدلَ ، ووجهُه ما ذكرتُ لك» .

وهذا من المواضعِ القليلة التي يذكر فيها مكّي اسمَ النحّاسِ صَراحةً على الرُّغمِ من نقله كثيراً عن النحّاس دونَ عزوٍ ، وسبب ذلك أنّ مكيّا يأخذُ بآراء النحّاس مقتنعاً بها ، ولا يذكرُ اسمَ النحّاسِ إلاّ في معرِضِ الردِّ عليه ، وهذا يؤكّد ما ذكرتُه سابقاً -وهو أنّ مكيّا لا يقبلُ أيَّ قولٍ دون نقدٍ وتمحيص ، وما يريده النحاس في الآية السابقه هو أنّ (أنْ) مصدريّة تؤوّلُ هي والفعلُ بمصدرٍ منصوبٍ على أنّه مفعولٌ به والتقدير : أأمنتُمْ الخسفَ أو : أأمنتم خسفَ مَن في السماء ، وهذا يؤكّد أنّ مكيّا قد اطّلع على كتب النحّاس ولا سيما أعراب القرآن ، حتّى إذا بدت له مَسألةٌ خالف فيها النحّاس ذكرها ، ولكنّ هذه المسائلَ جاءت قليلة[5]!!

ويُلاحَظُ أنّ مكيّا يكثر من ذكر البصريّين ، وبل ويردِّدُ كثيراً قولَه «ولا يجوزُ ذلك عند البصريين»[6] وأحياناً يقول : «ومنع ذلك الكوفيّون»[7] .

---

(١) رأيُ النحّاسِ وجيهٌ ورأيُ مكّي غريبٌ ، فإنّ الوصيّة نائبُ فاعل ، من غير مخالفةٍ لأيّ أصل من أصول النحو العربيّ . وتقديم جواب الشرط واردٌ في العربيّة ، وأرى أن النحّاس النحويُّ المعروفُ يدرك هذه الحقائق والمبادىء حين قرر ما قرر . «من ملاحظات الأستاذ المشرف على الرّسالة» .

(٢) سورة الملك الآية ١٦ .

(٣) اعراب النحاس ٤٧١/٤

(٤) المشكل ٧٤٦/٢

(٥) انظر : المشكل ٨٧/١ ، الكشف ٣٦٢/٢ ، المشكل ٨٠٢/٢ ، البحر المحيط ٤٢٩/٨ حيث وافق أبو حيّان مكيّاً في مسألة بدل الاشتمال «التي خالف فيها مكي النحاس : المشكل ٨٠٢/٢ ، اعراب النحاس ١٥٣/٥ .

(٦) يُنظر : المشكل ١٩٤/١ ، ٦٢٧/٢ ، ٦٣٠ ، ٦٣٤ ، ٦٦١ ، ٧٨٢/٢ ، ٧٨٦

(٧) المشكل ٧٢/١ ، ٣٨٦

وقد لاحظتُ أنّ مكيًا يشيرُ إلى رأيِ الكوفة ممثّلاً بالكسائي[1] والفرّاء ، أمّا مذهبُ البصرة فيمثّله – في الغالب– سيبويهِ والمبرِّدُ[2] ، وبعد هذا العرضِ لابُدّ من الحديث عن أهمّ المسائلِ التي وافق فيها مكّي كلاً من البصريّين والكوفيّين .

المسائل التي أيّد فيها مكّي البصريّين

من المعروفِ في تاريخِ النّحو أنّ البصريّين قد توسّعوا في القياسِ والتعليل منذ أيّام عبدالله بن أبي اسحاق (ت ١١٧هـ) الذي قيل فيه إنّه أوّل مَنْ بعّج النحوَ ومدّ طُنُبات القياس[3] «وجرى مجراه تلميذُه عيسى بن عمرَ الثقفيّ (ت ١٤٩هـ) وقد حاول أن يطبّق القياسَ النحويَّ على القراءات –وهي بعيدةٌ عن المعياريّة القياسيّة لأنّ المنهجَ الوصفيَّ هو المتّفقُ مع طبيعتها . . . .»[4] .

(ومن أصحابِ مدرسةِ القياس المبرّد وأبو عثمانَ المازنيّ . . وانتهت مدرسة القياس في القرن الرابعِ الهجريّ إلى ذُروتها على أيدي أبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وتلميذه ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) ومن خصائصِ هذه المدرسةِ الاهتمامُ بالقياسِ والتعليل دون الاهتمام بوصف الظواهر اللُّغويّة وخصائصها ، وبعد قراءةٍ عابرةٍ في كتاب «معاني القرآن» للفرّاء وكتاب «المقتضب» للمبرّد يتّضح الفرقُ بين المنهج الوصفيّ في الأول والمنهج القياسيّ في الثاني . . . وما أبعدَ الفرقَ بين المنهجين[5])!!

أمّا الكوفيّون فكانوا أسلسَ في النهج العلمي وأكثرَ تساهلاً ، لذلك رأوا أن يحترموا كلَّ ماصحّ سماعُه من العربِ ولو كان لا ينطبق على القواعد العامّة وأجازوا القياسَ عليه ، بل لقد ترخّصوا أحياناً ، فأخذوا بالقياسِ النظريِّ على مقتضى الرأيِ حين أعوزتهم الشواهدُ المسموعةُ ؛ فوصلوا بذلك

---

(١) ينظر المشكل ١/٦٥ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٩٣ ، ١٠٩ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٨ . . . ، ٢/٤٤٩ ، ٤٦٠ ، ٤٩٤ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٦٢٧ ، ٦٤١ .

(٢) المشكل ١/١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١١

(٣) طبقات النحويين واللّغويّين لأبي بكر الزّبيدي /٣١

(٤) ملامح من تاريخ اللّغة العربية د . أحمد الجنابي /١٢٧

(٥) المرجع نفسه /١٢٨ وما بعدها .

إلى بعض قواعدهم دون اعتماد على شاهد مرويٍّ أو أثر مسموع»[1] ولا يعني هذا أنّ الكوفيين قد استبعدوا القياسَ من منهجهم ، (فالكسائيُّ كوفيٌّ ولكنّه يقول : انّما النحوُ قياسٌ يتّبع)[2] .

ومّا يؤخذ على البصريّين أنّهم كانوا يرمون كثيراً من القراءات القرآنية بالشّذوذ إذا خالفت مقاييسهم ، أمّا الكوفيّون فقد كانوا يعتدّون بالقراءات ويبنون قواعدهم عليها .

ويمكن أنْ نعدّ مكيًا في هذا الجانب وهو تضعيفُ القراءات يسير سيرة البصريين ، فقد استبعد مكّي قراءة حمزة قوله تعالى[3] : ﴿لابثين فيها احقاباً﴾ حيث قرأ «لَبِثين»[4] ، قال[5] : وهو بعيدٌ لأنّ اللُّبثَ ليس مّا يكونُ خلقةً في الإنسانِ ، وبابُ (فَعِل) إنّما هو لما يكون خلقةً في الشيء وليس اللُّبثُ بخلقة» ، كذلك فقد استبعد مكي قراءة ابن عامر[6] قوله تعالى[7] : ﴿كن فيكونَ﴾ بالنصب فقال[8] : «وفيه بعدٌ في المعنى» والأمثلة على تضعيف مكّي للقراءات نشير إليها[9] .

ولا يَعني هذا أنّ الكوفيّين قد استبعدوا القياسَ من منهجهم ، فهذا الكسائيُّ امامُ الكوفة يقول : «إنّما النحوُ قياسٌ يتّبع» ((بل لقد توسّعوا في القياسِ فقاسوا على البيت الواحد أو الشاهد الذي لم يرو غيرُه في كلام العربِ ، ممّا أدّى إلى أن يصبحَ لهم قواعدُ بعددِ ما جمعوا من شواهدَ))[10] ، ((ولم يكتفوا بذلك بل أخذوا أيضاً بالقياسِ النظريِّ في بعض الأحيانِ ، وأقاموا عليه

---

(١) الوسيط في تاريخ النحو العربي د .عبدالكريم الأسعد /٣٧

(٢) من هوامش الأستاذ الجنابي على الرّسالة .

(٣) سورة النبأ الآية ٢٣

(٤) التيسير/٢١٩

(٥) المشكل ٧٩٥/٢ وانظر كذلك المشكل ١٤٤/١

(٦) التيسير/٧٦

(٧) سورة البقرة الآية ١١٧

(٨) المشكل ١٠٩/١

(٩) الكشف ٣١٦/١ ، المشكل ٨٧/٢ ، الكشف ١٦١/٢ ، ٣٦ ، ٤١٤/١ وما بعدها ، ٤٥٣

(١٠) في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني /١٩٦

بعضَ قواعدهم دون اعتمادٍ على شاهدٍ ألبتّةَ سواءً أكان هذا الشاهدُ موجوداً أم أعوزهم وجودُه ، مترخّصين في هذا القياسِ على مقتضى الرأيِ وحدَه ، وبهذا كانوا أكثرَ قياساً من البصريّين في الكمّ ، وأقلَّ منهم إتقاناً في الكيفِ . .»[1] .

أمّا في القراءات فقد وقف البصريّون منها موقف المتشدِّد فتمحّلوا في محاولاتهم إكراهَ النصوصِ القرآنيةِ في بعض الأحيانِ على قبولِ معانٍ خاصّةٍ ، وأوضاعٍ بعينها لتطابقَ قواعدَهم ، وتتلاءم معها ، وأخضعوا القراءاتِ لأصولهم وأقيسهم (فما وافق منها أصولَهم ولو بالتأويلِ قبلوه ومالم يوافق رفضوه ، بل ربّما حكموا على القراءة بالوهي وعلى القارئ بالوهم)[2] .

قال ابن الجزري : «وأئمّة القرّاء لا يعملون في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغةِ ، والأقيسِ في العربيّةِ ، بل على الأثبتِ في الأثرِ ، والأصحُّ في النّقلِ والرّواية»[3] .

وإذا كان مكّي بن أبي طالبٍ قد ضعّف بعضَ القراءاتِ فإنّنا لا يمكنُ أن نضعه بجانبِ المبرِّد «الذي كان له موقفٌ لا يُحمَد عليه ، فقد رَفض بعض القراءات المتواترة مثل قراءة نافع بنْ أبي نعيم (ت١٦٧هـ) قوله تعالى : «وجعلنا لكم فيها معائش» بحجّة أنّ همزة (معائش) خطأ»[4] .

أمّا مكّي فيقف موقفاً وسطاً بين الّذين يرفضون القراءاتِ القرآنيةَ بالقياسِ والّذين يأخذون بالقراءاتِ ولا سيّما إذا كانت عن الأئمّة المشهورين ، ولا يرفضون شيئاً منها ، ما دامت ثابتةً بالتواترِ ، كالقراءاتِ السّبع[5] .

---

(١) الوسيط في تاريخ النحو د .عبدالكريم الأسعد /٤٣

(٢) أبو عليّ الفارسي د .عبدالفتاح شلبي /٤٤٥

(٣) النشر لابن الجزري ١/١٠-١١

(٤) الدّراسات اللغوية والنحوية في مصر د .أحمد الجنابي /٢٤٥

(٥) ينظر الكشف ٢/١٦٠ ، ٢١٢ ، ٨٠

وممّا ذهب فيه مكّي مذهب البصريّين

١- فقد قوّى مكّي رأي البصريّين في نصب «كتابَ» في قوله تعالى[1] : «كتابَ الله عليكم» حيث قال مكّي :[2] «كتابَ : نصبٌ على المصدر على قولِ سيبويه[3] فكأنّه قال : كتبَ الله عليكم كتاباً ، وقال الكوفيّون : هو منصوبٌ على الإغراء بعليكم ، وهو بعيدٌ لأنّ ما انتصب بالإغراء لا يتقدّم على ما قام مقام الفعلِ وهو عليكم وقد تقدّم في هذا الموضعِ ولو كان النصُّ : عليكم كتابَ الله لكان نصبُه على الإغراء أحسنَ من المصدر» .

قال أبو جعفر النحاس[4] : «كتابَ : مصدر على قول سيبويهِ نصباً ، وقيل : هو اغراءٌ أي الزموا كتابَ ويجوزُ الرّفع ، أي : هذا فرضُ الله» .

والخلافُ حول قولِه تعالى : ﴿والمقيمين الصلاةَ﴾ سورة النساء الآية ١٦٢ ، نصب «المقيمين» في الآية الكريمة هو مسألة خلافية[5] بين البصريين والكوفين ، ((فقد ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز العطفُ على الضمير المخفوض وذلك نحو قولك : مررتُ بك وزيد ، وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز ، أمّا الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا : الدّليلُ على أنّه يجوز أنّه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العربِ ، قال الله تعالى : «واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ، بالخفض وهي قراءة أحد القرّاء السبعة -وهو حمزة الزيّات- وقراءة ابراهيم النخعيّ وقتاده ، ويحيى بن وثّاب ، وطلحة بن مُصَرِّف ، والأعشى ، وقوله تعالى : ﴿والمقيمين الصلاةَ﴾ فالمقيمين : في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أُنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السّلام . . . . فهذه شواهدُ تدلُّ على جوازه وأمّا البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا : إنّما قُلنا إنّه لا يجوز ، وذلك لأنّ الجارَّ مع

---

(١) سورة النساء الآية ٢٤

(٢) المشكل ١/١٩٤ وما بعدها

(٣) سيبويه ١/١٩١

(٤) إعراب النحاس ١/٤٤٥

(٥) الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، المسألة ٦٥ (٢/٤٦٣ وما بعدها) .

المجرور بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنّك قد عطفت الاسمَ على الحرفِ الجارِّ ، وعطف الاسمِ على الحرفِ لا يجوز)) ، وقد ذهب مكي في هذه المسألة مذهبَ البصريّين .*

في قوله تعالى[1] : «ليسوا سواءً من أهلِ الكتابِ أمّةٌ قائمةٌ يتلون آياتِ الله آناءَ الليلِ وهم يسجدون» أجاز الفرّاء[2] رفع "أمّة" بسواء وتقديره :«ليس تستوي أمّة من أهلِ الكتابِ قائمةٌ يتلون آياتِ الله وأمّةٌ كافرةٌ» ، قال مكّيٌ مستبعداً رأيَ الفرّاء[3] : «وهذا لا يجوزُ مع قبحِ عملِ سواء لأنّه ليس بجارٍ على الفعل مع أنّه يُضمر في ليس ما لا يُحتاج إليه إذ قد تقدّم ذكرُ الكافرين .

أمّا قول أبي عبيدة[4] : «هذا مثلُ ، قولهم : أكلوني البراغيث» ، يقصد أبو عُبيدة الضمير في «ليسوا» فقد ردّ مكّي بقوله :[5] ((قال أبو عبيدة : أمّة اسم ليس وسواء خبرها وأتى الضمير في ليس على لغة من قال : أكلوني البراغيث ، وهذا بعيدٌ لأنّ المذكورين قد تقدّموا قبل ليس ولم يتقدّم في (أكلوني) شيءٌ فليس هذا مثلَه)) ، كذلك ردّ النحاس[6] قولَ الفرّاء وقولَ أبي عُبيدة ، بل جاءت عبارةُ مكّي وهي نفسُها عند النحّاس!!

٢- حذف الهاء من مِفعال : وافق مكي البصريين في مسألة حذف الهاء من «مفعال» وصفاً للمؤنّث لِمَ جاء بغير هاء[7] ، مثل : معطار ، ومِدرار في قوله تعالى «يرسل السّماءَ عليكم مدراراً»[8]

٣- الماضي لا يحسُن أن يكون حالاً : في قوله تعالى :«وذلكم ظنُّكم الذي ظننتّم بربّكم أرداكم فأصبحتُم من الخاسرين»[9] ، ولا يخفى إنّ مكيًا في هذه المسألةِ يميلُ مع البصريين الذين لا

---

* المشكل ٢١٣/١

(١) سورة آل عمران الآية ١١٣

(٢) معاني القرآن ٢٣٠/١

(٣) المشكل ١٧٠/١

(٤) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٠١/١

(٥) المشكل ١٧٠/١

(٦) اعراب النحاس ٤٠١/١ وقارن مع المشكل ١٧٠/١ لتعلَمَ مدى تأثر مكي بالنحّاس!!!

(٧) المشكل ٧٦١/١ ، الانصاف ٧٥٩/٢ (المسألة رقم ١١١)

(٨) سورة نوح آية ١١

(٩) سورة فصلت آية ٢٣

يجيـزون أن يكون الماضي حـالاً إلاّ على اضـمار قد[1] ، قـال مكي : «وذلكـم ظنُّكم : مـبتدأ وخبـر ، و«أرداكم» خبـر ثانٍ ، وقيل : ظنُّكم بدلٌ من ذلكم ، و«أرداكم» الخبر ، وقـال الفرّاء[2] : أرداكم حـالٌ والماضي لا يحسُن أن يكون حالاً عند البصْريين إلاّ على اضمار قد»[3] .

وفي قوله تعالى ﴿أو جاؤوكم حصرت صدُورُهم﴾[4] ، لم يُجزْ مكيٌّ أن تكون «حصرت» حالاً من المُضـمَر المرفـوع في «جـاؤوكم» إلاّ أن تضـمـر مـعـه (قـد) ، وهـذه مـسـألة خـلافـيّة ، جـاء في الانصاف[5] : «ذهـب الكوفـيُّون إلى أنّ الفـعلَ الماضي يجـوزُ أن يقعَ حـالاً ، وإليـه ذهب أبو الحـسن الأخفش من البصريّين ، وذهب البصريُّون إلى أنّهُ لا يجوز أن يقَع حالاً ، وأجمعوا على أنّه إذا كانت معه «قد» أو كان وصفاً لمحذوف فإنّه يجوزُ أن يقعَ حالاً ، واحتجّ الكوفيُّون بالنَّقلِ والقياسِ ، أمّا النقل فقد قال الله (أو جاؤُكم حَصِرَتْ صدورُهم) فحصرت : فعلٌ ماضٍ ، وهو في موضع الحال وتقديره : حصرةً صدورُهم والدّليل على صحّة هذا التقدير قراءة من قرأ[6] (أوجاؤُكم حصرةً صدورُهم»[7] وهي قراءة الحسن البَصريِّ ويعقوبَ الحضرميُّ والمفضّل عن عاصم ، وأمّا القياسُ فلأنَّ كلَّ ماجاز أن يكون صفةً للنكرة نحو : مررتُ برجلٍ قاعدٍ ، وغلامٍ قاعدٍ ، جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو : مررتُ بالرّجلِ قاعداً ، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفةً للنكرة نحو : مررتُ برجلٍ قعد وغلامٍ قام ، فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة نحو : مررتُ بالرّجلِ قعَد وما أشبه ذلك .

أمّا البصريُّون فاحتجُّوا بأن قالوا : إنّما قُلنا إنّه لا يجوزُ أن يقع حالاً وذلك لوجهين ؛ أحدُهما : أنّ الفعلَ الماضي لا يدلُّ على الحال ، فينبغي أن لا يقومَ مقامه ، والوجه الثاني : أنّه إنّما يصلُح أن

---

(١) انظر الانصاف ٢٥٢/١ (المسألة رقم ٣٢)

(٢) معاني الفراء ١٦/٣

(٣) مشكل اعراب القرآن ٦٤١/٢ ، اعراب القرآن للنحاس ٥٧/٤

(٤) سورة النساء آية ٩٠

(٥) الانصاف ٢٥٢/١ (المسألة رقم ٣٢) ، شرح المفصل ٦٧/٢ ، مغني اللبيب /٨٣٣ .

(٦) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه /٣٤ ، معاني الفرّاء ٢٤/١ ، النشر لابن الجزري ٢٥١/٢ .

(٧) وهذه القراءة تؤيّد صحّة رأي الكوفيين (من ملاحظات الاستاذ الجنابي على البحث) .

يوضَع موضعَ الحالِ ما يصلح أن يقال فيه «الآنَ» أو «السّاعة» نحو : مررتُ بزيدٍ يضربُ وهذا لا يصلح في الماضي ، فينبغي أنْ لا يكونَ حالاً . . . .»

قال الفرّاء[1] : «كأنّه «أي الحسن» لم يعرفِ الوجهَ في : «أصبح عبدالله قام ، أو أقبل أخذ شاةً» يريد الفرّاء أنّ الحسنَ البصريَّ في قراءته «حصرةً» لا يعرف أنّ الفعل الماضي يقع حالاً ، أمّا «حصرةً» في قراءة الحسن وغيره فهي حال منصوب ، وهي قراءة تؤيّد صحة رأي الكوفيين .

أمّا مكّي فلم يجز وقوعَ الماضي حالاً وفاقاً للبصريين وخلافاً للكوفيّين ، قال مكّي[2] : «لا تكونُ «حصرتْ» حالاً من المضمَر المرفوعِ في (جاءوكم) إلاّ أن تُضمر معه (قد) فإن لم تضمر (قد) فهو دعاءٌ كما تقول : لعنَ اللهُ الكافر ، وقيل : حصرت في موضع خفضٍ نعت لقوم ، فأمّا من قرأ : «حَصِرَةً» بالتنوين فجعله اسماً فهو حالٌ من المضمَر المرفوع في (جاءوكم) ولو خفض على النعت لقوم لجاز» .

٤- واو العطف ودخول همزة الاستفهام عليها في قوله تعالى[3] : ﴿أوَكلّما عاهدوا عهداً نبذه فريقٌ منهُم بل أكثرُهم لا يؤمنون﴾ ، وافق مكّي البصريين في أنّها واوُ العطفِ دَخلَتْ عليها ألفُ الاستفهام ، وهو قولُ سيبويهِ[4] ، أمّا الكوفيّون فيَرَون أنّها (أو) حرِّكَتْ الواوُ منها تسهيلاً وهو رأيُ الكسائيّ[5] ، ثم يقولُ مكّي عن قولِ الكسائيِّ ((ولا قياسَ لهذا القول»))[6] .

٥- اعراب «غير» وجّه مكّي قراءة ابن كثير قوله تعالى[7] : ﴿غيرِ المغضوبِ عليهم﴾ بنصب «غير»[8] على "الحال ، وإن شئت نصبتَه على الاستثناء المنقطع عند البصريّين ، ومنعه الكوفيّون

(١) معاني القرآن ١/٢٤ ، شرح الكافية للرضي ١/١٣ ، وحول قراءة الحسن ينظر كتابُ «قراءة الحسن البصريّ د .صاحب جعفر أبو جناح /٨٠

(٢) مشكل اعراب القرآن ١/٢٠٥

(٣) سورة البقرة الآية ١٠٠

(٤) سيبويه ١/٤٩١

(٥) الجامع للقرطبي ٢/٣٩

(٦) المشكل ١/١٠٦

(٧) سورة الفاتحة الآية ٧

(٨) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه/١ ، اعراب ثلاثين سورة/٣٢ ، الحجّة لابي علي الفارسيّ (تحقيق علي النجدي ناصف وزملائه ١/١٠٥ وما بعدها) .

لأجلِ دخول «لا» وإن شئتَ نصبتَه على اضمار «أعني»»[1].

٦- اعراب «يتيماً» في قوله تعالى[2] : ﴿أو اطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً﴾ ، أعرب مكّي «يتيماً» على (أنّه مفعول به للمصدر إطعام ، هذا قولُ البصريين)[3] .

وقد ذكر ابنُ خالويهِ أنّ «يتيماً» ((عندَ البصريين ينتصب بإطعام ؛ لأنّ المصدرَ يعملُ عمَلَ الفعلِ ، وإن كان منوناً أو دخل عليه الألفُ واللّامُ ، وقال أهلُ الكوفة : إذا نُوّنَ أو دخلته الألفُ واللّامُ صحّت له الأسميّةُ وبطَل عملُه ، وإنّما انتصب «يتيم» عندهم بمشتقٍّ من هذا ، والتّقدير : أو اطعامٌ يُطعِم يتيماً))[4] .

ويقصد الكوفيُّون بقولهم : اشتُقّ من هذا ، أي الفعلُ المشتقُّ من المصدرِ عند الكوفيين وهي مسألةٌ خلافيّةٌ بين البصريّين والكوفيين[5] .

قال أبو اسحاقَ الزجّاجي[6] : «وإن كان في صدد كلامك فعلٌ فعطفتَ عليه فعلاً آخر كان النّصبُ الوجهَ ، قال اللهُ عزّ وجلّ : «يُدخِلُ من يشاءُ في رحمته والظالمين أعدّ لهم عذاباً أليماً» تقديره : ويعذّبُ الظالمين أعدّ لهم عذاباً أليماً» .

وهذه هي مسألةُ الاشتغال ، وهي موضعُ خلافٍ بين نحاة المدرستين : «فقد ذهب الكوفيُّون إلى

---

(١) المشكل ١/٧٢ ، والنصبُ على الاستثناء رأي الأخفش والمبرِّد كما في اعراب النحاس ١/١٧٦ ، وينظر : معاني القرآن للفراء ١/٨ ، كتاب سيبويه ١/٤٢٤ ، المحتسب لابن جني ١/٤٦

(٢) سورة البلد الآية ١٥

(٣) مشكل اعراب القرآن ٢/٨١٩ ، الكشف ٢/٣٧٥

(٤) اعراب ثلاثين سورة لابن خالويه /٩١

(٥) الإنصاف ، المسألة رقم ٢٨

(٦) الجمل في النحو للزجّاجي /٤٠

أنّ قولَهم : زيداً ضربتُه ، منصوبٌ بالفعلِ الواقعِ على الهاء ، وذهب البصريُّون إلى أنّه منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ ، والتقدير فيه : ضربتُ زيداً ضربتُه»[1] .

«ونصبُ «الظالمين» عند سيبويه بإضمار فعلٍ يفسّره ما بعدَه أي : ويُعذّب الظالمين»[2] .

جاء في الكافية للرضي[3] : «وهذا عند الكسائيّ والفرّاء ليس ممّا ناصبُه مضمرٌ بل الناصبُ لهذا الاسمِ عندَهما لفظُ الفعلِ المتأخّرِ عنه ، إمّا لذاته إنْ صحّ المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو : زيداً ضربته ، فضربت عاملٌ في (زيداً) كما أنّه عاملٌ في ضميره ، وإمّا لغيره إن اختلّ المعنى بتسليطه عليه ، فالعاملُ فيه ما دلّ عليه ذلك الظاهرُ وسدّ مسدّه كما في : زيداً مررتُ به وعمراً ضربتُ أخاه ،فالعاملُ في «زيداً» هو قولُك : مررتُ به لسدّه مسدّ جاوزتُ . . وليس قبلَ الاسمِ في الموضعين فعلٌ "مُضمَرٌ ناصبٌ عندَهما" .

٧- المسألة السابعة

مسألة (ثَمّ) :- وافق مكي البصرة في عدّه «ثَمّ» في قوله تعالى «وإذا رأيتَ ثَمّ رأيت نعيماً وملكاً كبيراً»[4] حيث عدّ مكي «ثمّ» ظرف مكان ، وهو رأي البصرة[5] ، أمّا الكوفيون[6] فقد عدّوا «ثمّ» مفعولاً به لرأيت»[7] .

قال ابنُ هشام : «ثَمّ : اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد نحو «وأزلفنا ثَمّ الآخرين»[8] ، وهو ظرفٌ

---

(١) الانصاف ١/٨٢ (المسألة ١٢)

(٢) اعراب النحاس ٥/١٠٩ ، الجامع للقرطبيّ ١٩/١٥٣

(٣) شرح الكافية في النحو للرضي ١/١٦٣ وما بعدَها ، ويُنظر حاشية الصبّان على الأشموني ٢/٥٧ وما بعدها .

(٤) سورة الانسان آية ٢٠

(٥) الكتاب ١/٦٣

(٦) معاني القرآن للفراء ٣/٢١٨

(٧) مشكل اعراب القرآن ٢/٧٨٥

(٨) سورة الشعراء آية ٦٤

لا يتصرّف ، فلذلك غُلّط من أعربه مفعولاً لرأيت في قوله تعالى «وإذا رأيت ثمّ رأيت»[1] وقال النحّاس : «فأكثرُ البصريين يقول : ثمّ ظرف ، ولم تُعدّ «رأيتَ» ، وثمّ عند جميع النحويين مبنيٌّ غيرُ معرب ، وحذفُ «ما» خطأ عند البصريين ؛ لأنّه يُحذف الموصول ، ويبقى الصلة فكأنّه جاء ببعض الاسم»[2] .

٨- المسألة الثامنة

مسألة زيادة (لا) : في قوله تعالى : «لا أُقسِمُ بيوم القيامة»[3] ، قرأ قنبُل بهمزة بعد اللّام من غير ألف أي : لأُقسِم وقرأ الباقون بألف بعد اللّام وبهمزة قبل القاف[4] . (لاأُقسِمُ) .

قال مكّي : «وحجّة من قرأ بإثبات الألف بعد اللّام أنّه جعل «لا» زائدة ، فالمعنى : أقسم بيوم القيامة ولا أُقسِمُ بالنّفسِ اللّوّامة ، و «لا» الثانية للنفي غيرُ زائدة ، والأولى زائدة صلة ، ففي زيادة «لا» في أوّل الكلامِ نظرٌ ، لكن يجوزُ على تأويلِ أنّ القرآنَ كلّه كالسّورةِ الواحدةِ ، ألا ترى أنّ الشيء يُذكر في سورة ويأتي الجوابُ عنه في سورة أخرى»[5] .

وقال في «المشكل»[6] «لا أُقسِمُ : لا زائدة لأنّها في حكمِ المتوسّطة لأنّ القرآن كلّه نزل مرّةً واحدةً في أوّل كلامه . وقيل : «لا غيرُ زائدة إنّما هي ردٌّ لكلامٍ متقدّمٍ في سورة أخرى و«لا» الثّانيةُ غيرُ زائدة أخبرنا الله جلّ ذكرُه أنّه أقسم بيوم القيامة وأنّه لم يُقسِم بالنّفسِ اللوّامة . ومن قرأ : لأُقسِمُ بغير ألف جعل ذلك لامَ قسمٍ دخلت على أُقسِمُ وفيه بعدٌ لحذفِ النّونِ وإنّما حقّه : لأُقسمنّ . وإنّما جاز ذلك بالحذفِ في هذا لأنه جعل أُقسِمُ حالاً فإذا كان حالاً لم تلزمه النونُ في القسَم ؛ لأنّ النونَ

---

(١) مغني اللبيب /١٦٢

(٢) اعراب القرآن للنحاس ١٠٣/٥ ، والمشكل ٧٨٦/٢ ، والجامع للقرطبي ١٤٤/١٩

(٣) سورة القيامة آية ١

(٤) الكشف ٣٤٩/٢ ، التيسير ٢١٧ ، الاقناع ٧٩٨/٢

(٥) الكشف ٣٤٩/٢-٣٥٠

(٦) مشكل اعراب القرآن ٧٧٦/٢ وما بعدها

إنّما تلزمُ في أكثرِ الأحوالِ لتُفرِّقَ بينَ الحالِ والاستقبالِ ، وقد قيل : إنّه للإستقبال ؛ ولكن حُذفتْ النونُ ، كما أجاز واحذفَ اللّامِ من القسم واثباتَ النون وأنشدوا :[1] .

وقتيلِ مُرّةَ أثأرَنّ فإنّه   فِرْغٌ وإنّ أخاهُمُ لم يثأرِ

وقد أجاز سيبويه حذفَ النونِ التي تصحَبُ اللّام في القسم» .

وقد خطّأ الفرّاءُ من قال إنّ «لا» زائدة للتوكيد وذلك من جهتين : «إحداهُما أنّ «لا» إذا كانت زائدةً لم يُبتدأ بها ، والأخرى : أنّ «لا» إنّما تُزادُ في النفي»[2] .

أمّا النحّاس فقد ردّ على الفرّاء ، فقال : «قال أبو جعفر : أمّا قولُه إنّ «لا» لا تُزادُ في أوّل الكلامِ ، فكما قال ، لا اختلافَ فيه ، كما سمعتُ عليَّ بنَ سُليمانَ يقول : إنّ هذا القولَ صحيحٌ ، وأمّا قولُ الفرّاء : إنّ «لا» لا تُزادُ إلاّ في النفي فمُخالَفٌ فيه ، حكى ذلك من يوثَقُ بعلمِه من البصريِّين منهم أبو عُبيدةَ»[3] .

٩- المسألة التاسعة

العطف على اسم (إنّ) بالرّفعِ قبل مجيء الخبر :

فقد ذهب مكي في هذه المسألة مذهب البصريّين «الذين لا يجيزون العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبرِ ، والذي أجازه الكوفيّون ، واختلفوا بعد ذلك فالكسائيُّ جوّزه مطلقاً سواءٌ ظهر فيه عملُ

---

(١) البيت من الكامل وهو لعامر بن الطُّفيل في ديوانه /٥٦ ، والشّاهد في البيتِ حذفُ لام الجواب ، لام لأفعلنّ ، والحذفُ فيه مقصورٌ على الضّرورة والتقدير : لأثأرَنّ ويجوز حذف لام الجواب في موضعين حذفاً سائغاً وذلك إذا كانت في جواب (لو) نحو قوله تعالى : ﴿لو نشاءُ جعلناه أجاجاً﴾ ، وإذا كانت داخلةً على «قد» نحو قوله تعالى ﴿قد أفلح من زكّاها﴾ ، التقدير : لقد أفلح ، لأنّ هذه الجملة جوابٌ للقسم السابق : «والشّمس وضحاها ..» أمّا الموضع الثالث فهو لام لأفعلنّ ، والحذفُ فيه مقصورٌ على الضّرورةِ كقول عامر بن الطفيل : وقتيلِ مُرّةَ .... (ظاهرة الحذف د .طاهر حمودة /٢٤٨) .

(٢) معاني القرآن ٢٠٧/٣

(٣) اعراب النحاس ٧٨/٥

(إنّ) أم لم يظهر»[1] ، وفصّل الفرّاء فيه القول فاجازه فيما لا يظهر فيه عملُ إن ويقصد به الضمير المتّصل ، ومنعه في الاسم الظاهر* .

ففي قوله تعالى[2] : ﴿إنّ الذين آمنوا ، والذين هادوا . والصابئون . والنّصارى مَن آمنَ بالله واليومِ الآخرِ وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هُمْ يحزنون﴾ ، قال مكي في توجيه اعراب «الصائبون»[3] «والصائبون مرفوعٌ على العطف على موضع (إنّ) وما عملت فيه ، وخبر إنّ منويٌّ قبل الصائبين فلذلك جاز العطفُ على الموضع . . . وإنّما احتيجَ إلى هذا التقدير ؛ لأنّ العطفَ في إنّ على الموضعِ لا يجوزُ إلاّ بعد تمامِ الكلامِ وانقضاء اسم إنّ وخبرها ، ويعطف على موضع الجملة ، وقال الفرّاء[4] : هو عطفٌ على المضمر في (هادوا) وهو غلطٌ ؛ لأنّه يوجبُ أن يكون «الصابئون والنّصارى يهوداً ، وأيضاً فإنّ العطفَ على المضمَرِ المرفوعِ قبل أنْ يؤكّد أو يُفصل بينهما بما يقومُ مقام التأكيد قبيحٌ عند بعضِ النحويّين .

قال سيبويه[5] : «وأمّا قوله عزّ وجلّ (والصائبون) فعلى التقديم والتأخير ، كأنّه ابتدأ على قوله (والصائبون) «بعد ما مضى الخبر» .

أمّا قولُ مكّي إنّ الفرّاء ذكر أنّه عطفٌ على المضمر في (هادوا) فإنّ مكيّا غيرُ دقيق في نسبةِ هذا الرأي ، فهذا القولُ للكسائي[6] ، وقد ردّه الفرّاء بقوله[7] : «قال الكسائيُّ : أرفع «والصابئون» على اتباعه الاسمَ الذي في (هادوا) ويجعله من قوله[8] : «إنّا هُدنا إليك» لا من اليهوديّة وجاء التفسير

---

(١) يُنظر الإنصاف ١/١٨٥ المسألة (٢٣)

* من ملاحظات الاستاذ المشرف على الرّسالة .

(٢) سورة المائدة الآية ٦٩

(٣) مشكل اعراب القرآن ١/٣٢٣

(٤) معاني القرآن ١/٣١٢

(٥) الكتاب (ط هارون) ٢/١٥٥

(٦) وقيل : للأخفش كذلك : ينظر معاني الفرّاء ١/٣١٢ ، اعراب النحاس ٢/٣٢

(٧) معاني الفراء ١/٣١٠-٣١٢

(٨) سورة الأعراف الآية ١٥٦

بعد ذلك ، وأنّما جاز الرّفع لأنّ (الذين) لا يبينُ فيه الإعرابُ» .

وهذا يفسِّر قول الفرّاء إلى أنّ العطفَ على اسم إنّ بالرفع قبل تمام الخبر لا يجوز إلاّ فيما لم يظهر فيه عملُ إنّ مثل : إنّك وبكرٌ منطلقان[١] .

وقد ردّ أبو اسحاقَ الزجّاجُ قولَ الكسائيِّ والأخفشِ ، قال النحّاس[٢] : «وسمعت أبا أسحاق يقولُ ، وقد ذُكر له قولُ الأخفش والكسائيِّ ، :هذا خطأ من جهتين : أحدهما أنّ المضمرَ المرفوعَ يقبح العطفُ عليه حتّى يؤكّدَ ، والجهة الأخرى أنّ المعطوف شريكُ المعطوفِ عليه ، فيصير المعنى : إنّ الصائبين قد دخلوا في اليهوديّةِ وهذا محالٌ . . .» .

ومن خلالِ حديث مكّي السّابق نلاحظُ أنّه يعتمد مذهب البصرة الذي لا يجيز العطفَ على الضمير المرفوع المتّصل بالاسمِ من غير توكيد ، وهو ما أجازه الكوفيُّون[٣] .

١٠- المسألة العاشرة

الفصل بين المضاف والمضافِ إليه : ذهب مكّي في هذه المسألة مذهبَ البصريين إذْ لا يجيزون الفصلَ بين المضافِ والمضاف إليه بغير الظرف والجارِّ والمجرور[٤] ، وذلك قوله عند قوله تعالى[٥] : ﴿وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم﴾ وهذه قراءة ابن عامر[٦] ، قال مكّي[٧] : «وأمّا ما حكاه أبو عُبيد عن ابن عامر وأهل الشّام فلا يجوزُ في كلام ولا شعر ، وإنّما أجاز النحويُّون التفريقَ بين المضافِ والمضاف إليه بالظرفِ لأنّه لا يَفصِلُ ، فأمّا بالأسماءِ غيرِ الظروف

---

(١) من ملاحظات الاستاذ المشرف على الرّسالة

(٢) اعراب النحاس ٣٢/٢

(٣) الانصاف المسألة ٦٦

(٤) الانصاف المسألة ٦٠

(٥) سورة الأنعام الآية ١٣٧

(٦) الجامع للقرطبي ٩٢/٧ ، النشر لابن الجزري ٢٦٣/٢

(٧) الكشف ٤٥٤/١

فَلَحْن» .

ومثلُ قراءةِ ابن عامر قولُ الشاعر :

فزججتُها بِمزجَّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزادة

وقال أبو غانم أحمدُ بنُ حمدانَ النحويّ : قراءة ابن عامر لا تجوز في العربيّة ، وهذ زلّة عالمٍ ، وإذا زلّ العالِمُ لَمْ يَجزْ اتّباعُه ، وإنّما جاز في الضرورة للشّاعر أن يفرّق بين المضافِ والمضافِ إليه بالظرفِ لأنّه لا يفصِل كما قال :

كما خُطَّ الكتابُ بكفُّ يوماً يهوديٌّ يقاربُ أو يُزيلُ

وقال القُشيري : هذا قبيحٌ ، لأنّه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي عليه السلامُ فهو الفصيحُ لا القبيحُ ، وقد ورد ذلك في كلام العربِ ، وفي مصحف عثمان (شركائهم) وهذا يدلُّ على قراءة ابن عامر»[1] .

وقد دافع ابن الجزري عن قراءة ابن عامر فقال[2] : «نعوذُ بالله من قراءةِ القرآنِ بالرأيِ والتّشهي ، بل الصوابُ جوازُ مثلِ هذا الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيحِ الشائع اختياراً ، ويكفي في ذلك دليلاً هذهِ القراءةُ المشهورةُ الصحيحةُ التي بلغتْ حدَّ التواتُر» .

١١- المسألة الحادية عشرة

في قوله تعالى : ﴿ولا تقولوا ثلاثةٌ انتهُوا خيراً لكم﴾[3] قال مكّي عن توجيه بعض الكوفيين إعراب «خيراً» بأنها نصبٌ على الحال أنّه بعيدٌ[4] ، ومذهب سيبويه فيها «أنّه ممّا ينتصبُ على اضمار

---

(١) الجامع القرطبي ٩٢/٧ وما بعدها .

(٢) النشر ٢٦٣/٢ ، همع الهوامع للسيوطي ٥٢/٢

(٣) سورة النساء آية ١٧١

(٤) المشكل ٢١٤/١

الفعل المتروك اظهارُه»[1] وأنشد سيبويه قولَ الشاعرِ عمرَ بنَ أبي ربيعةَ :

فواعديهِ سَرْحَتَيْ مالكٍ أو الرُّبى بينهما أسهلا

جاء في «تحصيل عين الذهب «للأعلم الشنتمري : «الشاهدُ فيه نصبُ «أسهلَ» بإضمارِ فعلٍ دلَّ عليه ما قبله ، لأنَّه لمّا قال : فواعديه سَرْحَتَيْ مالكٍ أوْ الرُّبى بينهما ، عُلِمَ أنَّه مزعجٌ لها ، داعٍ إلى اتيانِ أحدهما فكأنَّه قال : ائْتي أسهلَ الأمرين عليكِ ، وغيرُ سيبويه يقدِّرُه[2] تقديرَ : يكُن اسهلَ عليك ، وقد بيَّن[3] بطلانَ مثْلِ هذا وعلّة امتناعه»[4] .

١٢- المسالة الثانية عشرة

وصف مكّي توجيه الكوفيين إعرابَ الفاعلِ في قوله تعالى : ﴿أفلم يهدِ لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يَمشون في مساكنهم﴾[5] إذ قالوا : إنّ (كم) فاعل (يهدِ) ، وهو غلطٌ عند البصريين[6] ، ولم يحدّدْ مكّي أيَّ الكوفيين أعربها فاعلاً ؛ فالفرّاء يقول في معاني القرآن ما نصُّه : «وكم في موضع نصب لا يكون غيره»[7] .

قال أبو جعفر النحّاس : «وقد تكلّم النحويّون فيه لأنّه مُشكلٌ من أجلِ الفاعل (ليهدِ) ، فقال بعضُهم : «كم» الفاعل ، وهذا خطأٌ ؛ لأنّ كم استفهامٌ ، فلا يعملُ فيها ما قبلها ، وقال أبو اسحاق الزجّاج : المعنى : أفلم يهدِ لهم الأمرُ بإهلاكنا من أهلكناه ، وقال محمّد بن يزيد فيما حكاه لنا عنه

---

(١) الكتاب ١/١٤٣

(٢) وهو أبو عُبيده ، قال النحاس : «ومذهبُ أبي عبيدة : انتهوا يكن خيراً لكم ، وهو غلطٌ عند المبرِّد ، لأنّه لا يُضمر الشرطُ وجوابُه وهذا لا يوجد في كلام العرب . ومذهب الفرّاء أنّه نعت لمصدر محذوف ، وقال عليّ بن سليمان : هذا خطأٌ فاحشٌ لأنّه يكونُ المعنى : انتهو الانتهاء الذي هوخيرٌ لكم (اعراب النحاس ١/٥٠٩) .

(٣) اعتقد أنّ الضمير في (بيّن) يعود على سيبويه .

(٤) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري ، تحقيق د .زهير سلطان /١٩٢ .

(٥) سورة طه آية ١٢٨

(٦) المشكل ٢/٤٧٤

(٧) معاني القرآن ٢/١٩٥

عليُّ بنُ سليمانَ ، وهذا معنى كلامِه ، قال : يهدي يدلُّ على الهدى ، فالفاعلُ هو الهدى»[1] .

المسائل التي وافق فيها الكوفيين

١ ـ المسألة الاولى

مسألة (حاش) : يرى الكوفيُّون أنّ (حاش) فعلٌ ماضٍ ، وذهب بعضُهم إلى أنّه فعلٌ استُعمِل استعمالَ الأدوات ، وذهب البصريُّون إلى أنّه حرفُ جرٍّ ، وذهب أبو العبّاس المبرِّد إلى أنّه يكونُ فعلاً ويكون حرفاً[2] .

ففي قوله تعالى[3] : ﴿وقلن حاشَ لله ما هذا بشراً إنْ هذا إلاّ مَلَك كريمٌ﴾ قال مكّي[4] : «وحاش فعلٌ ماضٍ على فاعَل» ولا يحسُن أن يكون حرفاً عند أهل النظر ، وأجاز ذلك سيبويه[5] ، ومنعه الكوفيُّون لأنه لو كان حرفَ جرٍّ ما دخل على حرف جرٍّ لأن الحروفَ لا يُحذف منها إلاّ إذا كان فيها تضعيفٌ نحو : لعلَّ وعلَّ ، قال المبرِّد[6] : تكونُ حاش فعلاً وتكون حرفاً ، والنصبُ بحاش عند المبرِّد في الاستثناء أحسنُ لأنّها فعلٌ في أكثر أحوالِها ، وسيبويه يرى الخفضَ بها لأنّها حرفُ جرٍّ» .

قال د .عبدالفتاح شلبي[7] : «رأيتُ مكيّاً ينزع منزع الكوفيين في ترجيح القراءات التي تتّفقُ مع مذهبهم ، فقد رجّح قراءة (حاشَ لله)[8] بحذف الألف لأنّها فعلٌ ، وأيضاً لأنّ خطّ المصحف كذلك والكوفيون يقولون بذلك» .

---

(١) اعراب القرآن للنحاس ٣/٦٠

(٢) الانصاف المسألة ٣٧ ، الكشف ٢/١٠ ، مغني اللبيب /١٦٤

(٣) سورة يوسف الآية ٣١

(٤) المشكل ١/٣٨٦ وينظر شرح المفصل ٨/٤٧ ، حاشية الصبّان ٢/٣١٤

(٥) الكتاب ١/٣٧٧

(٦) المقتضب للمبرّد ٤/٣٩١

(٧) أبو علي الفارسي د . شلبي /٣٩٠

(٨) وهي قراءة السبعة غيرَ أبي عمرو انظر الكشف ٢/١٠ ، التبصرة /٢٢٨ ، النشر ٢/٢٩٥ .

﴿وليَحكُم أهلُ الإنجيل بما أنزلَ الله فيه ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾[٢] .

ففي قوله تعالى : «وليحكم» قال مكّي : «وحجّة من كسر اللّام[٣] أنّه جعلها لام «كي» فنصبَ الفعل بها»[٤] ، غير أنّ مكيّاً في «مشكل اعراب القرآن» ذهب في هذه المسألة مذهب البصريّين فقال في اعراب قوله تعالى «ليُحاجُّوكُمْ» : «اللّام لام ناصبة للفعل المضارع بإضمار «أنْ» وهذا مذهب البصرة»[٥] .

٣- المسألة الثالثة

كذلك فقد ذهب مكي إلى نصب المضارع بلام الجحد[٦] في قوله تعالى[٧] : ﴿وإن كان مكرُهم لتزولَ منه الجبالُ﴾ وهذا مذهب الكوفة[٨] ، هذا في الكشف ، أمّا في «مشكل اعراب القرآن» فقد اعتمد المذهب البصريّ ، استمع إليه حيث يقول : «فاللّامُ لامُ جحد ، والنصب على اضمار أن ، ولا يحسُن اظهارُها»[٩] ، فأنت تلاحظُ أنّ مكيّاً غيرُ مُلتزمٍ في بعض المسائل بمنهج معيّن ، فهو يأخذ برأي البصرة تارة ، ويأخذ برأي الكوفة تارةً أخرى .

---

(١) الانصاف (المسألة ٧٩)

(٢) سورة المائدة آية ٤٧

(٣) وهو حمزة بن حبيب الزيات ينظر : الاقناع لابن الباذش ٦٣٥/٢ .

(٤) الكشف ٤١٠/١

(٥) المشكل ١٠٠/١

(٦) الكشف ٢٨/٢

(٧) سورة ابراهيم الآية ٤٦

(٨) الإنصاف ، المسألة ٨٢ ، همع الهوامع ٧/٢

(٩) المشكل ٤٠٧/١

وممّا يمكن أن نقرِّرَه مطمئنين في ذلك : أنّ مشكل اعراب القرآن ، يمثّل اتّجاه مكّي البصريّ في كثير من المسائل التي أوردْنا بعضَها ، غير أنّه يفجُؤُكَ حيناً فيسلكُ مسلكَ الكوفيين ولا سيّما في «الكشف» .

ونخلُص بعد هذا العرض حول مذهب مكي النحويّ فنقول :

لم يكن مكي يلتزم مصطلحاً معيّناً ، فقد كان يستخدم مصطلحات البصريين والكوفيين ، بل وجدناه يستخدم مصطلحين للشيء نفسه ، وكذا مذهبُه النحويُّ : فهو ليس كوفياً تماماً أو بصرياً واضحاً ، فهو صاحب مذهب توفيقيٍّ إن جازت العبارةُ ، أخذ من البصريين ومن الكوفيين ((لكنّ يبدو أنّ مكياً بصريٌّ في مَذهبِه النحويِّ ومخالفتُه البصريين في بعض المسائل لا يعني كونَه غيرَ بصريٍّ ، وهو مثلُ أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، فقد وافق الكوفيين في الانصاف في سبع مسائلَ وهو بصريّ))[1] .

ودليلُ ذلك اكثارُ مكّي من استخدام مصطلحات البصريين ولا سيّما في «المشكل» ، وكذلك من حيث عددُ المسائلِ التي وافق فيها البصريين ؛ فقد كانت أكثرَ من المسائل التي وافق فيها الكوفيّين . وما وافق فيه الكوفيين فمسائل معدودةٌ .

---

(١) من ملاحظات الاستاذ الجنابي على البحث .

الفصل الثالث

توجيهات مكّي للقراءات وآراؤه بين الأخذ والعطاء

المبحث الأول : توجيه القراءات والاحتجاج لها قبل مكّي

المبحث الثاني : أثر توجيهات مكّي وآرائه في اللاحقين له

المبحث الاول

توجيه القراءات والاحتجاج لها قبل مكّي

١: أ «توجيه القراءات والاحتجاج لها قبل مكّي»

التوجيه :- هو أن تلتمسَ للقراءة وجهاً من وجوه العربيّة ، وقد عُدَّ هذا الأساسُ (أي موافقة العربيّة ولو بوجه) ركناً أساسياً من أركان القراءة الصحيحة[1] .

وهذا الركنُ يعني موافقة القراءات للقواعد والآراء النحويّة المستقاة من النطق العربيّ الفصيح[2] ، وقد كان العاملُ في اشتراطه لا يختلف عن العامل في اشتراط (مطابقة الرسم) وذلك أنّ علماءَ القراءاتِ رأوا أنّ القراءاتِ المتواترةَ لا تخالف العربيّةَ ، فما من قراءة متواترة إلاّ تلتقي مع مذهبٍ أو رأيٍ نَحْويّ ، أمّا القراءاتُ الشاذّة فقد جاء فيها ما يخالف القواعدَ النحويّة .

وهم - فيما يبدو لي - لم يقصدوا أنْ يُخضِعوا القراءاتِ للقواعد النحوية ، وإلاّ لما ناقشوا بعضَ النحاة وردُّوهم فيما رفضوا من قراءات متواترة مثل قراءة حمزة «الأرحامِ»[3] بالجرّ ، وقراءة ابن عامر «قتلُ اولادَهم شُركائِهم»[4] بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر»[5] .

تعريف القراءات : عرّف الزّركشيُّ القراءاتِ بقوله[6] : «القراءات : اختلاف ألفاظ الوحي -المذكور- في الحروف وكيفيّتها من تخفيفٍ وتشديدٍ وغيرها» .

---

(١) انظر النشر لابن الجزري ٩/١ ، والإبانة لمكي /٤٨-٥٠ ، واعجاز القرآن للرافعي /٥٦

(٢) القراءات القرآنية ، د .عبدالهادي الفضلي/ ١٢١.

(٣) سورة النساء/ ١

(٤) سورة الأنعام/ ١٣٧

(٥) القراءات القرآنية ، د .عبدالهادي الفضلي /١٢١

(٦) البرهان للزركشي /٣١٨

ويعرّف الدّمياطي القراءاتِ بقوله[1] :«علمٌ يُعلمُ منه اتّفــاقُ النّاقلين لكتــابِ الله تعــالى واختلافهم في الحذف ، والاثبات ، والتحريك ، والتّسكين ، والفصل ، والوصل ، وغير ذلك من هيئة النطق ، والإبدال ، وغيره ، من حيث السماع» .

والقراءاتُ عند المحدثين اختلافُ كيفيّةِ الأداء لألفاظ الوحي المنزل ، وكيفيّةُ الأداء هذه إمّا أن تكون خضوعاً لقانون اللّهجات ، وإمّا أن تكون تمثيلاً لطبائع اللسان العربيّ العام في اخراج الأصوات وإعطائها ما تستحقُّ من الأداء ، وإن كان الأخيرُ قد تميز لدى القرّاء باسم (التجويد)[2] .

ويُمثّل للأول:

بقراءة حمزةَ والكسائي «لا يَحِلُّ لكُم أن تَرِثوا النِّساءَ كُرْهاً» بضمّ الكاف ، وقراءة باقي السّبعة (كَرْهاً) بفتح الكاف ، وهما ، كما قال الأخفش ، من اختلاف اللغات مثل (الضُّعف) بضم الضاد وفتحها ، و(الفَقر) بضمِّ الفاء وفتحها[3] .

ويُمثّل للثاني:

بقراءة نافع وابن كثير وأبي عَمْرو (بما أُنزِل إليك) لا يمدّون حرفاً لحرف ، وهو أن تكون المدّةُ من كلمةٍ والهمزةُ من أخرى ، وحجّتُهم في ذلك أنّهم أرادوا الفرق بين ما المدّةُ فيه لازمةٌ لا تزول بحال ، وبين ما هي فيه عارِضَةٌ قد تَزولُ في بعضِ الأحوال نحو : (بما أُنزل) فإنّها تزول عند الوقف –على الكلمة الأولى– والتي لا تزول نحو : (دعاء) و(نداء) و(سماء) فجعلوا ذلك فرقاً بينهما[4] .

ويوضّح ابن الجزري الضابط الثاني من ضوابط صحّة القراءة بقوله[5] : «ونعني بقولنا في الثاني ((ولو بوجهٍ)) –أي نريدُ به وجهاً من وجوه النحو سواءً كان أفصحَ أم فصيحاً ، مُجمَعاً عليه ، أم

---

(١) اتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي/٥ .

(٢) من قضايا القرآن د .اسماعيل الطحان/٨١٠

(٣) نفسه /٨١

(٤) نفسه /٨٢

(٥) النشر لابن الجزري ٩/١ وما بعدها

مختَلَفاً فيه اختلافاً لا يضرُّ مثلُه ، إذا كانت القراءةُ مّا شاع ، وذاع ، وتلقّاه الأئمةُ بالإسناد الصحيح ، إذ هو الأصل الأعظمُ ، والركنُ الأقوم ، وكم مِنْ قراءة أنكرها بعضُ أهلِ النحو أو كثيرٌ منهم ، ولم يُعتَبرْ انكارُهم ، إنّما أئمةُ القرّاء لا تعملُ في شيءٍ مِنْ حروف القرآن على الأفْشى في اللغة ، والأقيسِ في العربيّة ، بل على الأثبتِ في الأثر والأصحِّ في النّقل» .

والصّلةُ بين القراءات والنحو صلةٌ متينةٌ منذ نشأتِها ، ويكفي «أنّ النّحاة الأوائل الذين نشأ النحوُ على أيديهم كانوا قرّاءً كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثّقفيّ ، ويونس ، والخليل ولعلّ اهتمامهم بهذه القراءات وجّههم إلى الدّراسة النحويّة ، ليلائموا بين القراءات والعربية ؛ بين ما سمعوا ورَوَوْا من القراءات ، وبين ما سمعوا وَوَرَدَ من كلام العرب»[1] .

والنحاةُ عند القرّاء أكثرُ ضَبْطاً للقراءة ، وأصحُّ نقلاً من اللّغويّين ، ولعلَّ في النصِّ التالي الذي ذكره أبو عليّ في الحجّة ما يوضّح ذلك ، فقد قال أبو بكر بن السراج بعد أن أورد رواية الأصمعيّ عن أبي عمرو وقراءته (الصراط) بالزاي : «وأمّا الزايُ فأحسبُ الأصمعيَّ لم يضبِطْ عن أبي عمرو ؛ لأنّ الأصمعيَّ كان غيرَ نحويٍّ ، ولستُ أحبُّ أن تُحمَلَ القراءةُ على هذه اللغة ، وأحسَبُ أنّه سمع أبا عمرو يقرأ بالمضارَعة للزاي فتوهّمها زاياً»[2] .

وقد وقف النُّحاةُ الأوائلُ من القراءات موقفَ الحيطة والحذر فيعتبرونها سُنّةً» لا يصحُّ التّعرُّضُ لها بتخطئة أو تصويب[3] ، روي عن الأصمعيّ قوله : «سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : لولا أنّه ليس لي أن أقرأ إلاّ بما قد قُرِيء لقرأتُ حرفَ كذ كذا ، وحرف كذا كذا[4] » وقد كان أبو حيّانَ الأندلسيّ يردُّ على نحاة البصرةِ الذين لم يكونوا يستشهدون حتى بالقراءات السبع ، وكان هو يستشهد بها رُغم بصريّته[5] .

(١) أثر القرآن في الدراسات النحوية د .عبدالعال مكرم /٧٧

(٢) الحجة لأبي علي الفارسي ١/٣٧

(٣) المنطلقات التأسيسية للنحو العربي د .عفيف دمشقية /٥٤

(٤) السبعة لابن مجاهد /٤٨ .

(٥) المنطلقات التأسيسيّة/٥٤ ، وما ذهب إليه د .عفيف دمشقيّة فيه شيء من المبالغة ، فقد كان نحاة البصرة يستشهدون بالقراءات ولكنْ يخضعونها أحياناً للمعياريّة النحويّة ، كما فعل المبرِّد .

ونصب «أولادهم» وخفضِ «شركاؤهم» ، قرأها ابن عامر ببناء الفعل «زُيِّن» للمجهول ، ورفع (قتل) على أنّه نائب فاعل ، وهو مضاف و(شركائهم) مُضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ثم فصل بَيْنَهُما بالمفعول به وهو (أولادهم) والعاملُ فيه المصدرُ «قَتْل» .

وقد علّق الزمخشري على هذه القراءة بقوله[1] : «أمّا الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه فشيءٌ لو كان في مكان الضّرورات ، وهو الشِّعرُ ، لكان سمْجاً مردوداً ، كما سَمُج وردَّ : زَجَّ القلوصَ أبي مزادة ، فكيف به في الكلام المنثور ، وكيف به في القرآن المعجزِ بحسنِ نَظْمِه ، وجزالتِه ، والذي حمله على ذلك أنْ رأى في بعض المصاحف (شركاؤهم) مكتوباً بالياء ، ولو قرأ بجرّ الأولاد والشركاء ، لأنَّ الأولادَ شركاؤهم في أموالهم لَوَجدَ في ذلك مندوحةً عن هذا الارتكاب» .

فواضحٌ أنّ الزمخشريَّ يرى أنّ رسمَ المصحف هو السببُ في قراءة ابن عامر ، بل الأدهى من ذلك أنّه يقترح قراءةً أخرى بجرّ (الأولاد) و (الشركاء) حتّى لا تخالفَ القاعدةَ القائلةَ بعدم الفصلِ بين المتضايفَيْنِ بغير الظرف ، ولكنني أستغربُ : فَهَل نَسِيَ الزمخشريُّ أنّ أحدَ شروطِ القراءةِ الثلاثة أنْ يصحَّ سندُها عن الرسول ﷺ !!؟

«إنّ الاشتغالَ بتخريجِ القراءات القرآنيةِ حسبما يوافقُ القاعدة النحويّة بَدَلَ إقامة القاعدة عليها ، كما يقضي بذلك مبدأُ الاستقراءِ والاستنباط ، قديمُ العهد في تاريخ النّحو العربيّ ، بدليل دفع سيبويه تقديرَ حذف "القسم" في قوله تعالى[2] : ﴿قالَ فالحقُّ والحقَّ أقول﴾ لنصب «الحقّ» الأول على أساس : «فبالحقِّ لأملأنّ» رأسِ الآية التالية ، وهو استبعادٌ يُشكرُ عليه في الحقيقة لما فيه من تمحُّلٍ للنّصب على نزعِ الخافض ، ولأنّ تقديرَ النّصبِ فيه على أنه مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ ، أي : فأحقُّ الحقَّ ، أو فأذكرُ الحقَّ ، يبقى أقربَ من الوجه الذي رفضه»[3] .

---

(١) الكشاف ٢/٥٤

(٢) سورة ص/٨٤

(٣) المنطلقات التأسيسية للنحو العربيّ د .عفيف دمشقية /٨٢ ، وينظر املاء ما منّ به الرحمن للعكبري ٢/١١٥ ، وقراءة النصب هي قراءة عاصم وحمزة من السبعة وخلف بن هشام البزّار-(الرواي عن الكوفيّين) النشر ٢/٣٦٢

وقد ردّ أبو حيّان الأندلسيّ على الزمخشري الذي ضعّف قراءة ابن عامر السابقة بقوله : «أعجب لعجميّ ضعيف في النّحو يردُّ على عربيٍّ صريح* محض قراءةً متواترةً موجود نظيرُها في لسانِ العربِ في غيرِ ما بيت ، وأعجبُ لسوءِ ظنّ هذا الرجلِ بالقرّاءِ الأئمّة الذي تخيّرتْهم هذه الأمّة لنقل كتابِ الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم»[1] .

كذلك فقد احتجّ ابن يعيش[2] لقراءة ابن عامر ، وأيضاً احتجّ لها ابنُ مالك حيث جوّز ابن مالك الفصلَ بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور فقال :

وحُجّتي قراءةُ ابنِ عامرِ　　　فكم مِنْ عاضدٍ لها وناصرِ

ودلَّ على ذلك بوجوه منها : أنّ الفصلَ فَضْلَةٌ وهو لذلك صالحٌ لعدم الاعتداد به ، وأنّه غيرُ أجنبيٍّ معنىً ؛ لأنه معمول للمضاف وهو المصدر . .»[3] .

١:ب «حركة الاحتجاج للقراءات»

كان أمراً تقتضيه طبائع الأشياء أن يحتجّ القرّاء لقراءتهم المختارة ، وأن يُبيّنوا وجه الحقّ فيما آثروه .

لقد كان مفهومُ الاحتجاجِ ودوافُعه واضحيْن في توجيه القراءات الشاذّة وهما كما عبّر عنه ابنُ جنّي في مقدّمة كتابه (المحتسب) حيث يقول[4] : «وكان غرضُنا أن نرى وجه قوّة ما يُسمّى الآنَ

---

* ابن عامر (ت ١١٨هـ) هو عبدالله بن عامر اليحصبيّ أبو عمران ، إمام أهل الشام في القراءة ، ولد في قرية «رحاب» بالشام ، أخذ القراءة عن عثمان بن عفان وأبي الدّرداء والمغيرة بن أبي شهاب (النشر١/١٤٤ ، معرفة القراء الكبار ١/٦٧ ، وجاء عنه أنه : « وُلد في البلقاء بضيعة يُقال لها «رحاب» وليس في القرّاء السبعة من العرب غيرُه وغيرُ أبي عمرو بن العلاء «غاية النهاية /٤٢٣ .

(١) البحر المحيط ٤/٢٣٠

(٢) شرح المفصل ٣ /٧٨

(٣) النشر لابن الجزري ٢/٢٦٣ .

(٤) مقدّمة المحتسب لابن جني ١/٣٢ ، وينظر أثر السبعة في علم القراءات /١٠ وما بعدها .

شاذاً ، وأنّه ضاربٌ في صحّةِ الرواية بجرانه ، آخذٌ منْ سَمْتِ العربيّة مُهْلَةَ ميدانه ، لئلاّ يرى مريءٌ أنّ العدولَ عنه غضٌّ منه أو تهمةٌ لَه» .

أمّا الاحتجاجُ للقراءاتِ الصحيحة المتواترة فأمرٌ أنكره كثير من العلماء* لكونِ القراءتين إذا صحّتا وثبت تواتُرهما عن النبيّ ﷺ فلا يجوزُ أن يقالَ : إحداهما أجود ، لأنّهما جميعاً عن النبيّ ، فيأثَمُ من قال ذلك ، ويذهبُ أبو جعفر النحّاس إلى ذلك ؛ لأنّ الصحابةَ كانوا ينكرون مثلَ هذا[1] .

ومن الأهميّة الإشارةُ إلى أنّ الاحتجاج للقراءةِ السبْعية* يعني وجه الاختيار وليس الاحتجاجَ لصحة القراءة ، فهي صحيحة متواترة ، ويوضّح ما نذهبُ إليه الأستاذ سعيد الأفغانيّ بقوله[2] : «ولكنْ إذا أدركنا مفهومَ الاحتجاجِ في القراءة الصحيحةِ المتواترةِ على أنّه احتجاجٌ لوجه اختيارِ القارىء لنفسه قراءةً من بين القراءات الصحيحة المتواترة ، لا على أنّه استدلالٌ على صحّة قراءة وجودتها -وتفضيل إحداهُما على الأخرى لذاتِهما- حمِدنا هذا . . . . العمَل ، وحمِدنا لهؤلاء العلماءِ جهودهم في إغناءِ الدّراساتِ اللُّغويّة ، نحويّةً كانت أو صرفيةً ، بما ذهبوا إليه في تعليل اختياراتِهم تعليلاً نَحْوِيّاً ، أو صرفيّاً ، أو شرعيّاً مستأنسين بالقرآنِ والأحاديث على قوّة ما ذهبوا إليه في الاختيار»* .

وسببُ التوجيه والاحتجاج يعود للاختلاف في القراءاتِ أو بين القراءات ، وقد اختلَفت مناهجُ مَنْ ألّف في الاحتجاج للقراءات .

أمّا من حيثُ القراءاتُ الأخرى «فالاحتجاجُ لها يُعدُّ دراسةً قرآنية جليلةَ الشأنِ ، يُراد بها توثيقُ القراءاتِ ، ونفيُ الشُّبَه عنها والشكُّ في سلامتها ؛ فلا جَرَمَ أن يُشغل بها العلماءُ كما شُغلوا

---

(١) الأتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٢٢٩ ، وينظر من قضايا القرآن د .اسماعيل الطحّان/١٢١

(٢) حجّة القراءات لأبي زرعة ، تحقيق الاستاذ سعيد الأفغاني (المقدّمة/٣٤ ، ٣٥) .

* تحدّث أبو حيان الأندلسي عن ترجيح النحويّين والمفسّرين بين القراءات فقال : «وهذا الترجيح الذي يذكره المفسّرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي ؛ لأنّ هذه القراءات كلّها صحيحةٌ ومرويّةٌ ثابتةٌ عن رسول الله ﷺ ، ولكلٌّ منها وجهٌ ظاهرٌ حسنٌ في العربية ، فلا يمكن فيها ترجيحُ قراءةٍ على قراءة» البحر المحيط٢/٢٦٥.

بغيرها من الدّراساتِ القرآنيّة ، فالقرآن كتابُ الله ، ودستورُ الإسلام ، ومعجزةُ الرسول ﷺ .

وإذا كان العهد بالاحتجاجِ قديماً ، وكان أوّلَ أمره غضًا طريًا ، وكانت داعيتُه في أكثر الأمر عارضةً ، فقد أصبح بعد ذلك دراسةً قائمةً بذاتها»[1] .

وقد يكون التخالفُ بين قراءة وقراءةٍ ناشئاً من اختلاف المصاحف ، أو من لَهَجات القبائل العربيّة ، وقد يكونُ التّخالفُ في الأعمِّ الأغلب بسببِ الأحكام النحويّةِ في الأساليبِ العربيّة»[2] ، أو باختلاف الرّوايات عن قرّاء الأمصار ، لأن القراءة سنّة مُتّبعةٌ ، وليس كلُّ ما جاز في العربيّة جاز القراءةُ به .

«فإذا كان معنى الحرف «في حديث الأحرف السبعة» هو الوجه وهو القراءة ، وهو اللّهجة ، فإنّ مردَّ الفرقِ بينهما جميعاً هو التباينُ في العناصر الصوتية أو الدّلالية ، فالوجه في القراءة أساسُه أنّه مباينٌ لآخرَ صوتاً أو دلالةً ، والقراءة تتميّزُ عن غيرها بمجموعِ الاختلافات الناشئة عن اختلاف الوجوه»[3] .

ويُعدُّ كتاب ابن مجاهد في القراءات السبع بدايةً لمرحلة الاحتجاج للقراءات في جوانبها المختلفة صوتيا وصرفياً ونحوياً ، فأبو بكر بن مجاهد المتوفى سنة (٣٢٤)هـ هو أول من سبّع[4] السبعة في كتابه «السبعة في القراءات» ، «ولكنّه لم يحتجّ إلاّ لسورة الفاتحة وجاء تلميذه أبو علي الفارسيّ

---

(١) مقدّمة الحجة لأبي علي الفارسي بقلم محقّقيه /٣٩ وأثر كتاب السبعة في علم القرآءات د .أحمد الجنابي/٣٣ وما بعدها .

(٢) أبو علي الفارسيّ ، د .شلبي/١٥٣ ، وانظر حول الاحتجاج للقراءات «طاهر بن غلبون وجهوده في القراءات ، د .أحمد نصيّف الجنابي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزءان الثاني والثالث ، المجلد الثالث ١٩٨٢/ ٤٤٥-٤٥١ .

* الاختيارُ قد يرجع إلى مستوى وثاقة السّند ، وقد يرجع إلى قوة الوجه في العربيّة ، وقد يرجع إلى مطابقة الرسم ، والاختيارُ : هو الحرفُ الذي يختارُه القاريءُ من بين مرويّاته مجتهداً في اختياره «القراءات ، د .الفضلي/١٠٥ .

(٣) تاريخ القرآن د .عبدالصبور شاهين/١٩٧ ، والنشر لابن الجزري ٢٨/١ وما بعدها ، وحول أهميّة «كتاب السبعة» لابن مجاهد ، انظر «طاهر بن غلبون وجهوده في القراءات» د .الجنابي /٤٤٩ .

(٤) النشر لابن الجزري ٣٤/١

فألّف كتاب (الحجّة) يحتجُّ لكتاب أستاذه ، وهذا لون من ألوان الوفاء العلميّ للأستاذ»[1] .

وقد كان اختيار ابن مجاهد ووقوفه عند سبعة سبباً في توهّم بعضهم أنّ المقصود من السبعة في حديث رسول الله ﷺ (أنزل القرآنُ على سبعة أحرف كلّها شاف كاف»[2] هو القرّاءُ السبعةُ الذين اختارهم ابنُ مجاهد ؛ لذلك لام أبو العبّاس بنُ عمّار ابنَ مجاهد وقسا عليه في نقده فقال[3] : «لقدفعل مُسبِّعُ هذه السبعة ما لا ينبغي له ؛ إذ أشكل الأمر على العامّة بإيهامه كلَّ من قلَّ نظرُه أنَّ هذه القراءاتِ هي المذكورةُ في (حديث الأحرف السبعة) وليتَه إذْ اقتصر نقَصَ عن السبعة أو زاد ليزيل الشُّبهةَ» .

ولكنّنا في المقابل نجد من يقف مدافعاً عن عمل ابن مجاهد ، فقد دافع عنه أبو طاهر عبدالواحد بن أبي هاشم فيما يروي أبو شامة ، حيث قال أبو طاهر[4] : «رام هذا الغافلُ مَطْعَناً في شيخنا أبي بكر بن مجاهد فلم يجده ، فحمله ذلك على أن قوّلَهُ قَوْلاً لم يَقُله ليجد مساغاً إلى ثَلبه . . . لكنه لم يحظَ من أكذوبته بطائل ، فقد كان أبو بكرٍ رحمه الله أيقظَ من أنْ يتقلّدَ مذهباً لم يقل به أحد» .

«وقد كان ابن مجاهدٍ مسموعَ الكلمة عند الحكّام ، فانتصروا لهذه القراءات وأوقعوا بمن خالفها* العذاب»[5] .

---

(١) ينظر : أثر كتاب السبعة في علم القراءات ، للأستاذ أحمد الجنابي /٢٤ وما بعدها .

(٢) تفسير الطبري ١/٢٧ ،

(٣) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/٢٢٣ ، يقول د . الجنابي : « . . . فقد توهّم عامة الناس ، غيرُ المتخصّصين في القراءات - فاعتقدوا أنّ هذه القراءات السبعة التي أوردها ابن مجاهد تمثل الأحرف السبعة ، وهو اعتقادٌ بعيدٌ عن الصواب» «جهود طاهر بن غلبون ، د . الجنابي /٤٤٩» وأثر السبعة لابن مجاهد د . الجنابي /٢٣ .

(٤) المرشد الوجيز لأبي شامة /١٤٦ ، وحول ابن مجاهد ، انظر بحث الدكتور شلبي : «أبو بكر بن مجاهد ومكانتُه في الدّراسات القرآنية واللّغوية» ، مجلّة كليّة الشريعة ، العدد ٥-٦ ، ١٩٨١ .

(٥) أبو علي الفارسي د . شلبي /١٥٨

* من الذين أوقع بهم العذاب لمخالفتهم مقاييس القراءة أ- ابن شنبوذ (ت ٣٢٧هـ) الذي اكتفى بصحّة السند وموافقة العربية ، والآخر ابن مُقسم (ت ٣٥٤هـ) الذي اكتفى بمطابقة رسم المصحف ، وموافقة العربيّة ، وقد عُذّبا واستُتيبا وماتت قراءتهما في مهدها (انظر طبقات القراء ١/١٢٤) والنشر ١/١٦ .

وفي هذا المقام يقول د .عبدالصبور شاهين[1] : «إنّ ظهور المصحف الإمام كان ايذاناً بالحكم بالشذوذ على ما خرج منه ، والواقع أنّ هذا هو المقصودُ منْ وصف القراءة بالشذوذ ، أي بالإنفصال عن نهج المصحف الإمام دون تجريح . . ثم تطوّر الزمنُ ، وواجهت هذه القراءاتُ- التي كانت تُعدُّ في الصدرِ الأول مقبولةً ضمن الأحرفِ السّبعة- معارضةً شديدةً رأينا صورتها في مقاومة الحجّاج لقراءة ابنِ مسعود ، وكان ذلك في الربعِ الأخيرِ من القرنِ الأوّل ، وبذلك أصبح الشُّذوذُ وَصْمةً توصَمُ بها الرّوايةُ ، إذ صار ما خرجَ على النصِّ المجمَع عليه شاذاً ؛ أي ضعيفاً أوْ منكراً» .

كذلك فقد أدّى ظهورُ القراءاتِ السبعِ -وما حظيَت به من شهرة واطباقٍ على صحتها- أدّى ذلك إلى الاعتقاد بأنّ القراءة الصحيحة هي قراءات السبعة فحسب ، وما عداها فهو الشاذّ[2] .

لذلك نجد ابن جنّي يؤلّف «المحتسَب» منتصراً فيه لما وُسِم بـ «القراءات الشاذّة» وفي ذلك يقول[3] : «والقراءة على ضربين : ضربٍ أجمع عليه أكثرُ قرّاء الأمصار وهو ما أودعه ابنُ مجاهد كتابَه الموسوم (بقراءات السبعة) ، وضربٍ تعدّى ذلك فسمّاه أهلُ زماننا «شاذّاً» أي خارجاً عن قراءة السبعةِ المقدّمِ ذكرُها ، إلاّ أنّه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قُرّائه ، محفوفٌ بالرواياتِ من أمامه وورائه ، ولعلّه أوْ كثيراً منه مساوٍ في الفصاحةِ للمجتَمع عليه ، وليس ذلك القولُ تسويغاً للعدول عمّا أقرّته الثّقاتُ ، ولكن غرضنا أن نرى وجه قوّة ما يُسمّى الآنَ (شاذاً) ، وأنّه ضاربٌ في صحّة الرّواية بجِرانه ، آخذٌ من سَمْتِ العربيّة مُهلةَ مَيْدانه ، لئلاّ يرى مُرىءٌ أنّ العدُولَ عنه غضٌّ منه أو تُهمةٌ له» .

وكان هذا الوهمُ (بصحّة السبعِ وشذوذ ما عداها) هو ما حدا بكثير من علماءِ القراءات أن يذكّروا بالضابطِ المعوّلِ عليه في الصحّة والشذوذ ، فقال مكي : «وإنّما الأصلُ الذي يُعتمد عليه في هذا : أنّ ما صحّ سندُه ، واستقام في العربية وجهُه ، ووافقَ خطَّ المصحفِ لفظُه فهو الصحيحُ . . فهذا

---

(١) تاريخ القرآن د .عبدالصبور شاهين /١٩٤

(٢) يُنظر : جهود طاهر بن غلبون في علم القراءات للأستاذ أحمد نصيّف الجنابي /٤٤٩

(٣) مقدّمة المحتسب لابن جنّي ٣٢/١

هو الأصلُ الذي بُني عليه قبولُ القراءات عن سبعة أو سبعةِ آلاف ، فاعرفه وابنِ عليه»[1] .

وقد ظلّ هذا الضابط مرعياً في التمييز بين الصحيح والشاذ على امتداد تاريخ القراءات حتى إنّ ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) يحتكم إليه ، ويردُّ وَهْمَ النّاسِ حول صحّة القراءات السبعِ فحسب فيقول[2] : «كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحدَ المصاحف العثمانية ، ولو احتمالاً ، وصحّ سندُها ، فهي القراءة الصحيحة ، التي لا يجوزُ ردُّها ، ولا يحلُّ إنكارُها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناسِ قبولُها ، سواءٌ كانت عن الأئمة السبعةِ أم عن العشرةِ أم عن غيرهم من الأئمة المقبولينَ ؛ ومتى اختلّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفةٌ ، أو شاذّة ، أو باطلة ، سواءٌ كانت عن السبعةِ أم عمّن هو أكبرُ منهم ؛ هذا هو الصحيحُ عند أئمّة التحقيق من السّلَفِ والخَلَفِ ، وهو مذهبُ السّلَفِ الذي لا يُعرَف عن أحدٍ منهم خلافُه» .

«اشهرُ من ألّف في الاحتجاج»

لقد كان كتاب السبعة لابن مجاهد مثارَ الدّراسات ومدارَها «وكان أول من ألّف في الاحتجاج للقراءات السبع : أبو بكر محمد بن السري (ت٣١٦هـ) المعاصر لابن مجاهد ، إلاّ أنه لم يتمّ كتابه ، فقد صدر منه سورة الفاتحة وجزء من سورة البقرة ، ثم كان من بعده كلٌّ من : محمد بن الحسن الأنصاري (ت ٣٥١هـ) وله خمسة كتب في القراءات ، ثم ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، ثمّ أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) وله (الحجة في القراءات السبع) وغيرُها»[3] .

«الحجّة في القراءات السّبع لابن خالويه ت ٣٧٠

إنّ المقارنة بين كتاب الحجّة للفارسي وكتاب الحجّة لابن خالويه تكشف لنا اختلاف المهجين :

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات /٥١ ، والنشر ١٤/١

(٢) النّشر ٩/١

(٣) القراءات القرآنية د .عبدالهادي الفضلي /٣٩-٤٧ «بتصرّف» ، وقد تتبّع د .أحمد الجنابي أشهر من ألّفوا في الاحتجاج قبل ابن مجاهد وبعدَه ، ينظر (أثر كتاب السبعة) /٢٤-٣٢ .

فأبو علي في حجّته يغوصُ إلى الأعماقِ ، فمن لم يكن ذا مقدرة على الغوص ، لا يستطيع أنْ يتابع الفارسيّ ، فكثرة الاستطراد ، وضخامة التعليلات ، قد تحولُ بينه وبين ما يريد .

«أمّا كتابُ الحجّة لابن خالويه ، فإنّ ابن خالويه في حجّته نهج نهجاً آخر ، نهجاً يقوم على الرّواية والسّماع ، إذ لا تقومُ اللغةُ عنده على الأقيسة كما كان يفعل أبو علي في الحجّة»[1] .

«ولعلّ السرّ في تأليف الحجّة لابن خالويه أنّه أحسّ أنّ كتاب أبي علي لا ينتفع به الخاصّة فضلاً عن العامّة ، فحفزه ذلك إلى تأليف كتابه في أسلوب سهل ممتنع . .»[2] إضافةً إلى أنّ عصره كان قد نشط فيه الاحتجاج والتأليفُ فيه ، فألّف الحجّة أسوةً بالكثيرين في هذا العصر . فهو من قبيل المنافسة العلميّة لغيره .

وقد جعل الاختصار غايته ليتحقّق الهدفُ الأكبرُ من تأليفه ، وهو انتفاعُ النّاس به أو كما يقول : « . . . قاصد قصد الإبانة ، في اختصارٍ من غير إطالة ولا إكثار . . . جامعاً ذلك بلفظٍ بيّنٍ جزلٍ ، ومقالٍ واضحٍ سهل ، ليقرب على مريده ، وليسهلَ على مستفيده . . . .»[3] .

أمّا منهج ابن خالويه في الاحتجاج فيمكن تلخيصه بالخطوط العامّة الآتية :

١- يعرض ابن خالويه القراءات في ضوء النّحو واللغة عرضاً جذّاباً ، بعيداً عن الاستطراد .

٢- اعتمد ابن خالويه في حجّته على القراءات المشهورة ، تاركاً الروايات الشاذّة المنكورة ، قال في مقدّمته : « . . . معتمدٌ فيه على ذكر القراءة المشهورة ، ومنكبٌّ عن الرّوايات الشاذّة المنكورة . . . .»[4] .

٣- عرض القراءات من غير سند الرّواية ، ولا يذكر من قرأ القراءة إلاّ في مواضع قليلة[5] .

---

(١) ،(٢) الحجّة لابن خالويه (مقدّمة المحقق)/٣٠

(٣) الحجة لابن خالوية /٦٢

(٤) الحجّة /٦٢

(٥) انظر : الحجّة /٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ١٠٩ ، ١٦٠ ، ٣٥٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦

٤- اللغة عند ابن خالويه لا تقاس ، وإنّما تؤخذ سَماعاً ، ففي قوله تعالى ﴿المتَعَالِ﴾[1] حيثُ قُرِئت باثبات الياء وصلاً ووَقفاً ، وباثباتها وصلاً ، وحذفها وقفاً ، وبحذفها وصلاً ووقفاً ، وبعد أن يبيّن حجّة كلّ قراءة يقول : «والدليلُ على أنّ اللغة لا تقاس ، وإنّما تؤخذ سماعاً قولُهم : الله متعال من تعالى ، ولا يُقال (مُتبارَكٌ) من تبارَك»[2] .

٥- يميل إلى لغة أهل الحجاز ، ففي قوله تعالى[3] : ﴿وزنوا بالقسطاس﴾ قال : «يُقرأ بكسر القاف وضمّها ، وهما لغتان فصيحتان ، والضمُّ أكثرُ لأنّه لغة أهل الحجاز»[4] .

٦- اعتدادُه برسم المصحف ، ففي قوله تعالى : «ثُمّ اتّخذتم العجلَ من بعده»[5] ، قال ابن خالويه : «اتّخذتم : تُقرأ بالإظهار والإدغام ، فالحجّة لمن أظهر : أنّه أتى بالكلمة على أصلها ، واغتنم الثوابَ على كلّ حرفٍ منها . .»[6] .

٧- بدا ابنُ خالويه غيرَ متعصِّب للبصريّين أو للكوفيّين ، فهو يعرضُ آراء المدرسين ، وحجّة كلّ مدرسة من غير ترجيح ، وقد يرجِّحُ بدليلٍ .

من ذلك حديثُه عن قراءة قوله تعالى[7] : ﴿ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم﴾ حيث قال «تفرّد ابنُ عامر بنصبه ، والرّفع وجه القراءة ، لأنّ من شرط المستثنى إذا أتى بعد موجبٍ نُصب ، وإذ أتى بعد منفيٍّ رُفع . فقال الفرّاء مُحتجّاً له : إنّما نصب لأنّه أراد : ما فعلوه إلاّ قليلاً ، لأنّ (إلاّ) عنده مركّبة مِنْ (إنْ) و(لا) كما كانت (لولا) مركبة من (لو) و (لا) .

---

(١) سورة الرعد الآية /٩

(٢) الحجة/٢٠٠-٢٠١ ، وفي بعض الأحيان تجده يرفض الرواية والسّماع ويحكّم القياس ، انظر الحجّة/٢٧٥

(٣) سورة الإسراء الآية ٥

(٤) الحجّة /٢١٧

(٥) سورة البقرة الآية ٥١

(٦) الحجة /٧٧

(٧) سورة النساء الآية ٦٦

وقال غيرُه : هو منصوبٌ بفعلٍ مُضمَر معناه : (استثني) قليلاً منهم ، وهذا احتجاجٌ فيه بعضُ الوَهن لأنه يَدخلُ عليه ما يُفسدُه ، والاختيارُ في هذا : أنه ردّ لفظَ النفي على ما كان في الإيجاب . كأنّ قائلاً قال : قد فعلوه إلاّ قليلاً منهم ، فردّ عليه لفظه مجحوداً فقال : ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم ، ووجه ثانٍ . . . كأنّه قال : ما فعلوه على تمام الكلام ، وترَك تقديرَ البدلِ فيه ، ثمّ قال بعد ذلك : إلاّ قليلاً منهم ، فعلى هذا تصحّ قراءةُ ابنِ عامرٍ ، وهو وجهٌ صحيحٌ ، وما قبله ليس بخارجٍ عنه»[1] .

٨- احتجاجُه بالحديث الشريف غيرَ مرّة في الحجّة ، من ذلك في قوله تعالى[2] : ﴿وَيضع عنهم إصرَهم﴾ يقرأ بالتوحيد والجمع ، فالحجّة لمن وحّد أنّه أراد : ثقل ما اجترموه في الجاهليه ، ودليلُه قولُه عليه السلام : (مَحا الإسلامُ ما قبلَه)[3] .

٩- تجد في الحجّة قراءات لم تردْ إلاّ عن طريقه ، من ذلك في قوله تعالى[4] : ﴿فَلَه عشرُ أمثالِها﴾ قال : «يُقرأ بالتنوين ونصب الأمثال ، وبطرحه والخفض ، فالحجّة لمن نصب : أنّ التنوين يمنع من الإضافة ، فنصب على خلاف المضاف ، والحجّة لمن أضاف أنّه أراد : فله عشرُ حَسنات ، فأقام الأمثال مقام الحسناتِ»[5] ، والقراءة المتواترة (عشرُ أمثالِها) بالإضافة ، وقرأ الحسنُ البصريّ : «عشرٌ أمثالُها» ، أمّا رواية النصب فلم يذكرها إلاّ ابنُ خالويه .

---

(١) الحجة /١٢٤

(٢) سورة الأعراف الآية ١٥٧

(٣) الحجّة /١٦٥ وانظر الصفحات : ٨٠ ، ٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٣٠١ ، ونصّه المشهور : «الإسلام يَجُبُّ ما قبله»

(٤) سورة الأنعام الآية /١٦٠

(٥) الحجة /١٥٢

الحُجَةُ لأبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)

إن كتاب «الحجة» لابي عليّ هو في توجيه القراءات السبع الواردة في كتاب السبعة لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) وقد بيّن ذلك أبو عليّ في أول كتابه فقال : (أمّا بعدُ فإنّ هذا كتابٌ نذكر فيه وجوه قراءات القُرّاءِ الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد)[1] .

ويبدو أنه قرأ كتاب السبعة على أستاذه -في القراءات- ابن مجاهد ، كما صرّح في المقدمة[2] . أمّا منهجُه في الاحتجاج فيمكن تلخصه بالخطوط العامّة الآتية :

١- ينقل المؤلّفُ نصّ قول ابن مجاهد ، ثمّ يعلّل ، ويوجّه الخلافَ بين القرّاء ، لأنّ ابنَ مجاهد لا يذكر في كتاب السبعة إلاّ ما أختلف فيه القرّاء السّبعةُ .

ومثال ذلك : (اختلفوا[3] في اثبات الألفِ وإسقاطها مِنْ قوله عزّ وجلّ : (مالك يوم الدين) فقرأ عاصم والكسائيّ (مالك) ، بألف ، وقرأ الباقون (مَلِك) بغير ألف ، ولم يُمِلْ أحدٌ الألفَ من مالك[4] .

ثم يذكر حججاً لغويّةً عن علماء اللغة والنحو تؤيّد تلك القراءات .

٢- إنه لا يكتفى بايراد حجج تؤيّدُ القراءاتِ الواردةَ في كتاب السبعة ، وإنّما يرجّحُ قراءة على قراءة في حالات كثيرة ، وليس دائماً[5] .

٣- ينقل من آراء النّحاة سواء أكانوا بصريّين أم كوفيين ، وينقل بعضَ أقوالِ من سمّاهم

(١) الحجّة ١/٥-٦
(٢) المرجع نفسه ١/٦
(٣) اختلفوا : أي القرّاء السّبعة
(٤) الحجة ١/٧ وفي كتاب السبعة /١٠٤
(٥) [illegible]

بالبغداديين[1] .

٤- يحترم القراءات ، وأنّها فوق قواعد النّحو لأنّها سُنّةٌ متّبعةٌ . ولذلك يعقّب على قول ابن مجاهد في كتاب السبعة (ولم يُمِل أحدٌ الألفَ من مالك) ، بقوله : (والإمالةُ في القياس لا تمتنع ، لأنّه ليس في هذا الاسمِ مما يمنع الإمالة شيءٌ ، وليس كلُّ ما جاز في قياس العربيّة تسوغُ التلاوةُ به حتى ينضمّ إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السّلف له ، وأخذهم به ، لأنّ القراءة سنّةٌ متّبعةٌ)[2] .

٥- ويعطي التّوجيه النحويّ حيّزاً كبيراً من كتابه ، اذ يُخصّصُ فقْرةً للإعراب ، في معظم الحالات ومن أمثلة ذلك ، ما جاء في إعراب الحرف الذي في البقرة وهو قوله تعالى : ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾ ، اذْ قال أبو علي : (حجة من رفع فقال «غشاوةٌ» ، أنه رأى أنّ الغشاوة لم تحمل على خَتَم[3] ، ألا ترى أنه قد جاء في الأخرى (وختم على سمعه وقلبه ، وجعل على بصره غشاوةً) ، فكما لم تُحمل في هذه على ختم ، كذلك لا تُحملُ في هذه التي في مسألتنا . فاذا لم يحملها على ختم ، قطعها عنه ، واذا قطعها كانت مرفوعةً بالابتداء . وأمّا من نصبها فلا يخلو في نصبها من أن يحملها على ختم ، هذا الظاهر ، أو على فعل آخر غيره . . . .)الخ[4] .

٦- وفي أثناء احتجاجه النحويّ يكثر من ايراد أقوال النحاة ، ولا سيّما سيبويه والمازني (ت ٢٤٨هـ) ، والمبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، واستاذه عليّ بن سليمان الأخفش الصغير (ت ٣١٠هـ) .

٧- والطابع العام لاحتجاجه هو الاطنابُ والتوسّعُ بحيث يُخرجه في بعض الأحوال عن القصد الذي يقتضيه السّياقُ وهذا ما أخذه عليه تلميذه الفذُّ أبو الفتح ابن جنّي ، في كتابه «المحتسب» ، وهو في الاحتجاج للقراءات الخارجة على السبع .

---

(١) المرجع نفسه ١٦/١

(٢) كتاب الحجة ٤٠/١

(٣) لأن أول الآية : ﴿ختم الله على قلوبهم ، وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة﴾

(٤) كتاب الحجة ٣٠٩/٢

المبحث الثاني

جهود مكي في توجيه القراءات وأثرها في اللاحقين

أوضحت في المبحثِ الأول من هذا الفصل ، حركة توجيه القراءات نحوياً وصرفياً وصوتياً ، قبل مكي بن أبي طالب . وذكرت أهمّ من أسهم في تلك الحركة العلمية الثّرّة . ولا شك في أن مكياً ، قد استفاد فائدة كبيرة من اولئك الذين سبقوه في ميدان توجيه القراءات ، بدليل ذكرِه مجموعة من الأعلام الذين سبقوه ، في هذا الميدان . أما في هذا المبحث فأبيّن -إن شاء الله- أثر توجيهات مكي النحوية ، فيمن جاء بعده من علماء القراءات والنحويين والمفسرين .

١:١ بين مكي وابي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)

بين مكي وابن الأنباريّ :- ومنْ الّذين تأثروا بمكّي أبو البركات بن الأنباري المتوفى سنة (٥٧٧هـ) ولا سيّما في كتابيه : «البيان في غريب اعراب القرآن»[١] ، و«الانصاف في مسائل الخلاف»[٢] .

وقد تحدّث عن هذا الأثرِ الدكتور محمد خير الحلواني في بحثه «ابن الأنباريّ وكتاب الانصاف»[٣] تحدّث فيه الاستاذ الحلواني عن تأثُّر ابن الأنباري بمكّي ، بل وصف هذا التأثر بأن الأنباريّ قَدْ عبّ في انصافه وفي كتابه الآخر «البيان في غريب إعراب القرآن» من المشكل لمكّي ، حتّى إنّه كثيراً ما ينقل كلامَ مكّي هنا وهناك ، دون أن يشير إليه ، أو يعزو رأيه إليه .

وكذلك فَعَلَ الدكتور جميل علّوش ، حيث أشار إلى أنّ ابن الأنباريّ قد نقل في كتابيه كثيراً

---

(١) -حققّه د .طه عبدالحميد طه ، وراجعه الأستاذ مصطفى السقّا ، ونشر في جزءين عن الهيئة العامة المصريّة للتأليف والنشر سنة ١٩٦٩ .

(٢) -حققه المرحوم الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد .

(٣) ابن الأنباري وكتاب الانصاف ، د . محمد خير الحلواني ، مجلّة مجمع دمشق ، مجلد ٤٨ ج١ ص١٢٠-١٥١ ، ج٣ /٦٢٢-٦٤٤ .

من آراء مكي دون أن يشير إلى مصدرها ، ويبدو أنّ الدكتور علّوش كان مدافعاً عن ابن الأنباريّ ؛ إذ يبرِّرُ ذلك بقوله : «ويبدو أنّ صاحبَنا كان يحصر همّه عند التصنيف في تلمّس أقصر الطرق إلى إفادة الطلبة والبحث عن أنجع الوسائل لنقل العلم إليهم ، فكان يُقدِّم الغاية التعليميّة على غيرها من الغايات والمطالب»[1] .

قلتُ : مهما بلغ القصدُ ، ومهما كانت الغايةُ ، فلا يجوز بحالٍ من الأحوال أن نَسْطُوَ على علم الآخرين ؛ فننقُلَه لِنَنسبَه لأنفسنا ، فخيرُ العلمِ ما عزوته لأهله ، كما قيل قديماً .

ثُمّ ألم يكنْ بإمكانِ ابنِ الأنباريّ أن يَجُبَّ هذه التُّهمةَ عن نفسه بأن يعزو الأقوالَ لأصحابها ، لذلك لا أرى في تسويغ الدكتور علّوش ما يُقنِعُ كثيراً ؛ ذلك أنّ كثيراً من مؤلّفاتِ السابقين كان الهدف منها- في الغالبِ- تعليمياً ، ومع ذلك نجدُ توثيقاً للنصوص ، وأمانةً في النّقل ، وليس أدلَّ على ذلك من مؤلّفات السُّيوطيّ دون تحديد ، فتجدُه وقد حشد الأقوالَ ، والأوجه لكنّها معزوّةً لأهلها ، في المزهرِ ، وفي الهمع ، وفي الاقتراح ، وفي الأشباه والنظائر وغيرها .

أقولُ هذا الكلامَ أيضاً في صاحبِنا مكّي ، فهو في كثير من الأحيان ، كان يذكر الأقوالَ غُفْلاً دون نسبة ، فَبَدتْ وكأنّها له ؛ لذلك انتقده الكثيرون وتعقّبوه ، منهم ابن هشام ومَن قبله ابن الشجريّ .

ويتّضح من مقابلة النُّصوصِ مدى تأثُر ابن الأنباريّ بمكّي ، ففي قوله تعالى[2] : ﴿وقولوا للنّاس حُسْناً﴾ ، وجّه ابنُ الأنباريّ إعراب «حُسْنا» وذكَر القراءاتِ الثلاثَ ، قال : «حُسْناً : القراءة الأولى بضمِّ الحاء وسكون السِّين ، و«حَسَناً» بفتح الحاء والسِّين ، و«حُسنا» بألف مُمالة ، فمن قرأ «حُسْناً» بضمٍّ كان منصوباً لأنّه مفعولٌ ؛ لأنّ التّقدير فيه : قُولوا قولاً ذا حُسْنٍ ، فحُذفَ المصدرُ وصفتُه ، وأُقيمَ ما أُضيفت الصِّفةُ إليه مقامَ المصدرِ .... الخ»[3] .

---

(١) ابن الأنباري وجهوده في النحو ، د .جميل علّوش /٢٩١

(٢) سورة البقرة الآية ٨٣

(٣) البيانُ في غريب اعراب القرآن ١/١٠٣ ، وينظر البحر المحيط ١/٢٨٤

قلتُ : لقد أخذ ابنُ الأنباريّ نصَّ مكّي وأورده كما هو عند مكّي[1] .

كذلك في مسألة اشتقاق الاسم هل هو من «سَمَو» .. أمْ منْ «وَسَم» فقد تحدّث عنها مكّي[2] ، ووجدتُ ابن الأنباريّ قد نقلها في كتابه «الإنصاف» دون أن يشير إلى مصدرها[3] ، وفي غيرها من المسائل[4] .

وقد أشرتُ في بدايةِ هذا الحديث أنّ الدكتور محمد خير الحلوانيّ قد تحدّث بالتفصيل عن تأثر ابن الأنباريّ بمكّي في بحثٍ مستقلٍّ ، وأحلتُ إليه .

١: ب بين مكي وأبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ)

أما أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) فإنّ المقابلةَ بين كتاب مكّي «مشكل اعراب القرآن» وكتاب العكبريّ «املاء ما منّ به الرحمن» أوضَحَتْ لي كثرةَ نقولاتِ العكبريّ عن مكّي كذلك فقد لاحظت أنّ بعضَ مَنْ تعقّبوا مكيّاً[5] ، كانوا يتعقّبون العكبريَّ معه أيضاً[5] ؛ والسببُ في ذلك أن العكبريّ ينقل عن مكي ، كما أسلفتُ ، ويأخذُ برأيه كثيراً .

أما مسألة عَزوِ الأقوالِ لأهلها عند العكبريّ ، فهي تكاد تكون معدومةً ؛ فعلى الرُّغم من كثرة نقل العكبري من كتب مكي ، فلم يطالِعْني ذكر اسمِ مكّي إلاّ مرّة واحدةً حول نصب «زهرة» في قوله تعالى «ولا تَمُدَّنّ عينيك إلى مَا متّعنا به أزواجاً منهم زهرةَ الحياةِ الدُّنيا»[6] ، وقد ذكر العكبري

---

(١) المشكل ١/١٠٢ ، والكشف ١/٢٥٠ ، وقارنْ بين ما جاء في المشكل ١/١٤٦ ، والبيان في غريب اعراب القرآن ١/١٩٩ لترى مبلَغَ تأثُّر ابن الأنباري بمكّي !!

(٢) المشكل ١/٦٦

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة الأولى ، وكذا ابن الشجري في أماليه ٢/٦٧

(٤) في مسألة (إيّاك) حيث نقل ابن الأنباريّ نصّ مكّي في الانصاف/المسألة الثامنة والتّسعون وينظر المشكل ١/٧٠ ، وكذا العكبريّ نقل عبارة مكّي في : التبيان في اعراب القرآن ١/٣٦

(٥) ، (٥) ينظر المغني لابن هشام فقد تعقّب مكيّا والعكبريّ ٤٧١ ، ٥٣٢ ، ٦٩٩ ، ٧٠٧ ، ٧٢٠ ، ٧٤٥ ، ٧٧٨ وغيرها .

(٦) سورة طه الآية ١٣١ .

عدّة أوجه لنصب (زهرة) أحدُها : أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره : جعلنا لهم زهرةً ، أو بدلاً من موضع به ، أو بدلاً من أزواج والتقدير : ذوي زهرة ، فحذف المضاف ، أو على الذمّ أي أذم أو أعني ، أو بدلاً من «ما» اختاره بعضهم ، أو حالاً من الهاء أو من «ما» وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وجرّ الحياة على البدل من «ما» اختاره مكّي وفيه نظر ، والسابع أنّه تمييزٌ لما أو للهاء في به ، حُكي عن الفرّاء وهو غلطٌ لأنّه معرفةٌ»[1] . لا يذكر العكبريّ مصادرَ من ينقل عنهم أو أسماءَهم ، فلقد نقل العكبريُّ الوجوه التي ذكرها مكي في توجيه اعراب «زهرةَ»[2] ، غير أنّه لم يرتضِ أنْ تكونَ حالاً من الهاء أوبه الذي ذكره مكي فقال : وفيه نظرٌ ، وقد رجعت إلى «الكشف» و «المشكل» فلم أجد مكيّاً أعربها على أنّها حالٌ وهذا يدلُّ على تحامل العكبريّ على مكّي ، أمّا ما ذكره مكّي فهو أنّها -في أحد الأوجه- بدلٌ من الهاء في «به» على الموضع كما تقول : مررتُ به أخاك[3] أمّا اعرابُها على أنّها حال فليس رأي مكي ، بل هو للفرّاء وقد ذكر مكّي ذلك وقدّره -أي الفرّاء- «متّعناهم به زهرةً في الحياة الدُّنيا ، وزينةً فيها ، تنصبه على الحال على تقدير زيادة الألف واللاّم»[4] .

ومن أمثلة تأثُّر العكبري بمكي في توجيه اعراب «رحمة» من قوله تعالى : ﴿ولكن رحمةً من ربِّك﴾[5] فقد ذكر مكي من أوجه نصبها أنّها مفعولٌ لأجله «وهو مفعولٌ من أجله عند الزّجاج أي : ولكن للرّحمة فَعَل ذلك أي من أجلِ الرّحمة»[6] ، وكذلك أوردهما العكبريّ على الوجه الذي ذكره مكّي ولكنّه لم ينسبه للزجّاج[7] .

وكذلك في قوله تعالى «وإنْ طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما»[8] ، وهذه كما نعلم

---

(١) املاء ما منّ به الرحمن للعكبري ١٢٩/٢

(٢) مشكل اعراب القرآن ٤٧٤/٢

(٣) نفسه والصفحة نفسها

(٤) معاني القرآن للفرّاء ١٩٦/٢ ، ومشكل اعراب القرآن ٤٧٤/٢

(٥) سورة القصص آية ٤٦

(٦) مشكل اعراب القرآن ١٧٨/٢ ، الجامع للقرطبي ٣٩٢/١٣

(٧) املاء ما منّ به الرحمن ١٧٨/٢ ، وانظر كذلك المشكل ٦٠٥/٢ ، واملاء ما من به الرحمن ٢٠٤/٢ ، الكشف ٣٤٤/٢ ، واملاء ما من بها الرحمن ٢٧١/٢ ، والقرطبي ٤٠/١٩

(٨) سورة الحجرات الآية ٩

مسألة خلافيّةٌ حول الناصب للاسم المرفوع بعد إنْ وإذا الشرطيّتين فلا يليهما إلاّ الأفعالُ ، فإنْ وَلِيهُما اسمٌ مرفوعٌ فللنُّحاة في رفعه ثلاثةُ وجوه : الأوّل (وهو رأي الكوفيِّين) أنّه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، الثاني : «وهو رأي البصريين» أنّه يرتفع بتقدير فعل والفعلُ المظهر تفسير لذلك الفعلِ المقدّر ، الثالث (وهو رأي الأخفش) أنّه يرتفع بالابتداء[1] .

ويرى ابن هشام الأنصاريّ أنّه «إنّما دخلت الشرطيّةُ على الاسم في نحو «إذا السماءُ انشقّت» لأنّه فاعل بفعل محذوف على شريطة التّفسير ، لا مبتدأ خلافاً للأخفش»[2] ،وحول توجيه اعراب الآية نفسها قال مكي[3] : «ارتفع طائفتان» بإضمار فعل التقدير : وإنْ اقتتل طائفتان أو وإن كان طائفتان لأنّ «إنْ» للشّرط ، والشّرط لا يكون إلا بفعل فلم يكن بُدٌّ من اضمار فعلٍ وهو مثل «وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره»[4] ، فمكّي في هذه المسألة يذهبُ مذهبَ البصريِّين . وقد تأثّر العكبري[5] برأي مكي ، ولا أريدَ إطالة الحديث حول تأثّر العكبريّ بمكي ، وأكتفي بالإشارة إلى بعض المواضع التي بدا تأثّره بها واضحا[6] .

١:ت بين مكي والقرطبيّ (ت ٦٧١هـ)

إنّ من يقرأ في تفسير القرطبيّ «الجامع لأحكام القرآن» ، يشعر أنّه يقرأ علماً عظيماً ؛ فالجامع ليس كتاباً في التفسير حسبُ ، بل هو كتابُ لغة ، ومعان ، وقراءات ، ونحو ، وشعر وغير ذلك ، فقد حَشَد فيه القرطبيُّ الأقوالَ ، فتجده يُشبعُ المسألةَ بحثاً وتفصيلاً ، كلُّ ذلك بلغة سهلة وعبارة محكمة ، تجعله قريباً من نفس كلِّ من يقرأ فيه ، حقّاً لقد كان تفسير القرطبيّ «جامعاً» كما سمّاه .

---

(١) انظر الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ، المسألة (٦٥) ٢/٦١٥-٦١٦

(٢) مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت محمد محي الدين عبدالحميد) ١ /٩٣

(٣) مشكل اعراب القرآن ٢/٦٨٠ وقارن مع ما جاء في اعراب النحاس ٤/٢١٢ فقد نقل مكي نصَّ النحّاس حرفياً !!

(٤) سورة التوبة الآية ٦

(٥) املاء ما من به الرحمن ٢/٢٤٠

(٦) الكشف ٢/٢٠١ ، والاملاء ٢/١٩٥ ، المشكل ٢/٧٤٠ ، والاملاء ٢/٢٦٣ ، المشكل ٢/٧٢٧ ، والاملاء ٢/٢٥٩ ، المشكل ٢/٧٨٤ ، والاملاء ٢/٢٧٦ ، المشكل ٢/٧٦٧ ، والاملاء ٢/٧٢٧ .

وأول ما يُلفتُ النّظر في تفسير القرطبيّ أنّه لا يذكر القولَ إلا معزُوّاً لصاحبه ، وكذا القراءاتُ ، صحيحُها وشاذّها ، فما تجدْه مجملاً في غيره تجدْه مفصّلاً في «الجامع» .

وممّا لفت نظري أيضاً أنّ القرطبيَّ ، في مواضعَ كثيرة يتأسّى خُطى مكّي ، متأثراً به ، وناقلاً آراءَه وتوجيهاتِه للقراءاتِ القرآنية[1] ، غير أنّ هناك فرقاً واضحاً بين الاثنين في المنهج : فمكي -كما ذكرنا- يذكر الأقوال ، أحياناً ، دون نسبةٍ ، أمّا القرطبيُّ فملاكُه العامُّ في تفسيره الدّقةُ في النقلِ ، وعزْوُ كلِّ قولٍ لأهله ، وكذا في نسبة القراءاتِ الصحيحة والشاذّة لمن قرأ بها .

وهذا يؤكّد أنّ القرطبيَّ قد اطّلع على تراثٍ ومؤلّفاتٍ من سبقوه جيّداً ؛ فوعاه وضمّنه تفسيرَه الضخمَ ، وهو في القراءاتِ كذلك صاحبُ القِدْحِ المُعلّى .

ولبيان مدى تأثر القرطبي بمكي فلا بد من الإشارة إلى بعض مواضع التأثر ، أمثلة وتدليلاً على ذلك : في مسألة فتح «أنّ» من قوله تعالى ﴿فلينظرِ الإنسانُ إلى طعامه أنّا صببنا الماءَ صبًّا﴾[2] ، تحدّثَ مكّي عن هذه القراءةِ في الكشف والمشكل[3] وهي عنده بفتح «أنّ» في موضع خفضٍ على البدل من الطعام ، وهو بدلُ اشتمال ، وقد نقل القرطبيّ نصَّ مكي وأعربها الإعرابَ نفسه ، وقد استخدم القرطبي المصطلحين : الترجمة والبدل بقوله «و«أنّا» في موضع خفض على الترجمة عن الطعام فهو بدلٌ منه ، كأنّه قال : فلينظر الإنسانُ إلى طعامه ، إلى «أنّا» صَبَبْنا . .»[4] .

في قوله تعالى «وقد خاب من دسّاها»[5] قال مكّي : «ودسّاها : أصلُه دسّسها من دسستُ الشيءَ إذا أخفيته لكن أبدلوا من السين الأخيرة ياءً وقُلبت ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها»[6] .

---

(١) أشار الأستاذ الجنابي إلى أنّ اسمَ مكي تردّد كثيراً في تفسير القرطبي ، ينظر الدّراسات اللغوية والنحوية في مصر للاستاذ الدكتور أحمد الجنابي /٧٥٣

(٢) سورة عبس آية ٢٥

(٣) الكشف ٢/٣٦٢ ، المشكل ٢/٨٠٢

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٩ / ٢٢

(٥) سورة الشمس آية ١٠

(٦) مشكل اعراب القرآن ٢/٨٢١ ، واعراب القرآن للنحاس ٥/٢٣٧

قال القرطبيُّ : «والأصل : دسّسها من التدسيس وهو إخفاءُ الشيء في الشيء فأُبدلت سينُه ياءً»[1] . والتأثير واضحٌ .

وعلى عادة القرطبيِّ في عزوه كلَّ قولٍ لصاحبه وجدتُهُ في أحد المواضع يقول : «فحكى أبو محمد مكّي أنّه رُوي عن النبي ﷺ قال : «لي عند ربّي عشرة أسماء ، ذكر أنّ منها : طه ، ويس اسمان له»[2] .

والأمثلة على تأثر القرطبيِّ بمكيٍّ كثيرة ، من ذلك في قوله تعالى ﴿إنّ الله بالغُ أمرِه﴾[3] ، حيث قرأ حفص بالإضافة و«الأمر» مخفوض بإضافة «بالغ» إليه ، وقرأ الباقون بالتنوين ونصب الأمر[4] ، وهما لغتان في اثبات التنوين في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الاستقبال أو الحال ، وحذفه ، وهو مثل «مُتِمُّ[5] نورِه»[6] ، وما ذكره مكي من توجيهات تجدها في الجامع للقرطبي[7] .

ويمكننا القولُ إنّ الجامع للقرطبيِّ مصدرٌ ثرٌّ لكثير من العلوم ، ففيه التفسير ، واللغة ، والقراءات ، والحديث الشريف ، والشعر وغير ذلك ، بل إنّ كثيراً من المحقّقين وخاصة في علوم القرآن لا يمكنهم إلاّ الرجوعُ إليه ؛ فهو مصدرٌ غنيٌّ .

وأهمُّ ما يميزه كما ذكرت سابقاً أنّه دقيقٌ في عزو كلِّ رأي لصاحبه ، فمثلاً قال مكي في قوله تعالى «وإذا قيل لهم لا تُفسِدوا في الأرض قالوا إنّما نحن مصلحون»[8] يقول مكي :«وإنّما ضُمّت نون نحنُ دون أن تكسَر أو تُفتَحَ لأنّه اسمٌ مُضمرٌ يقع للجمع ، والواو من علامات الجمع والضمّة

(١) الجامع للقرطبي ٢٠/٧٧ ، اعراب ثلاثين سورة/١٠٢ ، إملاء ما منّ به الرحمن ٢ / ٢٨٨ ، وينظر القرطبي ١/٣٩٤ حيث نقل القرطبي نصاً لمكي وصرّح فيه باسم مكّي غيرَ مرّة .

(٢) الجامع للقرطبي ١٥/ ٤

(٣) سورة الطلاق الآية ٣

(٤) الكشف ٢/٣٢٤ ، حجة ابن خالويه /٣٤٧ ، حجة أبي زرعة / ٧١٢ ، البحر المحيط ٨/٢٨٣

(٥) سورة الصف الآية ٨

(٦) الكشف ٢/٣١٠ ، مشكل اعراب القرآن ٢/٧٤٠ ، واعراب النحاس ٤/٤٥٢ ، وانظر المحتسب لابن جني ٢/٣٢٤

(٧) الجامع للقرطبي ١٨/١٦١ ، وكذا في املاء ما من به الرحمن ٢/٢٦٣ ، والبحر المحيط ٨/٢٨٣ .

(٨) سورة البقرة آية ١١

أخت الواو، فكانت الضمّة أولى به، وقيل: هو كقبل وبعد إذْ هي تدلُّ على الإخبار عن اثنين وعن أكثر»[1]، وقد نقل القرطبيُّ هذا النصّ غير أنّه عزا كلّ قول لأهله، فالواو من علامات الجمع . . . هذا القولُ للزجّاج، ونحن كقبل وبعد . . . هذا القولُ للمبرّد[2].

بين مكّي والسّمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ)

أمّا السّمين الحلبيّ فيبدو أنّه من أكثرهم تأثراً بمكّي ويتضح ذلك في نقولاته في كتابه «الدرُّ المصون» فقد تجاوزت نقولاته عن مكّي مئات المواضع وهذا دليلٌ واضح على تأثره بمكّي[3].

غير أنّ السمين كان يتعقّب مكياً ويردُّ عليه ففي قوله تعالى ﴿إذ قالتِ امرأتُ عمرانَ ربِّ إنّي نذرتُ لكَ ما في بطني محرّراً فتقبّل منّي إنك أنت السميعُ العليمُ﴾[4]، فقد أعرب مكي «محرّراً» على أنه نعت مفعول محذوف تقديره «غلاماً محرّراً»[5].

وقد قال ابنُ عطيه عن اعراب مكّي «فيه نظر»[6]، أما السّمين فيتابع ابن عطيه قائلاً «قلتُ: وجه النظر فيه أن «نذر» قد أخذ مفعولَه وهو قوله «ما في بطني». فلم يتعدَّ إلى مفعولٍ آخر وهو نظر «صحيح»[7] ومن المواضع التي ردّ فيها السمين على مكيّ، أنّ مكياً يذكر اعراباً لكلمة معيّنة ولا ينصُّ على أنّه قراءةٌ، فمن ذلك في قوله تعالى: ﴿بلِ اللهُ مولاكم وَهُوَ خيرُ النّاصرين﴾[8]، قال السّمين: «بلِ اللهُ مولاكم: مبتدأ وخبر، وقرأ الحسن[9] «اللهَ» بنصب الجلالة على اضمار فعل يدلُّ

---

(١) مشكل اعراب القرآن ١/٧٨

(٢) الجامع للقرطبي ١/٢٠٣، ومن أمثله نقل القرطبي عن مكي ينظر الجامع ١/٣٩٤، ٢/٢٩٦.

(٣) انظر مثله على اشاراته ونقولاته من مكّي: الدرّ المصون ٣/١٣، ٣/١٥، ١١٥، ٤٢٢، ٤٢٦

(٤) سورة آل عمران آية ٣٥

(٥) مشكل اعراب القرآن ١/١٣٦

(٦) المحرّر الوجيز لابن عطية ٣/٦٤

(٧) الدر المصون للسمين الحلبي ٣/١٣١، وانظر البحر المحيط ٢/٤٣٧

(٨) سورة آل عمران آية ١٥٠

عليه الشرط الأول ، والتقدير «لا تطيعوا الذين كفروا بل أطيعوا اللهَ ، و«مولاكم» صفته ، قال مكّي [1] : وأجاز الفرّاء [2] : بلِ اللهَ بالنصب ، كأنّه لم يطّلع على أنها قراءة» [3] .

وإنّني أوافق السمين فيما ذهب إليه ، فقد نقل السّمين عن المشكل لمكّي ، وليس عن الكشف ؛ لأنّ الكشف في القراءات السبع المتواترة ، وهذه القراءة «قراءة الحسن» قراءةٌ شاذّةٌ لذلك لم يُشِرْ لها مكّي في الكشف ، أمّا في المشكل فقد كان مكي -كما لاحظت- يحتجُّ ويوجِّه بعض القراءات الشاذّة ، من ذلك توجيهه قراءة حُميد الأعرج [4] «يلُون» [5] «بواو واحدة مع ضمّ اللام ، وأصل هذه القراءة «يلوون» ثُمَّ همزَ الواوَ الأولى لانضمامها ، ثم ألقى حركة الهمزة على اللّام على أصل التخفيف المستعمل في كلام العرب» [6] .

وقد لاحظتُ الشيءَ نفسَه الذي أشار إليه السّمين ، فهو لا ينصُّ عند توجيهه اعرابَ كلمة معيّنة على أنّها قراءة ، من ذلك توجيهُه رفع «كلمة» في قوله تعالى «كبُرت كلمةً» [7] على أنّها «نصبٌ على التفسير ، ومن رفع «كلمة» جعل «كبُرت» بمعنى عُظمت ولم يُضمر فيه شيئاً فارتفعت الكلمةُ بفعلها» [8] .

فلم ينصّ مكيٌّ على أنّ «كلمة» بالرفع قراءة ، وقد ذكر ذلك القرطبيُّ -على أنّها قراءةٌ للحسن ومجاهد ويحيى بن يعمُرٌ وابنِ أبي اسحاق [9] .

---

(١) مشكل اعراب القرآن ١٦٣/١

(٢) معاني القرآن للفرّاء ، ٢٣٧/١

(٣) الدر المصون ٤٣٤/٣ و ٥٥٢/٢

(٤) شواذ القرآن لابن خالويه /٢١

(٥) قوله تعالى : ﴿وإنّ منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب﴾ سورة آل عمران آية ٣

(٦) مشكل اعراب القرآن ١٦٤/١ ، وانظر كذلك المشكل ١١٤/١ ، ١١٥/١ ، ١٩٠/١ ، ٧٢٧/٢ فقد أشار في هذه المواضع إلى قراءات شاذّة ووجّهها .

(٧) سورة الكهف آية ١٨ .

(٨) مشكل اعراب القرآن ٤٣٧/١

(٩) الجامع ٣٥٣/١٠ ، واعراب القرآن للنّحاس ٤٤٨/٢ ، وتفسير ابن كثير ٧١/٣

وهذا الشيء لاحظته عندما وجدت القرطبي ينقل عن مكي كثيراً ، غير أنّه يُحمد للقرطبيّ أنه كان ينسب كلَّ قول لصاحبه ، على العكس من مكي الذي كان يذكر في المشكل -كثيراً من الوجوه والأقوال دون نسبة ، بل يصل الأمر به أحياناً إلى أنّه لم يكن دقيقاً في عزو الأقوال . فقد كان يخلطُ في ذلك خلطاً عجيباً !!![1] .

وفي قوله تعالى ﴿هو الله الخالقُ الباريءُ المصوِّرُ له الأسماء الحسنى﴾[2] ، يقول مكّي في توجيه هذه الآية :«المصوِّرُ : نعتٌ بعد نعت أو خبر بعدَ خبر ، ويجوزُ نصبُه في الكلام ، ولا بُدَّ من فتح الواو فتنصبه بالباريُ أي : هو الله الخالقُ الباريءُ المصوَّرَ يعني آدم عليه السلام وبنيه ، ولا يجوز نصبُه مع كسر الواو لأنّه مفعول ، ويُروى عن علي رضي الله عنه أنّه قرأ[3] بفتح الواو وكسر الرّاء على التشبيه بالحسنِ الوجهِ»[4] .

لقد وجّه مكي نصبَ المصوَّر على أنّه مفعولٌ به لاسم الفاعل «الباريء» لكنه لم ينصّ على أنّها قراءة ، وقد ذكر القرطبيُّ ما نصُّه «وعن حاطب بن أبي بلتعة أنّه قرأ «الباريُّ المصوَّرَ» بفتح الواو ونصب الراء ، أي الذي يبرأ المصوَّرَ ، أي يميّزُ ما يصوِّره بتفاوت الهيئات[5] ، أمّا صاحبُ «الإتحاف» فقد نسب قراءة «المصوَّرَ» بالنصب إلى الحسن بقوله «وعنُ الحسن فتح الواو والراء مفعولاً بالباريء أي : خالق الشيء المصوَّر ، إمّا آدم أو هو وبنوه ، قال السَّمين : وعليها يحرُم الوقفُ على المصوَّر بل

---

(١) المشكل ٣٨/١ «حاشية المحقّق» وانظر كذلك المشكل ٤٣١/١ فقد نسب مكي قراءة (مَرِحاً) بالكسر من قوله تعالى : ﴿ولا تمشِ في الأرض مَرَحاً﴾ أنّها بالكسر ليعقوب ، أما القرطبيُّ فيذكر أنّها نُسِبَتْ لفرقة وليس ليعقوب «الجامع للقرطبي ٢٦١/١٠ ، وكذا يخلط في نسبة الأقوال فهو يَنسِبُ قولاً على أنه للزجّاج ولكنّه في الحقيقة للفرّاء انظر المشكل ٦٠٥/٢ وقارن مع ما جاء في معاني القرآن للفراء ٣٧٩/٢ والنحاس ٣٩٧/٣ .

(٢) سورة الحشر آية ٢٤

(٣) انظر قراءة عليّ في البحر المحيط ٢٥١/٨

(٤) مشكل اعراب القرآن ٧٢٧/٢ (ويريد بالواو ، واو المصوِّر) ، واملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٥٩/٢ فقد نقل العكبريُّ نصّ مكي!!

(٥) الجامع للقرطبي ٤٨/١٨

السَمينُ يَرُدُّ على بعضِ التَوجيهات معتمِداً على آراء مكّي[1] .

١:ج «بين مكّي وابن الجزري»

ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)

وقد أشار ابن الجزري إلى مكي غيرَ مرّة في كتابه النشر ، ونقل آراءه في معنى الأحرف السبعة[2] . وفي شروط القراءة الصحيحة[3] وكان ابن الجزري يصفه بالإمام[4] ، ونقل رأي مكي فيما يقرأ من القرآن ويقبل ، وفيما لا يقبل ولا يُقرأ به[5] ، كما أشار ابن الجزري إلى فضل الرِّيادة لمكي في نقل علم القراءات بقوله « . . . . كلُّ ذلك ولم يكن بالأندلس ولا ببلادِ الغربِ شيءٌ من هذه القراءات إلى أواخر المائة الرابعة فرحل منهم من روى القراءات بمصر ودخل بها وكان أبو عمر أحمد بن محمد بن عبدالله الطلمنكي مؤلّف (الروضة) أوّلَ من أدخل القراءات إلى الأندلس وتوفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة ، ثم تبعه مكي بن أبي طالب القيسيّ مؤلّف التبصرة والكشف وغير ذلك ، ثم الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني مؤلّف التيسير»[6] .

ويشير في مقدّمة «النّشر» إلى مصادر كتابه فيذكر كتباً كثيرة ، ويخصُّ كلّ كتاب نقل عنه بحديث مفصّل فمن ذلك «كتاب التبصرة تأليف الإمام الأستاذ العلاّمة أبي محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسيّ القيروانيّ ثم الأندلسيّ أخبرني به الشيخ الثقة الأصيل أبو العبّاس أحمد بن عبدالعزيز الحرّاني[7] ، وهذا يدلُّ على تأثّر ابن الجزري بمكي ، فقد قرأ به ابنُ الجزري القرآنَ كلّه على أكثرَ من عالمٍ كما ذكر في مقدّمة النشر[8]

(١) الدر المصون ١٨٢/٢

(٢) النشر ٣٧/١ ، وانظر كذلك النشر ٣٩٨/٢

(٣) النشر ٩/١

(٤) نفسه ٩/١ ، ١٤/١

(٥) النشر ١٤/١

(٦) المصدر نفسه ٣٤/١

الخاتمة

لقد تناولتُ في هذه الرِّسالة «توجيهات مكي بن أبي طالب القيسيّ للقراءات القرآنية من وجهة نظر نحويّة في ضوء علم اللغة الحديث» ، وقسّمتُ الموضوع تمهيداً ، وثلاثة فصول .

التمهيد :- ويتضمّن مكياً من حيثُ اسمُه ، ولادتُه ، نشأتُه ، تنقّلاتُه ، أهمُّ شيوخِه ، مذهبه الكلامي ، والفقهي ، وأخيراً مكّي آخذاً ، حيث تحدّثتُ عن أهمّ الذين تأثر بهم مكّي ، ومدى وضوحِ هذا التأثُّر .

وأهمُّهم الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ويبدو أنّ مكياً قد اطّلع على كتاب (معاني القرآن) للفرّاء ، وتأثّر به في كثير من التوجيهات ، ولا سيّما القراءات التي تجيزها الصّنعةُ النحويّةُ أو اللُّغويّة ؛ فقد كان الفرّاء يذكر -كثيراً- قوله «ولو قُرِىء كذا كان صواباً» بعد أن يذكر القراءة المتواترة ، وهي ليست قرآناً ولكنّها قراءاتٌ تجيزها الصّنعةُ النحويّة ، والأمر نفسُه عند مكي .

ومن الذين تأثر بهم مكي الطبري (ت ٣١٠هـ) حيث تأثّر به مكي في ذكره اختياراته في كلّ قراءة ، وقد نبّه مكي على ذلك في مقدّمة «الكشف» بقوله «كما فعل من تقدّمنا من أئمّة المقرئين» ولَعلّ الطبريّ هو المشارُ إليه ، ولا سيّما إذا عرفنا أنّ مكيا كان ينبّه على اختياراتِ الطبري غيرَ مرّة .

ومنهم أيضاً أبو جعفر النحّاس ، وهو أكثر الذين تأثر بهم مكي ؛ ولذلك تحدّثتُ عنه حديثاً طويلاً ؛ فقد نقل مكّي في «المشكل» كثيراً عن «اعراب القرآن» للنحّاس ، وبدا متابعاً للنحّاس في كثير من المسائل ، وسببُ ذلك أنّ أبا بكر الأُدفويّ (ت ٣٨٨هـ) ، أشهرَ تلاميذ النحّاس يعدُّ من أهمّ شيوخِ مكّي الذين تلقّى عنهم مكّي علومَه في مصر .

ومن الذين تأثّر بهم مكي أبو عليّ الفارسيّ ، ولا سيّما في «الكشف» ، بل إنّ مكيّاً اختصر «الحجّة» لأبي علي في كتابٍ سمّاه «مُنتَخَب الحجّة في القراءات» ، وقد تحدّث د .عبدالفتاح شلبي عن مدى تأثر مكّي بأبي علي الفارسي .

وأخيراً تحدّثتُ عن تأثر مكّي بطاهر بن غلبون (ت٣٩٩هـ) ، فقد تتلمذ مكّي على عبدالمنعم بن غلبون ، والدِ طاهر ، وأخذ عنه القراءات ، ولم يتتلمذ مكّي على طاهر كما ذهب إلى هذا الرأي د .أحمد حسن فرحات .

وتبيّنتُ أنّ مكيّاً في (الكشف) قد تأثّر بمنهج طاهر بن غلبون في كتابه (التذكرة في القراءات الثمان) من حيث أسانيدُ كلِّ قراءة ، ومن حيث أبوابُ الكتاب .

ولاحظت أنّ مكيّاً في «التبصرة» قد تأثّر بمنهج طاهر بن غلبون من حيثُ الإيجازُ والاختصارُ .

الفصل الأوّل :- توجيهات مكي للقراءات من وجهة نظر نحويّة ، قسّمتُه أربعة مباحث :

١- المبحث الأول في المرفوعات

٢- المبحث الثاني في المنصوبات

٣- المبحث الثالث في التوابع

٤- المبحث الرابع : الإضمار والحذف في ضوء علم اللُّغة الحديث

وقد تحدّثتُ فيه عن توجيهات مكّي للقراءات ، موزّعة على أبوابٍ نحويّةٍ مختلفة ، بيّنتُ فيها رأي مكي ، ومدى انسجامه في توجيهاته مع النُّحاة السابقين ، والّلاحقين له .

كما تحدّثتُ في هذا البابِ عن الإضمار والحذف بين القدماء والمحدثين ، وتوصّلتُ إلى أنّ كثيراً ممّا ينادي به الدّارسون المحدثون موجودٌ لدى النُّحاة القدماء ، كالبنية السطحية ، والعميقة ، والأساليب الإفصاحية (كالمدح والذم والاختصاص) ، فقد تناوله القدماءُ من اللُّغويّين والنُّحاة ، وإنْ كان التعبير مختلفاً بين القديم والحديث .

الفصل الثاني : مذهبُ مكّي النحويّ ، وقسّمته ثلاثة مباحث .

المبحث الأوّل : الاصطلاح النحويّ عنده

المبحث الثاني : آراؤه النحويّة

المبحث الثالث : موقفه من المدرستين : البصريّة والكوفيّة وأهمُّ نتائج هذا الباب :

١- أنّ مكيّاً لم يكن يلتزمُ مصطلحاً نحويّاً واحداً ، بل كان يستخدم اصطلاحات البصريين والكوفيين .

٢- يميل مكّي إلى استخدام مصطلح البصريين أكثر من استخدامه مصطلح الكوفيين .

٣- يمثّل كتاب «مشكل اعراب القرآن» اتّجاه مكّي البصريّ .

٤- جاء المصطلح النحويّ عند مكّي واضحاً ، وناضجاً ؛ وربّما يعودُ ذلك للغايةِ التعليميّة ؛ فقد تصدّر مكّي الإقراء ، والتدريس في أكثرَ من بلدٍ ، ولسنواتٍ طويلة .

٥- أنّ لمكّي كثيراً من الآراء التي تفرّد بها في النّحو والصّرف ، وقد تعقّبه الكثيرون كابن الشجري ، والقُرافي ، والسّمين الحلبي وأبي حيّان وابن هشام .

٦- لم يكن هجوم ابن الشجري العنيف على مكّي لسببٍ علميٍّ محض ، بل كان لفكر الاعتزال عند ابن الشجري ، ولهجوم مكّي ، في بعضِ توجيهاته ، وتفسيراته ، على المعتزلة ، ووَسْمِهِمْ بالجهل وغير ذلك ، كان ذلك دافعاً قويّاً جعل ابن الشجري يتعقّبُ مكيّاً ، ويُفردُ في أماليه أكثرَ من مجلسٍ في زلّاتِ مكّي !! وكذا الأمرُ عند ابن هشام .

٧- كان مكّي يعرِض لمذهب الكوفيّين والبصريّين معاً في بعض الأحيان ، لكنّه يوافقُ البصريّين في مسائل كثيرة .

٨- وخلاصةُ هذا البابِ أنّ مكيّاً في مذهبه النحويِّ أقربُ إلى البصرة في اصطلاحاته ، وآرائه ، وفي المسائل التي ذهب فيها مذهبهم .

الفصل الثالث : توجيهات مكّي وآراؤه بين الأخذ والعطاء ، وهو في مبحثين :

المبحث الأول :- توجيه القراءآت والاحتجاج لها قبل مكّي وأهمُّ نتائج هذا الفصل :

١- أنّ مكياً قد تأثّر بمن سبقه من المحتجّين للقراءات كالطبري والفرّاء وأبي علي الفارسيّ، وابن خالويه وغيرهم.

٢- أنّ الصلة بين القراءات والنّحو صلةٌ وثيقةٌ، وأنّ معظمَ الّذين تصدّوا للاحتجاج كانوا من النّحاة.

٣- أنّ الكوفيّين كانوا أكثرَ تسامحاً من البصريّين في قبول القراءات والاحتجاج لها، على العكس من البصريّين الذين رفضوا بعضَ القراءات المتواترة، ويتمثّل هذا الأمر بوضوحٍ عند المبرّد.

٤- الوضع السليمُ أنْ يُحتجّ بالقراءةِ على قواعد النّحاةِ وليس العكس.

المبحث الثاني: أثر توجيهات مكّي، وآرائه في الّلاحقين له، وأهمّ نتائجه:

١- أنّ أبا البركات الأنباري في كتابيه «الانصاف» و «البيان في غريب اعراب القرآن» قد تأثّر بمكّي بوضوحٍ، ونقل نصوصاً كثيرة من «المشكِل» دون أن ينسبها لمكّي.

٢- أمّا العكبريُّ فقد نقل عن مكّي، ولم يكن يصرّح باسمِ مكّي إلاّ في معرِض الردِّ عليه!!

٣- أمّا من المفسّرين، فقد كان القرطبيُّ متأثراً بمكّي بشكلٍ واضحٍ، ودليلُ ذلك أنّه يذكر اسمَ مكّي كثيراً، وينقُل عنه في مواضعَ كثيرة هَدَتني إليها المقارناتُ!!

٤- بَدا السّمينُ الحلبيُّ أكثرَهم تأثُراً بمكّي؛ فقد نقل عن مكّي وأشارَ له في عشراتِ المواضع، بل كان يردُّ على الكثيرين معتمداً على توجيهات مكّي.

٥- أمّا خاتمةُ المحقّقين ابن الجزري، فقد تأثّر بمكّي، وصرّح بذلك غيرَ مرّة في كتابه «النشر في القراءآت العشر»، ووصفه بالإمام المقريء.

وتوجدُ في ثنايا البحثِ نتائجُ أخرى يمكنُ أنْ يتلمّسَها القاريءُ، وبعد، فأسأل الله تعالى أنْ أكون قد وفّيتُ إماماً من السّلفِ الصالحِ بعضاً مّما يستحقُّ، وأنْ يكونَ عملي هذا خالصاً لوجه الله، وأن يكون لي في ميزانِ أعمالي «يوم لا ينفع مالٌ ولا بنونَ إلاّ من أتى الله بقلبٍ سليم».

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين

Abstract

This thesis included " Makki's" Directings of Quranic Readings from the Grammatical point of view In the light of Modern linguistics"

It contained :- Introduction and three episodes.

Introduction:- Including Makki's name, birth, growth; travels the most important Orators , the religious tenet and finally the most impressing tutors like :-AL-farra, AL-Tabary, AL-Nahhas, Abu Ali Al-Farisi and Tahir Bin Ghalboun

The First episode:-Containing Four (Studies)

1- First study is in the Nominative Case

2- SecondStudy:-AL-Mansoubat Like Object,Case, Distinction ..... etc

3-Third study: Pursuings Like Conjunction, replacement, adjectives.

4- Fourth study:- Deletion in the light of Modern Language linguistics.

The Second episode :- "Makki's Syntax Containing three studies.

1- First Study:- Syntactical term

2- Second studyL- Syntactical opinions.

3- Third Study:- His stand Concerning the two Syntactical theories (Basriah/and Koufiah)

The most important findings of this episode.

1- Makki used the Syntactical terms of the two theories mentioned above

2- Makki was minded to using AL-Basryyen's Syntactical theory rather than AL-Koufyyen's

3- Makki's book "The trouble in Parsing the Holy Quran" represents Makki;s trend towards AL-Bassry's

4- Makki's Syntactical term was clear and obvious for educationonal and teachings purposes.

5- Makki was Known for his queer opinions in Syntax Consequently Makki was criticzed by others in his age and after that,like: Ibin AL_Shajari, AL-Sameen AL-Halabli,Abu-Hayyan AL-Andalusy and Ibin Hisham Briefly ,That's to:mention Makki was nearer to the B'asrah's Syntactical theory,Since he believed in and acted out this belief

The Third episode:

Makki's Directorings In receiving and giving

1- First study:- Directing Studies before Makki's age

The most important findings of this Study are:-

1- Makki's imitation to the previous protestants of Quranike readings.

2- The link between Quranik readings and syntax is very close.

3- Kouffyyens were more tolerant in acceping Quranik readings than AL-Bassryyens

4- The Logical and reasonable position was that Quranik reading is a protest towards the syntax men's rules but not the vice versa

2- The Second Study:-

1- Makki's impressions on the followers the most findings of this study are.

1- That's to say was deeply impressed by Makki in his two books:"AL-Insaf and AL-Bayan"

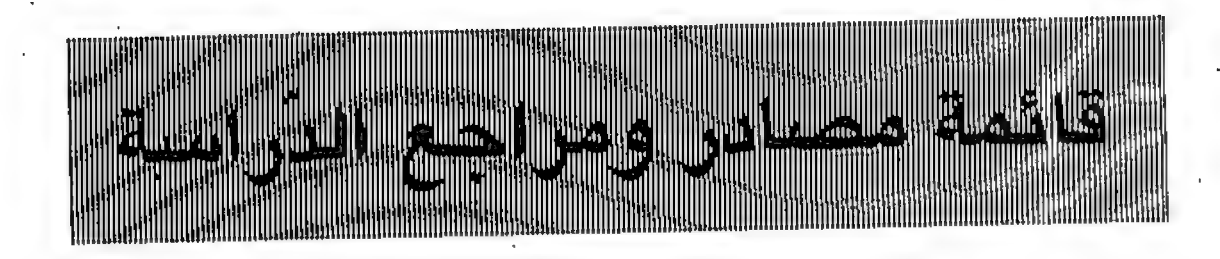
2- Concerning AL-Ukbari,he dedicated from Makki without revealing his name but in his Criticism in the end

3- AL-Khurtubi one of the Interpreters was affecte so obviously by Makki

4- AL-Sameen AL-Halabi was more affected by Makki than others.

5- Ibin AL-Jazari declared that he depended on Makki more than once.

In this research,a reader may notice so many results


قائمة مصادر ومراجع الدراسة

قائمة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم .

- الإبانة عن معاني القراءات مكي بن أبي طالب : تحقيق د .محي الدين رمضان ، دار المأمون للتراث ط١ ١٩٧٩ .

- ابن الأنباري وجهوده في النحو : د .جميل علّوش . الدار العربية للكتاب ،ليبيا ، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها .

- أبو زكريا الفرّاء : د .أحمد مكي الأنصاري ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ١٩٦٤ .

- أبو علي الفارسي : د .عبدالفتاح شلبي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٥٦ .

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : للبنّا الدمياطي ، طبع عبدالحميد حنفي د .ت

- الاتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .

- الاختلاف بين القراءآت : أحمد البيلي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٨٨.

- الاستغناء عن أحكام الإستثناء : شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٢هـ) تحقيق طه محسن ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ .

- الأشباه والنظائر : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ، مكتبة الكلّيات الأزهرية ، ١٩٧٥م .

- الأصول في النحو : ابن السّراج ، تحقيق د .عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .

- اعجاز القرآن : مصطفى صادق الرافعيّ ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، الطبعة الثامنة ١٩٦٥ .

- اعراب الحديث النبويّ : لأبي البقاء العكبريّ ، تحقيق د .حسن الشاعر ، مطابع دار الشعب عمّان ، ١٩٨١ .

- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) ، دار ومكتبة الهلال ، ١٩٨٥ .

- اعراب القرآن المنسوب للزجّاج ، تحقيق ابراهيم الأبياري ، القاهرة ، ١٩٦٥

- اعراب القرآن : لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨٧هـ) ، تحقيق د .زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٨ .

- الأعلام : خير الدّين الزّركلي ، الطبعة الرّابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٩ .

- الاقتراح في أصول النحو : للسيوطي ، تحقيق د .أحمد قاسم ، الطبعة الأولى بالقاهرة ١٩٧٦ .

- الاقناع في القراءات السبع : لابن الباذَش ، تحقيق د .عبدالمجيد قطامِش ، منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرّمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .

- الأمالي الشجريّة : ابن الشّجري ، أبو السّعادات هبة الله (ت ٥٤٢هـ) طبعة حيدر آباد ١٣٤٩هـ .

- الأمالي النحويّة ، لأبي عمر وعثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تحقيق د .عدنان صالح مصطفى ، الطبعة الاولى ، دار الثقافة ، الدوحة ، قطر ١٩٨٦ .

- املاء ما منّ به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن : لأبي البقاء العكبريّ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩

- انباه الرواة على أنباه النّحاة : القفطي ، جمال الدين علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٧٣ .

- الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرابعة ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٦١ .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام الأنصاريّ ، الطبعة الخامسة ، مطبعة السّعادة ١٩٦٧ .

- البحر المحيط : لأبي حيّان الأندلسيّ ، الطبعة الثانية ، مطابع النّصر الحديثة ، الرياض ١٩٨٣ .

- بدائع الفوائد : لابن قيّم الجوزيّة عني بتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت (د.ت) .

- البدل في الجملة العربية والقرآن الكريم : د.حسين محمد حسن ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى ١٩٨٩ .

- البرهان في علوم القرآن : للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثالثة ، مطبعة عسي الباب الحلبي ، القاهرة ، (د.ت)

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للسُّيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الاولى مطبعة عسي البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٦٥ .

- البيان في غريب إعراب القرآن : لابن الأنباريّ ، تحقيق د . عبدالحميد طه ، القاهرة ، وزارة الثقافة ١٩٧٠ .

- تاريخ علماء الأندلس : لابن الفَرَضيّ ، الدار المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٦

- تاريخ القرآن : د.عبدالصبور شاهين دار القلم ١٩٦٦

- التبصرة في القراءات : مكي بن أبي طالب القيسيّ ، تحقيق د.محي الدين رمضان ، الطبعة الاولى ، الكويت ، ١٩٨٥ .

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : للأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) تحقيق د.زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرّسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٩٤م .

- التذكرة في القراءات الثمان للإمام المقرىء طاهر بن غليون (ت ٣٩٩هـ) ، تحقيق د .عبدالفتاح بحيري ابراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الثانية ١٩٩١ .

- التراكيب اللغوية في العربيّة : د .هادي نهر ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٧ .

- تفسير ابن كثير : أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشي ، دار احياء الكتاب العربي ، القاهرة ، عسي الباب الحلبي (د .ت) .

- تناوب حروف الجرّ في لغة القرآن : د .محمد حسن عواد ، دار الفرقان . عمّان . الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) ، عني بتصحيحه او توبر تزل مطبعة الدّولة ١٩٣٠ .

- جامع البيان في تفسير القرآن : محمد بن جرير الطبريّ ، دار المعارف ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ .

- الجامع لأحكام القرآن : للقرطبيّ ، دار احياء التراث العربيّ ، بيروت ١٩٨٥

- جذرة المقتبس : محمد بن أبي نصر الحميدي (ت ٤٨٨هـ) ، الدار المصريّة للتأليف والترجمة ١٩٦٦ .

- الجُمل في النّحو : أبو القاسم الزجّاجي ، تحقيق د .علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٤ .

- حاشية الصبّان على شرح الأشموني ، ذار احياء الكتب العربية . الباب الحلبي القاهرة (د .ت) .

- الحجّة في القراءآت السّبع : لابن خالويه ، تحقيق د .عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٧٧ .

- حجّة القراءات : لأبي زرعة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرّسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٢ .

- الحجه : لأبي علي الفارسيّ ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ .

- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة : للسّيوطيّ ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٨ .

- الخصائص : لابن جنّي ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية د .ت

- الدر المصون في علم الكتاب المكنون : السّمين الحلبي ، تحقيق د .أحمد الخراط .

- الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان المذهب : لابن فرحون ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور (د .ت) .

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة : مكي بن أبي طالب ، تحقيق د .أحمد فرحات ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العربية ، دمشق ١٩٧٣ .

- السبعة في القراءآت : لابن مجاهد ، تحقيق د .شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بيروت الطبعة السادسة ١٩٧٤ .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- شرح شافية ابن الحاجب : للرضي الاستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن ، دار الكتب العالمية ، بيروت ، ١٩٧٥ .

- شرح شذور الذّهب : لابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر

- شرح شواهد المغني : للسيوطي ، علّق عليه أحمد ظافر كوجان ، لجنة احياء التراث ، دمشق ، ١٩٦٦

- شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام الأنصاري ، ت . محمد محي الدين عبدالحميد دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها .

- شرح الكافية في النحو : للرضي الاستراباذي ، الطبعة الثانية . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

- شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب بيروت ، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها .

- الصلة : لابن بشكوال ، خلف بن عبدالملك (ت ٥٧٨هـ) صحّحه عزّة العطار ، ١٩٥٥ .

- طبقات المفسّرين : للداّودي ، شمس الدين محمد بن علي (ت ٩٤٥هـ) ، دار الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ .

- طبقات المفسّرين : للسيوطي ، تحقيق علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٧٦ .

- طبقات النحويين واللغويين : للزّبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطابع دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : د .طاهر سُليمان حمّودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ١٩٨٤ .

- العربيّة الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغويّ ، د .أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨١ .

- غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري ، نشره برجستراسر ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٠

- غيث النفع في القراءات السبع : للسّفاقسي ، دار الفكر ، بيروت

- في أصول النحو : للعلاّمة سعيد الأفغاني ، الطبعة الثالثة ، دمشق ١٩٦٤ .

- القراءات القرآنية : د .عبدالهادي الفضلي ، الطبعة الثالثة ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٥

- قراءة الحسن البصري : د .صاحب أبو جناح ، منشورات جامعة البصرة ، ١٩٨٥ .

- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : د .عبدالعال مكرم ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، ١٩٦٨ .

- الكتاب : سيبويه ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ١٩٨٣ .

- الكشّاف : للزمخشري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٦٦

- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها : مكي بن أبي طالب ، تحقيق د .محي الدين رمضان ، الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨١ .

- لسان العرب : ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ت٧١١هـ ، طبعة دار صادر ، بيروت ١٩٥٥-١٩٥٦ .

- لطائف الإشارات لفنون القراءات : للقسطلاني ، تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان ود .عبدالصبور شاهين ، القاهرة ١٩٧٢ .

- اللُّمَعْ : لابن جني ، تحقيق د .فائز فارس ، دار الأمل ، اربد ، الطبعة الثانية ١٩٩٠ .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : لابن جنّي . تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ، نشر المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ١٣٨٦هـ .

- المدارس النحويّة : د .شوقي ضيف . دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٦٨ .

- مدرسة الكوفة : د .مهدي المخزومي ، الطبعة الثانية ، البابي الحلبي القاهرة ١٣٧٧هـ .

- المدرسة النحويّة في مصر والشام : د .عبدالعال مكرم ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، بيروت ١٩٨٠ .

- المرشد الوجيز : لأبي شامة المقدسيّ ، تحقيق طيار آلتي قولاج ، دار صادر ، بيروت ١٩٧٥ .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : للسيوطي ، تحقيق محمد جاد المولى وزميليه ، طبعة عيسى الحلبي (د .ت)

- مشكل اعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب ، تحقيق د .حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٤ .

- المصطلح النحويّ نشأته وتطوره : د .عوض القوزي . الناشر عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرّياض ١٩٨١ .

- معاني القرآن : للأخفش ، تحقيق د .فائز فارس ، المطبعة العصرية ، الكويت ١٩٧٩ .

- معاني القرآن : للفرّاء ، الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، الجزء الثاني تحقيق محمد علي النجار ، الجزء الثالث ، تحقيق عبدالفتاح شلبي ومراجعة علي النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ .

- معجم الأدباء : لياقوت الحمويّ . مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة ١٩٣٨م .

– معجم مصنّفات القرآن : د .علي شوّاخ اسحاق ، منشورات دار الرّفاعي ، الرياض ، ١٩٨٣ .

– المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : وضعه محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع (د .ت) .

– ملامح من تاريخ اللغة العربية : د .أحمد نصيّف الجنابي ، الجامعة المستنصريّة بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ .

– مغني اللبيب ، عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاريّ ، تحقيق د .مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر العربي ، بيروت ١٩٧٩ .

– مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٨٧ .

– المفصّل في علم العربيّة : للزمخشري ، دار الجيل ببيروت (د .ت)

– المقتَضب : للمبرّد .تحقيق محمّد عبدالخالق عُضيمة . المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ .

– مكي بن أبي طالب وجهوده في التفسير : د .أحمد حسن فرحات ، دار الفرقان ، عمّان ، الطبعة الاولى ١٩٨٣ .

– مناهل العرفان في علوم القرآن : محمد عبدالعظيم الزرقاني ، دار احياء الكتب العربية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٧٢هـ .

– المنصف : ابن جني ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الاولى ١٩٥٤ .

– المنطلقات التأسيسيّة للنّحو العربيّ : د .عفيف دمشقية ، معهد الانماء العربيّ ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ .

- من قضايا القرآن : د .اسماعيل الطحّان ، المكتبة العربية ، الدوحة ، قطر ١٩٨٣ .

- من الأنماط التحويلية في النحو العربيّ : د .محمد حماسة عبداللطيف ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ .

- النّحو العربيّ والدّرس الحديث بحث في المنهج : د .عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٧٩ .

- نحو القرّاء الكوفيّين : خديجة أحمد مفتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ .

- النحو الوافي : عبّاس حسن ، مطابع دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .

- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء : أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة المدني القاهرة ١٩٦٧ .

- نشأة النّحو وتاريخ أشهر النُّحاة : محمد الطنطاوي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٦٩ .

- النشر في القراءات العشر : لابن الجزري ، صحّحه وراجعه علي محمد الضّباع ، دار الكتب بيروت (دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها) .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه : للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ١٩٨٧ .

- همع الهوامع : للسيوطي ، الجزء الأول ، تحقيق عبدالسلام هارون وعبدالعال مكرم .

- الوسيط في تاريخ النحو العربي : د .عبدالكريم الأسعد ، دار الشوّاف للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ .

- وفيات الأعيان : لابن خلكان ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٥٠

الرّسائل الجامعيّة

- الجملة الإنصاحيّة في ديوان الشابّي دراسة منهجيّة تطبيقية : رسالة ماجستير اعداد عبدالقادر مرعي الخليل ، جامعة اليرموك ، اشراف د .خليل عمايرة ١٩٨٤ .

- الدّراسات اللغوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري : رسالة ذكتوراه ، اعداد أحمد نصيّف الجنابي ، اشراف د .رمضان عبدالتواب ، جامعة عين شمس ١٩٧٥ .

- القواعد المفيدة والفوائد الفريدة في الكتابة القياسية الاصطلاحيّة وتجويد القرآن ورسم المصاحف العثمانيّة :لعلي بن اسماعيل المصري ،تحقيق يوسف حسين السحيمات ،رسالة ماجستير ، اشراف الاستاذ الدكتور نهاد الموسى الجامعة الاردنية ١٩٨٩-١٩٩٠ .

الدّوريّات

- ابن الأنباري وكتاب الإنصاف : د .محمد خير الحلوانيّ ، مجلّة مجمع دمشق ج١ مجلد٤٨ .

- أبو بكر بن مجاهد ومكانته في الدّراسات اللغويّة : د .عبدالفتاح شلبي ، مجلّة كلية الشريعة بمكة المكرمة العددان ٥-٦ سنة ١٩٨١ .

- أثر التحويلات الأسلوبيّة في تغيير الإعراب : د . يحيى القاسم ، مجلّة أبحاث اليرموك ، المجلد الحادي عشر ، العدد الأول ١٩٩٣ .

- أثر كتاب السبعة في علم القراءآت ، د .أحمد نصيّف الجنابي ، آداب المستنصرية ، العدد الخامس ، ١٩٨٠ .

- الاحتجاج للقراءات بواعثه وتطوره : د .عبدالفتاح شلبي ، مجلّة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، العدد الخامس السنة الخامسة ١٤٠٠هـ .

- جهود طاهر بن غلبون في علم القراءات : د .أحمد نصيّف الجنابي ، مجلّة المجمع العلميّ العراقي الجزءان الثاني والثالث ، المجلّد الثالث لسنة ١٩٨٢ .

- الطبري ومنهجه في القراءات : د .عبدالحسين الفتْلي ، مجلّة المجمع العلمي العراقيّ ، الجزء الثاني ، المجلّد الثالث لسنة ١٩٨٣ .

- في المدارس النحويّة : الدكتور محمد حسن آل ياسين ، مجلّة المورد العراقية ٣-٤ ١٩٧٤ .

- الكتب المشرقية في الأندلس روايةً وشرحاً : الأستاذ محمد بناني زُبير ، مجلّة جامعة القرويين ، تونس المجلد الخامس ١٩٩٣ .

- ما لم يُنشر من الأمالي الشجريّة : تحقيق د .حاتم الضامن ، مجلّة المورد العراقية ، العددان ١-٢ ، المجلّد الثالث ١٩٧٤.

- مذهب أهل السلف في اللغة والنحو (ابن القيّم الجوزية وشيخُه ابن تيمية) : د .عبدالفتاح الحموز ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلّد الأول ، العدد الأول ١٩٨٦ .

- منهج دراسة الأصوات وتعليمها عند مكي بن أبي طالب : د .عبدالله ربيع محمود ، مجلّة كلية اللغة العربية جامعة الامام محمد بن سعود العدد ١٩٧٨/٨ .